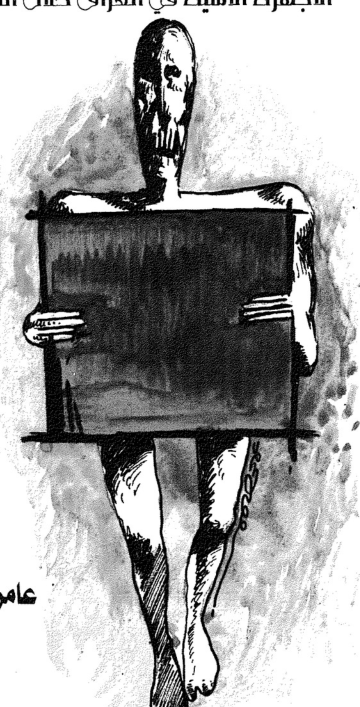
مربع الإرهاب

الأجهزة الأمنية في العراق خلال الفترة من 1968 - 2002



عامر مخيف العمر

مربع الإرهاب

الأجهزة الأمنية في العراق خلال الفترة

من ١٩٦٨-٢٠٠٢

مربع الإرهاب

الأجهزة الأمنية في العراق خلال الفترة

من ١٩٦٨-٢٠٠٢

عامر مخيف العمر





دار الحامد للنشر والتوزيع

شفابدران – شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: ٥٢٣١٠٨١ فاكس ٥٢٣٥٥٩٤- ٠٠٩٦٢٦

ص.ب (٣٦٦) الرمز البريدي (١١٩٤١) عمان – الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير ۞ الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز ﴾

سورة الحج الآية(٣٩ . ٤٠)



الاهداء

اهدي كتابي هذا
إلى ضحايا القمع الصدامي
إلى المهجرين الذين حرموا من عطر تراب الوطن ونسيمه
إلى سكان الأقبية ومن خلف أسوار الطغاة
إلى الثكالى واليتامى
إلى آباء وأمهات وأبناء وبنات وأخوة وأخوات وزوجات الأبطال العمالقة الذين اظهروا قماءة المجرمين الزنادقة
إلى الأموات الأحياء ...الذين كتب لهم ان يكونوا لعنة أبدية على جلاّديهم وشاهدا حيا على دمويتهم وعبرة لمن يعتبر

المؤلف



كيـــــــــــف سأفســـــــــــرها لكـــــــــــم .... .
ســــــــــتفهمون الأقـــــــل بعـــــــــد تفســـــــــيرها
كـــل مـــا ســـأرويه لكـــــم هـــــي الحـــــوادث فقــــط
وليــــــــس الـــــــــذي حـــــــــــدث. . ...
والـــــذي لـــــم يحـــــــدث لـــــــه شـــــــيء............
لـــــن يســـــتطيع أن يتخيـــــل مــــــا حـــــــدث.......

ت ــ س ــ اليوت



المقدمة

١- الأمن مطلب وحاجة إنسانية أساسية منذ نشوء الفرد والجماعة البشرية. بل هو حاجة لكل المخلوقات الحيوانية وتعبر عن حاجتها للأمن بطريقة معيشتها الجماعية على شكل قطعان ومملكات وجماعات للدفاع عن نفسها بشتى الوسائل والهروب من الخطر .... وقد ورد ذكر الأمن في الكتب السماوية لاسيما القران الكريم وفي الإنجيل والتوراة . حيث ذكره الله تعالى في القران الكريم تصريحاً وتلميحاً في آيات كثيرة وفي عدة سور، كأحد أهم نعمتين حبا الله فيها الإنسان هما (الرزق، والأمن) قال تعالى: { فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف} وقال رسول الله (ص) { المسلم من سلم الناس من لسانه ويده }.

٢- إن النظام والاستقرار مطلبان لامحيص عنهما، للعطاء والتدفق والاستمرارية في أية حضارة، وبمقدار ما تستند مفاهيم الأمن والعدالة على أسس إنسانية تسم نحو تحقيق القيم الأخلاقية، فكريا ووجدانيا، ومفاهيم الحق والخير فتدفع هذه الحضارة للتقدم والارتقاء في حركة التاريخ البشري. فالأطر الفلسفية والقانونية والإدارية والسلوكية التي تدعم الخير والعدالة والحرية وترسي قواعدها في أي مجتمع، هي قيم إنسانية من شأنها أن تطلق كل طاقات الإبداع والتقدم والحرية لأفراد و مؤسسات المجتمع، لتحقيق كرامته الإنسانية ومتطلباته المادية، وهذه العوامل تعبر عن قصة صراع الإنسان عبر العصور.

وقيم الصدق والعدالة والنظام، موجودة في ضمير الإنسان الفطري، ولكي تعطي أكلها في الحياة العملية تتطلب بيئة مطمئنة بالأمن، وشعوراً بأهميته في تحقيق الاستقرار والتفاعل وحب الحياة. إذن لا بد للدولة ولأية مؤسسة اجتماعية وسياسية أخرى من الاتصاف بالعدالة والحق والأخلاق التي ينبغي أن تطبع بطابعها الحضارة الإنسانية عموما، وحضارتنا العربية المسلمة خصوصا، وبهذا سيتوفر الأمن الذي يثمر الاستقرار والسلام.

يروى أن كسرى ملك الفرس أرسل رسولاً إلى خليفة المسلمين عمر بن الخطاب (رض) في المدينة وبعد البحث عنه وجده نائماً تحت شجرة وحده فأستغرب رسول كسرى من هذا المشهد، ثم قال له ((عدلت فأمنت فنمت)).

٣- الأمن إحساس نفسي وشعور داخلي بالطمأنينة، والجريمة شيء مادي، وقد خاف الإنسان على نفسه وماله وأسرته وعقيدته وسعادته الروحية والمادية. فسعى تحت هذه الظروف إلى إيجاد الوسائل التي تزيل هذه المخاوف. فكانت العائلة والقبيلة، ثم ظهرت الدولة ومؤسساتها كأرقى ظاهرة اجتماعية وسياسية لحماية مصالح الأفراد والمجتمع وقد قامت الشرطة منذ وقت مبكر مع أولى التنظيمات الاجتماعية التي شهدها المجتمع متمثلة في زعماء القبائل والعشائر، ومن هنا تقدمت وتطورت المجتمعات وتشكلت الدول، فظهرت الحاجة إلى جهاز مستقل يقوم بواجبات الشرطة لحفظ الأمن، ومطاردة المجرمين، ومنع الجريمة.

إن شعور المواطنين بوجود سلطة عامة أقوى تستطيع أن تحافظ على أرواحهم وممتلكاتهم وتردع أعداء المجتمع وتقتص منهم يوفر السكينة لهم ويضمن الأمان. ولكن إذا كانت السلطة ومؤسساتها، هي مصدر الخوف والرعب والنهب والاضطهاد والدمار والخراب. . . . كما هو الحال في العراق في عهد صدام التكريتي، فأين يلتجئ الإنسان الخاضع لسلطانها ؟!

٤- للإنسان ضرورات متعددة تختلف باختلاف الزمان والمكان واحتياجات أخرى لكن القاسم المشترك بينها يتمثل في :النفس، الدين، الكرامة، العقل، النسل، المال، العرض[1].

هذه الضرورات يجب المحافظة عليها، والدفاع عنها، والاطمئنان لصيانتها كي يتوفر الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع. فالأمن يبدأ من النفس.

(١) اللواء الدكتور بهاء الدين إبراهيم ـ الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة.

٥- الأمن يوفر السعادة والسعادة متأتية من الأمن. وللأمن علاقة وثيقة بالإبداع والتقدم العلمي والحضاري، وزيادة الإنتاجية والازدهار والتنمية بكل فروعها، وعمران الأرض. كما أن له علاقة وطيدة بالحرية، فحيثما تتوفر الحرية يتوفر الأمن والعكس صحيح. للعامل السياسي تأثير أساسي على استتباب الأمن في الدولة، والفكر والفلسفة والسياسة التي تعتنقها الدولة تنعكس على مفهوم الأمن.

إن هذه المعطيات تختلف من دولة إلى أخرى، ومن عصر إلى آخر حتى ضمن الدولة الواحدة. وكلما تطورت الحياة وتشابكت المصالح، ازدادت أهمية الأمن، وأضحى حاجة إنسانية واجتماعية وضرورة تنظيمية مطلوبة، ولا قيام للدولة بدونه. كما أن قيام سلطة(حكومة) عادلة تفرض سيطرتها الكاملة على أنحاء البلاد بديمقراطية هي أولى الخطوات وأهمها في سبيل توفير الأمن والاستقرار وإقرار السلام.

٦- فلسفة الأمن تستمد فاعليتها من فلسفة النظام الحاكم، فإن كان النظام مستقلاً وحراً، وكانت أجهزته الأمنية التي تنفذ سياسته بذات النهج في خدمة المواطن والمجتمع كان الاستقرار متوفرا، أما إذا كان النظام شمولياً واستبدادياً، فإن هدف أجهزته الأمنية هي حماية النظام، وقمع تحركات المواطنين وخنق كل صوت معارض.

لقد نشأ الجهاز الأمني في العراق الحديث في ظروف غير صحية، حيث كان جل اهتمامه وهدفه الأساس هو ملاحقة أبناء الشعب وقمع الحركة الوطنية بشكل عام. إلا أن نظام صدام التكريتي يمثل النموذج الأسوأ ليس بين أنظمة الحكم العراقية المتعاقبة فحسب، بل بين الأنظمة الاستبدادية قاطبة، فأجهزته الأمنية هي الأبشع بين الأجهزة القمعية في العالم.

٧- لقد تعددت تشكيلات الأجهزة الأمنية في العراق بعد عام ١٩٦٨ وتشكلت أجهزة جديدة وبمسميات لم يعرفها الشعب من قبل، بناها ورعاها شخص قاتل تربى على الجريمة، طفولته مليئة بالحرمان والتشرد، ففي صباه قتل

أحد أقاربه المدعو (سعدون الناصري التكريتي)، وهو لم يبلغ الحلم حينـــها (١٤ عاما). وعند بلوغه سن الثانية والعشرين (عام ١٩٥٩) أسهم فـــي محاولة اغتيال رأس الدولة (عبد الكريم قاسم) مقابل ثمـــن بخـس قـدره سبعون دينارا. وعندما فشلت محاولته، هرب إلى سوريا مع أحـــد قيـــادي حزب البعث.

وفي طريقهما إلى سوريا اجتازا منطقة الجزيرة شمال غرب الرمادي فوصـــلا إلى بيت بدوي في تلك الصحراء وقد جن عليهما الليل، ولم يستدلا على اتجاه الحـدود العراقية ــ السورية. فاضطرا للمبيت لدى ذلك البدوي، وقد قام بواجبـات الضيافـة على أتم وجه، وقبل أن يناما قالا لمضيفهما أنهما مطلوبان للحكومة وقد تأتي الشرطة للبحث عنهما، فرد عليهما الأعرابي، وكعادة العرب، "والله لا أسلمكم حتى أقتل دونكم ... ناموا ولا تقلقوا. وفي الصباح الباكر وبعد الإفطـار، طلبـا منــه أن يسـاعدهما لإيصالهما إلى الحدود لأنهما ضلا الطريق، وذهب الرجل معهما إلى أن أوصلهما إلى قرب الحدود حيث بانت بعض القرى السورية، وأشار لهما : هذا هو طريقكم وتلـــك القرى والبنايات هي الأراضي السورية، وقبل توديعهما أعطاه أحدهما مبلغا من المال تقديرا لما قدمه من خدمات، فانتفض ذلك البدوي وغضب رافضا ذلك قائلا : إني لـــم أقدم ذلك مقابل ثمن، فأنتما عراقيان من أبناء وطني وإخواني وهذه لا أقبلـــها منكمـــا، فاعتذرا منه، صافحهما للتوديع وأدار ظهره راجعا حيث بيته وعائلته. ولكـــن ذلـك الشخص (٢٢ عام) أبى إلا أن يجازي إحسان ذلك الرجل البدوي، فبماذا عســـاه أن يجازيه ! بثلاث طلقات مسدس اخترقت رأس ذلك البدوي وأردته قتيلا. ويضيف ذلـك القيادي البعثي الذي كان معه، "عند سماعي الطلقات التفت فإذا البدوي مضرجُ بالدمــاء وقد قضى نحبه، وصرخت ماذا عملت يا صدام ؟"أجابني : "الذي يريد أن يصل إلـــى السلطة عليه أن يدوس على جثث الآخرين!!! وأضاف:ربما عند عودة هـــذا الرجـل تصادفه دورية حكومية وتضغط عليه وسيعترف ويخبرهم باتجاهنا، وعليه لابـــد مـــن قتله!!

وفي عام ١٩٦٣ عندما اشتد الخلاف بين علي صالح السعدي (أمين سر حـزب البعث في العراق) وبين مناوئيه في قيادة الحزب اقترح صدام التكريتي

على بعض الضباط في القيادة، تخليصهم من علي السعدي بطلقة وتنتهي المشكلة

هذا الشخص وبهذه النشأة الدموية، وبعد سنين يأتي ليكون رئيس العراق، فلا غرابة في أن يقوم بنفسه ببناء أضخم أجهزة أمنية وأكثرها تعددا وأشدها بطشا ودموية عرفتها المنطقة بل قد تكون الوحيدة في العالم بهذه الدموية والتشابك والتعدد والقمع الشامل. (فالإناء ينضح بما فيه)، إنه صدام التكريتي الذي لم يكتف بما فعله، بل استمر في القتل بيده والإشراف بنفسه على التعذيب والتحقيق، وهو على رأس السلطة. لذلك فإن كشف أجهزة صدام القمعية والمتوحشة والفاقدة لكل القيم الوطنية والإنسانية يصبح أمرا مطلوبا في وقت تشتد فيه المواجهة بين حاكم مستبد وحاقد وبين شعب يتوق لحريته وخلاصه. لذا فإنني أحاول في كتابي أن أضع العدسة المكبرة فوق بعض قطرات النضوح النتن، ليطّلع الجميع ويرى ماذا بداخلها. ربما لا أوفق في إعطاء صورة متكاملة لكنها ستكون حتما صورة بسيطة لبعض ما يعانيه العراقيون على مدى أكثر من ثلاثين عاما على يد هذا الطاغية، وهي صورة تكشف تعرض كل العراقيين إلى الاضطهاد والقمع والإرهاب والقتل وخنق الحريات.

٨- العنف والجريمة سلاح صدام الأول والأخير، مارسه منذ صغره، وفي عز شبابه، ومارسه وهو خارج السلطة، ثم وهو على رأس السلطة، لذلك بنى أجهزة قمعية ضخمة قل نظيرها، هدفها الظاهر حماية الدولة، وبدأ باستخدامها للاستحواذ على السلطة، بدأ تدريجيا وبهدوء بتقليم أظافر رئيسه البكر، إذ تم شراء أو قتل كل الطاقم التكريتي المحيط بالبكر، فقتل كلاً من: حردان التكريتي، ورشيد مصلح التكريتي وطاهر يحيى التكريتي وعدنان شريف التكريتي وحماد شهاب التكريتي وحميد التكريتي ومحمد ابن الرئيس البكر وأزواج بنات البكر، كما نصب كمائن جنسية مصورة بأفلام فيديو لعدد

آخر من المقربين للبكر، وخلق لهيثم البكر متاعب نفسية لغرض إبعاده عن السلطة.

لقد أراد البكر القوة لحكمه واختار شخصاً يؤدب فيه خصومه في السلطة، ويجيد إخراج التمثيليات الحزبية، فكان صدام. لكنه اخطأ في الاختيار. فبعد أن أزاح من حول الرئيس خصومه السياسيين، أصبح الرئيس منعزلاً وضعيفاً، حيث وصل الخطر إليه . . فقد أزاحه صدام، وسعى لقتله حتى أوصله إلى حتفه.

٩- الحوادث والمشاهدات التي يحملها هذا الكتاب جاءت من مصادر ووثائق محلية أو دولية، وجاء البعض الآخر من المعايشة الشخصية الميدانية، ومن المتابعة والرصد والتحليل.

إن هذا الكتاب هو قطرة من بحر وحلقة واحدة مما لابد أن يكتب ويقال ويعرض على الملأ. لكن كتابي يبقى إسهاما لا يقارن بألم ضربة جلاد على رأس برئ.

ان ما كتبته أقل بكثير مما لم يكتب، وكل ما كتب وما لم يكتب لا يوازي شهقة أم فقدت وليدها، أو نظرة يتيم فقد أباه، أو حياء حرة عراقية هتك سترها، أو قطرة دم شهيد أريقت من أجل الحرية والكرامة والمبادئ.

١٠- يحاول هذا الكتاب أن يلج دولة الزنزانات والمشانق. . وأن يتحرى كل أقبية التعذيب وأن يتوغل في كل حقول الموت. . وجدران الإرهاب. . وليالي الظلام في أجهزة صدام العديدة ليكشفها للشعب. . وليعرف بها أبناء العراق. . وإنها لمحاولة تقوم على درس وتمحيص وتحليل وكشف لهذا الكم الهائل. . ولهذا التراكم المركب من مسميات أجهزة أمن صدام ليعرف الشعب العراقي. . وكل العالم أية هوة سحيقة أوصل صدام شعب العراق إليها. . وليكتشف كل ذي ضمير حي أي زنزانة كبيرة تحول إليها العراق. زنزانة ليس فيها باب ولا نافذة. . ولا تسمع فيها إلا الشهقات والصراخ وإزهاق الأرواح، إنها زنزانات الرعب الصدامي.

١١- إن رباعي الأجهزة القمعية الرئيسية في العراق خلال حكم صدام (مديرية المخابرات العامة، مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، مديرية الأمن العامة، جهاز الأمن الخاص) تشكل الأدوات التنفيذية لاستبداد صدام، وقد مارست مختلف أنواع القمع والاضطهاد وشتى أنواع التنكيل والتعذيب والجرائم من القتل الجماعي والفردي، والاغتيال، والإخفاء، واضطهاد واعتقال النساء، والتهجير القسري، والاعتقال التعسفي، وعقوبات تشويه الخلقة كقطع الآذان ووسم الجباه وقطع الأيدي والألسن، وهي صور من ممارسات القرون الوسطى!!

يضاف إلى ذلك ممارسة التطهير العرقي والتمييز العنصري والطائفي، ونشر الرعب والإرهاب بين أوساط المجتمع العراقي بالإضافة إلى تفتيت وتفكيك مرتكزات المجتمع المدني، وهي الأسرة والعشيرة والأحزاب والنقابات والجمعيات المهنية والثقافية والاجتماعية. حتى أصبح قانون الترهيب والرعب والقمع اللامحدود سياسة ثابتة لصدام تمارسها أجهزته القمعية بشكل يومي، وقد ساهمت في ذلك بدور ثانوي وكالات استخبارية عديدة. وبالإضافة إلى سياسة الإرهاب الداخلية التي مارسها صدام-مستخدماً رباعي (مربع) القمع – سياسة الإرهاب الخارجي تجاه الدول والشعوب الأخرى من خلال حروبه وممارساته العدوانية والتخريبية ضد دول الجوار كافة، وكانت أكثرها وضوحاً وشمولية حربه مع الجارة المسلمة إيران (١٩٨٠- ١٩٨٨) وغزوه لدولة الكويت الشقيقة في ٢ آب١٩٩٠ وجرائمه البشعة فيها.

كما أنه استخدم سفاراته في دول العالم أوكاراً للجرائم بحق العراقيين والشعوب الأخرى. كما مارس الإرهاب الدولي من خلال خطف الرهائن المدنيين من مختلف رعايا الدول، ولا يزال مئات الرهائن والأسرى الكويتيين المغيبين في سجون مربع الإرهاب الصدامي. كما أن أصابعه الخفية ليست بعيدة عن كثير من أحداث الشغب والفتن الداخلية والتفجيرات في كثير من الدول العربية. ولجعل إرهابه عالمياً أقامت مخابراته علاقات وطيدة مع عناصر ومجموعات ومنظمات متطرفة وإرهابية في عدد من دول العالم في الشرق الأوسط وفي جنوب وشرق آسيا وفي أوروبا، موظفاً

الإمكانيات المادية الكبيرة لذلك. ومستخدماً الأسلحة المحرمة دولياً لاسيما الكيماوية والجرثومية لإبادة الجنس البشري في العراق وفي دول أخرى.

وقد استخدم أسلحة الدمار الشامل أكثر من مرة ضد الشعب العراقي وضد جيرانه، ولديه الاستعداد لاستخدامها مرة أخرى. فهل يا ترى أن هناك إرهابياً أكثر خطراً من صدام، الذي يمثل الوجه القبيح القابع خلف مربع الإرهاب !!؟؟

١٢- هذا الكتاب يبقى مجرد محاولة لإعطاء صورة وإن كانت غير كاملة، عما قاساه ـ ولا يزال ـ شعب العراق من النظام الدموي الحاكم، وكيف إنه نظام استخباري، فلا هو نظام سياسي مدني، ولا هو نظام عسكري.

ومع كل هذا الطغيان اللامحدود وانتشار الأجهزة القمعية، لم يتمكن صدام من توفير الأمن لنفسه، بل كلما ازدادت إجراءاته الأمنية تشددا وتحسبا، ازداد خوفا وقلقا وقل أمنه. لذلك فمن غايات هذا الكتاب توخي العبرة للمستقبل، (والذكي من اتعظ بغيره). فعلى النظام الوريث أن يتعض به، وأن يشق منهجا آخر فوق الأرض وليس في الأقبية، نظاما سياسيا لا استخباريا، يستفيد من تجارب العالم ويتفاعل معها إيجابيا فهو ليس وحده في هذا العالم.

أخيرا كل الشكر والعرفان إلى جميع الذوات الذين قدموا لي المساندة والدعم المعنوي والمعلوماتي وبذلوا الجهد في سبيل إخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود، فلولا جهودهم الخيرة لما كان بهذا الشكل. وأرجو أني وفقت لإزاحة جزء من لباس الطغيان المواري لسوءة الحاكم.

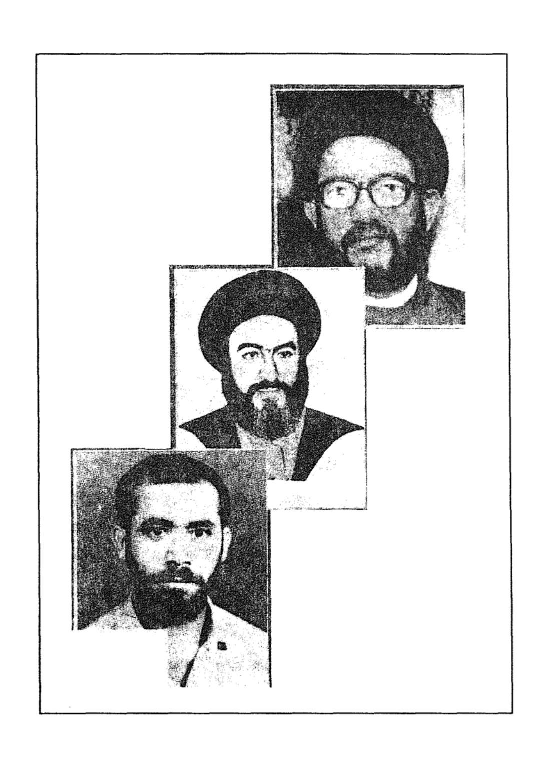
﴿ قد مكر الذين من قبلهم فأتى الله بنيانهم من القواعد فخر عليهم السقف من فوقهم وأتاهم العذاب من حيث لا يشعرون ﴾ سورة النحل

والله من وراء القصد

المؤلف

الفصل الأول

نشوء دولة النظام الأمني الاستخباري



فلسفة الأمن العراقي

رسالة الأمن هي رسالة إنسانية بالدرجة الأولى، لذلك فإن الدور الأساسي في تحقيق هذه الرسالة يقع على عاتق الإنسان. إن المؤسسة الأمنية كأية مؤسسة تعمل على تحقيق أهداف أمنية تختلف من حين إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، حسب الفكر المسيطر على مفهوم الأمن وفلسفته التي يؤدي من خلالها مهمته. وخلال النصف الثاني من القرن العشرين انتهجت الأجهزة الأمنية في العراق فلسفة يمكن أن نطلق عليها تسمية (أمن النظام والسلطة) والتي تفترض بعض الأسئلة التي تشكل فلسفتها ونهجها، وأهمها :

أمن من ؟

ولمن ؟

وضد من ؟

وهنا يتضح أن المسألة الأمنية تقسم المجتمع أو الشعب وتجعل أجزاء منه بل معظمه بوصفه خصما أو عدوا، لذلك تبرر لنفسها أن تنطلق لتحقيق أهدافها في حماية السلطة لا غير، وهو انحراف خطير وكبير في الهدف الإستراتيجي للأجهزة الأمنية، يستتبع حتما انحرافات في الأهداف الثانوية. وهذا ما حدث في العراق، وبتصاعد مع الزمن، حتى أصبح خلال الربع الأخير من هذا القرن يمثل تباعدا كبيرا بين عموم الشعب وبين الأجهزة الأمنية، التي وضعت الشعب كله تحت المراقبة المستمرة لرصده وقمعه، لا حمايته، وهي الغاية الأساسية من العملية الأمنية، بل تركزت المهمة على حماية السلطة وتوفير أمنها. وهي معادلة غير متوازنة لابد من تغييرها مستقبلا ونحن نعيش في القرن الحادي والعشرين والعمل على تغيير المفهوم الحالي للأمن وهو (أمن السلطة أو النظام) أو كما يسميه البعض (أمن الدولة)، إلى مفهوم (أمن المجتمع) حيث يكون المواطن وسلامته وأمنه هو الغاية التي تعمد إلى تحقيقها فلسفة الأمن تماما كما هو الحال في المجتمعات الحضارية المعاصرة.

لب السلطة

في العراق، الذي يعيش محاصرا من السلطة القمعية مرعوبا من وحشية الإرهاب الغارق في الخوف والتجويع والإرهاب فإن صدام يمثل رأس السلطة والذي يبدو انه استوعب جيدا ما ورد في تقرير الخبير الغربي (جيمس ايغلبرغر) الذي أصدره في العقد السادس من القرن العشرين بعنوان (السلطة الثورية ومشاكلها)، والمقصود هنا بالثورية هي الدكتاتورية أو (الشمولية)، والذي يؤشر فيه ركائز السلطة الشمولية والدكتاتورية وهي :

١- حزب السلطة (الحزب الواحد)

٢- الأجهزة الأمنية (أمن، مخابرات، .... . الخ)

٣- المؤسسة العسكرية

٤- الإعلام وأطروحة السلطة الأيديولوجية.

٥- تشريعات السلطة.

وفي العراق فإن الألفاظ في العناوين أعلاه لا تعبر عن دلالتها ومضامينها الحقيقية بل تعكس مفاهيم متناقضة، وتقوم السلطة بتزييف معانيها وإعادة صياغتها بما يحقق غرضها في جعلها ركائز رئيسية في حماية السلطة الدكتاتورية وديمومتها.

فحزب السلطة يقصد به (المنظمة السرية[1]) وجموع المخبرين والمصفقين، والتي تقوم بالدعاية السياسية للسلطة ورأسها والترويج له، كما تقوم بالتجسس على المواطنين وقمعهم إذا تطلب الأمر، وهنا يفقد هذا الحزب معناه ومفهومه فلم يعد حزبا بالمعنى الحقيقي للحزب، بل يتحول إلى واجهة من الواجهات الأمنية (الاستخبارية). وأما الأجهزة الأمنية فهي عبارة عن أجهزة لجمع المعلومات وتحليلها لقمع المواطنين وكشف المعارضين، ودرء الأخطار التي تحيط بالسلطة ورأسها، وليس التي تحيط بالوطن والمواطن، وتقوم باختراق جميع أجهزة الدولة وتتسلل إلى تشكيلاتها لرصدها

(١) حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، ط ٥.

وإرهابها وإرهاب المجتمع من خلالها. وهي بهذا تقوم بحماية السلطة فقط مفترضة أن المواطنين هم الأعداء.

وهكذا الأمر بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية، التي تحملت قسطا كبيرا من التخريب والتذويب والتشويه كي يروضها النظام ويجعلها أداة منفذة فقط، مسلوبة الإرادة، محطمة الهيبة بعد أن كانت واحدة من مؤسسات الدولة التي تمتاز بسياقاتها ونظامها الدقيق وامتلاكها لقادة وأفراد يتحلون بالمواصفات الوطنية والإخلاص والكفاءة والجرأة. لذلك عمدت السلطة إلى إجراءات وعمليات جراحية تخريبية لتحويلها إلى الشكل المشوه الذي يلبي حاجات السلطة الدكتاتورية، وذلك بتمزيقها وإبعاد العناصر الوطنية والكفوءة عنها بشتى الأساليب، وتسليم قيادتها إلى عناصر سيئة وغير كفوءة وطفيلية عليها، وإغداق الامتيازات المادية على أفرادها. وبوجود الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص والميليشيات المستحدثة كفدائيي صدام أصبحت المؤسسة العسكرية أداة قمعية لأبناء الشعب، وصار هذا هو دورها الأساسي لاسيما منذ عام ١٩٨٨، وطيلة عقد التسعينات، كما حدث في عمليات الأنفال في شمال العراق عام ١٩٨٨ وعمليات القمع والقتل والاعتقال والتفتيش المستمر في مدن وقرى الجنوب والفرات الأوسط طيلة التسعينات وبدايات القرن الواحد والعشرين، وقمع وثبة أهالي الرمادي عام ١٩٩٤.

أما المؤسسة الإعلامية العراقية فهي بوق السلطة ودعايتها، مهمتها إيجاد التبريرات لكل أخطاء وخطايا السلطة، فقد استخدم صدام التكريتي الإعلام لخدمة أغراضه في تقوية سلطته وسطوته الشخصية من خلال محاولاتها المستمرة لتأليه وتبجيل الطاغية المتكرر وبلا حدود لاسيما خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ومازالت مستمرة. لقد مارست المؤسسة الإعلامية كل وسائل التضليل والتزييف والكذب لرفد السلطة بمقومات الاستمرارية وديمومتها وخداع الرأي العام، لا فرق بين العراقي أو العربي وحتى العالمي بحقيقة ما يجري داخل العراق. ولابد من الإشارة إلى ان المخابرات العامة تسيطر على المؤسسة الإعلامية بشكل مباشر وغير مباشر !

تتطلب الأنظمة الشمولية بطبيعتها وجود أيديولوجية لها لإعطائها (الشرعية) وإن كانت مزيفة. وإبان سلطة صدام عاصرنا عدة أيديولوجيات كانت تتغير حسب الحاجة وحسب الطلب بتغيير الزمان والمكان، وبتغيير نوع الصراع. فمن دعوة قومية (علمانية) إلى (إقليمية) و(عشائرية) بل (عائلية) ثم تحولها إلى (إسلامية) وتتحدث عن معسكر الإيمان ومعسكر الكفر. أما التشريعات والقوانين في عهد صدام ونظامه، فإنها تصاغ وتفصل حسب الطلب وبما يلائم جسم السلطة بل رأسها، وبما يؤمن حمايتها وأمنها من جهة، وبما يؤمن رعب وإرهاب وقمع وقتل المواطنين من جهة أخرى. ولم تعد هناك سلطة تشريعات كمؤسسة دولة، بل صار مجلس قيادة الثورة هو السلطة التشريعية، وهذا المجلس (منحه) صلاحيات سلبها رئيس المجلس والذي هو رأس السلطة. وفي إحدى المناسبات تحدث صدام عن القانون فقال ((ما هو القانون ...؟؟ القانون احنه نكتبه، واحنه نشطبه " نلغيه "، وما هو إلا قصاصة ورق وجرة قلم!!))، منطق رأس السلطة هذا يكفي لتقييم ومعرفة مستوى القوانين في ظل السلطة الدكتاتورية، إنها قوانين العصابة !! أصبح العراق تحت تسلط صدام لا يحكم بقانون بل عبر هيئات وأجهزة أمنية ومحاكم خاصة.

كل هذا يؤكد أن ركائز السلطة الدكتاتورية صارت في ظل صدام هي الأجهزة الأمنية والمخابراتية بواجباتها القمعية التي تعمل وفق (قانونها) الخاص الذي تفرضه على الشعب، وبإعلامها المسير الخاص ذي الاتجاه الواحد. إن لب السلطة هو رأسها نفسه ومعه أجهزته القمعية فقط، وهذا هو حال السلطة في العراق. أجهزة أمنية تعمل وفق نظرية الشك : أي اعتقال وإعدام أي مواطن يشك في ولائه.

لذلك كان التوسع والتعدد في أجهزة القمع كبيرا (كما ونوعا) الدعم المثير والمفتوح لها ماديا وفنيا ومعنويا غير محدود، وانتخاب أشخاصها وعناصرها لاسيما القيادات دقيق جدا ووفق مواصفات معينة. لذلك كان لها دور كبير في استمرار السلطة ورأسها وحمايتهما، باستخدامها جميع وسائل القمع والإرهاب اللاإنسانية ضد المواطنين.

ولكن هل تمكنت بأساليبها هذه من توفير الأمن للسلطة وحماية رأس السلطة؟ أقول : إنها تمكنت من المحافظة على استمرار السلطة مدة أطول، وحماية رأس السلطة لفترة ما، إلا إنها لم تتمكن من توفير الأمن للسلطة ورأسها بل ازداد الرعب والخوف والحذر لديهما وفقدا أمنهما، حيث ان أمن السلطة يأتي من خلال أمن الدولة والمجتمع معا وليس العكس.

خلفية القسوة والتسلط على الشعب

جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق، منذ تأسيس ما يسمى (بالحكم الوطني) وإلى الآن، مارست القمع والقسوة ضد أبناء الشعب ولكن بدرجات متفاوتة، واتخذت خطاً تصاعدياً بلغ حده الحرج الذي لا يطاق وبمعدلات واسعة النطاق بعد عام ١٩٦٨. حيث أن الدولة العراقية الحديثة ورثت من الدولة العثمانية بعض أساليب الحكم الجائرة التي كانت تمارسها بحق أبناء الشعب العراقي على يد جهاز شرطة الدرك والجندرمة، والذي عانى العراقيون من قسوته وقمعه. كما ورثت الأجهزة الشرطوية العراقية من أساليب السلطات البريطانية التي رعت بدورها نشوء هذه الأجهزة وتدريبها على أسس تعامل سلطة مع رعايا بل أقل من ذلك، وليس على أسس المواطنة واحترام المواطنين. لقد رعى البريطانيون تأسيس عدد من أجهزة الدولة العراقية لقمع أبناء الشعب الذين سبق أن ثاروا ضدهم خلال الحرب العالمية الأولى وضد دخول قطعاتهم العسكرية العراق، إبان ثورة العشرين العظيمة.

وحظيت هذه الأجهزة بالتدريب والدعم لممارسة العنف والتسلط على رقاب المواطنين بهدف ترويضهم والسيطرة عليهم، حماية للمصالح الأجنبية.

نستدل من هذا أن نواة وبداية لأجهزة الأمن الداخلي في العراق بنيت على أساس قمعي وتسلطي للأحداث والانتفاضات الشعبية التي جرت لاسيما خلال الثلاثينات والأربعينات، وقامت أجهزة السلطة آنذاك بقمعها بشدة، وفي أعقاب وفاة الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣ ضربت العراق موجة من القمع السياسي شارك فيها معظم رجال

السلطة كياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد، واستخدم الجيش في مهمات الجندرمة، واعتبر العمل السياسي المعارض (فعلاً جنائياً) يحال (مقترفوه) إلى إدارة التحقيقات الجنائية في الشرطة العامة المسؤولة عن ملاحقة النشاط الإجرامي، وكانت مخافر الشرطة تستقبل في وقت واحد وقاعة واحدة طالبا محتجا على سياسة الحكومة وزعيما سياسيا معارضا ومجرما من ذوي السوابق.

واستفاد حزب البعث من جانبه كثيرا بتنظيم أعداد كبيرة من محترفي القتل في صفوفه أثناء الاعتقال المشترك وهم الآن قادة مرموقون. وما بين الأعوام ١٩٣٣-١٩٥٨ أصدرت السلطة (٣٧) مرسوما وقانونا لمعاقبة العاملين في خطوط المعارضة ومن بينها قانون إسقاط جنسية ألف مواطن يحمل الجنسية العراقية، ومرسوم النفي والطرد من العمل وكان عبد المحسن السعدون – رئيس وزراء سابق – قد انفرد قبل ذلك بإصدار مرسوم الجلد، والذي ينص على جلد طلبة المدارس غير الراشدين (٢٥) جلدة لكل من خرج في مظاهرة احتجاج. ولقد تطورت هذه الممارسات القمعية خلال الزمن، مع تطور نواحي الحياة وأدوات السلطة. فلقد ترسخت هذه الممارسات في صلب وظيفة وواجبات أجهزة الأمن الداخلي، وأصبحت مسئوليتها الأساسية حماية النظام أو السلطة وأركانها، وقمع أبناء الشعب، لاسيما الذين يحاولون المشاركة في بناء دولتهم من خلال المساهمة في السلطة أو الرأي. من هذا يتضح أن أجهزة الدولة الرسمية هي البادئ الأول في ممارسة العنف والقسوة لقمع المواطنين الذين يطالبون بحقوقهم أو ممارسة حقهم المشروع في المساهمة في بناء مجتمعهم ودولتهم التي قامت على أساس عقد بين الشعب والحاكم، منح الشعب بموجبه الثقة للحاكم لتمثيله سياسيا وإدارة شؤون الدولة على أن يكون أمينا على هذا العقد، وبخلافه تصبح السلطة والحاكم غير شرعيين، وهكذا كانت الحكومات المتعاقبة. وبعد انقلاب ١٩٦٨ ازداد القمع قسوة وشمولية، وصار قائد القوة الجوية (حردان التكريتي) كزميله -حمادي شهاب- صريع الأصابع المدنية التي شددت من قبضتها على الجنرال السابق، والحاكم العسكري لانقلاب ١٤ رمضان- رشيد مصلح -معلقا على مشنقة في السجن المركزي

تجاور جثة جنرال آخر هو مدحت الحاج سري أمين العاصمة وشقيق رفعت الحاج سري.

لقد انتصر كاتم الصوت على مدفع الدبابة، ويعود الفضل في ذلك للعضو القيادي البارز صدام التكريتي. واستمر تصاعد القمع والاضطهاد في جميع الاتجاهات، حيث غيبت إرادة الشعب ولم تكن الحكومة حريصة على مصالحه وشؤونه، بل الأكثر من ذلك باتت تمارس بحق أبناء الشعب أبشع أنواع القمع والإرهاب الفكري والسياسي والثقافي والديني، والذي وصل ذروته إبان حكم الطاغية صدام.

مراحل انحراف الأجهزة الأمنية في العراق

إن عمل الأجهزة الأمنية والاستخبارية هو بمثابة مرآة تعكس فلسفة النظام الحاكم، حيث يتمكن بواسطتها من المحافظة على كيانه من التهديدات الداخلية والخارجية. وبما أن صيغ الأنظمة أو الكيانات السياسية تختلف من حيث علاقاتها بشعبها، وهل هي علاقة قائمة على منهج قبول الرأي والرأي الآخر ــ مع الأخذ بنظر الاعتبار ظروف كل مجتمع ــ أم هي قائمة على الوصاية والرعاية وأحادية الرأي وهذا ما نلمسه في أنظمة الحكم التسلطية والدكتاتورية أو أنظمة الحزب الواحد الذي يؤول بالنتيجة إلى حكم الشخص الواحد، وهذا ما يمثله خير تمثيل نظام الحكم في العراق إبان فترة حكم مجموعة البكر ــ صدام ...

ولدى استعراض أنظمة الحكم في العراق، منذ تأسيس الدولة الحديثة إلى أواخر القرن العشرين، نجد وبوضوح مدى انعكاس سياسة ومنهج النظام على عمل الأجهزة الأمنية، وإنها ــ الأجهزة الأمنية والشرطة ــ مثلت دوما منهج وطريقة حكم ذلك النظام أفضل تمثيل. لقد كانت تشكيلات الأجهزة الأمنية خلال العهد الملكي (١٩٢١ ــ ١٩٥٨) مكونة من مديرية الشرطة العامة ومديرية الأمن العامة وبمنتسبين لا يتجاوزون المئات في كل العراق ولهم صلاحيات محددة جداً، حيث يوجد في كل مدينة عدد محدود من الشرطة ومن عناصر الأمن الذين يطلق عليهم (الشرطة السرية) لا

يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة ويعرفهم الجميع، علاقاتهم مع مجتمعهم طبيعية وهم منسجمون مع المواطنين لا تجسس، ولا قسوة، ولا عنف، ولا رعب، ولا اغتيالات، أو إعدام أو اختفاء ثم جاء العهد الجمهوري لتتصاعد وتيرة الهاجس الأمني فتتزايد الأعداد والمسؤوليات والصلاحيات، وتتصاعد تبعا لتلك الممارسات القمعية ضد المواطنين، إلا أنها بقيت ضمن نطاق من الممكن تحمله.

ومع انقلاب ١٩٦٨ انقلبت كل الموازين والمعايير. ذلك أن حزب البعث ظل يعيش الهاجس الأمني ضمن تنظيمه ويعيش هاجس المؤامرة حتى من قبل رفاقه. وتاريخ الحزب في هذا الصدد مليء بذلك منذ تأسيسه.

وأذكر هنا حادثة رواها لي أحد قادة الحزب في العراق خلال الخمسينات وأوائل الستينات حيث قال: ((عندما كنا معتقلين في إحدى ثكنات الجيش في معسكر الرشيد في نهاية الخمسينات، وقد شمل الاعتقال أغلب قادة الحزب، وصلتنا معلومة تفيد بأن أحد كوادر الحزب ينوي الهرب من السجن كي يستغل وجود قيادة الحزب في الاعتقال ويسيطر على الحزب وبالفعل تم التحقيق معه داخل السجن واعترف بذلك وفصل من الحزب لتآمره عليه)) هذا في وقت كان الحزب معارضا خارج السلطة فكيف سيكون تصرفه وهو في السلطة لاسيما وأن تجربة ١٨ تشرين ما زالت حية في الأذهان؟ وإذا كان هذا هو هاجس البعث العراقي بشكل عام فإن صدام عاش الهاجس الأمني والحذر والتوجس من أقرب رفاقه والمقربين إليه، بل صار هو نفسه عبارة عن خلية أمنية. وقبل وصوله إلى السلطة. أي قبل عام ١٩٦٨، شكل صدام منظمة أمنية سرية حزبية سميت بـ (منظمة حنين) وكان هو على رأسها. وهي بمثابة جهاز أمن للحزب، ليس للتحصن والدفاع وحماية الحزب من الاختراقات فحسب، بل لجز رقاب كل المناوئين والمشكوك بولائهم له شخصيا أو للحزب من البعثيين أنفسهم، أو من الحركات السياسية الأخرى، فكيف يكون سلوكه وهاجسه وقد وصل صدام والحزب إلى سدة السلطة ؟ لقد تضاعف الهاجس الأمني لدى صدام ومجموعته وأصبح شغله الشاغل كيفية توظيف كل فعاليات ونشاطات الحزب ومؤسسات الدولة بأجمعها، الأمنية وغيرها، لخدمة هدفه الأمني والمحافظة على السلطة مهما كانت، وحصرها بقبضته وفق برنامج زمني دقيق

ومحكم، فكانت الخطوات والإجراءات والممارسات تخضع لهذه الإستراتيجية. فقد بدأت الخطوة الأولى في ٣٠ تموز ١٩٦٨ عندما انقض على رفاق الأمس، ولم يجف حبر الاتفاق معهم بعد، أي بعد ثلاثة عشر يوما فقط، حيث تم طرد أقوى حليفين له هما عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداود وتم نفيهما خارج العراق واغتيل الأول بعد ذلك في لندن. كان هدف صدام تكوين جهاز أمنى هدفه المعلن حماية الثورة والحزب من الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية، وأما هدفه الحقيقي والمخفي فهو حماية وتركيز السلطة بيده وتصفية المناوئين والمشكوك بولائهم له، سواء من البعثيين أو غيرهم، وتمهيد الطريق له للوصول إلى رأس السلطة. وقد عمل لذلك منذ اليوم الأول لانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، بل أعد له قبل ذلك كما ذكرنا آنفا..كانت مديرية الأمن العامة لها من الهيكلية والخبرة ما يجعلها قادرة على نشب مخالبها في أية زاوية من زوايا المجتمع والتغلغل في مؤسسات الدولة، لذلك اعتمدها صدام في البداية لتحقيق أهدافه، ـــ وكانت كثيرة ـــ عن طريق التحقيق شخصيا مع المتهمين بقضايا سياسية، ثم شرع بتأسيس معهد فني للأمن العامة لابتكار أحدث الأساليب في التعذيب وانتزاع الاعترافات بالقوة، مقره قرب الشماعية، وقد أشرف على تأسيسه وتطوير أساليبه صدام نفسه وعاونه بذلك ناظم كزار. لقد أصيب صدام بالهوس الأمني منذ بروزه على الساحة السياسية فأصبح بحكم الخبرة والرغبة الملحة للاستحواذ على السلطة عبارة عن خلية أمنية متحركة داخل الحزب والدولة. فمن جهة كان يعتمد على مديرية الأمن العامة كما ذكرنا سابقا، ومن جهة أخرى قام بتطوير (منظمة حنين) إلى ما يسمى (بمكتب العلاقات العامة) وهو على رأسها وكانت عبارة عن مؤسسة أمنية مخابراتية صغيرة في بداية عهدها فأخذت بالنمو والاتساع، وقد جاءت الحاجة إليها بشدة بعد عملية ناظم كزار في مطار المثنى ومحاولته الانقلابية في ٣٠ حزيران ١٩٧٣، حيث أصبحت (الأمن العامة) موضع شك وغير جديرة بالثقة حيال صدام لذلك تم تأسيس جهاز المخابرات وكان (مكتب العلاقات العامة) نواة له والذي أسسه صدام بنفسه، وكانت مهمة المخابرات الرسمية هي حماية الثورة والحزب من التهديدات الخارجية، إلا أن حقيقة الأمر ليست كذلك حيث اضطلعت المخابرات العامة بمهمات

أمنية داخلية سواء حيال الأجهزة الأمنية الأخرى، أو حيال مؤسسات الدولة بما فيـــها الحزب وقيادته، والوزراء، والشخصيات المهمة، وكبار الضباط، وحيال النشــــاطات السياسية الداخلية المناوئة وشتى جوانب المجتمع العراقي.

إن الطابع الوحيد الذي استمر بالتصاعد لمختلف الأجهزة الأمنيـــة هــو طـــابع ازدياد القسوة والعنف والرعب، ويبرر ذلك لحماية الثورة ومنجزاتها حتـــى أصبحـــت وكأنها واجب وطني مقدس. وعند حدوث خلاف بين صدام وأخيه برزان التكريتـــي حين كان رئيسا لجهاز المخابرات وتم عزل برزان من منصبه عــــام ١٩٨٣ أصبـــح جهاز المخابرات لا يحظى بالثقة السابقة واعتبر صدام الأمر بمثابة بروز ثغرة أمنيـــة خطيرة عليه معالجتها وهو المعروف بهاجسه الأمني، لذلك، ولأسباب أخــــرى، قـــام بتأسيس جهاز أمني جديد عام ١٩٨٥ سمي(جهاز الأمن الخاص) للعمل على حمايـــة أمنه الشخصي بالدرجة الأولى كما اضطلع بمهمات أخــــرى ذات صلـــة بـــأمن رأس السلطة نفسه.

الأجهزة الأمنية في العراق

من أهم ما يميز السلطات الدكتاتورية اهتمامها الرئيسي وهاجسها الأساسي فـــي أمنها والتفكير باستمرار حول كيفية المحافظة على السلطة والديمومة في ممارســــاتها القمعية والتعسفية ضد أي عمل يستهدف تغيير النظام الحاكم، ولقد تميز نظـــام صـــدام عن الدكتاتوريات الأخرى بأنه أعطى موضوع أمنه اهتماما عاليا، بـــل جعـــل جـــل اهتمامه وعمله اليومي الدؤوب وبكل مفاصل ومرافق السلطة هو تسخيرها لخدمة أمنه وما يتصل به من شؤون، فقد وضع كل إمكانيات الدولة وسلطاتها ومؤسساتها لخدمـــة هذا الأمر. لذلك امتاز صدام بأنه يجيد فن البقاء في السلطة أمام التحديات الهائلة التـــي مر بها. كما امتاز صدام بالشك بكل ما يحيط به، لذلك، ولغــــرض فـــرض الهيمنـــة الأمنية على أبناء الشعب كافة ومؤسسات الدولة بما فيها الحزب والقـــوات المســـلحة،

ولفرض الهيمنة على الأجهزة الأمنية نفسها وجعلها تحت أنظاره دائما، فقد اتخذ عدة إجراءات أمنية أهمها:ـ

١- استحداث أجهزة أمنية باستمرار، حيث نلاحظ أنه يستحدث جهازا أمنيا جديدا كل فترة يكون المعول عليه والمشرف على بقية الأجهزة الأمنية قبله، فعند بداية عقد السبعينات كان هنالك جهاز أمني واحد إضافة إلى مديريات الشرطة هو مديرية الأمن العام، وبعد حركة ناظم كزار تم استحداث جهاز (المخابرات العامة) ومنح المطلق من الصلاحيات والإشراف على أمن الدولة، وفي عام ١٩٨٢ استحدث جهاز (الأمن الخاص) فأصبح هو المشرف على جميع الأجهزة الأمنية.

٢- ربط جميع الأجهزة الأمنية بالرئاسة مباشرة.

٣- منح الأجهزة الأمنية صلاحيات غير محددة بل ومطلقة في قمع واضطهاد وإذلال ومحاسبة المواطنين.

٤- تزويد الأجهزة الأمنية بإمكانيات كبيرة سواء بالأشخاص أو الأجهزة أو المعدات أو الأموال.

٥- جعل أعضاء حزب البعث الحاكم عبارة عن مجاميع من المخبرين والشرطة السياسية وحول الحزب إلى جهاز بوليسي قمعي.

٦- استدراج كافة الاتحادات والهيئات والجمعيات الجماهيرية والشبابية والطلابية والنسائية والعمالية ونقابات المهن الأخرى، وجعلها مؤسسات أمنية رديفة للأجهزة الأمنية الأساسية.

٧- نشر الكم الهائل من المخبرين ووكلاء الأجهزة الأمنية في كل صوب وناحية، وفي كل موقع عمل أو حي سكني أو عائلة، حتى وصل الرعب إلى أن أفراد العائلة يتخوفون من التحدث فيما بينهم بأمور تمت بصلة ولو من بعيد بالقضايا السياسية.

٨- تكليف الأجهزة الأمنية الأساسية وكذلك الوكالات الاستخبارية الأخرى (الحزب، الاتحادات، النقابات، الوكلاء، ...الخ) بمراقبة بعضها البعض ورفع التقارير السرية المباشرة حول أي أمر يهم أمن السلطة، وتداخل وتشابك مهامها، مما جعل الجميع في رعب دائم، وشك بالغير، وعدم الاطمئنان، وعمل دؤوب ومتواصل للتخلص من المسؤولية، حيث أن أي تقصير يعني الإعدام لا غيره.

الأجهزة الأمنية الأساسية

١- مديرية الأمن العامة.

٢- جهاز المخابرات العامة.

٣- مديرية الاستخبارات العسكرية العامة.

٤- جهاز الأمن الخاص[١].

وترتبط جميع الأجهزة الأمنية المذكورة أعلاه برئاسة الجمهورية مباشرة.

الوكالات الاستخبارية

لقد تم تكليف عدد من الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الجماهيرية والأشخاص بواجبات جمع المعلومات عن المواطنين والتجسس على نشاطاتهم بما فيها أحوالهم الشخصية، حيث ترفد الأجهزة القمعية بهذه المعلومات خدمة لأغراضها الأمنية والاستخبارية ضد المواطنين، وبهذا أصبحت واجباتها الأساسية والتي أسست من اجلها ثانوية إزاء هذا الواجب الذي شوه صورتها، لذا أطلقت عليها مصطلح (وكالات استخبارية) ويمكن إجمالها بما يلي:-

---

(١) أساسي من حيث الهيمنة والإشراف الحالي وليس أساسي بمعنى الأصيل بل هو جهاز مستحدث ومختلق.

١- **حزب البعث الحاكم** : لم يعد يمارس الحد الأدنى من مسؤولياته الحزبية الأساسية سواء على المستوى الوطني، أو على المستوى القومي، لاسيما بعد الضربة القاصمة عند تصفية كوادره القيادية عام ١٩٧٩ وحالة الإرهاب التي عاشها أعضاؤه نتيجة ذلك، والهيمنة الأمنية عليه. فلم يعد هنالك حزب منذ ذلك التاريخ بل تحول إلى مؤسسة تنفيذية تقوم بجمع المعلومات عن المواطنين، ورفع التقارير السرية عنهم كأي جهاز أمني سري في الدولة، ويقوم بمطاردتهم وقمعهم والمشاركة الفعالة في حملات الإعدام الجماعية بحق الأبرياء من أبناء الشعب، بما فيهم رفاقهم، كما حدث عام ١٩٧٩، والمشاركة في قمع وقتل المواطنين أثناء الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١، والمساهمة في حملات المداهمة والتفتيش والمطاردة المستمرة للمدن والقرى في وسط وجنوب العراق. وقد تم تجريد قيادات الحزب من أية صلاحية فعلية باستثناء القمع، فأصبح أداة تنفيذية بيد رأس السلطة، يستخدمها أنى يشاء للمهام المذكورة آنفا ولإجبار المواطنين على التصفيق والتأييد.

٢- **فدائيو صدام**: وهم عبارة عن تشكيلات شبه عسكرية منتشرة في جميع محافظات العراق عدا محافظات كردستان، تم تشكيلها بعد أحداث عام ١٩٩١ لمواجهة الشعب، تتألف من صبية وشباب أغلبهم فاشلون في حياتهم الدراسية، وبعضهم أرغموا على الانخراط فيها. واجبهم الأساسي والذي تم تدريبهم عليه هو مواجهة وقمع أبناء الشعب ونشر الرعب بين الناس، وجمع المعلومات ورفع التقارير عن المواطنين، وهم يرتدون زيا خاصا وغريبا هو عبارة عن بدلة سوداء اللون وقناع وجه لا يبرز إلا العينين (أشبه بلباس العصابات)، الغاية منه زيادة الذعر والإرهاب بين المواطنين، يشرف عليها عدي صدام منذ تأسيسها ولحد الآن، وهم منظمة تعيث في البلاد وتنشر الفساد والجرائم من القتل والسطو والنهب والاعتداء والتفتيش وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

٣- **الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخـــاص:** تشـــكيلات عســـكرية متكاملة يقدر حجمها بأكثر من ثلاثة فيالق عسكرية، قياداتها منتخبة بشـــكل دقيق، ارتكبت جرائم قتل وقمع واسعة النطاق بحق أبناء الشـــعب لاســـيما خلال الانتفاضة الشعبية في شمال وجنوب العراق عام ١٩٩١، كما ارتكبـت جرائم هدم وحرق مدن وقرى، وجرائم قتـــل جمـــاعي لآلاف المواطنيـــن مستخدمة جميع الأسلحة الثقيلة بما فيها الأسلحة الكيماوية وإبان الانتفاضـــة لعام ١٩٩١ استخدمت المواطنين من النساء والأطفـــال والشـــيوخ دروعـــا بشرية، وذلك بإركابهم في مقدمة الدبابات والعجلات المدرعة والهجوم علـــى المدن بغية احتلالها، كما حدث في كربلاء والنجف. كما قـــامت بانتـــهاك حرمة الأماكن المقدسة وتهديم المساجد. البعض من قادتها، لاســـيما فـــي الحرس الجمهوري الخاص، ارتكب جرائم حرب وجرائـــم إبـــادة الجنـــس البشري وانتهاكات حقوق الإنسان كالتعذيب والاعتقال. كمـــا أنـــها تقـــوم بواجبات معلوماتية وأمنية عن منتسبي قطعات الجيش.

٤- **الشرطة العامة :** من خلال واجباتها الشرطوية التقليدية تم استغلالها لجمـــع المعلومات عن المواطنين والاستفادة من كـــم المعلومـــات المتيســـر لديـــها لأغراض أمنية، إضافة إلى قيام الأجهزة الأمنية القمعية بدس عناصرها فـــي هذه المؤسسة والتي أصبحت بوجود هذه الأجهزة ثانوية وليست بذات أهميـــة ولا تملك أية صلاحيات مهمة.

٥- **أفواج الطوارئ المنتشرة في بغداد والمحافظات:** تم تشكيلها بعـــد أحـــداث عام ١٩٩١ بمعدل فوج لكل محافظة من محافظات القطر. تقوم بواجبـــات قمعية من مطاردة وتفتيش وقتل وانتهاكات أخرى بحق أفراد الشعب إضافـــة إلى جمع المعلومات ورفع التقارير السرية عن المواطنين.

٦- **منظومة أمن التصنيع العسكري:** مؤسسة أمنية، عناصرها منتشـــرة فـــي جميع مصانع ومؤسسات التصنيع العسكري الذي هيمن على قطاع الصناعة والنفط والبحث العلمي، وعلى بعض المؤسسات الأمنية ذات العلاقة، وبعض

المؤسسات العسكرية، وخاصة عندما كان حسين كامل مشرفا عليها. تقـوم بواجبات أمنية واستخبارية لاسيما عن أفراد التصنيع العسكري ونشـاطاتهم، وعن منتسبي القطاعات المذكورة أعلاه. وقامت بممارسات قمعية عديـدة لاسيما التعذيب بفنونه الإجرامية والاعتقال والطرد مـن الوظيفـة وإخفـاء المواطنين والقتل.

المنظمات الجماهيرية، وتشمل:

أ. **الاتحاد العام لطلبة وشباب العراق:** ـ يقوم بواجبات التغلغل بين الطلاب في المدارس والمعاهد والجامعات للتجسس عليهم وجمع المعلومـات ورفعـها للجهات الأمنية.

ب. **الاتحاد العام لنقابات العمال** : ـ يقوم بمراقبة العمال والمهندسين وأصحاب العمل ورفع التقارير عنهم.

ج. **الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية:** ـ يقوم بعض عناصره بمراقبة الفلاحيـن والمزارعين ورفع التقارير عنهم إلى الجهات الأمنية.

د. **الاتحاد العام لنساء العراق:** ـ يقوم بحث وتشجيع النساء على التجسس على أفراد العائلة ورفع التقارير السرية عنهم، مما أدى إلى مشـاكل اجتماعيـة وانهيار أعداد كثيرة من العوائل، يضاف إلى ذلـك تجنيـد نسـاء للعمـل كوكيلات للأجهزة الأمنية، إضافة إلى واجباته في تخريب الأسر العراقيـة اجتماعياً وأخلاقياً.

هـ. **نقابات المهن الأخرى** :ـ من خلال بعض عناصرها أصبحـت أوكـارا أمنية لمراقبة أعضائها لاسيما المخلصين منهم والمتميزين، ولتجنيد بعـض أعضائها للعمل كوكلاء للأجهزة الأمنية أو لبعض أفراد العائلـة الحاكمـة، والعمل كأبواق دعاية وتمجيد لرأس النظام وأفـراد عائلتـه، لاسـيما وأن

أعضاء هذه النقابات منتشرون بين أوساط المواطنين بحكم مهنهم (كالصحفيين والكتاب والفنانين، والمحامين والأطباء ...).

و. **مجالس الشعب ومختارو المحلات:** ــ أيضا تم استغلالهم كمصادر معلومات عن المواطنين وإشراكهم في حملات التفتيش والقمع.

ز. **اللجنة الأولمبية العراقية:** ــ يشرف عليها عدي صدام، وأصبحت خلال التسعينات من مؤسسات السلطة بحيث تغلغلت داخل معظم دوائر ومؤسسات الدولة، لها صلاحيات وإمكانيات مادية غير محدودة، تم رفدها بإمكانيات بشرية من عسكريين ومدنيين وفنيين وعناصر أمنية وقوات خاصة بها. تقوم بواجبات أمنية كجمع المعلومات ورفع التقارير والاعتقال والتعذيب حيث تمتلك سجون ومعتقلات خاصة بها.

ح. **الأجهزة الأمنية الشخصية** (حيث يوجد لكل فرد من أفراد العائلة الحاكمة وبطانتها جهاز أمني خاص به للقيام بأعمال أمنية وتجارية وسمسرة).

ط. **ضباط الأمن في الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية** حيث يشكلون لجان أمنية في هذه المؤسسات ترتبط من خلال عناصرها بالأجهزة الأمنية الرئيسية مباشرة أو من خلال عناصر ارتباط أمنية.

ي. **عشرات الآلاف من الوكلاء لكل جهاز أمني أساسي** أغلبهم من المنحرفين اجتماعيا وأخلاقيا والسماسرة والعاهرات وما شابه ذلك. منتشرين في كل ناحية وصوب، في الأسواق والجامعات والمدارس والمعامل والمؤسسات الرسمية والأهلية وفي المساجد والمدن والقرى وفي القوات المسلحة.

ك. **أصدقاء الداخلية** :استحدثها وطبان التكريتي عندما كان وزيرا للداخلية لاستقطاب المزيد من الوكلاء والمخبرين.

ل. التنظيمات القومية للبعث: والخاصة بتنظيم العرب المقيمين في العراق للعمل أو الدراسة من مصريين وفلسطينيين ويمنيين ومغاربة وغيرهم. .

وتجنيدهم من خلال انتشارهم بين الناس واطمئنان العراقيين إلى أنهم أشقاء ولا علاقة لهم بالسلطة لجمع المعلومات ، وهناك العديد من المواطنين العرب يقومون داخل العراق بمهمات أمنية من خلال انتمائهم للحزب.

المعاهد والمدارس الأمنية

توجد عدة معاهد ومدارس خاصة بالأجهزة الأمنية لتدريب وتأهيل العناصر الأمنية ولصنع معدات التعذيب وهي:-

[١] معهد الأمن القومي [٢] مدرسة الأمن العام [٣] مدرسة الاستخبارات العسكرية للضباط [٤] مدرسة الاستخبارات العسكرية للمراتب [٥] مدرسة الأمن الخاص [٦] المعهد الإلكتروني في الشماعية وآخر في الراشدية.

المسؤولية الأساسية لهذه المعاهد والمدارس تخريج عناصر مدربة على الجريمة ومراقبة المواطنين، ومؤهلة لقمع وزرع الرعب والخوف بين أفراد الشعب. وأما المعهدان الإلكترونيان فإن مهمتهما صناعة وتطوير وابتكار أدوات ومعدات أجهزة التعذيب!!

توريط بعض المواطنين العرب

لم تكتف الأجهزة القمعية بتجنيد الآلاف من العراقيين للعمل في أجهزتها كوكلاء ومتعاونين، بل قامت باقتناص بعض المواطنين العرب من الأقطار العربية الشقيقة لاسيما المتواجدين في العراق لأغراض مختلفة كالعمل والدراسة وغيرها وتوريطهم في العمل مع الأجهزة الأمنية القمعية. وتقوم بجزء من هذه الممارسة غير المشروعة سفارات النظام في الخارج، حيث تعمل على تجنيد بعض المواطنين العرب للعمل لصالح الأجهزة القمعية، وجذب واستقطاب هؤلاء تحت ذرائع شتى ولاسيما الشعارات

القومية، وبأساليب الخداع والترغيب بالمال وفرص العمل، وأحيانا بالترهيب كتهديدهم بعدم الحصول على فرصة عمل أو دراسة، وما شاكل ذلك، مستغلين حاجتهم وحرمانهم.

لقد توسعت الأجهزة الأمنية في هذا المجال لاسيما خلال عقد الثمانينات، حيث كانت العمالة العربية الوافدة كبيرة في العراق، وبإمكانهم الاختلاط مع أفراد المجتمع العراقي وبعيدا عن الشكوك بأنهم من رجال الأمن لذلك بالإمكان أن ينفتح المواطن العراقي أمامهم بالكلام والنقد للأوضاع السياسية وبدون أي تحفظ أو تردد على أساس أنهم مواطنون عرب ليس لهم علاقة بالنظام.

ولكن بمرور الزمن والأحداث التي من خلالها تم كشف هذا الأمر من قبل المواطنين العراقيين، وهو ما أحدث شرخاً في العلاقة بين العراقي والوافد العربي الشقيق نتجت عنه بعض المشاكل والحساسيات بين المواطنين العراقيين وبين بعض الأخوة العرب المقيمين في العراق لاسيما المغرر بهم. وفي وثيقة رسمية تم العثور عليها تؤكد محاولات النظام لاستغلال بعض المواطنين العرب للتجسس على العراقيين لصالح النظام، وتتضمن توجيهات صدام إلى أجهزته الأمنية في مطار بغداد، تأكيدات على التعامل الإنساني مع الاخوة المصريين والعرب للأسباب التالية (كما وردت في الوثيقة)[١] :

لكي ينسوا الحوادث التي أدت إلى إذلالهم في العراق.

الإيحاء لهم بأن الحوادث معهم كانت بسبب مواقف حكوماتهم منا.

تدوين المعلومات التي تخص قسما منهم داخل مصر وبشكل دقيق.

الإيحاء لهم بأنهم بدائل عمل أمني عن الجماعات المعادية للثورة في وسط وجنوب العراق، ودفعهم إلى أماكن العبادة والمراقد، وتكليفهم بجمع الملفات عن الذين وقفوا بوجه الثورة وقائدها العظيم !!.

---

(١) جريدة صوت العراق الصادرة يوم ١٧ سبتمبر ١٩٩٦ العدد ١٩٣.

توريط غير العراقيين في جرائم الأجهزة القمعية داخل وخارج العراق

عملت الأجهزة القمعية على استدراج وتوريط بعض المواطنين العرب والأجانب للمشاركة في بعض الجرائم داخل العراق وخارجه وكمثال على ذلك: زج بعض المواطنين العرب لاسيما من الجنسيات السودانية والصومالية والأريتيرية والموريتانية في الحرب العراقية الإيرانية، منهم من قتل ومنهم من فقد أو أسر، كما استخدم بعضهم للمساهمة في جرائم الاغتيالات داخل وخارج العراق.

كما تم استخدام بعض الأجانب في هذه الجرائم مثل الإيرانيين من منظمة ما يسمى بـ (مجاهدي خلق) الإيرانية المعارضة في مقاتلة الشعب العراقي لدى قمع الانتفاضة الشعبية في آذار عام ١٩٩١ بإشراف مباشر من جهاز المخابرات العامة. والأنكى من ذلك أن تقوم عناصر هذه المنظمة التي تتخذ من العراق مقرا لها، بين الفترة والأخرى بنصب مفارز ونقاط تفتيش داخل مدينة بغداد لتفتيش المواطنين العراقيين، وما يرافق هذه العمليات من استفزاز لمشاعر العراقيين وتوليد كراهية وحقد المواطن العراقي إزاء هذا الأجنبي اللاجئ الذي يتصرف في بلادنا تصرف السيد.

عناصر المؤسسة الأمنية

تتألف المؤسسة الأمنية من العناصر التالية :ـ

الأهداف المراد تحقيقها.

الأشخاص العاملون على تحقيق الأهداف.

الموارد المادية التي تساعد على تحقيق الأهداف (١)

ينبغي أن تكون الأهداف محددة وواضحة، وأن يكون الأشخاص العاملون على تحقيقها مؤهلين علميا وفنيا، وقادرين على إيصال وترجمة فكر المؤسسة الأمنية إلى واقع ملموس، يستشعره المواطن، بل المجتمع بأسره. وطبيعي أن مسؤولية خطيرة

---

(١) عبد الهادي المجالي، نحو مؤسسة أمن عصرية.

مثل هذه، والتي يتحملها رجل الأمن يعتمد نجاحها على جملة عوامل من أهمها المواصفات التي يتصف بها العنصر البشري لا سيما الرغبة في العمل والتي تولد الهمة والعزيمة في تنفيذ الواجبات، والصفة الثانية هي التأهيل والإعداد المستمر قبل وأثناء الانخراط في هذا المسلك. ومن الجدير بالذكر هنا التركيز على الوعي الوطني والإنساني والذي صار غائبا عن برامج التأهيل لدى أفراد الأجهزة الأمنية، وانحصر في الإعداد العلمي والفني واختزال مهمته في حماية أمن رأس السلطة، وحفنة من الأشخاص. بينما الأمر الصحيح هو أن تكون مهمة و هدف المؤسسة الأمنية بالدرجة الأولى هي المواطن، أي توفير الأمن والاستقرار والطمأنينة له وبالتالي للمجتمع وبهذا وحده تتحقق رسالة الأمن الإنسانية. أما الموارد المادية التي تساعد على تحقيق الأهداف فهي مجموعة الأجهزة والمعدات والمواد التي يستعان بها على تنفيذ الفعاليات والبرامج التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة. وهذه الموارد تتطلب التجدد والتنوع ومواكبة التطور التقني والعلمي الذي وصله العالم المتقدم خاصة وأنها تدخل في مجالات مختلفة وأنشطة متنوعة ومتطورة.

فئات تركيبة الأجهزة الأمنية

لا يخفى أن الأجهزة الأمنية لاسيما المؤسسات الرئيسية الأربع (أمن عام، مخابرات عامة، أمن خاص، استخبارات عسكرية) بأعدادها الضخمة من العراقيين وغيرهم، قد بات يعتمد عليها النظام العراقي إلى حد بعيد، مع اختلاف درجة الاعتماد والثقة، فالأمن الخاص هو أقرب جهاز إلى رأس النظام، ومن سوء حظ هؤلاء أنهم تورطوا في جرائم ضد أبناء الشعب وبنوا بأيديهم الآثمة سياجاً صلداً مادته الحقد والكراهية والخوف والرعب وعدم الثقة والقسوة .... وهذا السياج عزلهم عن أبناء شعبهم عزلا تاما، فأضحى رجل الأمن يمثل نقيضاً لهذا الاسم في مخيلة المواطن تماما، فرجل الأمن أصبح يعني (رجل الخوف)، نتيجة للقسوة المفرطة والخوف الشديد

وانتشار العناصر الأمنية في كل مكان وفي كل بيت ودائرة ومدرسة. . واعتمادها نشر الإشاعات الهادفة إلى بث الرعب وإظهار قوة الأجهزة الأمنية.

وعلى مدى أكثر من ربع قرن، كانت لدى المواطن العراقي عقدة أمنية داخلية أثرت تأثيراً سلبياً على نفسيته وشخصيته وعلاقاته الاجتماعية وعلى فعاليته وإنتاجيته، وتصرفاته، فقد أصبح وكأن شرطياً سرياً داخله يتجسس عليه. هذا الأمر ولد انعكاسات سلبية اجتماعية، وعلمية وثقافية وسياسية وفكرية على المجتمع ككل، وبالتأكيد تتحمل أسبابه ونتائجه الأجهزة الأمنية، الأداة التنفيذية للسلطة. ولكي نكون أكثر واقعية في تحديد هذه المسؤولية إزاء عناصر الأجهزة الأمنية لابد من القول أنها وعلى مستوى الأشخاص غير متساوية في هذه التبعات ، وفي هذا الصدد رأينا ان نقسم عناصر الأجهزة الأمنية إلى الأقسام التالية [1]:

أ. **أدوات تنفيذية** : وهي تمثل الأعداد الغفيرة من المنتسبين، لا تفكر في ما تعمل ولا تناقش في الأوامر الصادرة لها، وهي منتقاة أصلا على هذا الأساس الميكانيكي البحت. وأغلب الأذى النفسي والاجتماعي الذي لحق ويلحق المواطنين يأتي من هؤلاء، حيث أنهم ينتشرون بين أوساط المجتمع، وفي كل موقع، ويتعاملون مع الناس على أساس أنهم متهمون وعليهم إثبات براءتهم. هذه الفئة تنعق مع كل ناعق وهم يمثلون رعاع الأجهزة الأمنية.

ب. **عناصر من الضباط:** لاسيما صغار الرتب ذوي التحصيل العلمي المتدني والذي يجعلهم بالكاد يعرفون القراءة والكتابة ويتسمون بالأفق الفكري الضيق، وأغلبهم من خريجي دورات خاصة للحزبيين ـ البعثيين ـ الذين انخرطوا في هذه الأجهزة منذ عام ١٩٧٠ على أساس الولاء المناطقي والجغرافي في مدينة تكريت وما جاورها، وبعض المدن المتفرقة في أعالي الفرات كمحافظة الأنبار، ويدركون بأن مصيرهم مرتبط بالوضع القائم لأن

---

(١) مقابلة مع ضابط أمن سابق التحق بصفوف المعارضة.

معظمهم لا يحلم بالوظيفة، فكيف إذا صار يتحكم بأرواح الناس ، لذلك فـــهم مندفعون في عملهم لإثبات الولاء ورد (الجميل).

ج. **فئة أصحاب القرار والقريبين منـــهم.** وهـم كبـار الضبـاط وكبـار المسؤولين الأمنيين وأغلبهم من أقرباء صـــدام أو مـــن منـــاطق تكريـت. يعملون وفق مفهوم صدام (القوة تنضح قوة ولا تنضح عفوا ...!) لذلك هـــم قساة ولا حدود للقسوة لديهم. يؤمنون بأن الموت هو أفضل وأسرع الحلـول مع الخصوم، وأكثرها تأثيراً في الحفاظ على هيبة النظام، على أســـاس أن العمل الأمني هو صراع إرادات، إما ان تكون أو لا تكون، ويجب اســتنفار كل الطاقات من أجل حماية الحزب والثورة، ومن ثم تحولت إلـــى حمايـــة (القائد صدام التكريتي). ولم يرد الوطن والمواطن في قاموس هذه الأجـهزة كغاية لها مطلقا، بل الوطن غنيمة والمواطن متهم دائما. لذلك فـــإن جـل عملها لم يكن وطنيا بل وظفت الوطن والمواطن في خدمة شخص واحد هـو (رأس السلطة) ولا تخلو هذه الشريحة أو الفئة من بعض العناصر الواعيـة ذات التوجهات الأمنية الصحية لاسيما في مجال أمن المجتمع وهي تحـــاول تصويب بعض الأفكار والأفعال إلا أنها لا تتمكن وعاجزة وقليلـــة التـــأثير، لاسيما وأن النظام رصد هذه العناصر وقام بإبعادها عن مراكز القـــرار أو عن الأجهزة الأمنية نهائيا أو تخلص منها بحادث ســـير أو بمـــوت بطـــئ بواسطة السم وبطريقة غادرة.

طبيعة العلاقة بين المواطنين ورجال الأمن في ظل النظام الاستبدادي

١ – العلاقة بين المواطن العراقي ورجال الأمن تشوبها في أغلب الأحيـــان مظاهر السلبية وعدم التعاون، حيث تجسدت لدى المواطن حقيقة أن وظيفـــة رجال الأمن ــ في الوقت الحاضر ــ هي التجسس عليهم واختلاس أية كلمة تصدر من أي فرد يمكن تأويلها ضد النظام، وأن هم الأجهزة الأمنيـــة هـــو

توفير الأمن لرأس السلطة على حساب أمن واستقرار وحرية وكرامة المواطن العراقي. وبات رجل الأمن لا يقدر بل لا يعلم الوظيفة الاجتماعية التي من المفترض أن يؤديها، ولا يدرك الدور الإنساني الذي من أجله تأسس الجهاز الأمني وهو تهيئة البيئة الآمنة للمواطنين كي يعيشوا حياة كريمة ملؤها الأمن والاستقرار والرخاء. لقد تطورت الأهداف الشرطوية بشكل عام في عصرنا الحديث تطوراً كبيراً في أغلب بلدان العالم وواكبه تطور في أساليب ووسائل الشرطة وفي مهاراتها وأخلاقياتها لتطبيق الإجراءات الأمنية بشكل سليم، ولتحقيق أهدافها في خلق بيئة تنعم بالأمان والاستقرار. وللأسف الشديد فإن بلدنا لم يستفد من هذا التطور بل كان وبالا عليه، حيث استغل التطور التكنولوجي في الوسائل والأساليب، ومهارات الأفراد بشكل سلبي ضد أفراد المجتمع بحيث تحسب عليهم أنفاسهم، ناهيك عن أساليب القمع والإرهاب والاضطهاد والتعذيب الوحشي النفسي والجسدي بشكل لا يمكن وصفه، بل ويندى له الجبين وتتقزم أمامه أساليب التعذيب في القرون الوسطى، وأساليب محاكم التفتيش في أوروبا آنذاك. فلا حرمة لإنسان سواء كان شيخاً أو طفلاً أو امرأة، فرجل الأمن ماتت إنسانيته بل حتى حيوانيته، لأن الحيوان المفترس يأبى ان ينهش لحم ابن جنسه. والمعتقلون يرون ذلك يوميا وكاتب هذه السطور شاهد عيان لمشاهد مروعة عندما كان معتقلا سياسيا في دهاليز الأجهزة الأمنية عام ١٩٨٠. بالإضافة إلى آلاف القصص الأخرى لأناس أبرياء أدخلوا إلى هذه الدهاليز المظلمة وجحور العقارب والثعابين التي لا تسمع فيها إلا أصوات السياط التي لا ترحم صرخات المظلومين وأنين الشيوخ وآهات الاستغاثة و...و...ولا ترى إلا جلادين بل وحوشاً بوجوه بشر لا يعرفون للإنسانية معنى، يتلذذون بتعذيب البشر، ولا ترى إلا ضحايا مضرجة بالدماء هي عبارة عن أشباح أو جثث هامدة. إن هذا الوضع الأمني الشاذ النابع أساسا من الوضع السياسي الرهيب، خلق سياجا حديديا بين المواطن العراقي من جهة وبين

الأجهزة الأمنية من جهة أخرى، بل وصارت العلاقة تحت وطأة هذه الظروف غاية في السوء والحقد والكراهية.

٢ – منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وإلى يومنا هذا نجد أن العلاقة بين جهازي الشرطة والأمن كجهة مسؤولة عن تحقيق الأمن، وبين المواطن كجهة مستفيدة من العملية الأمنية، ليست على ما يرام، وكما يفترض أن تكون العلاقة بين الركيزتين الأساسيتين للعملية الأمنية. وقد ازدادت هذه العلاقة سوءاً مع مرور الزمن إلى ان أصبحت في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين لاسيما عقد الثمانينات والتسعينات في أسوأ صورة يمكن أن تصلها العلاقة بين طرفين، بحيث أصبح رجل (الأمن) يمثل الرعب والخوف وعدم الطمأنينة والقسوة، وتحول إلى شبح يطارد كل مواطن في عمله وفي بيته وفي حله وترحاله، وأمست مهنة رجل الأمن من المهن الدونية التي لا يتشرف بها أي مواطن .

إن جهات كثيرة تتحمل مسؤولية هذه العلاقة السيئة، وفي المقام الأول تتحمل السلطات السياسية المسؤولية الأولى لأنها هي التي تتبنى صياغة فكر وفلسفة الأمن وبالتالي الأهداف المطلوب تحقيقها، وبما أن السلطات جاءت وحكمت بالقوة لا بالانتخاب، فإنها تعمل ما بوسعها لحماية سلطتها وتقوية أركان حكمها، وبالتالي ستصطدم بقوى الشعب التي تطمح إلى الحرية وإبداء الرأي واختيار حكامها، وهذا سيقود السلطة إلى استخدام الأجهزة الأمنية بالدرجة الأولى لتحقيق أهدافها لقمع الشعب، وبهذا تحول جهاز الأمن إلى (أمن النظام أو السلطة) وهذا تزوير وتشويه لمهام الأمن، وانحراف خطير في فلسفته. كما أن الأجهزة الأمنية نفسها تتحمل المسؤولية بالدرجة الثانية لتحولها إلى عصا بيد السلطة وانسلاخها من مجتمعها الذي وجدت أساسا لحمايته وخدمته من خلال توفير الأمن والاستقرار له.

من الجدير بالذكر أن المستوى الثقافي والوعي الوطني لأفراد الأجهزة الأمنية له تأثير كبير في هذا الصدد. ويأتي المجتمع في التسلسل الأخير في المسؤولية كونه هادن السلطة ورضخ لها بالإضافة إلى استخدام بعض أفراده كوسائل وأدوات بيد الأجهزة الأمنية لتحقيق مآربها.

٣- مما لا يخفى أن العلاقة بين أجهزة الأمن العراقية بأنواعها وبين أبناء الشعب سيئة للغاية. حيث الممارسات اللاإنسانية والسلوك المنحرف لأجهزة الأمن، وعدم التزامهم بأي قانون أو ضوابط أو أنظمة للتعامل مع أفراد المجتمع، بل المزاجية والشك والإرهاب وإلصاق التهم جزافاً والتعسف والقسوة والعنف بلا حدود وانتهاك الحرمات هي ملامح السلوك أو الانحراف التي تحدد سياسة أجهزة الأمن ، وليس في قاموس الأجهزة الأمنية العراقية محظورات معلومة ومحددة كي يتجنبها المواطن، ولكن كل قول أو فعل أو تفكير وحتى (الحلم) يمكن أن يكون محظوراً ويفسر بأنه يمس أمن الدولة – السلطة- وبالتالي تكون عقوبتة الإعدام ولا أقل منه. وتتساوى عقوبة من يتفوه بكلمة نقد مع من يرتكب الخيانة العظمى فكلاهما عقوبتهما (الطرد من الدنيا). ناهيك- وهو الأشد والأمر- عما يتعرض له من أشد أنواع التعذيب والذل والمهانة والانتهاك لأبسط حقوق الإنسان.

ولاشك أن الانحراف في وظيفة الأجهزة الأمنية والأنماط السلوكية غير السوية لرجال الأمن والبعيدة كل البعد عن صلب مهامها وعن أي سلوك يقوم به المكلفون بالخدمة العامة، لا يتحمل مسؤوليته رجال الأمن بأشخاصهم فقط، حيث أن كافة منتسبي الأجهزة الأمنية هم مواطنون وجزء من الشعب والبعض منهم لا يرتضون لأنفسهم أن يكونوا في هذا الموقع المناوئ لأبناء شعبهم، لكن قسوة وإرهاب السلطة، وتعدد الأجهزة الأمنية وتقاطعها مع بعضها، وتجسس بعضها على بعض، وخوف الكل من الكل، بالإضافة إلى الإغراءات المادية والمعنوية ومع غسيل الأدمغة واختيار بعض العناصر السيئة على رأس هذه الأجهزة التي تتصف بالإجرام، وحبها الفطري للجريمة والإرهاب، أمثال صدام التكريتي الذي كان مسؤول جهاز حنين ثم مسؤول

العلاقات العامة وهما نواة جهاز المخابرات العامة، وناظم كزار مدير الأمـــن العــام وسعدون شاكر مدير جهاز المخابرات العامة سابقا (وهو أحد أعضاء جهاز حنيـــن) وبرزان التكريتي رئيس المخابرات العامة، وسبعاوي التكريتي مدير الأمـــن العــام، وعلي حسن التكريتي مدير الأمن العام. إن هذا الانحراف مرده الأساس إلى الفلســفة الأمنية التي تعمل بموجبها الأجهزة الأمنية أي السياسة الأمنية التي تضعـــها الســلطة العليا. ومعروف في العراق أن هذه السياسة يضعها صـــدام ولا أحـــد غـــيره، فـــهو المسؤول عن هذه السياسة المنحرفة وعن نتائجها. وهذا لا يعني إسقاط المسؤولية عن الأفراد الآخرين وحسب موقعهم وتفاصيل سلوكياتهم، وعلى اعتبارهم مواطنين ينبغـــي عليهم اتخاذ مواقف وطنية تجاه وطنهم ومواطنيهم قدر المستطاع.

لماذا السلبية بين المواطنين والأجهزة الأمنية؟

من الممكن إجمال أهم أسباب العلاقة السيئة بين الجهاز الأمنـــي وبيـــن أفـــراد الشعب والتي وصلت حد العداء والخصومة بما يلي :

١ـــ **عوامل تاريخية** [١] : وترجع إلى عصور الاستعمار، سواء كان العثمـــاني أو الإنكليزي، حيث استخدمت الشرطة لقمع وإرهاب المواطنيـــن، وتقييـــد حرياتهم، ومنعهم من المطالبة بحقوقهم المشروعة. فأصبح رجـــل الأمـــن يمثل السلطة الاستعمارية الغاشمة.

٢ ـــ **عوامل تتعلق بطبيعة مهام الجهاز الأمني** : بما أن رجل الأمن يمثـــل السلطة ويدها التي تضرب بها لغرض تنفيذ أوامرها، فهي إذن تحـــد مـــن حريات الآخرين وقد تستخدم القوة والعنف في مواجهة المواطنين وبالتـــالي يبدأ التصادم بين رجل الأمن وبين أفراد الشعب الذين يحسبون أن منتســـبي

---

(١) العقيد احمد صالح العمرات، إدارة العلاقات الإنسانية، عمان ١٩٩٦ ط ١.

الجهاز الأمني هم في مركز المناوئ لهم ولحل ذلك يجب على رجال الأمـن التوجه إلى أمرين مهمين وهما:

أ – تقوية العلاقة الإيجابية بأفراد الشعب.

ب – الحزم في معالجة الجريمة والمجرمين.

وينبغي عدم التضحية بأحدهما على حساب الآخر، لذا يجب علينا أن نقـول أن المشكلة هي أزمة السلطة لا أزمة الأفراد المنفذين، وهم الأجهزة الأمنية، ومن المـهم معالجة السلطة ذاتها قبل رجالها.

٣. **عوامل تتعلق برجال الأمن:** يقاس نجاح الأجهزة الأمنية بمقـدار مـا تشيعه في نفوس المواطنين من مشاعر الأمـن والاستقرار، وبالتزامـها بالقوانين، واحترامها للحقوق العامة وحرية المواطنين. هذه الأمور تتخللـها صعوبات عند التطبيق لاسيما عند استخدام أسلوب القسوة لتنفيـذ القوانيـن والأنظمة، وتجاهل الاعتبارات الإنسانية، وحتى الأخطاء الفرديـة لرجـال الأمن فإنها تولد ردود فعل سلبية إزاء جهاز الأمن برمته حيث أنه لا يمثـل نفسه بل يمثل جهازه، لأن التصرفات غير المسؤولة من قبل أحد أفراد جهاز الأمن تولد انزعاجاً واستفزازاً لمشاعر المواطنين، وتمنع أي تآلف أو انسجام بين المواطنين وبين الجهاز الأمني.

٤. **عوامل تتعلق بفلسفة السلطة** : ما ذكرناه كان أهم العوامل وأكثرهـا تأثيراً في تعميق الفجوة بين رجل الأمن وبين المواطنين، وسياسة السـلطة وفلسفة حكمها هما اللتان تؤشران سياسة الأجهزة الأمنية، فإن كان الـهدف خدمة المواطن والمجتمع، وإرساء قواعد الديمقراطية، واحـترام الإنسـان، وصون كرامته فإن الأجهزة الأمنية ستكون مسخّرة لخدمة المواطـن، وإن كان هدف السلطة البقاء في الحكم وحماية رموزها علـى حسـاب الوطـن والمواطن عندها ستكون أداة قمع واضطهاد للمواطن ووسيلة سحق لهويتـه وكرامته، ولا هم لها إلا المحافظة على السلطة بأي ثمن . وهذا ما حـدث

في العراق خلال الحقبة المنصرمة من الزمن ومازال. وفي الحقيقة فإن هذا العامل هو الأساسي في خلق علاقة سلبية وعدائية بين الأجهزة الأمنية في العراق وبين المواطن.

٥- **عوامل تتعلق بالوعي الأمني لدى المواطنين** (١) : إن ضعف الوعي الأمني لدى أفراد الشعب يزيد من الجرائم في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى عدم الثقة بالجهاز الأمني من قبل المواطنين من جهة، وعدم رضا الجهاز الأمني عن أفراد الشعب لعدم مساعدتهم في كشف الجرائم من جهة أخرى، وبالتالي تسوء العلاقة بينهما وتزداد سوءا بمرور الأيام.

نتائج العلاقة السلبية بين الجهاز الأمني والمواطن

للعلاقة السلبية بين أفراد الجهاز الأمني والمجتمع آثار خطيرة أهمها :-

* فقدان التعاون بينهما يؤدي إلى تدني الروح المعنوية لأفراد الجهاز الأمني نتيجة لفشلهم في تحقيق بعض واجباتهم لعدم تعاون أفراد المجتمع معهم.
* عدم استقرار الأمن في الوطن لغياب أهم عنصر في العملية الأمنية ألا وهو المواطن.
* شعور أفراد الجهاز الأمني بالإحباط وعدم الاندفاع نتيجة عدم حب وتقدير واحترام أفراد الشعب لهم بالإضافة إلى ميل المواطنين إلى مقاومة الجهاز الأمني وشيوع روح العداء والكراهية اتجاههم.
* خسارة الجهاز الأمني لأهم مصدر للمعلومات وهو المواطن.
* إن كراهية الجهاز الأمني سيؤدي بأفراد المجتمع إلى تحديه بعدم تطبيق القوانين بدقة ومحاولة الإفلات من الأنظمة كلما سنحت الفرصة بذلك، وهذا

---

(١) نفس المصدر السابق.

بدوره سيؤدي إلى صرامة وقسوة الجهاز الأمني وبالتـــالي اتســـاع الـــهوة بينهما.

* كثرة الجرائم والمخالفات كنوع من التحدي واللامبالاة من قبل المواطنين مـــن جهة ولحرمان الأجهزة الأمنية من المعلومـــات التـــي يمكـــن أن يزودهـــا المواطنون والتي تمنع وقوع الجرائم.
* ازدياد فرص الخرق الأمني سواء الداخلي أو الخـــارجي نتيجـــة للعلاقـــات السلبية بين الطرفين سيقوم الجهاز الأمني بتغذية السلطة بمعلومـــات غـــير دقيقة، ومبالغ فيها، قد تدفع بالسلطة لاتخاذ قرارات خطيرة تجاه شريحة من المواطنين وتؤدي بدورها إلى حدوث أزمة بين السلطة والشعب.

الممارسات القمعية للأجهزة الأمنية

إن الممارسات القمعية ضد أبناء الشعب، ليست سياسة الأجهزة الأمنية فحســب، بل هي سياسة النظام المستندة إلى الدكتاتورية والطائفية والعنصرية والإقليمية ! هـــذه الممارسات لا يمكن الإحاطة بها في كتاب بل تحتاج إلى مجلدات، والقســـم الأعظـــم مازال طي الكتمان ضمن دهاليز هذه الإمبراطورية السوداء، وطي أقبيـــة جمهوريـــة الرعب ولم يتضح منها إلا القليل، ولا أدعي الإحاطة بنسبة تذكر منها، بـــل ســـأحاول ذكر بعض المؤشرات وهي:

- إن الموت هو أكثر الحلول رواجا عند النظام كما أن الحروب أول الحلـــول وأقربها إلى عقلية ونفسية صدام لحل النزاعات. إن مقولة (إبادة الخصوم بلا رحمة) هي ستراتيجية مكرسة ومعمول بها وأقرب ما يكـــون إلـــى العقـــل السياسي الحاكم في العراق. وقد ترجمها صدام عندما قال في إحدى زياراته لحضور مؤتمر لضباط الأمن العام قال ((القوة تتضـــح قـــوة، ولا تتضـــح عفوا...!)) لقد استخدم القوة ليس مع الخصوم فحسب بل مع قطاعات شـــعبية واسعة على امتداد الأرض العراقية، بل وتعدت إلـــى دول الجـــوار وإلـــى

ساحات دولية أخرى، وهكذا صارت الأجهزة الأمنية في عهد صدام أكثر دموية وعنفا مع الشعب من أية فترة حكم سابقة. .

- لقد سبق أن تم إلغاء المعتقلات السياسية وتقليص السجون إلى الحد الأدنى في عهد الرئيس الأسبق عبد الرحمن محمد عارف وبمبادرة من عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء آنذاك، بينما ازدادت المعتقلات السياسية والسجون في عهد البكر – صدام (١٩٦٨-٢٠٠٢) وبشكل كبير، العلنية منها أو السرية، وهي لا تعد ولا تحصى لأنها عبارة عن أوكار منتشرة تحت الأرض وفوقها وفي عموم العراق.

ضمن سياسة نشر الخوف والرعب بين أوساط أبناء الشعب تتعمد الأجهزة الأمنية تسريب معلومات عن ضحاياها وأسمائهم وعدم ذكر تفاصيل عن الإعدام أو الاختفاء، كي يبقى الغموض يلف المواطنين، ومن خلاله يعم الخوف ومن خلال الخوف تتشتت وتتزعزع الوحدة النفسية والاجتماعية للشعب وبالتالي تسهل السيطرة عليهم.

إن الممارسات الإجرامية ضد مجاميع كبيرة (عقوبات جماعية) كسحق وإبادة مدن أو قرى أو أحياء سكنية كما حدث في مناطق من شمال العراق وضد شعبنا الكردي لاسيما أثناء وخلال عمليات الأنفال سيئة الصيت أو ما قبلها وبعدها، كذلك عمليات بلد والدجيل في الأعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ والخالص عام ١٩٧٧ وعمليات (التطهير) في أهوار الجنوب وعملية خان النص في كربلاء، كلها أمثلة صارخة تؤكد سياسة النظام القمعية ووحشيتها.

إن الممارسات القمعية تكون ضد أشخاص يتم اتهامهم بشكل أو بآخر، وتتعلق معظم هذه التهم (بالخيانات العظمى للوطن والثورة !!) وتبدأ من جريمة عدم التصفيق وعدم الهتاف في مظاهرة جماهيرية أو شتم القيادة ...إلى التآمر على الحزب والثورة، فهذه التهم لا تحتاج إلى تحقيق مطول وأدلة، وبإمكان أي ضابط أمن مهما كانت رتبته إزهاق روح من يشاء بدون إذن من أي مرجع، لأن قتل مثل هؤلاء

ضرورة وطنية!! وصدام قد منح هؤلاء الضباط المجرمين كل صلاحيات القتل، وبدون حساب.

غرائب وعجائب

* من الأساليب الإجرامية التي اقترفتها الأجهزة القمعية بحق أبناء العراق، قيامهم بسجن المعتقلين السياسيين في مستشفيات الأمراض المعدية والخطورة والمستشفيات العقلية، مثلاً يوجد مستشفى لمعالجة مرض الجذام في منطقة البتيرة في محافظة ميسان وهو مستشفى قديم ومعزول تماما عن محيطه، وفيه سياقات خاصة وصارمة للدخول والخروج ومنع الاقتراب منه، وذلك لخطورة مرض الجذام ولأنه من الأمراض السارية. ولكن خلال العقدين الماضيين انعدم وجود هذا المرض تقريبا، وبات المستشفى خاليا من المرضى فاستخدمته الأجهزة الأمنية وبشكل سري للغاية لإخفاء بعض المعتقلين السياسيين، وتعريضهم إلى مزيد من التعذيب النفسي والجسدي، وكذلك بالنسبة إلى مستشفى الأمراض العقلية في الشماعية ببغداد حيث يتم معاملة المعتقل السياسي وكأنه مجنون، ويعالج بهذا الوصف، إضافة إلى المعاملة القاسية والسيئة للغاية لحين انهيارهم، وإصابة أغلبهم بالجنون فعلا !! وخلال التسعينات، و نتيجة لانتشار الرشاوي والفساد الإداري، قامت بعض العناصر الأمنية بتبديل بعض المحكومين بالإعدام محل بعض المصابين بالأمراض العقلية (الجنون)، فيتم إعدام المجنون (البريء) محل المحكوم بالإعدام وهذا الأخير يطلق سراحه رغم جرمه.
* قيام الأجهزة القمعية بسحب الدم من السجناء والمعتقلين وهم كثر وبصورة مستمرة لاسيما خلال الحرب العراقية الإيرانية، لتزويد المستشفيات ومصارف الدم، وكثير من الحالات أدت إلى وفاة السجين أو المعتقل نتيجة السحب المستمر ناهيك عن التعذيب والإصابة بالمرض والهزال.

* استخدام المعتقلين السياسيين حقول تجارب في مختبرات بحوث الأسلحة البيولوجية والكيماوية بدلا من الحيوانات وأدت إلى معاناة قاسية ووفيات كثيرة.
* ومن السجل الإجرامي للأجهزة القمعية قيامها بجلب مرضى التدرن الرئوي (السل) ويؤمر المريض بالبصق في أفواه المعتقلين السياسيين كي يصابوا بنفس المرض. ويؤكد ذلك وليد الجنابي (أحد المحققين في معتقل قصر النهاية) حيث يروي " في إحدى ليالي عام ١٩٦٩ تم استدعائي من قبل ناظم كزار وكان إلى جانبه صدام وعبد الكريم الشيخلي، وطلب ناظم كزار مني التوجه إلى مستشفى التويثة (مستشفى التدرن الرئوي في بغداد) وجلب أربعة مرضى من المصابين بحالات ميؤوس من شفائها ، وزودت بكتاب ووقعه في الحال أحد الحاضرين وهو صادر من مجلس قيادة الثورة إلى مدير المستشفى لتسليمي العدد المطلوب ". ويضيف الجنابي " ذهبت وأنا مستغرب للأمر فما علاقة هيئة التحقيق بمرضى السل ؟ ذهبت وجلبت المرضى عند الفجر فوجدت ناظم كزار أمام صف من الموقوفين معصوبي العيون، (كان صدام ما يزال في مكتبه في المعتقل ينتظر تنفيذ العملية) خاطبهم ناظم كزار قائلا : إننا قررنا الإفراج عنكم، فإذا تسرب شيء عن حياتكم هنا ستعودون حالا وستتحملون مسؤولية ما يصيبكم من عقاب، ثم أشار إلى المرضى الأربعة بالتقدم وواصل حديثه إلى الموقوفين بأنه سيودعهم بعد أن يفتح كل واحد فمه ليبصق الرفاق فيه، وتقدم المرضى ونفذوا ما طلبه ناظم، ثم عدت بالمرضى إلى المستشفى"[١].
* خلال سنوات من عقد الثمانينات كان (طاهر جليل حبوش التكريتي) مديرا للشعبة السياسية في مديرية الأمن العامة، ومن المعروف عن هذا الرجل حبه للإجرام والأمور الدنيئة، حيث يشرف على حفلات التعذيب اليومية

---

(١) حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، ط ٥.

للأبرياء من الشعب، رجالاً ونساءاً. وكان شغوفا أكثر بالإشـــراف علــى تعذيب النساء. وبين الفينة والأخرى وحسب طلبه يقـــوم زبانيتـــه بتهيئـــة معرض لمجاميع النساء العفيفات المعتقلات، بعرض جسدي كـــامل لـــهن (عاريات تماماً) ثم يقوم هذا المجرم باســـتعراضهن، ومـــن تعجبـــه يبـــدأ بمراودتها عن نفسها مقابل إطلاق سراحها وتشـــغيلها للعمـــل وكيلـــة فـــي الأمن!![1]

* أثناء عمليات الأنفال أمر المجرم علي حسن مجيد بعدم الاحتفاظ بأي أســـير كردي ، أي تصفيتهم، وكان يتم بإشرافه دفن الجثث فـــي مقـــابر جماعيـــة باستخدام الجرافات. وفي إحدى المرات شاهد سائق إحدى الجرافات طفـــلا يحتضن أمه المقتولة، فتوقف السائق برهة ونظر إلى الضابط المشرف علـى تلك الجريمة البشعة، وبإشارة منه أكمل السائق دفن الطفل حيا مع أمه.
* خلال انتفاضة ١٩٩١ قام المجرم علي حسن مجيد بإسقاط عوائل كردية مـــن الطائرات السمتية وعلى ارتفاع ٢٠٠ م كي يجبر الثـــوار الأكـــراد علـــى الاستسلام مستعينا بالمرتزقة من غير العراقيين (إيرانيين وفلسطينيين) فـــي الهجوم على مدينة كركوك.
* وفي الأعوام ١٩٨٢، ١٩٨٣ أعدم ١٧ ألف مواطن عراقـــي مـــن الفـــرات الأوسط والجنوب بتهمة عدم ولائهم لصدام، وتم دفنهم بمقابر جماعية فـــي منطقة الشوملي في محافظة بابل ومنطقة (نيشان الوادي) قرب قلعة صالح وفي الكحلاء في ميسان.
* وفي العام ١٩٨٨ أعدم آلاف الأكراد، العائدين وفق قـــرار العفـــو، وألغـــي القرار بعد عودتهم وأعدموا في مواقع مختلفة، منها منطقة بســـماية وفـــي الوحدة ٩٩٩ التابعة إلى الاستخبارات على طريق الصويرة، وقرب ميـــدان رمي مركز تدريب مشاة الحلة، وفي حلبجة وأربيل.

---

(١) مقابلة شخصية مع ضابط أمن سابق.

* وفي العامين ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ قام صدام باعتقال كل شباب ورجال العوائل البارزانية الساكنة في منطقة (قوش تبه) جوار مدينة أربيل ــ وتجاوز عددهم المائتين ــ ونفذ فيهم حكم الموت. واستباح النساء المتبقيات في قصبة قوشتبه. ومن المعدومين السيد (عماد) ابن الشيخ أحمد البارزاني وكان يشغل درجة مدير عام المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي.

أساليب التعذيب (١)

إن أساليب وممارسات التعذيب للأجهزة الأمنية ضد المواطنين تتضمن قائمة طويلة تزيد على مائة ونيف طريقة أو أسلوب، وتبدأ من توزيع استمارات الجرد والمعلومات لكل مواطن (وهي شبيهة بالاستمارات الإسرائيلية لجمع المعلومات عن الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بل أشد قساوة) ثم أساليب الاعتقال الإرهابية، حيث يبدأ ما يدعى (بالتعذيب النفسي) في طريقة الاعتقال ووقته والتهديد والوعيد بالقتل والضرب والتقطيع وما شابه ذلك. ثم انتهاك حرمات العوائل حيث أن العقوبة تصل إلى جميع الأقارب وحتى الدرجة الرابعة لكي يزيد من عذابات المتهم، ثم التعذيب باستخدام الكهرباء على المواضع الحساسة من الجسم، وشد المتهم ووضعه في الثلاجة، وتعليقه من أطرافه الأربعة في مروحة تدور بسرعة عالية، والاعتداء الجنسي من قبل عناصر الأمن أو من قبل المتهمين الآخرين، وإكراه المتهمين على الجلوس على عنق زجاجة مكسورة تدخل في دبره، أو إجلاسه على المدفأة، وتعذيب الأطفال والآباء والأمهات والزوجات أو انتهاك الأعراض أمام المتهمين لزعزعة تماسكهم، أو شد رقبة المتهم بحبل إلى السقف لمنعه من النوم، وكسر الأسنان والأنف والفكين أو أية عظام أخرى، وقلع إحدى العينين، وقلع الأظافر، واستخدام المنشار في قطع أجزاء من الجسم، واستخدام المثقب الكهربائي(الدريل) لتثقيب الرأس أو أعضاء من الجسم، وضغط الرأس بين حاجزي حديد، أو الضغط والشد على الأعضاء التناسلية، حرق

(١) المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.

أجزاء من الجسم بالنار أو المواد الكيماوية، ووضع المتهم في غرفة مليئة بالحشــرات والديدان، أو حقن المتهم بالماء الحار من دبره ثم الماء البارد وهكـــذا.... . ، ومنــع الأكل والماء عنه مدة طويلة، وسد انف المتهم لأيام وإجباره على التنفس عن طريـــق الفم، وخرم انف المتهم ووضع سلسلة لسحبه بها كالحيوانات، واستخدام إبرة الخياطـــة العادية والخيط العادي لخياطة الجروح، ونثر الملح والتيزاب على الجروح، واســتخدام الهراوات والسياط والأنابيب الصلدة للضرب المبرح، وقتل بعض المعتقلين وتركهم مع الآخرين حتى تتعفن الجثث، وإذابة المتهم بحامض التيزاب.... . علما أن قسماً كبـــيراً من هذه الأساليب للتعذيب تستخدم قبل توجيه أي اتهام، بل أن المتهم يصرخ متســـائلا عن سبب هذا التعذيب ولا مجيب.

والأنكى من ذلك أن ضابط الأمن أو أي عنصر أمني آخــر إذا أبــدع وابتكــر أساليب وصيغ جديدة لتعذيب المواطنين يكرم وبكتاب رسمي صادر من ديوان الرئاسـة ويقدم له مبلغ مالي، مما يدل على تشجيع صدام الشخصي لهذه الجرائم بحق الإنســانية وبحق أبناء الشعب العراقي، مما يثير كل الغرائز الشريرة والشيطانية لــدى عنــاصر الأجهزة الأمنية لتتسابق وتتنافس للوصول إلى براءة اختراع طريقة جديـــدة لتعذيــب المواطنين قبل موتهم. . مما يجعل الإنسان يتمنى الموت ولا يجده.

إنها أمور أقرب إلى الخيال، وقد يجد الإنسان المتتبع صعوبة في تصديقها لأنها تتنافى مع سلوكيات المجتمعات الإنسانية البدائية بل حتى التجمعات الحيوانية المفترسـة التي لا تجيد هذه الفنون والابتكارات في تعذيب أبناء جنسها. وعليك أن تتصور مــدى السادية والروح الإجرامية والنيكروفيلية ونزعة تدمير الذات وتدمير الآخر التي ليـــس لها حدود لدى رأس النظام ــ صدام ــ وكذلك العناصر الأمنية التي تتلذذ بتعذيب أبناء جنسهم. ولذلك ومن أجل الوصول إلى احدث الأساليب في تعذيب بني البشر تـــم فـــي بغداد تأسيس مصنعين للتعذيب الإلكتروني والمسماة جزافا (معاهد) أحدهمـــا قـــرب مستشفى الشماعية، والثاني على طريق الراشدية قرب المدينة السياحية لابتكار أســاليب وأدوات التعذيب وتدريب منتسبي الأجهزة الأمنية (أمن خاص، مخابرات، أمن عـــام) وتتبارى مصانع الموت هذه في ابتكاراتها وإبداعاتها. وتقوم بتزويد الأجهزة الأمنيـــة،

وأوكار التعذيب بمنتجاتها من الأدوات والآلات والأجهزة التي تستخدم في التعذيب. والأنكى من ذلك ولغرض بث الرعب في نفوس المسؤولين الكبار في الدولة صدر توجيه إلى هذه المصانع بإقامة معارض سنوية لمنتجاتها لإطلاع مسؤولي الدولة الكبار وكادر الحزب المتقدم.

لقد أكدت المعلومات الواردة إلى المنظمات الدولية والتقارير الصادرة عنها أن هناك أنواع مختلفة من التعذيب تمارس ضد المعتقلين والمحتجزين في العراق منها النماذج التي أوردتها منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في ١٥ نيسان ١٩٨٥ تحت عنوان " التعذيب في العراق ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥ " :

١- ضربات على جميع أنحاء الجسد خصوصا على البطن والأعضاء التناسلية والعمود الفقري، صفعات على الوجه، ركل بالأرجل وضربات بقبضات الأيدي أو بالمطارق المصنوعة من الكاوتشوك (بعض هذه المطارق تحتوي بداخلها على قضيب حديدي)، ضرب بالحبال وبالهراوات وبالسياط.
٢- الفلقة : يستلقي الشخص الخاضع للتعذيب على ظهره فوق الأرض أو على طاولة ثم يربط جسمه وترفع ساقاه إلى أعلى و يضرب على باطن القدمين. بعد انتهاء العملية يجبر الشخص أحيانا على المشي أو الركض في غرفة التعذيب بعد أن تغطى أرضيتها بالماء الحار والملح.
٣- الكماشة : أدوات تشبه الملاقط تشد به رؤوس أصابع الرجلين بعنف شديد.
٤- نزع الأظافر من أصابع اليدين والرجلين.
٥- عصب العيون والضغط عليها.
٦- ربط الضحية على مستوى المعصم وتعليقها لمدة ساعات متوالية في السقف أو الجدار أو على سلم خشبي.
٧- تربط الضحية من المعصمين أو من القدمين إلى مروحة معلقة في السقف ثم تدار المروحة وتضرب الضحية في كل مرة تصبح فيها بمتناول الجلاد.

٨- تجبر الضحية على البقاء في وضعية الوقوف على رجل واحدة، مع رفـــع الذراعين في الهواء وذلك خلال فترة طويلة وتضرب الضحية فـــي حـــال الإخلال بالوضعية المطلوبة.

٩- شحنات كهربائية في المواضع الحساسة من الجســم : الأنــف، الأذنيــن، الصدغين، حلمتي الثديين، الأصابع والأعضاء التناسلية : ويتم تفريغ هـــذه الشحنات الكهربائية في جسم الضحية بواسطة آلة شـــبيهة بالمطرقـــة أحـــد طرفيها موصول بشريط معدني (يطلقون عليه اسم " القضيب الكـــهربائي ") أو بمولد كهربائي.

١٠- تجبر الضحية على الدخول في مغطس ماء يمر فيه التيـــار الكـــهربائي.

١١-تحرق أجزاء من جسم الضحية بواسطة السجائر أو المكواة الكهربائيـــة أو الصفائح المعدنية المكهربة أو الغاز الملتهب.

١٢- " الكرسي الكهربائي" صفيحة معدنية مثبتة إلى الجدار وموصولة بخمســة قضبان معدنية تلذع الضحية المربوطة إلى الكرسي.

١٣- تربط الضحية من يديها ورجليها فوق قطعتين معدنيتين على شكل صليـب ثم يدار الجهاز فوق النار (كما في حالة شوي اللحوم).

١٤- يدخل رأس الضحية في علبة مقفلة تخترقـــها الأشـــعة فـــوق البنفســجية الساطعة مما يؤدي إلى إحراق الجهاز البصري.

١٥- تدخل الضحية بعد أن تعرى جزئيا من الثياب داخل خزانة معدنية محمـــاة وممتلئة بالبخار الساخن ثم يتم تبريد الخزانة بشكل مفاجئ.

١٦- توضع الضحية في درجة حرارة لا تزيد عن الصفر ثم يصب فوقها الماء البارد.

١٧- يصب الماء في فم الضحية وفي انفها في نفس الوقت حتى يكاد يختنق.

١٨- توضع الضحية فوق مقعد " نباض " ثم يتم تشغيل جهاز المقعـــد فتقـــذف الضحية من مكانها إلى مسافة مترين أو ثلاثة أمتار.

١٩- الدولاب: آلة تحتوي على أدوات حادة مثل السكاكين والمسامير، ويتم إدخال الضحية فيها ويتم تدويرها بسرعة بواسطة محرك يدوي مما يؤدي إلى تمزق الضحية.

٢٠- بإدخال شريط كهربائي أو فوهة قنينة في دبر الضحية.

٢١- العزل في الزنزانات لفترة طويلة.

٢٢-بتر الأعضاء : سمل الأعين، جدع الأنف، وقطع الأذنين والثديين والعضو التناسلي. قطع اليدين أو الرجلين بواسطة آلة قاطعة(الساطور)، سلخ الجلد أو تشطيبه بواسطة الأدوات القاطعة، دق المسامير في داخل الجسم. التهديد بقطع الأعضاء.

٢٣- التهديد باعتقال أو تعذيب أو اغتصاب أفراد أسرة الضحية.

٢٤- تجبر الضحية على مشاهدة عمليات تعذيب الضحايا الآخرين أو على الاستماع إلى صراخهم أثناء التعذيب.

٢٥- أثناء الاستجوابات أو في داخل الزنزانة، يتم إسماع الضحية أشرطة مسجلة فيها أصوات حيوانات أو صوت بكاء أفراد أسرة الضحية، أو الشتائم الموجهة إليهم.

٢٦- التهديد بالقتل أو الإعدام أو التجريم بتهم يعاقب عليها عادة بالإعدام.

٢٧- تمثيل عمليات الإعدام بالرصاص أو الخنق أو الإغراق في الماء أمام الضحية.

٢٨- إهانة الضحية من النساء باستعمال الألفاظ البذيئة والشتائم أو بإجبارها على نزع ثيابها أمام حراس من الجنس الآخر.

٢٩- حرمان الضحية من النوم والغذاء والماء والدخول إلى المرحاض والوضوء وزيارة العائلة والعناية الطبية.

٣٠- الإغراء بتقديم " مكافأة " في حال التعهد بالخروج من التنظيم الحزبي الذي تنخرط فيه الضحية.

٣١- اعدامات وهمية، ربط العيون وتثبيت على الأعمدة وقراءة الحكم بالإعدام، وإصدار أمر الرمي وإطلاق طلقات غير حية (خلب).

٣٢- يؤمر المعتقلون بحفر قبورهم في ساحة المعتقل على طول نهر دجلة ويوضعوا لمدة ساعات لينتظروا من يطلق الرصاصة عليه منهم ولكن بعد ساعات يعاد إلى زنزانته.

٣٣- تسقى الضحية كمية كبيرة من الماء ويتم ربط العضو الذكري حتى تنفجر المثانة.

٣٤- يوضع في داخل صندوق فولاذي صغير الحجم ويجلس القرفصاء ويعلق ويترك عدة أيام حيث يصاب بالانهيار وتتصلب مفاصله.

٣٥- أكل وشرب فضلاتهم وفضلات الحيوانات.

٣٦- تصوير المعتقلين عراة وبأوضاع فاضحة وترسل إلى ذويهم.

٣٧- يعتقل داخل غرفة مطلية بطلاء أحمر أو أسود تسمى الغرفة الحمراء أو الغرفة السوداء ولعدة أيام أو أشهر.

٣٨- يجبر على ابتلاع حبوب مخدرة أو مهلوسة ويدخل إلى غرفة شبيهة بغرف الدعارة ويعتدي عليه ويتم تصويرهم لابتزازهم وإجبارهم على الاعتراف أو التعاون معهم.

٣٩- يوضع داخل إناء كبير مملوء بالماء ويوقد تحته نار هادئة ويتم طبخه ببطء ويستمر أكثر من عشر ساعات فينتفخ الجسد ويصبح كالكرة ولونه وردياً فاتحاً ثم يموت.

٤٠- إسماع المعتقلين صراخاً متواصلاً لأيام متتالية بواسطة مكبرات الصوت.

٤١- تقطير الماء على رأس المعتقل ولعدة أيام حتى ينهار.

٤٢- القيام بحفر حفرة في الأرض بشكل عمودي، وإنزال الضحية فيها واقفا وهو حياً وطمره في التراب إلى مستوى الرأس عدة أيام تحت أشعة الشمس وقد يؤدي ذلك إلى الموت.

أساليب تنفيذ حكم الإعدام

من يصدر بحقه حكم الإعدام بعد التعذيب وأخذ الاعترافات يتم تنفيذ الإعدام فيه بعدة طرق أهمها :ـ

أ-الشنق حتى الموت.

ب- الرمي بالرصاص.

ج- استخدام السم القاتل حيث يؤمر بشربه فيموت حالاً أو بعد حين.

د- إلقاؤه في حوض من حامض الكبريتيك المركز (التيزاب) ليذوب جسمه ويذهب مع مجاري المياه.

هـ- إطلاق حيوانات مفترسة وجائعة كالكلاب لتفترسه.

و- دفن المتهمين في حفر وردمها عليهم وهم أحياء.

ز- إلقاء المتهم في فرن ناري خاص.

ح- إجباره على شرب البنزين ثم إطلاق النار عليه لينفجر.

ط- إلقاؤه في برميل مملوء بالأسفلت الحار حتى الموت.

ي- تقطيع الجسم بالسكاكين والفؤوس.

إلى غيرها من الأساليب والطرق الوحشية التي لا يفكر بها إنسان.

ورب سائل يسأل هل أن الأجهزة الأمنية العراقية مجبولة بالعنف والقسوة وأنها عادة متأصلة فيهم ؟ أقول أنني لا أعتقد ذلك ، بل أن حقيقة الأمر ومرده هو فلسفة النظام المجبول على الجريمة وأسلوبه الوحشي وغايته الأساسية في المحافظة على السلطة مهما كانت النتائج، وبأية أساليب وأثمان. لقد حرك صدام المتوحش الغرائز الشريرة لدى عناصر هذه الأجهزة والتي اختيرت بمواصفات خاصة وتمتلك الاستعداد النفسي للجريمة. ولكن بالرغم من ذلك فإن هذه الأجهزة لا يمكنها التنصل من جريرة جرائمها هذه ضد الأبرياء من العراقيين ولا يعفيها شيء من مغبة إجرامها البشع.

ظاهرة الدولة الاستخبارية الأمنية

إن حب السلطة والاستئثار بها بشكل مطلق هو انحراف خطير حيث يأخذ هـذا الأمر من القائمين عليها ــ السلطة ــ جل اهتمامهم وتفكيرهم، وتحويل جميع تدابيرهم حول كيفية المحافظة على السلطة وترسيخها، والعمل على جعل كل إمكانيات الدولـة وتصرفها لخدمة هذا الهدف، وبالتالي سيصبح هاجس السلطة هاجسا أمنيا بحتا علـى اعتبار أن الأجهزة الأمنية هي وحدها القادرة على مراقبة واستشعار أي خطـر يـهدد السلطة. وبهذه الصورة ستتوجه جميع فعاليات الدولة ونشاطاتها السياسـية والثقافيـة والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية تحت تأثير هاجس الأمن.

وأي أمن؟ إنه ليس أمن الوطن والمواطن بل أمن السلطة، وقد تصغـر حلقـة السلطة وتضيق إلى حدود الشخص الواحد – رأس السلطة – وهذا ما حدث في العراق خاصة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. ان هذا مرض خطـير وانحـراف قاتل في وظيفة الدولة التي نشأت أساساً نتيجة عقد بين المواطنين وبين الحاكم. وصار هذا الأمر يستشري ويستفحل مع مرور الزمن لأنه يولد ردود أفعال عكسية من قبـل أفراد الشعب، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من الإجراءات الأمنية القاسية للحيلولـة دون إفلات الزمام من يد السلطة والتي تحتاج إلى مزيـد مـن العيـون المراقبـة والآذان المتصنتة والأيادي القاسية ،لذلك زج بحزب البعث في أتون هذه المهمة التـي بـاتت مخجلة ورخيصة، ولا تناسب أي فرد يحمل الحد الأدنـى مـن الوطنيـة والمبـادئ الإنسانية، فما بالك بحزب عربي – يدعي علـى الأقـل –الثوريـة و حمـل همـوم وطموحات أبناء الأمة العربية. لذا فقد أصبح كل عضو في حزب البعث في العـراق في نظر المواطنين شرطي أمن غير أمين. وبثت الأدوات الأمنيـة – أقـول الأدوات مجازاً لتخليها عن رسالتها الإنسانية ــ وانتشرت في جميع مرافق الدولة في الوزارات والمؤسسات والمصانع والمدارس والمستشفيات وفي الشارع والأسواق وفي الجوامـع والكنائس، وفي المعسكرات وضمن الأجهزة الأمنية نفسها وفي المنظمـات الحزبيـة صار البعثي يراقب رفيقه. وحتى ضمن العائلة فقد أصبح رب الأسرة يحذر من التكلـم

بحرية وإبداء آرائه أمام أفراد عائلته. وقد ورد في تقرير حقوق الإنسان لعــام ١٩٩٠ (العراق أصبح، تحت مظلة حزب البعث، أمة من المخبرين) وهنـــاك ٢٥% مــن السكان يعملون لصالح الأجهزة الأمنية[١]. وفي لقاء صدام مع أخيه سبعاوي التكريتــي، عندما أصبح مديرا للأمن العامة، أخبره الأخير أن لديه ١٨ ألف وكيل أمن فرد عليــه صدام : (يجب أن يوجد وكيل للأمن في كل عائلة عراقية).

لقد أشاع هذا الجو الأمني الرهيب بين أوساط المجتمع العراقي حالة من الخوف والرعب وعدم الاطمئنان وغياب الأمان، حتى بات العراقي – أي عراقي سواء كــان قريبا من السلطة أو أحد أركانها أو كان قرويا في قرية نائية – قلقا غير مطمئن فــاقدا لنعمة الأمن والآمان، وكل فرد ينام في بيته وهو غير مطمئن لما يبيته له الغد، قلقــا وخائفا من طارق الليل، وما أدراك ما طارق الليل!! لقد ربط النظام الحــاكم مشــاريع الدولة الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمات بأهدافه الأمنيــة، وليــس لحاجة البلد أو خدمة المواطن. فعندما يشق أو يعبد طريقاً مــا فــي الجبــال أو فــي الأهوار فليست الغاية منه خدمة المواطن بل لتسهيل السيطرة الأمنية، وهكذا بالنســبة للخدمات الأخرى كالكهرباء والهاتف أو بناء المجمعات السكنية. كما أن بناء بعــض المصانع والمعامل وتوزيعها على الخارطة الجغرافية للبلاد لم يكن قائما على أســس علمية وحسب حاجة المنطقة بل لحسابات أمنية. هذه العقلية التي يحكمــها الــهاجس الأمني في كل خطوة سببت الارتباك والعشوائية في التخطيط للمشاريع التنمويــة بمــا فيها البنى التحتية. بالإضافة إلى ذلك فإن الأجهزة الأمنية العديدة والكم الــهائل مــن الوكالات المعلوماتية والأمنية، والأعداد الهائلة من الوكلاء المنتشرين في البلاد أوجدت وضعا شاذا وغريبا عن روح العصر وعن وظيفة الدولة حتى في أبسط صورها لمــدة تجاوزت والذي تجاوز الربع قرن تقريبا لحد الآن، وولد ظاهرة شاذة يمكن أن نطلــق عليها اسم (ظاهرة الدولة الاستخبارية الأمنية) حيث تجعل السلطة هاجســها وهمــها الأول والأخير هو الهاجس الأمني، وبالتالي تجعل المجتمع بأسره ـــ مضطراً ـــ أيضا

---

(١) بيار سالينجر واريك لوران ـــ حرب الخليج الملف السري.

ليكون ذا هاجس أمني مرعب، بالتالي تفقد الدولة وظيفتها الأساسية الاجتماعية والثقافية والسياسية والإنسانية ولا تتمكن من بناء مجتمع منسجم ومتماسك ومتوازن يسهم مع المجتمعات العالمية الأخرى في بناء الحضارة الإنسانية، مما يؤدي بالدولة أن تكون عامل عدم استقرار في المنطقة والعالم وتختلق الذرائع والمشاكل لإيجاد عدو خارجي لإلهاء الشعب، ولتصدير أزماتها الداخلية، و عند ذلك ستكون عنصر قلق وعدوانية، ولا تساهم في إرساء السلام والاستقرار في العالم، وهو من الوظائف الأساسية للدول.

إن أهم مرتكزات السلطة في العراق حاليا :

١- أجهزة أمنية متعددة (أربعة أجهزة رئيسية ترفدها وكالات استخبارية متعددة و أعضاء جهاز حزبي ضخم يعملون كمخبرين مجانا).

٢- تشكيلات عسكرية شخصية (الحرس الجمهوري الخاص) وميليشيات شبه عسكرية كفدائيي صدام والطوارئ.

٣- معتقلات عديدة سرية وعلنية، تحت الأرض وفوق الأرض.

٤- معامل تصنيع أدوات التعذيب وابتكار أبشع أساليبه.

٥- محطات المخابرات المنتشرة في دول العالم ترفدها محطات استخبارية (وسائل إعلامية، مراكز دراسات وبحوث، شركات تجارية، مكاتب الخطوط الجوية).

سفارات النظام في دول العالم أوكار للجرائم

إن الدور الأساسي للسفارات في دول العالم هو العمل بكل الوسائل المتاحة لتحسين وتطوير العلاقات الإيجابية والثنائية بين دولها والعمل على خلق واقتناص الفرص لإدامة هذه العلاقة الودية ونموها لخدمة المصالح المشتركة. وهي علاقات بين الدولتين تحكمها القوانين الدولية، وقوانين الدولتين، واتفاقياتهما المتبادلة، لاسيما في ما يخص الحصانة الدبلوماسية وشمولها ومحدداتها وأعضاء السفارة ودرجاتهم،

حسب الوصف القانوني لكل منهم. ولكن وللأسف الشديد حدثت خروقات كبيرة من قبل النظام الصدامي الحاكم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات. لقد أصبح الترشيح والعمل في السفارات العراقية في دول العالم مشروطا بموافقة المخابرات العراقية، ومنذ تولي صدام لرأس السلطة و تولي أخيه غير الشقيق برزان التكريتي لرئاسة المخابرات العامة، بل أن ترشيح المراكز المهمة في السفارات كالسفير والملحقين ومن بدرجاتهم يتم من خلال جهاز المخابرات العامة، وهؤلاء ، ولكي تتم الموافقة على تعينهم ، لابد أن يكونوا مرتبطين بالمخابرات العامة ارتباطا عضويا أو متعاونين معها كوكلاء لها، إضافة إلى معرفة الخلفية السياسية لهم ودرجة الولاء لرأس السلطة بحيث بات أغلب السفراء والملحقين وغيرهم ضباط مخابرات مرتبطين بدائرتهم (المخابرات) أولا وقبل ارتباطهم بوزارة الخارجية، والبعض الآخر يعملون كوكلاء للمخابرات ، وعليهم أن ينفذوا أوامر جهاز المخابرات بشكل أو بآخر. ولابد من التنويه ان هنالك بعض السفراء بعيدين عن الوصف أعلاه، وكان نقلهم للعمل كسفراء بمثابة إبعاد عن العراق كونهم من الشخصيات السياسية الوطنية المعروفة وهم قلة، وهؤلاء يقومون بواجباتهم الدبلوماسية الرسمية فقط، وفي مثل هذه الحالات فإن مسؤول محطة المخابرات في تلك السفارة هو الحاكم الفعلي للسفارة. لذلك فإن سفارة العراق في أية دولة من العالم هي عبارة عن مركز أو محطة مخابرات عراقية تقوم بالدور الاستخباري الصرف والتجسس على العراقيين المقيمين في تلك الدولة وعلى الدولة المضيفة، وقد اقترفت هذه السفارات جرائم بشعة وعديدة بحق العراقيين الهاربين من جحيم الأجهزة القمعية، وكذلك بحق البلدان التي تعمل فيها، وإن الأدلة الثبوتية على ذلك كثيرة والاغتيالات التي ذكرت سابقا وجرت في دول العالم بحق المواطنين العراقيين ما هي إلاّ نتاج لفعل هذه السفارات كل في دولته. وفي بعض هذه العمليات الإرهابية تم ضبط المجرمين واعتقالهم وتم اعتراف الجناة بشكل تام كما حدث في عملية اغتيال السيد مهدي الحكيم في الخرطوم، واغتيال الشيخ طالب السهيل في بيروت، وعالم الذرة مؤيد الجنابي في عمان، والفريق الطيار الركن حردان عبد الغفار التكريتي في الكويت، وغيرها من الأحداث، حيث ثبت اقتراف الجرائم من قبل أركان

السفارة العراقية في الدولة المضيفة. لقد صار من غير المفاجئ أن تتأزم العلاقة بين الدولة ــ المنظمة السرية ــ وبين جيرانها، وأن تتسم العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم بالتوتر الذي كان قائما بين رجال المنظمة والوسط المحيط بهم[١]. وقد تعدى دور السفارات الإرهابي إلى محاولة زعزعة الأمن والاستقرار في تلك الدول وإحداث أعمال الشغب والفتن والتفجيرات وتحريض مواطني تلك الدول ضد أنظمة الحكم فيها، وحياكة المؤامرات ضدها مع تقديم العون بالمال والسلاح والاحتياجات الأخرى ، وهناك أمثلة كثيرة تعزز ما قلناه، كما حدث في بعض الأقطار العربية الشقيقة كسوريا والأردن والسودان والكويت، وقد اتخذت أشكالا وأغطية مختلفة لهذه النشاطات المشبوهة كتشكيل أحزاب ودعمها ماليا لتقوم بنشاطاتها التخريبية في تلك البلدان، أو تأسيس شركات تجارية أو مؤسسات إعلامية ما هي إلا واجهات وأوكار مخابراتية. وفي حديث لصدام وصف السفارة بـ (عين المقر)، لماذا عين المقر ؟ لماذا لا تكون السفارة وجه النظام ؟ لماذا استبدل صدام الوجه بالعين والنظام بالمقر ؟[٢] أي أن السفارات هي عيون القيادة (القائد) في الدول، وبمعنى أوضح أنها وكر تجسسي لرأس السلطة. وهذا مفهوم غريب للسفارة وغير متداول في جميع دول العالم. لقد أصبحت الدبلوماسية في حكم صدام مهنة استخبارية لا تتطلب سوى التدريب على مراقبة المعارضين وطرق الاغتيال والخطف ورفع التقارير والمعلومات إلى (المقر).

ولو تهيأت الفرصة للاطلاع على جدول الاهتمامات الدبلوماسية نراها موزعة وفق النسب التالية :

- ٤٠ % من التقارير مرفوعة من موظفي السفارة ضد السفير أو المستشار أو القنصل.
- ٤٠ % من تقارير السفير والسفارة بشكل عام ضد النشاط الوطني (عمل مخابراتي)

---

(١) حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، ط ٥.

(٢) نفس المصدر السابق.

- ٢٠ % عن توزيع أموال ومعونات للوكلاء والإعلاميين [(١)].

ولهذا فإن أعدادا كبيرة منهم انتهت إلـــى الإعـــدام أو الســـجن أو الاختفـــاء أو التصفيات، منهم حمودي العزاوي وقاسم كلكاوي ومحمد حسين الشامي ومدلول نـــاجي وعبد الرحيم عبد الغني السوز وعدنان شريف وياسين الجبوري. كما أعدم أو اغتيـــل وزراء الخارجية وهم ناصر الحاني، وعبد الكريم الشيخلي، ومرتضى الحديثي، وشاذل طاقة، ووكلاء الخارجية منهم محمد صبري الحديثي، وقاسم السماوي.

سياسة الإرهاب

اتجهت السلطة الحاكمة في العراق لممارسة سياسة الإرهاب منذ توليـــها عـــام ١٩٦٨، وفق خطة مدروسة ومتدرجة تصاعديا، اعتمدتها لتحقيق بقائها مـــهما كـــانت التضحيات بالمواطن والوطن. ولتنفيذ هذه السياسة قامت السلطة بإيجاد أدواتها، فكانت الأجهزة الأمنية المتعددة والمتمرسة، وتم رفدها بكـــل الإمكانيـــات البشـــرية والفنيـــة والمادية، واستخدمت هذه الأجهزة جميع الوسائل المتاحة لنشر الرعب والإرهاب بيـــن أبناء الشعب، بل حتى خارج العراق. وسأورد بعض الممارسات الإرهابية كأدلة فقط، حيث أنها سياسة استمرت عقوداً من الزمن فمن الصعوبة الإحاطة بها ناهيك عـــن أن يستوعبها كتاب.

أبو طبر

خلال عام ١٩٧٣ اختلقت الأجهزة الأمنية قضية ((أبو طبر)) الذي شاع صيته في العراق وأصاب الذعر والرعب المدينة والقرية. حيث يقوم هذا (الشخص) الشرير بقتل العائلة بكامل أفرادها، ويغتصب نساءها بعد القتل ! ثم تجمع الجثث فـــي حمـــام المنزل، ولا يستخدم القاتل سلاحا إلا ما يسمى بالطبر (الفأس البابلي)، ولا يترك أحدا من العائلة حيا، وينتخب عوائل الضحايا بشكل عشوائي في مناطق بغداد ولا يـــترك

---

(١) نفس المصدر السابق.

دليلا جرميا. لقد كانت ضحاياه عوائل كاملة، وأحيانا في مناطق من بغداد مهمة وحساسة وفيها حراسات مشددة، بل كانت إحداها مجاورة للقصر الجمهوري صاحبها أستاذ جامعي (ارنست جان). وبعضها كان عدد أفراد العائلة كبيراً وهم نيام فوق السطوح (في فصل الصيف). وهذا يعني أن القاتل مجموعة وليس شخصا واحدا، بينما كانت السلطة تشيع أنه رجل واحد. ولقد ساهمت مؤسسات السلطة الأمنية والإعلامية في نشر الرعب والخوف بين المواطنين في عموم العراق. ووضع أعضاء الحزب الحاكم بالإنذار، ووزعت الأسلحة والحراسات في كل شارع، بل أن بعض العوائل المتجاورة تتجمع سوية لتقضي الليل خوفا من الرجل العفريت الذي عجزت عنه الدولة والحزب !! ونهاية المسرحية إلقاء القبض على شخص ويعترف أنه القاتل !! ثم استمرت هذه المسرحية الملفقة والمفتعلة من قبل السلطة لإجراء تعداد سكاني في بغداد بشكل غير مألوف في التقاط الصور لأفراد العائلة وقياسات لأطوالهم، وقد تم استقدام خبراء أجانب لتدوين هذه المعلومات التفصيلية عن كل فرد ولبناء أسس المؤسسة الأمنية. لقد عاش العراقيون في تلك الفترة في رعب وإرهاب حقيقيين.

* كثرة طرق الإعدام والقتل المتعددة والغريبة التي لم يعتدها المجتمع العراقي ولا المجتمعات المدنية الأخرى، مثل القتل بواسطة الحيوانات المفترسة، أو التيزاب، أو الكهرباء، أو المطرقة، أو الدفن حيا، .... وأيضاً بشاعة أساليب التعذيب الوحشية وتسريب المعلومات عن هذه الطرق الوحشية من قبل الأجهزة الأمنية إلى المواطنين لنشر الرعب.
* عدم إعطاء أسباب معقولة ومقنعة لإعدام المواطنين ، بل إن بعض جثث المعدومين لا يتم تسليمها إلى ذويها والبعض الآخر يتم الإيحاء بأنه ليس مذنبا، أو أن ذنبه بسيط. . رغم تنفيذ حكم الإعدام فيه ويدعون أهله في الانتظار، والغاية هي زيادة الخوف والرعب وإبقاء التهديد المستمر.
* إحضار أكبر عدد ممكن من عناصر الحزب والمواطنين الآخرين في أغلب حملات الإعدام بحق البعثيين، بل أن الحزبيين أنفسهم هم الذين ينفذون

الإعدام بحق رفاقهم وبأيديهم كما حدث عام ١٩٧٩ عند إعدام مجموعة القيادة والكادر الحزبي.

* عام ١٩٨٠ أمر صدام أعضاء قيادة الحزب الحاكم والوزراء لحضور إعدام العديد من السجناء السياسيين في سجن بغداد المركزي، وتمت الإعدامات تحت أنظارهم ومرآهم[١].
* تعمد السلطة لترك جثث بعض المعدومين لبضعة أيام في الساحات والشوارع العامة في عدد من المدن العراقية، كما حصل في بغداد (في ساحة التحرير ومدينة الثورة) في السبعينات، وفي الديوانية في الثمانينات وغيرها من المدن، وبعضها تم حرقها أمام أنظار الناس.
* بث الإشاعات باستمرار عن القدرات الكبيرة لدى الأجهزة الأمنية، وتهويل قدرتها وإمكانياتها في كشف المعارضين، وانتشار أفرادها في كل مكان، إضافة إلى تسريب المعلومات عن أساليب التعذيب الوحشية. بل أن بعض المعتقلين والذين تعرضوا إلى تعذيب وحشي وقاس وتعسفي بدون أدنى ذنب، ثم تم إطلاق سراحهم بهدف التحدث أمام الآخرين عن هذه الأساليب وبالتالي ينتشر الإرهاب والرعب.

من الأساليب الإرهابية الأخرى التي مارسها برزان التكريتي عند تعيينه رئيسا للمخابرات العامة عام ١٩٧٩، ولغرض نشر الرعب بين المواطنين، والدعاية له، قام بمداهمة بعض المؤسسات والدوائر الحكومية مع حراسه وشلته. يروي أحد أفراد الشرطة المكلفين بحراسة إحدى السفارات في بغداد يقول : ذات يوم دخلت مجموعة من الأشخاص والحراس يتقدمهم شخص لا أعرفه ، ولعدم اكتراثي بهم بادرني الحراس بالقول : ألم تعرف الأستاذ ؟، قلت لا، حينها تم توثيق يدي وعصبوا عيني ووضعوني في سيارة سارت بنا في شوارع بغداد وبعد فترة من المسير وقفت السيارة أنزلوني واقتادوني ثم أصعدوني في طائرة سمتية (هليكوبتر) ومن ثم أزالوا الرباط من

---

(١) بيار سالينجر واريك لوران ــ حرب الخليج الملف السري.

عيني وإذا بجمع من المواطنين في الطائرة قد مروا بنفس الظروف التي مررت بـــها. وعلى طول الطريق في السيارة والطائرة وبين فترة وأخرى يقول الحراس لنـــا: ألــم تعرفوا الأستاذ ؟، انه الأستاذ برزان التكريتي، ثم أقلعت الطائرة ونحــن كالأســرى لا ننطق بحرف، ولا نعرف مصيرنا ثم وزعوا علينا نجادات سباحة لارتدائـــها. وعنــد تحليق الطائرة فوق نهر دجلة أخذ الحراس المرافقون لنا يسحبون الركاب واحدا واحـدا وبطريقة وحشية، حيث سحبوا الشخص الأول وقالوا له هل عرفـــت الأســتاذ ؟ انـــه الأستاذ برزان فيجيب نعم عرفته، ثم يقذفونه من بوابة الطائرة وهي في الجو إلى نـــهر دجلة. عند مشاهدتنا هذا المشهد الرهيب لم يبق أمامنا إلا التوجـــه إلـــى الله والنطـــق بالشهادة استقبالا للموت. وعندما جاء دوري وأديت التلقين المطلوب قذفونـــي وعنــد وصولي إلى الماء بين الحياة والموت وجدت زوارق بانتظارنا لانتشالنا وإيصالنا إلـــى الشاطئ حيث وجدت مجموعة من الحراس الغلاظ يكررون نفس السؤال، هل عرفـــت الأستاذ ؟ ثم أطلقوا سراحي وعدت إلى عائلتي وأنا لا أعلم حقيقة ما حـــدث ولمـــاذا ؟ وهل أنا في حلم؟ ؟. . أم أنا في حقيقة [1]. . ؟ ؟ ! !

أرض الرافدين .... مقابر جماعية للأبرياء من أهلها

اتخذت منطقة النباعي التي تقع شمال بغداد بحوالي (٣٠) كم، كمقابر جماعيـة للمواطنين الذين يتم إعدامهم من قبل الأجهزة الأمنية، والذين لا تسلم جثثهم إلى ذويهم، حتى أصبحت مرتعا للكلاب السائبة والوحوش، لاسيما وأن الجثث تدفن ليلا، وكيفمـــا اتفق، مما يجعلها سهلة الوصول من قبل الكلاب والوحوش. . التي تنـــهش الأجســاد الطاهرة التي ما قتلت إلا لأنها كانت تتمسك بالحق.

ولنفس الغرض الدنيء اتخذت عدة مناطق في العراق كمقابر جماعية للأبريـــاء من العراقيين أهمها منطقة الجزيرة في الرمادي، ومنطقة الثرثار، ومنطقة النــــهروان

(١) مقابلة شخصية مع ضابط أمن سابق.

جنوب شرق بغداد (٤٠ كم) ومنطقة المالح في ناحية الشوملي بالحلة، ومنطقة نقـــرة السلمان في السماوة، وغيرها من المناطق النائية.

وتواصلت عمليات الإعدام والدفن بهذه الطريقة الوحشية خلال عقد الثمانينات و أغلب ضحايا النظام إن لم يكن جميعهم من الشباب الملتزم، ومن أنصــــار الحركـــات الإسلامية لاسيما حزب الدعوة الإسلامية، ومن الأكراد. هذا الأسلوب في التصفيـــات الجسدية يثبت بلا أدنى شك براءة الضحايا، ووحشية ودموية النظام، وإلا فمـــا الـــذي يخيف النظام إذا كانوا مجرمين حقا ولا خوف من تسليم جثثهم إلى ذويهم بشكل واضح وعلني؟ ولكن الشمس ليست بحاجة إلى من يعلن عن شروقها.

خلال عمليات الأنفال السيئة الصيت عام ١٩٨٨ جمعت الأجهزة الأمنية كل من ألقت القبض عليهم وممن سلموا أنفسهم وعددهم أكثر من (١٤) أربعة عشر ألف من العراقيين الأكراد واحتجزوا في معسكر الجيش الشعبي في كركوك وكان المقدم نـــاطق نوري الدليمي[١] قد أرسل من قبل رئاسة الجمهورية ومعه الضابط الإداري علي محمد فرحان للإشراف على تنفيذ الأوامر.

لقد ازدحم بهم المعسكر في البداية وفي اليوم التالي جاءوا بسيارات كبيرة ونقلوا إلى حيث تمت تصفيتهم جميعا بعد ربطهم بأسلاك الهاتف العسكرية واستخدموا لذلـــك (الحفارات والشفلات) للحفر وعناصر من مخابرات الموصل ومخــــابرات كركـــوك ليقوموا بعملية القتل البشعة. تمت عمليات التصفية بحضور كل من حكمــت حـــاجي سليم (عضو ما يسمى المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان ومعاون قائد الجيش الشـــعبي في أربيل) والمقدم أيدن والمسؤول الحزبي أزاد جلال، وكلاهما من العـــاملين فـــي الجيش الشعبي في أربيل في حينها [٢].

---

(١) احيل لاحقا إلى محكمة عسكرية خاصة بتهمة سرقة مواد عسكرية وتموينية.

(٢) مقابلة شخصية مع ضابط في الجيش " شاهد عيان ".

سجون وشجون

في السبعينات صدر قرار بإلغاء سجن نقرة السلمان في محافظة السماوة، وقد سجل هذا القرار كأحد منجزات الثورة، وكالعادة جرى لهذا القرار التهليل والتطبيل. ولكن مع مرور السنوات العجاف من حكم الاستبداد أصبحت السجون والمعتقلات في العراق لا تحصى، حيث توازي عدد المدارس ويزيد في عددها إلى إضعاف عدد المستشفيات.

فلكل جهاز أمني سجونه ومعتقلاته العلنية والسرية المنتشرة في طول البلاد وعرضها، في كل محافظة ومدينة كبيرة وصغيرة. وسأذكر هنا بعض السجون الكبيرة في بغداد فقط والتي تستوعب عشرات الآلاف، كسجن أبي غريب والذي هو بحجم مدينة ويحتوي على عدة معتقلات وغرف خاصة للإعدام شنقا تستوعب (٢٦) حالة إعدام دفعة واحدة، كما يحتوي على أنفاق تحت الأرض يزيد طولها على عشرة كيلو مترات وهنالك سجن الرضوانية الرهيب، وسجن رقم واحد، ومعتقل الاستخبارات العسكرية في الكاظمية والذي يمتد بضعة كيلومترات على طول نهر دجلة، وأطلق عليه اسم (الحوتة) فهو يبلع البشر ولا يشبع، ومعتقل جهاز المخابرات (الحاكمية) والذي يقع في بغداد – شارع ٥٢ ويتكون من عدة طوابق فوق وتحت الأرض. ومعتقل الأمن العامة، ومعتقل جهاز الأمن الخاص في (عمارة الحياة) في الجادرية والآخر في الحارثية، ومئات أخرى من السجون والمعتقلات المنتشرة.

كما أن هناك العشرات من المعتقلات السرية المنتشرة في الجزيرة والمناطق الصحراوية، وفي المزارع وتحت الأبنية العامة، ومن الأسواق والملاعب والحدائق العامة. ومن الجدير بالذكر أنه تم كشف وتحديد مواقع أكثر من ثلاثين سجنا سريا من قبل قوى المعارضة الإسلامية. وجميع السجون والمعتقلات مصممة بدقة، بحيث يتعرض الإنسان فيها إلى ضغط نفسي حاد وإرهاب قبل أن يتعرض للتعذيب الجسدي، وهي تتألف من عدة طوابق فوق الأرض وتحت الأرض، زنزاناتها صغيرة جدا و تفتقر إلى أبسط الوسائل الصحية ولا تحتوي على الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية.

عام ١٩٨٠ مكث كاتب هذه السطور في زنزانات مديرية الأمن العامة في بغداد فترة تجاوزت الشهر معظمها انفرادي والآخر جماعي، وعانيت من أوضاعها وظروفها المزرية للغاية، قياساتها تقدر بثلاثة أمتار ونصف طولا، والمتر الواحد والنصف عرضا بضمنها الحمام وفي أوقات الاعتقال الجماعي كان عددنا ١٨ معتقلا، لذلك كان النوم بالمناوبة لضيق المكان. وفي هذه السجون والمعتقلات تمارس أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بشكل متواصل، وعمليات التصفية والإعدامات مستمرة. ومن يتم إصدار الحكم عليه سواء الإعدام أو السجن لا يسلم من التعذيب اليومي طيلة مدة محكوميته. وقد يحكم عليه بالموت أيضا من قبل أي جلاد، أو الحكم عليه بالسجن المؤبد أو الموقت.

يروي أحد ضباط آمرية الانضباط العسكري التي تشرف على سجن رقم واحد يقول: " خلال سنوات الحرب العراقية ــ الإيرانية ازدادت حملات الإعدام الجماعية وصارت تجري أسبوعيا خاصة يوم الخميس من كل أسبوع، وفي العام ١٩٨٦، كنت المسؤول عن جلب المحكومين بالإعدام من السجن إلى موقع بسماية (منطقة جنوب شرق بغداد حوالي ٢٠ كم) كان معدل الإعدام ٢٠٠ ضحية أسبوعياً أي ٨٠٠ ضحية شهرياً !!! أغلبهم بتهمة الهروب من الخدمة العسكرية، والآخرون بتهمة الشك بولائهم للسلطة، ومثل هذه الجرائم المأساوية تحدث أسبوعيا في جميع مناطق العراق لاسيما خلال الحرب العراقية ــ الإيرانية. ففي كل شعبة حزبية يتم تحديد موقع معين لإعدام الهاربين من الخدمة العسكرية أو غيرهم، أسبوعيا كل ضمن منطقته.

ومن الأساليب البشعة والخسيسة التي مارستها عناصر مديرية الاستخبارات العامة إزاء المعتقلين العسكريين والمدنيين، نسرد القصة التالية التي يرويها النقيب محمد رجب عبد المجيد العاني :

عام ١٩٩٠ كنت معتقلا في مديرية الاستخبارات العامة وكان بجواري العميد الركن (.............) وعائلته (والده وزوجته وأطفاله وأخيه). نقلنا بعدها إلى سجن رقم واحد، وفي أحد الأيام قال العميد (..........) :

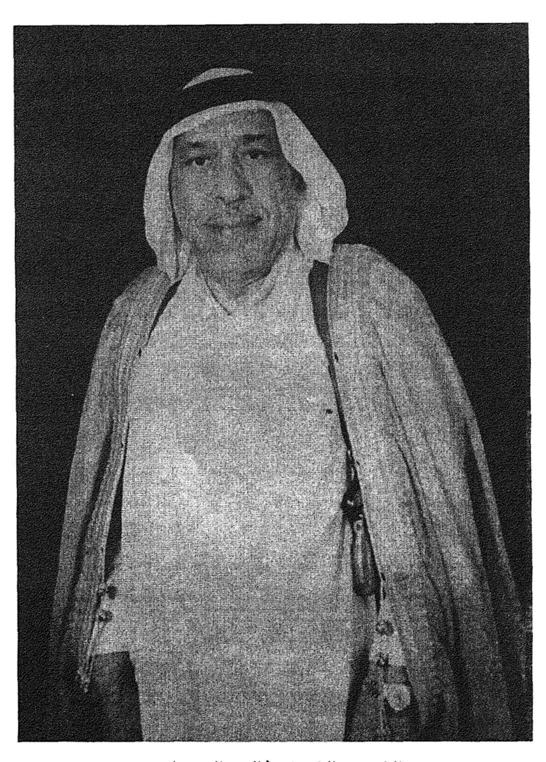
أتدرون بأني قبلت حذاء جندي اسمه (حطاب) في معتقل مديرية الاستخبارات العامة، فسألته لماذا ؟ قال لأن أحد معاوني مدير الاستخبارات أمره بجلب أحد أطفالي الموجودين في زنزانة أخرى، وأن يعتدي عليه أمامي، وقد سمعت صراخ العائلة وتوسلاتهم، فأصابني انهيار عصبي فناديت ذلك الجندي لأتوسل إليه وإلى حد تقبيل حذائه مقابل ترك ابني البريء".

وللنقيب محمد حادثة أخرى تمثل الممارسات الإجرامية لجهاز المخابرات العامة، يقول: " أثناء القصف الجوي لمدينة بغداد أبان حرب الخليج الثانية، قصف مقر المخابرات العامة في منطقة المنصور، وأثناء مروري بسيارتي قرب المنطقة شاهدت امرأة وفتاة وأربعة أطفال هائمين بثياب ممزقة وحفاة، أوقفت سيارتي لمساعدتهم، صعدوا بعد تردد. استفسرت عن قصتهم فقالت المرأة نحن كنا معتقلين في سجن المخابرات العامة وعند قصفه تمكنا من النجاة والهروب منه، حيث اعتقلت مع زوجي وابنتي هذه عام ١٩٧٧ بتهمة الانتماء إلى الحزب الشيوعي، وفي السنة الأولى من الاعتقال تم إعدام زوجي، وأما أنا وابنتي فبقينا ننتقل من معتقل إلى آخر، وأما هؤلاء الأطفال فهم أولاد غير شرعيين لابنتي هذه، حيث تم اغتصابها منذ بلوغها سن الحادية عشر من عمرها".



الفصل الثاني

الأجهزة الأمنية الأساسية في العراق



الشهيد الشيخ طالب السهيل

مربع الإرهاب

إن المؤسسات الأمنية الأساسية في العراق وهـــي (مديريـــة الأمـــن العامـــة، ومديرية الاستخبارات العسكرية العامة، وجهاز المخابرات العامة)، مصممة أساســـا كي تقوم بمسؤوليات وطنية وقومية أساسية، لاسيما توفير الأمن للوطـــن والمواطـــن ومنع الاختراق المعادي له. ولكن للأسف الشديد تم تحريف وتزييف هذه المســؤوليات والواجبات السامية إلى الضد منها ، فأصبح واجبها تأمين الأمن للسلطة على حســـاب المواطن والوطن، وباتت مراقبة وقمع المواطن هدفها الأساسي، فهو موضـــع شـــكها وتتعقب خطواته وتعد أنفاسه، فتحولت إلى أجهزة رعب وإرهاب وقتل وتجنيد النـــاس كوكلاء ومخبرين ليتجسس بعضهم على البعـــض الآخـــر. لقـــد تمكنـــوا بـــالترهيب والترغيب من تجنيد جيوش من الوكلاء والمخبرين رجالا ونساءا، شـــبابا وشـــيوخا، مثقفين وأميين، أكاديميين وعمال، عراقيين وغير عراقيين، انتشروا في كـــل مدينـــة وقرية ومحلة وشارع ودائرة رسمية ومعمل ومصنع ومدرسة وجامعة وجامع وكنيســة وسفارة بل في عدد كبير من العوائل ، وفي هذا السياق الكثير مـــن الحـــوادث حيـــث كرمت نساء لقيامهن بالتجسس على أزواجهن، وكرم والد لقتل ولده بسبب غيابه عـــن الخدمة العسكرية وتم الاحتفاء به من قبل صدام بعرض تلفزيوني ! أي بمعنى تشـــجيع وترويج كل ما يؤدي إلى تخريب وهدم البناء الاجتماعي في المجتمـــع والأســـرة. إن هذا لا يعني عدم وجود عناصر وطنية في الأجهزة الأمنية، بل هنالك عنـــاصر جيـــدة وملتزمة بواجباتها الأساسية الوطنية بقدر ما تتيح لها الظروف وهي متذمـــرة وغـــير راضية بالوضع الراهن.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات الثلاث، تم في منتصف الثمانينات استحداث جـــهاز أمني جديد، أطلق عليه جهاز الأمن الخاص للإشراف على الأجـــهزة الأمنيـــة كافـــة وتأمين الأمن الشخصي لرأس النظام وعائلته، وبه أكتمل المربع الإرهابي.

مديرية الأمن العامة

لمديرية الأمن العامة أهميتها الاستثنائية مقارنة مع الأجهزة الأمنية الأخرى حيث لا يمكن الاستغناء عنها وذلك لقدمها حيث تعتبر أول مؤسسة أمنية في القطر، وما يترتب على ذلك من خبرة متراكمة ومهارة وتشعب في المهام، بالإضافة إلى انتشارها في مؤسسات الدولة وبين المواطنين بمختلف مهنهم وانتماءاتهم. .

وهي بطبيعة الحال مؤسسة وطنية كأية مؤسسة أخرى لها وظيفة وطنية لا تخلو دولة من دول العالم منها، ولا غنى عن خدماتها إن التزمت بوظائفها الأساسية الوطنية، ولم يتم حرفها وجعلها جهازاً قمعياً. ولكنها في العراق غير ذلك، فتاريخها أسود، وقد تحولت إلى جهاز قمعي يذيق المواطنين الاضطهاد والعذاب والتنكيل والقتل والتهجير لاسيما بعد انقلاب ١٩٦٨.

كانت مديرية الأمن العامة ترتبط بوزارة الداخلية سابقا، وعندما استلم صدام الحكم عام ١٩٧٩ أصدر أمرا بإلغاء ارتباطها بوزارة الداخلية، وتم ربطها برئاسة الجمهورية (السكرتير)، وهذا شأن جميع الأجهزة الأمنية في العراق بعد ذلك.

وثيقة سرية. . نحن والناس كالمتلاكمين

في كانون الثاني ١٩٩٢ التقى صدام بمدير الأمن العام وأصدر له توجيهات أمنية بشان الخطة السنوية، تضمنت عدم التسامح مع المواطنين، وضرورة استخدام القسوة والعنف والتعذيب والقتل، وعلى حد قوله (إن هواء العراق لا يستحقه غير البعثي!). من هذه المقولة نفهم أن (الشرط الذي يصر عليه رجل المنظمة السرية الحريص، هو أن تعمد المواطنة بماء المنظمة لتكون جديرة بلقبها) [١]. وعلى ضوء تلك التوجيهات أصدر مدير الأمن العام أوامره وتوصياته إلى عناصره، وقد تم العثور عليها في وثيقة سرية نقتطف منها :

---

(١) حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، ط ٥.

١- ضرورة متابعة المصادر السرية متابعة جدية، وعدم تناسيهم في حالات التكريم ليكون حافزا لهم في تقديم عطاء أفضل لخدمة عراقنا العظيم. إن الترهيب والترغيب عملية ناجحة في الأجهزة الأمنية فقبل أن يشتريهم غيرنا علينا مدهم بالعطاء، وهذا ما يوصي به القائد في جلساته السرية ولقاءاته برجال الأمن والمخابرات وخصوصا بعد الخيانة التي قام بها الغوغائيون (بحسب تعبير رأس النظام) والتي أفقدت رجال القيادة الثقة بكثير من المواطنين الذين كنا نعدهم صالحين ومدافعين عن الحزب والثورة.

٢- إن الأحزاب المعادية بشكل عام والتي ارتضت لنفسها العيش في مستنقع الخيانة والرذيلة والارتباط بالأجنبي فإنها قد أكدت أن الحس الوطني قد مات وانتهى في ضمائر ونفوس عناصرها، وما يعني ذلك من فرص تمكننا من استخدام وسائل التأليب والتشكيك على هذه العناصر لهدف تحجيم حركتها، وقبر محاولاتها التخريبية، وتغذية التفرقة والتناحر بين هذه الأحزاب والزمر، مما يتطلب التنسيق مع الشعب الاختصاصية في المقر العام بهذا الصدد، حيث لدينا دراسات مفصلة، ومعلومات كافية، على شكل أرشيف منظمة، تتضمن أعداد أشخاصهم، وملفات أعمالهم، وعدد قتلاهم، والمحتجزين منهم، سواء الذين حكموا أم لا زالوا على ذمة التحقيق، وإن كان (للغوغاء) أثر في إرباك دوائرنا، حيث كانت المستهدف الأول من قبلهم لأنهم يعتقدون أنها الدائرة الوحيدة التي قلمت أظافرهم وسيرتهم وأجبرتهم للمشي وراء القيادة الرشيدة في هذا البلد العزيز.

٣- العمل بكل الوسائل على دفع الأقلام الكردية على الكتابة بما في ذلك مصادرنا المعروفة الداخلية والخارجية حسب الموضوع وأهميته، وبالاتجاهات التي تنصف وتؤكد الحالة الوطنية العراقية، لأن ذلك يحقق هدفين، أولهما يمكن خدمة الحزب والثورة، وثانيا بما يقطع خط الرجعة المحتملة لهم للعودة في العمل ضمن أوساط المخربين.

٤- إيلاء موضوع البيانات والمنشورات التي تصدرها القوى المعادية في الخارج أهمية متميزة، سواء على صعيد المتابعة أو التحليل، وتفنيدها، وتوظيف بعضها لتأجيج حالة الخلافات والصراعات بين الأحزاب المعادية ذاتها، والتنسيق مع الشعب الاختصاصية في المديرية العامة ونقول لكم بصراحة يجب أن تكونوا بارعين في إشعال الفتنة بين الأحزاب والحركات المعادية لنا أكثر مما تشعلون في جلودهم ضربات السياط القاسية من أجل الاعتراف لإعطاء المعلومات. لقد أثبتم القدرة في التحقيق، وقتل المعارضين في الخارج، فأثبتوا قدرتكم على إشعال الفتنة والصراعات بينهم.

٥- الاستمرار بفتح سجلات خاصة بأسماء العسكريين من ذوي أقارب المعدومين، وسجلات بأسماء الهاربين والمتخاذلين وعوائلهم وأقاربهم المؤثرين. وحاولوا أن توحوا إلى أهل بعض المقتولين من كان لنا معهم شأن خاص واختفوا من الوجود بأنهم هربوا إلى إيران.

٦- ليس من الضروري أن يمتدحنا الناس عن طريق تحببنا إليهم، ولكن أن يخاف الناس صولة الحكم، وحتى لو تحدثوا عنا بأن لنا قلوباً بلا رحمة، فهذا غير مهم، المهم مصلحة الحزب التي هي فوق الكل، لا تراوغوا الناس ولا تجاملوهم، فإننا وإياهم مثل المتلاكمين، فلمن تكون له الضربة القاضية الأولى. في أيام (الغوغاء) الأولى كانت لهم الضربة الأولى، فأصبحت سيطرتهم تامة على أكثر القصبات، وكان تقصيرنا كما يشخص السيد الرئيس القائد ولولا قوات الحرس الجمهوري الباسلة واستعمالها لكافة الأسلحة لما تحدثنا لكم من هذا المكان، ولا كان لنا اجتماع ولا توصيات ولاهم يحزنون.

٧- هناك قاعدة تقول (أحذر إذا كان الجو هادئا) وهذا يعني ان الإنسان يقتل يوم عرسه. فلقد كانت الأجواء الأمنية قبل (الغوغاء) تدلل على سيطرتنا على كافة مرافق الحياة في البلد، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو تعبئة

أو سوق عسكري، وكان الخداع أن نظن الناس كلهم معنا، فلربما السكوت لانتظار فرصة للانقضاض في الوقت المناسب، أو أنه حياكة لتآمر في الظلام، ونحن بعد لم نكتشف النوايا. ولذا أرى أن تكون من أنجح أساليبنا استفزاز الآخرين لنخرج خباياهم ضدنا، ونحن وإن نكون قد أخطأنا في استدعاء أحد المواطنين وتعريضه للتعذيب ولم نصل معه إلى أية نتيجة في أخذ المعلومات، ولم نستفد منه في هذا المجال، ولكن أقول لكم قد استفدنا منه في الجانب الآخر ولكن سوف يشرح الطريقة التي اخذ بها، والأساليب التي تعرض لها وهو بريء، فكيف لو كان يحمل روح تآمر أو خيانة ضد الثورة والحزب والرئيس القائد، ولاشك أن هذا التآمر سيكون شاشة من الرعب أمام عينيه تؤرقه من النوم وتجعله يبتعد حتى عن التفكير في اسم السياسة أو معاداة الثورة ويهرب أكثر من ميل من الذي حوله لشكّه فيه.

٨- نطلب منكم جميعا التحرك على أصدقائكم، والمتعاونين معكم ومراقبة أعداء الثورة في الشارع والسوق والأماكن العامة، وأقول لكم لدينا معلومات دقيقة عن أعدائكم، والتي تطورت قابليتهم وأصبحوا قادرين على رسم الخطط المحكمة ضدكم، وإن ما جرى من حوادث على بلدنا سواء كانت حوادث الشمال والجنوب أو عمل الأحزاب المعادية، أو قيام حربي إيران والكويت خلقت قابلية خاصة عند الناس بهذا الاتجاه. لذا أستطيع أن أقول نحن نتحرك في وسط أمني شاق ومتعب، يخطط لنا ونخطط له، وما علينا إلاّ اتباع الأساليب التي تساعدنا في كشف بعض ما نجهله ونخاف منه مثلا :

أ. ضعوا بعض أجهزة التنصت على بيوت جيرانكم وبلغوا أصدقائكم كذلك يفعلون.

ب. ضعوا أجهزة تسجيل على مكالمات الناس التليفونية.

ج . أعطوا لكل من تثقون به (جهاز تسجيل جيبياً صغيراً لا يكشف) لسرقة أقوال الآخرين.

د. ورطوا بعض من تشكون بهم، وعرضوهم لتحقيق شديد ومرهق لعلكم تحصلون منهم على شيء مجهول كالتآمر على الحزب أو الرئيس القائد.

وردت إلينا أخبار تنذر بوجود معلومات تصل إلى الأهالي خصوصا عوائل المعتقلين بأن أبنائهم نقلوا من مديرية الأمن إلى المستشفى الفلاني، إلا يدل ذلك على أننا نحن الذين وصلنا به هذا الحد ثم يأتي خبر آخر أن الشخص نقل من الأمن إلى المخابرات العامة، ثم إلى الأمن الخاص، أو حبس في سراديب القصر الجمهوري كما يقولون. لقد انزعج الرئيس القائد عندما راجعته امرأة على زوجها وذكرت له تنقله ونحن لو نعلم من سرب هذا لوضعناه معه إلى الأبد أقول لكم أخبروا بان ٧٠% من معتقلينا أو أكثر من المحتمل أن لا يخرجوا إلى نور الحياة بعد أن خانوا الحزب والثورة بل أن زنزاناتهم قبور أزلية لهم ولمن يعطي معلومات عنهم. (انتهت الوثيقة).

لقد أعطى صدام لنفسه حق الضربة الأولى في الوقت والمكان الذي يريده من خلال قوله أنه يعرف خصومه من عيونهم، فهذا القيادي أو الوزير مرشح للإعدام منذ ثلاث أو أربع سنوات لأنه (متآمر من عيونه) وبهذا صار للغدر مصطلح سياسي يدعى الأمن الوقائي[1].

هيكلية مديرية الأمن العامة العراقية

المقر العام : يقع في منطقة المشتل /البلديات بجوار قيادة قوات الحدود ويتكون من:

١- سكرتارية الأمن العامة:مقرها داخل المديرية / واجبها هو إدارة وتوجيه كافة دوائر الأمن العامة في القطر.

٢- شعبة أمن الدائرة (م. د) مقرها داخل المديرية / واجبها هو متابعة أمن الدائرة ومتابعة جميع منتسبيها (ضباطا ومراتبا) وتتكون هذه الشعبة من :

أ- قسم وحدة حماية الأمن العامة: زي هذا القسم عسكري مرقط.

---

(١) نفس المصدر السابق.

ب- قسم ٦٥ : واجب هذا القسم هو التحقيق مع منتسبي الدائــرة. ويتفــرع هذا القسم إلى:

المكتب الأول :ــ وهو خاص بالتحقيق مع مدراء الدوائر.

المكتب الثاني :ــ وهو خاص بالتحقيق مع ضباط الدوائر.

المكتب الثالث:ــ وهو خاص بالتحقيق مع منتسبي الدوائر.

المكتب الرابع:ــ وهو خاص بأمر الطرد من الدائرة والنقــل إلــى دوائــر الدولة والإحالة على التقاعد والدورات التأديبية والسجن إضافة إلى بعــض الأمور التحقيقية مع المنتسبين.

ج- قسم متابعة السجون السياسية :ــ واجبه الإشــراف ومتابعــة الكــادر المسؤول عن السجون السياسية التابعة للأمن العامة.

٣- شعبة الإدارة :ــ مقرها داخل المديرية /واجبها هو (رواتــب، تجــهيزات، بريد، كتب، معاملات، استحقاقات، قطع أراضي، هدايا)

٤- الشعبة الرابعة السياسية: مقرها داخل المديرية /ويشرف على عمــل هــذه الشعبة مدير الأمن العام نفسه إشرافا مباشراً. وتتكون من :

أ- قسم متابعة وتصفية نشاط المعارضة: مقره داخل الشعبة.

ب- قسم الكاميرات:ــ مقره داخل الشعبة / واجبه متابعة الشــعبة الرابعــة بجميع أقسامها مع دائرة الأمن العامة وما يجاورها، وهــذه الكــاميرات مخفية داخل الغرف والأقسام.

ج- قسم المراقبة والتجسس وتجنيد العناصر :ــ مقرها داخل الشعبة.

د- قسم المهمات الخاصة : مقره بغداد صدر القناة قرب جسر المثنى.

هـ- قسم المعاهد والكليات : مقره داخل الشعبة / واجبه متابعــة شــؤون وزارة التربية والمعاهد والكليات لشؤون الطلبة.

و- قسم الفندقية : مقره داخل الشعبة / واجبه متابعــة الفنــادق الســياحية والمرافق السياحية أمنيا.

ز- قسم المنشآت : مقره داخل الشعبة/ واجبه متابعة منشآت الدولة والمشاريع الخاصة بدوائر الدولة ودوائر الأمن العامة.

ح- قسم المراقبة والتجسس : مقره داخل الشعبة / واجبه متابعة شؤون التجسس داخليا وخارجيا وبالتنسيق مع جهاز المخابرات.

ط- قسم الدعاية والإشاعات :ـ مقره داخل الشعبة / واجبه هو مكافحة الدعاية والإشاعات المعادية ومروجيها، ونشر الإشاعات المضادة لها في الداخل وفي عمق العدو. ويعتبر هذا القسم من أهم الأقسام في العمل الأمني كونه يمارس سياسة التسقيط البارد.

ي- السرية الخاصة :ـ مقرها داخل مدرسة تدريب الأمن/ صدر القناة / هذه السرية ذات الفعالية الكبيرة في مجال عملها ومن خلال التدريبات الخاصة وواجباتها الخاصة التي تكلف بها ويختص عملها بالأمور الإرهابية داخل عمق العدو، وعدد منتسبيها ما بين (٣٠٠ ـ ٣٥٠) شخص، ومزودة بأحدث الأسلحة الخاصة بالاغتيالات والأجهزة الحديثة الخاصة بعملها.

٥- الشعبة الفنية الخامسة:ـ مقرها داخل الأمن العامة / هي مسؤولة عن كافة دوائر البريد والبرق والهاتف، ومسؤولة عن استقبال ومراقبة الخطوط الخارجية (الذاهبة/ القادمة) ومسؤولة عن إدامة أجهزة الدائرة.

٦- الشعبة القانونية :ـ مقرها داخل المديرية / واجبها القضايا القانونية.

٧- شعبة القيود :ـ مقرها داخل المديرية / وهي مسؤولة عن جميع معاملات المنتسبين للقضايا الاجتماعية كالزواج وغير ذلك.

٨- شعبة الأحكام الخاصة :ـ مقرها داخل المديرية / وتشمل محكمة الأمن العامة وشؤون أمن الدائرة والنظر بالقضايا السياسية.

٩- شعبة الحسابات :ـ مقرها داخل المديرية /واجبها الأمور المالية.

١٠- شعبة الآليات :ـ مقرها داخل المديرية.

١١- شعبة الخدمات :ـ مقرها داخل المديرية / واجبها الخدمات الداخلية للدائرة (فلاحون، منظفون، بناء، ترميم، صبغ ...الخ).

١٢- شعبة الجوازات :ـ مقرها في الجوازات في منطقة الصناعة.

١٣- شعبة المطابع :ـ مقرها داخل المديرية /واجبها طبع الكتب والكراسات الخاصة بالدائرة.

١٤- السرب الخاص :ـ مقره داخل المديرية / اتصاله بمدير الأمن العام مباشرة / واجبه جميع الأمور الإرهابية والتجسسية في العمق. ويقسم إلى مجموعتين هما:

أ- مجموعة الاغتيالات :ـ وتعمل في العمق.

ب- مجموعة المتابعة :ـ تتألف من :

١- خط متابعة مجموعة الاغتيالات.

٢- خط متابعة مجموعة التجسس.

١٥- ترتبط بمديرية الأمن العامة مديريات الأمن في المحافظات بمعدل مديرية واحدة في كل محافظة، إضافة إلى مديريتي أمن الكرخ والرصافة في بغداد. وبكل مديرية منها ترتبط عدد من مديريات الأمن أو مراكز الأمن في الأقضية والنواحي.

سأترك للقارئ الكريم المقارنة بين هيكلية الأمن العامة العراقية من حيث التنظيم (المديريات والشعب والأقسام .....) والواجبات، وبين أجهزة الأمن والشرطة في بعض دول العالم والموضحة في الملحق (أ). ليكتشف الفرق الشاسع في مهامها.

جهاز المخابرات العامة

قبل انقلاب ١٩٦٨ سبق لصدام أن شكل منظمة أمنية سرية تسمى (منظمة حنين) وبدعوى حماية لأمن الحزب، لكنها كانت في الحقيقة غير ذلك. وفي عام ١٩٦٩ قام صدام بتشكيل (مكتب العلاقات العامة) مقره في مبنى المجلس الوطني

حيث كان مقر صدام، وكان (صدام) مسؤولاً لذلك المكتب وهو بمثابة جهاز أمني خاص، أو تطوير لمنظمة حنين. وكان يعاونه في مكتب العلاقات العامة كل من سعدون شاكر محمود، وجبار الدليمي، وشقيقاه سبعاوي إبراهيم التكريتي، وبرزان، وبالنظر لرعاية وإشراف صدام للمكتب أعلاه مباشرة تطور بصورة سريعة وخلال فترة ثلاث سنوات أصبح جهازاً مخابراتياً يقوم بمسؤوليات عديدة.

وفي عام ١٩٧٣ وبالتحديد بعد عملية ناظم كزار الفاشلة، تم تأسيس رئاسة المخابرات العامة بإدارة سعدون شاكر محمود ويساعده برزان التكريتي نائب المدير وخالد جاسم التكريتي مع مجموعة من الشباب البعثيين الذين لديهم مواصفات خاصة، منهم موفق الناصري والعميد خليل شاكر والعميد فوزي علي. وعند إبعاد أحمد حسن البكر (الرئيس السابق) واستلام صدام للسلطة في العام ١٩٧٩، تم تعيين برزان إبراهيم التكريتي (الأخ غير الشقيق لصدام) رئيسا للمخابرات العامة، وهو ما أحدث طفرة كبيرة في هذا الجهاز، وتغييراً جذرياً من حيث الحجم والمسؤوليات والصلاحيات المطلقة، والإمكانات والأعداد الكبيرة كمنتسبين أو متعاونين، فقد قام برزان التكريتي بحملات على الجامعات لانتخاب واستدراج بعض الشباب من خريجي الكليات، ومن مختلف الاختصاصات، وكذلك عدد من الأساتذة والاختصاصيين الذين قبلوا لأنفسهم أن ينخرطوا في هذا الجهاز، أما كمنتسبين أو متعاونين أو (مخبرين) لقاء بعض المغريات المادية والمعنوية كالسيارة والبيت والإعفاء من الخدمة العسكرية وغيرها من الاغراءات، وتم استيعاب الكثير من الشباب ومن حملة الشهادات العليا، والكفاءات العلمية والفنية، وتمكن من اجتذاب العديد من خيرة علماء العراق إلى الجهاز كخبراء السموم والمتفجرات والطرود ...وقد أعطيت لبرزان الصلاحيات المطلقة لمتابعة ومراقبة جميع وزارات ومؤسسات الدولة وكافة قطاعاتها العلمية والمهنية والسياسية واختيار من يريده أو يختاره، لذلك أصبح في كل وزارة ضابط أمن للوزارة وهو عبارة عن ضابط مخابرات، وصار في كل مؤسسة أو دائرة حكومية أو شبه حكومية ضابط للأمن وهو إما ضابط مخابرات مباشر أو له علاقة

مباشرة مع المخابرات. وفي كل محافظة من محافظات وأقضية العراق ممثلين من جهاز المخابرات. ، تطوروا إلى مديريات أو مراكز مخابرات.

ولغرض السيطرة على السفارات العراقية في دول العالم، وكذلك وزارة الخارجية أصدر صدام قرارا تم تنفيذه تدريجيا مضمونه بأنه يجب أن يكون ٧٠ % من كوادر السفارات ووزارة الخارجية مرتبطين مع المخابرات رسميا. وعام ١٩٨٠ تم تأسيس (كلية الأمن القومي) لتولى مهمة إعداد وتخريج ضباط في المخابرات والأمن والاستخبارات، والتي ألغيت فيما بعد وأصبحت عبارة عن معهد الأمن القومي لتدريب عناصر المخابرات. كما قامت المخابرات بالتدخل في الإيفادات الخارجية للوزارات من حيث انتخاب الأسماء وعقد دورات أمنية مخابراتية لكافة موظفي الدولة الذين يتم إيفادهم إلى الخارج لأي واجب كان ابتداءاً بالسفير نفسه.

ولدى توسع المخابرات استعان برزان بضباط الجيش العراقي، حيث قام بسحب أعداد كبيرة منهم من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة.

وتم الاتفاق مع دول يوغسلافيا وروسيا وكوبا للتعاون والتدريب، لذلك أرسلت أعداد من ضباط المخابرات إلى تلك الدول للاشتراك في دورات تدريبية وتأهيلية، وتطوير معلومات، وعند عودتهم تم تعيينهم في مناصب حساسة في المخابرات، وكذلك تم استضافة ضباط خبراء مخابرات من روسيا وكوبا ويوغوسلافيا وأحيانا من تشيكوسلوفاكيا (قبل انقسامها) لإلقاء المحاضرات المخابراتية في العراق.

لقد كان برزان يعتمد على عناصر من سكنة تكريت للمناصب الحساسة، أما المراكز الأقل أهمية فإن عناصرها يتم اختيارها من محافظات صلاح الدين والأنبار وديالى ونينوى، ويختار عدد محدود من المحافظات الأخرى لزرعهم داخل مناطقهم وعشائرهم. وقد تجاوز عدد منتسبي المخابرات عام ١٩٨٠ ال (٢٠) ألف عنصر سيطرت على جميع المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها، وأصبحت دولة داخل دولة. وأواخر عام ١٩٨٣ نشب خلاف بين صدام واخوته بسبب مشكلة عائلية في الظاهر حول تزويج إحدى بناته إلى حسين كامل مما حدى ببرزان لترك رئاسة المخابرات والاعتكاف في بيته لمدة أربعين يوما احتجاجا على تلك

الزيجة، والتي كان يرغب بتزويجها إلى ابن أخيه المدعو (نمير ادهـــام إبراهيـم). ولكن الحقيقة كانت وجود أسباب أخرى للخلاف أهمها تمادي برزان فـــي اســتحواذه على المقدرات الأمنية للدولة، وبات يشكل خطرا على صدام نفسه، لاسيما وأن بـوزان كان يروج لنفسه لقب (السيد الرئيس !) إضافة إلى أسباب تتعلق بعلاقاتهما النســائية والتنافس بينهما، . فقام صدام بعزل برزان من رئاسة المخابرات وتعيين الفريق هشام صباح فخري الموصلي محله، والذي لم يبق إلا فترة قصيرة تقل عن ثلاثة حيـث تـم تعيين فاضل البراك التكريتي ، و عندها تبدل اسمها إلى جهاز المخـــابرات، وتقلــص دورها، وتم عزل كل الضباط الموالين لبرزان، وخلال زيـــارة صــدام إلــى جــهاز المخابرات بداية عام ١٩٨٤ حذر وهدد الضباط من الاتصال ببرزان مقـــابل بقائــهم بمناصبهم. وقام فاضل البراك بهدم (الإمبراطورية الأمنية) التي بناها برزان وذلــك تحت خلال ذريعة إدخال الأساليب الأكاديمية، والسياقات العلمية، حيث أسس مراكـــز بحوث، ومراكز تحليل، ووضع سياقات عمل ثابتة، وقد تم إعدام فاضل الــبراك عــام ١٩٩١ بتهمة علاقاته مع مخابرات أجنبية (روسية وألمانية).

مسؤوليات المخابرات

جهاز المخابرات أصلا جهاز وطني لا غنى لأي دولـــة عنـــه، لا ســيما وأن الصراع الدولي في عالمنا اليوم يعتمد الذكاء والجاسوسية أكثر من الأســلحة والقــوى المادية، وقد حلت حرب المخابرات بدلا من حرب الجيوش التقليدية. والمخابرات فــن وعلم، وترجمتها في اللغة الإنكليزية تعني الذكـــاء (The intellegence). ويمكــن تعريف مفهوم العمل المخابراتي بمجموعة الإجراءات والنشاطات السرية والعلنية التي تؤدي إلى جمع المعلومات الحقيقية عن أهداف معينة، لغرض استخدامها لخدمة خطــط العمليات السرية والعلنية للدولة، لسلامة أمنها الوطني والقومـــي، وتغذيــة أصحــاب القرار بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناســب[١]. من هذا يتضح أهمية الذكاء والقدرات العقلية لبلورة أهم المفاهيم المطلوبة في العمليـــة

---

(١) محمد نور الدين شحاذه ــ قناع القناع، ط ١، ١٩٩٢.

المخابراتية، وتبرز أيضا أهمية عملية جمع المعلومات وتحليلها وتمحيصها وتدقيقــــها، لإتمام العمل الاستخباري الذي لا مناص منه لأي مجتمع، لأن هدفه الأول والأخير هو الإنسان، إلا أن مفهوم العمل المخابراتي في العراق يختلف تماما عن المفهوم الحقيقــي له، حيث أصبحت المخابرات البعبع الذي يهدد أمــــن واســتقرار المواطـــن وحياتـــه، لانحصار مهمتها في حماية أمن النظام فقط، وباتت بمثابة أجهزة بوليسية قمعية تعمـل تحت غطاء (المخابرات)، ولا هدف لـــــها إلا حمايـــة الســلطة ورأســـها. وتعتمــد المخابرات الوصول إلى الخبر بالطرق السرية، وتقوم بواجبات تتعلق بتحقيق الأمــــن الوطني والأمن القومي منها :

أ- جمع المعلومات عن دول العالم والتأكد من اهتمام تلك الدول بالعراق وتحديد أسبقياتها.

ب- مكافحة التجسس داخل البلد.

جــ- تحصين المواطنين في الخارج ضد عمليات التجنيد المعادية.

ولكن هذه المسؤوليات انحرفت وأصبحت واجباتها تنحصر فـــي حمايـــة رأس النظام وممارسة القمع والاضطهاد والقتل والتعذيب والإرهاب، وباتت تمثل يد السلطة الضاربة لمحاربة المعارضين وملاحقتهم واغتيالهم أينما وجدوا في الداخل أو الخـارج، والعمل على تصفية كل أشكال المعارضة، بحيث أصبح عنف الدولة المنظم هو الســائد وهو الذي يزرع الإرهاب والخوف في كل بيت وعائلة، وتلاشى الوطن والمواطـــــن أمام أمن الحاكم !! فكل شئ في خدمة أمن الحاكم. وهذا انحراف خطير عن المعنــــى الحقيقي للمخابرات. .

أسلوب عمل المخابرات العراقية(١)

اختلف أسلوب عمل المخابرات العراقية من فترة إلى أخرى حســـب الشــخص المسؤول عنها، فبرزان انتهج أسلوب الشمولية المطلقة، أي بمعنى السيطرة التامة على

---

(١) مقابلة شخصية مع ضابط في الأجهزة الأمنية العراقية وانشق عن النظام

جميع شؤون ومجالات الحياة في الدولة، والانتشار المنظم في جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية، وتجنيد أعداد كبيرة من الضباط والمواطنين كمنتسبين، وتجنيد أعداد كبيرة كمتعاونين منتشرين في كل مكان وكل نشاط، وكان المتعاون يسمى (وكيلاً) ثم تبدل إلى (عميل) ثم أصبح يسمى (مؤتمناً).

فاضل البراك التكريتي اعتمد الأسلوب العلمي (المتطور) مستفيدا من التجربة الروسية في مجال جمع وتحليل المعلومات والأخبار، وهذا أثر على منهجية المخابرات. حيث اعتمد على (استمارة خبر) يملؤها ضابط المخابرات، وهي استمارة معقدة، لاسيما وأن ضباط المخابرات لم يتمكنوا من فهمها جيدا، لكنها علمية ألغت السياقات التقليدية.

ثم جاء فاضل صلفيج التكريتي فسار على نهج فاضل البراك، أما سبعاوي إبراهيم التكريتي فكان أسلوبه استمرارا لنهج برزان ويمتاز سبعاوي بغبائه ودمويته وعلى شاكلته سار مانع عبد رشيد التكريتي. ومن الجدير بالذكر هنا أن لكل مواطن عراقي عدا (صدام التكريتي) ملف لدى جهاز المخابرات في (مديرية المعلومات والقيود العامة) تجمع المعلومات فيه من جميع الأجهزة الأمنية والمصادر الأخرى.

انتخاب الأشخاص

هناك عدة معايير يتم ملاحظتها عند ترشيح أو انتخاب الأشخاص للانخراط في جهاز المخابرات، فهنالك عوامل جغرافية إقليمية، وعوامل طائفية عرقية تؤثر في قبول المرشحين للجهاز. لذلك يتم استبعاد الكرد والتركمان والعرب المسلمين الشيعة(١) من الترشيح إلا في حالات خاصة لأسباب فنية، أي حاجة الجهاز لعناصر من هذه المجموعات المستثناة، كأن يحتاجوا عنصرا للانخراط والاندماج مع مجتمعه، أو حاجة مهنية أو خدمية أو لتنفيذ واجب معين وخطر كالاغتيالات.

وفي بداية الترشيح يتم إملاء سجل معلومات لكل مرشح يتألف من (٥٤) فقرة رئيسية، إضافة إلى فقرات فرعية عديدة، يتضمن هذا كافة المعلومات التفصيلية عن

(١) يشكلون نسبة ٨٥ % من مجموع سكان العراق.

حياته وعائلته وأصدقائه ورغباته وهواياته وطموحاته ومهاراته. ويمـــر المرشـــحون بسلسلة معقدة من التقييمات لحين قبولهم، ومن يتم تزكيتـــه مـــن قبـــل أحـــد ضبـــاط المخابرات فإنه مفضل، وكذلك من يكون منحدرا من محافظة صلاح الدين فهو أكـــثر تفضيلاً.

وهناك معايير لاختيار الأشخاص للمناصب والمسؤوليات، حيث يمكـــن فـــرز ثلاث مستويات من المسؤولية هي العناصر القيادية أي مدير الجهاز و مدراء الشـعب، والمعيار الأهم هو الولاء المطلق لرأس النظام ــ صدام حسين ــ والقرابة العائلية منـه أو المحلية (المناطقية)، تكريت والقرى المجاورة لها.

والعناصر التنفيذية هي أقل مستوى من سابقتها، ويتم ملاحظة درجـــة الـــولاء والانحدار الإقليمي ، لاسيما محافظات صلاح الدين والأنبار والموصل وديالى.

أما العناصر الإدارية (الخدمية) فهي أقل المستويات الثلاثة، وهي خليط مـــن هذه المحافظات مع بعض العناصر من المحافظات الأخرى، ويتـــم اختيـــارهم وفـــق معايير الدرجة الحزبية والولاء والكفاءة المهنية والنزاهة الماليـــة. وفـــي تخصيـــص الأشخاص للعمل في مختلف الشعب والواجبات يتم ملاحظة مجموعة مـــن المعـــايير والعوامل كالشكل، واللياقة، ومعرفة لغة أجنبية، والبروز في جانب معيـــن واســـتغلال صفات معينة لتنميتها. ولغرض ضمان ولاء العناصر وحرصهم في العمل، يتم إشباع رغباتهم في المال والجنس، وفي المقابل لا تساهل مع الفساد المالي والشذوذ الجنســي، ومن يثبت عليه يتم إبعاده من الجهاز (بعد عام ١٩٩١ أصبح التســـاهل كبـــيراً إزاء الفساد المالي لانتشار الرشوة في جميع مؤسسات الدولة).

أما في اختيار الجلادين والواجبات الخاصة كالاغتيال والخطـــف، فـــإن هنـــاك معايير معينة أهمها القسوة المتناهية، وحب الإجرام، دقة الرمي، حبه للمال والجنـــس. وفي واجبات الاغتيال أو الخطف فإن المنفذ يتم تخصيص دار له مـــع توفـــير جميـــع وسائل الراحة فيها وما يحلم به لفترة قد تستمر أشهر عدة، ثم ينفذ الجريمـــة، ويعـــود لنفس مكانه لقضاء فترة راحة واستجمام !! وفي الغالب يتم انتخاب مثل هـــؤلاء مـــن

جنوب البلاد والذين تمكنوا من إسقاطهم إنسانيا واجتماعيا بحيث لا يفهمون من الحياة سوى ملذاتهم وجرائمهم [١].

دور المخابرات في تصفية المعارضين في الداخل

هنالك عدة أساليب لتصفية المعارضين داخل العراق، أهمها الإعدام والاغتيال أما قتلاً بالرصاص أو الدهس أو دس السم أو زرق الإبر السامة، وغالبا ما يكون الاغتيال بتهيئة شخص معين وتدريبه ودسه، ومن ثم يتم استدراج الضحية في الزمان والمكان الملائمين لتنفيذ الجريمة. وهذا ما حدث فعلا لعلماء ووزراء وشخصيات أخرى مثل العالم الكبير والمرجع الديني السيد محمد صادق الصدر والعلامة السيد محمد تقي الخوئي وأحمد حسن البكر (الرئيس السابق) وفليح حسن جاسم (وزير زراعة سابق وعضو قيادة قطرية) وطارق حمد العبدالله الجبوري (وزير الصناعات الخفيفة السابق) ومرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي(وزير الخارجية السابق وعضو قيادة قطرية) وناصر الحاني (وزير الخارجية السابق) وثابت أحمد سلطان (قائد فيلق سابق) وحسين الصافي (وزير العدل السابق) وعبد الله فاضل (وزير الأوقاف وعضو قيادة قطرية) وعبد الكريم الشيخلي (وزير الخارجية وممثل العراق في الأمم المتحدة وعضو قيادة قطرية سابق). وأغلب التصفيات تتم بعد دراسة وقرار من جهاز المخابرات وبعد موافقة رأس النظام، ولكن في بعض الحالات هنالك تصفيات تتم بأمر وهامش من صدام وبالقلم الأحمر ولا يتم مناقشتها بل تنفذ وإن كان للجهاز رأي أخر، وهذه صيغة فريدة من نوعها في دول العالم.

---

(١) مقابلة شخصية مع ضابط في الأجهزة الأمنية العراقية وانشق عن النظام.

دور المخابرات في تصفية المعارضين في الخارج

انتهجت المخابرات أسلوبين أساسيين في تصفية المعارضين في الخارج هما :

١- الاغتيالات المتعددة : وسيرد ذكر أبرز حوادث الاغتيالات في الخارج في الفصول القادمة.

٢- تسقيط الشخصيات المعارضة : وسلكت أساليب عديدة لتحقيق هذا الغرض، منها بث الإشاعات الكاذبة حول الأمور الشخصية التي تسيء إلى سمعة بعض المعارضين، واتهام البعض منهم بسيرة سيئة عندما كانوا داخل العراق، والبعض بارتباطات أجنبية. كما قامت عناصر المخابرات بتحييد أو كسب البعض من ضعاف النفوس ومهزوزي الإرادة في الخارج ترهيبا أو ترغيبا وأحيانا باستغلال العلاقات الشخصية، أو الضغط على عوائلهم وأقربائهم داخل العراق.

دور المخابرات في توريط التجار العراقيين في الخارج

لم تترك المخابرات العراقية مجالا لم تشغله لصالحها لاسيما في الخارج، ومنها المجال التجاري وبأساليب مختلفة منها تأسيس شركات تجارية في الخارج كأغطية لأعمالهم المخابراتية، ويديرها ضباط مخابرات تحت أسماء تجار، وتساعدهم عناصر عراقية وعربية لإدارة أعمالهم المخابراتية. كما قامت بتقديم رأس مال إلى عراقيين للعمل في الخارج كتجار، وتحت هذا الغطاء يتم الاستفادة منه كعميل أو وكيل للجهاز.

كما قامت بدعم التجار العراقيين المتواجدين أصلا في الخارج ماليا وإغرائهم بإبرام العقود التجارية مقابل العمل لصالح الجهاز، لاسيما في متابعة المعارضين للنظام والتجسس عليهم وجمع المعلومات عنهم، وبعضهم يتظاهر بالتذمر والمعارضة للنظام والرغبة في التعاون مع المعارضة.

وبقليل من دقة الملاحظة والمتابعة يمكن كشف تحركات هؤلاء وتشخيصهم ومعرفة الوضع النفسي المتأزم لهم خلال كل أزمة سياسية أو أمنية يمر بها النظام، وخلال ازدياد المؤشرات الدالة على قرب إسقاطه.

أساليب عمل المخابرات العراقية مع المعارضة في الخارج

لقد سلكت المخابرات العراقية جميع الأساليب الممكنة والمتاحة لها لاختراق المعارضة العراقية وللتعامل مع المعارضين في الخارج سواء الترهيبية منها أو الترغيبية، حيث لم تترك معارضا لم تتصل به بشكل مباشر أو غير مباشر لاسيما الشخصيات المعروفة والتي لها تأثير أو الأشخاص الممكن الاستفادة منهم . وأهم هذه الأساليب هي : ـ

١- ممارسة الضغوط على عوائل المعارضين إذا كانت متواجدة داخل العراق.

٢- الطلب من المعارضين العودة إلى العراق .

٣- البقاء في الخارج والتعاون معهم مقابل إغراءات مادية وضمانات أمنية. يشمل هذا التعاون تزويدهم بمعلومات عن المعارضين، وخطط وإجراءات المعارضة، أو خلق المشاكل والعراقيل في صفوفها لمنع أي خطوة تنسيقية ووأد أية مشاريع جدية لإسقاط النظام، أو قذف فصائل المعارضة بشتى التهم والنعوت السلبية، وإثارة أسباب الخلاف والفتن والنعرات، تضخيم سلبيات المعارضة، وتشويه سمعتها، ومحاولة تسقيط بعض شخصيات المعارضة بوصمهم بمختلف النعوت كالعمالة والجاسوسية والطائفية والتطرف وغير العراقي إلى غيرها من الأوصاف، وكل حسب ما يلائمه، أو تسفيه خطواتها وإنجازاتها وأعمالها السياسية والميدانية والإعلامية، أو زرع بذور الإحباط واليأس في نفوس المعارضين، وإظهار معالم القوة وتحسن الظروف لدى النظام الحاكم. ومن الملاحظ أن هذه العناصر تنشط في حالتين هما، عند نشاط المعارضة في الخارج أو الداخل، وعندما تتأزم العلاقة بين النظام وبين الجهات الدولية. وتصدر مواقف هذه العناصر من خلال وسائل الإعلام المختلفة كالمقالات الصحفية والبيانات والمقابلات التلفزيونية والصحفية. ومن خلال الجلسات الخاصة والعامة، أو من خلال المواقف المشبوهة خلال الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقدها المعارضة.

ولا بد هنا من التفريق بين النقد الهادف والحريص لغرض التصحيح والبناء، وهذا يتم من خلال قنوات وسبل خاصة وأمينة، وبين النقد الهدام لغرض التشويه والتشهير والإحباط. وبروز خطر هذه الشريحة من أنها تدعي وتتظاهر بأنها من المعارضة للنظام لذا بإمكانها خرق المعارضة من الداخل، وهي في حقيقة الأمر ليست كذلك، لذلك لا بد من فرزها ومتابعتها وتحجيمها لغرض عزلها، وتقليل أضرارها إلى الحد الأدنى. وليس من الصعوبة كشف وتحديد هوية هذه العناصر، بمتابعتها ومعرفة مواقفها، والخط البياني لتصرفها وسلوكها.

٤- تحييد بعض العناصر وإيقاف نشاطهم المعارض بذرائع وتبريرات مختلفة.

٥- الطلب من المعارضين ترك الساحات ذات التأثير كساحة كردستان والدول المجاورة للعراق.

ولا بد هنا من الاعتراف بأن جهاز المخابرات العراقية حقق نجاحات لا يستهان بها في هذا المضمار، وتمكن من تحقيق بعض أغراضه، لاسيما فيما يخص الفقرتين الثالثة والرابعة أعلاه، وتباينت مواقف المعارضين بين الرافض بشدة، وبين اللاعب على الحبلين، وبين الداخل في بيت الطاعة. وقد انحصرت نجاحاتهم في أشخاص لهم مواصفات معينة أهمها عدم المبدئية والانتهازية، من مهزوزي الشخصية، وعدم تأصل المعارضة فيهم، بل كانت حالة طارئة لسبب طارئ أو بحسابات خاطئة لإنقاذ نفسه، وركوب الموجة لاستثمارها لمصلحته الشخصية، وقطف ثمارها التي تصورها قد نضجت تماما بدون أية تضحيات منه، وبعد خروجه تبين له أن الأمر ليس بالسهولة التي رآها، بل يتطلب تضحيات كثيرة وقد يستغرق وقتا غير معروف. وأحيانا عدم اهتمام المعارضة بالشخص فيشعر بالإهمال والإحباط، هذه المواصفات تجعل من الشخص مترددا في مواقفه، وغير حازم وثابت تحكمه مصالحه الشخصية وحساباته الخاصة التي قد تكون خاطئة، ولو كان مبدئيا وتحكمه المعايير الوطنية ومصلحة الشعب وقضيته العادلة لكان له موقف مختلف آخر تماما.

الأدوار المنحرفة للمخابرات

قامت المخابرات العراقية بأدوار منحرفة خلال مسيرتها منذ تأسيسها ولحد الآن أهمها:

١- نشر الرعب والإرهاب بين المواطنين.

٢- تقوية السلطة الفردية والدكتاتورية.

٣- صارت الذراع الأيمن للسلطة القمعية ضد أبناء الشعب.

٤- القيام بملاحقة واغتيال المعارضين والمخالفين في الرأي في الداخل والخارج.

٥- الإساءة إلى العلاقات الدولية من قبل عناصرها المنتشرة في السفارات والتي تحولت إلى أوكار للجرائم.

٦- العمل على زعزعة الحياة الاجتماعية وتفتيتها للفرد والعائلة والمجتمع، من خلال التجسس وتجنيد الوكلاء المنتشرين في كل حي وشارع وقرية، ومن خلال الوشاية والإشاعة والدعاية وتشويه سمعة الآخرين.

٧- دورها في إبراز صدام حسين وسطوته.

٨- العمل على إضعاف دور الحزب والجيش في الدولة وتحجيمهما.

٩- تصفية الحركات والأحزاب السياسية.

١٠- دورها في نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية من خلال مشورتها وتقاريرها.

١١- دورها الإجرامي في قتل وقمع لا نظير له في الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١.

١٢- تأثيرها السلبي الكبير على نفسية المواطن وحالته المعنوية من خلال إرهابها.

١٣- المساهمة في قتل روح الإبداع والابتكار لدى المواطنين من خلال سياسة الإرهاب والرعب.

١٤- ممارستها جميع أنواع التعذيب والتنكيل بأبناء الشعب وأبشعها.

١٥- ممارستها فنون القتل والاغتيال والإخفاء والخطف والاغتصـــاب بحـق الأبرياء من المواطنين.

مقابل هذه الأدوار الإجرامية لم تسجل للمخابرات أية أدوار أو مواقف وطنية أو قومية تستحق الذكر. وعلى لسان أحد ضباطها المنشق عنها منذ سنوات، عندما ســألته عن أهم منجزات جهاز المخابرات على الصعيدين الوطني والقومـــي، أجـابني ذلـك الضابط ببساطة: لا توجد.

(نزهات) مدير مخابرات

لدى استلام برزان التكريتي رئاسة المخابرات أجرى جردا لكافة المنتسبين فـــي جهازه فوجد جنديا من جنوب العراق في مقر الجهاز فقرر طرده لأنه (......)، والذي يطرد من المخابرات عليه إكمال الخدمة الإلزامية وفعلا التحـــق بوحـدات الجيـش، وبالنظر للظروف الصعبة في الوحدات المقاتلة أثناء الحرب لاسيما وأنه كان في مكـان أمين ومريح (مقر المخابرات في بغداد)، فلم يتمكن مـــن تحمـل الحيـاة اليوميـة العسكرية، فقرر الهرب باتجاه إيران، وفي منتصف الطريـــق وقبـل وصولـه إلـى القطعات الإيرانية ندم وقرر العدول عن قراره، والعـــودة إلــى وحدتــه، ومواجهـة مصيره، فعاد ولم يعرف بهربه أحد سوى أحد الجنود ضمن مجموعته، وبعـــد فـترة ليست قصيرة حدث خلاف بينه وبين ذلك الجندي الذي عرف بمحاولة هروبه، فكتـب تقريرا عنه، ووصل في النهاية إلى يد برزان التكريتي، فقرر إعدامه. وفي يوم إعـدام هذا المظلوم طلب برزان إرساله إلى منطقة سلمان باك حيث مقر مديريـــة العمليـات السرية التابعة لجهاز المخابرات، وعاقبه بحضور عدد من المدراء والضباط، وكـــان ضابط المخابرات الذي روى لي هذه القصة أحد الحاضرين لحظة الإعدام يقول: وقفنـا أي(ضباط المخابرات)على شكل صفين وجاء برزان التكريتي فأومأ لحراسه لجلـــب الضحية، أنزلوه من السيارة معصوب العينين، موثوق اليدين. شدوه إلى نخلة أمامنـا وهو يصرخ ويستغيث ويقسم بالله بأنه مظلوم و......و...... قال لنا بـــرزان إن هـذا الكلب خائن لوطنه، فرد ذلك المسكين بتوسل :والله سيدي مظلوم، اسمح لي أن أتكلـم

.... و...... فلما يئس الجندي البريء من عطف المتعطشين للدماء، صــاح بــأعلى صوته :... أنــك مــجرم(يقصد برزان) و.... . فلما سمع برزان كلمــات الإهانــة اشتد غضبا وقال : اقتلوا هذا.... . فنزل من سيارة نــوع (لاندكــروز) شــخصان يرتديان بدلة خاصة بيضاء اللون وقناع وجه ويحملان بنادق كلاشنكوف فأطلقا وابــلاً من الرصاص على جسم الضحية، وشفي غليل برزان فذهب منتشيا[1] ثم قام مانع عبـد رشيد التكريتي (مدير أمن الجهاز حينها) بإطلاق طلقة (الرحمة !!).

هيكلية جهاز المخابرات العراقي

١- **المكتب الخاص:** وهو مقر مدير الجهاز، ويقع في بداية مقر المخابرات فــي المنصور، وتصدر منه جميع الأوامر والتعليمات، وفيه تكون، الاجتماعــات مع المدراء والمسؤولين ويتكون المكتب من :

- مدير الجهاز.
- مدير المكتب.
- سكرتير المدير.

وترتبط به الشعب التالية :ـــ

أ- شعبة السكرتارية.

ب- شعبة المتابعة والتدقيق.

ج- شعبة الأمن.

د- شعبة الرواتب.

هـــ- شعبة الأجهزة الإلكترونية.

و- شعبة الاستقبال والمقابلات.

ز- شعبة التنسيق الداخلي والخارجي.

---

(١) مقابلة شخصية مع ضابط مخابرات (شاهد عيان) انشق عن النظام.

٢- مديرية الشؤون الإدارية : وهي المسؤولة عن جميع الأمور الإدارية وتقع في مقر الجهاز وشعبها هي : -

أ- الصرفيات المالية والهدايا.

ب- الأراضي والمساكن، التدقيق والمتابعة.

ج- الأمن.

د- الأضابير والحفظ.

هـ- الطابعة والكومبيوتر.

و- الطلبيات والكتب.

٣- مديرية المراقبة : وعملها يتركز على مراقبة الأشخاص المشكوك بهم والذين يرغب في تجنيدهم من قبل المخابرات وموقعها في كلية الأمن القومي في حي الجهاد وتقسم على النحو التالي: -

أ- المراقبة المتحركة : وهي التي ترافق الشخص كالمصاحبة أينما يذهب وبسيارة متابعة.

ب- المراقبة الراجلة : وهي التي تتابع الشخص أينما يذهب سيرا على الأقدام.

ج- المراقبة الثابتة : ويقصد بها المراقبة عن طريق كشك أو محل أو مكان ثابت.

٤- مديرية الخدمة السرية: تقع داخل مقر الجهاز، وعملها داخل وخارج القطر وعناصر هذه المديرية في أغلب الأماكن مثل الوزارات ودوائر الدولة والمنظمات الحزبية والشعبية والسفارات والمعارضة، ويكون عملها بالتنسيق مع المديريات م٣ و م٥ و م٩ و م١٢ و م١٤ و م١٨.

٥- مديرية المكافحة : واجبها مكافحة التجسس ومكافحة الأشخاص الذين يتم تجنيدهم من قبل الدول الأخرى، ويكون عملها وتنسيقها مع م٣ و م٤ و م١٤ و م١٨.

٦- **مديرية أمن الجهاز:** ـ وتقع في مقر الجهاز، وهي المسؤولة أمنيـــا عـــن الضباط والمنتسبين وتقوم بمحاسبة المقصرين، ويكون أفرادهـــا فـــي كـــل مديريات الجهاز، ومنها تصدر الهويات والجوازات وموافقات الزواج.

٧- **الحاكمية :** وتقع في شارع ٥٢ مقابل الجوازات / وهي عبارة عن ســـجن كبير وتحتوي على عشرة طوابق خمسة منها تحت الأرض وخمسة فوقها.

٨- **مديرية الجنايات :** وتقع داخل مقر الجهاز / وفيها يجري طبـــع الأصـــابع لمنتسبي الجهاز، وفيها مختبرات حديثة ومتطورة جدا للأسلحة والمتفجـــرات وصنع الكاميرات وأجهزة للاتصال اللاسلكي وغيرها مـــن تلـــك الأمـــور، وأغلب العاملين فيها من حملة شهادات (الدكتوراه).

٩- **مديرية العمليات السرية :** وهي من المديريات المهمة في الجهاز ويكـــون عملها في أكثر الأحيان خارج القطر بتنسيق مـــع م٥ و م٩ و م١٢ و م١٤ و م١٨. ويتضمن عملها التصفيات الجسدية والأعمال التخريبية والتجسسية.

١٠- **مديرية الإعلام :** تقع داخل مقر الجهاز، وواجبها نشر ما يريـــده النظـــام داخل وخارج العراق كالدعايات والإشاعات، وشراء الذمم مـــن محـــرري الصحف العالمية ووكالات الأنباء والفضائيات التلفازية.

١١- **الدائرة القانونية:** وتقع في مقر الجهاز وهي المختصة بالقضايا القانونيـــة وهي تقوم بتمثيل الجهاز عند تشكيل لجان مشتركة مع أي جـــهاز آخـــر أو وزارة /وتوجد فيها محكمة لجهاز المخابرات.

١٢- **مديرية الحسابات:**- وهي المسؤولة عن الأمور المالية وصرف الرواتـــب وشعبها في كافة مديريات الجهاز/وتقع في مقر الجهاز.

١٣- **مديرية الإنصات:** وتقوم هذه المديرية بزرع الأجهزة واللاقطات الصوتية والبصرية داخل مديريات الجهاز وشعبها ومهمتها :ـ

أ- التحاليل الإخبارية.

ب- ترويج الإشاعات.

ج- إصدار العملة المزورة.

د- المتابعة.

هـ- المراقبة الإلكترونية.

١٤- **الطبابة:** وتقع في مقر الجهاز، وفيها يتم فحص المنتسبين الجدد والقدامى قبل دخولهم الكلية أو انتسابهم للجهاز، ومنح الإجازات المرضية والدخول إلى المستشفيات.

١٥- **مديرية العمليات الخاصة:** وتعتبر من أهم وأكبر المديريات في الجهاز وتقع في منطقة سلمان باك، وتقوم بعمليات سرية وخاصة وإرهابية خارج القطر، ومنها تم انطلاق الذين قاموا بالاغتيالات في الخارج كاغتيال السيد مهدي الحكيم والشيخ طالب سهيل وغيرها من العمليات، ولها تنسيق مع منظمة (مجاهدي خلق) الإيرانية، ومع مجموعات إرهابية في مختلف دول العالم. وفي هذه المديرية يتم تدريب الضباط بعد تخرجهم من الكليات أو المعاهد، كما أن منتسبيها يخضعون لتدريب خاص.

١٦- **مديرية الآليات :** وهي المسؤولة عن كل آليات الجهاز وإدامتها وتوفيرها للمنتسبين.

١٧- **الخدمات :** وهي المسؤولة عن كل الخدمات لمديريات من تنظيف /تصليح / بناء.

١٨- **معهد الأمن القومي :** وهو معهد تدريب داخلي لمنتسبي جهاز المخابرات.

١٩- **دائرة إيران :** هذه المديرية هي المسؤولة عن (مجاهدي خلق) والشؤون الإيرانية، وفيها يتم إصدار الأوامر بخصوص الواجبات التي يقوم بها عناصر المنظمة أعلاه.

٢٠- **المتابعة:** وهي المديرية المسؤولة عن كافة الأمور الخاصة بالجهاز ومتابعة المنتسبين وجمع المعلومات عنهم وشعبها هي :ـ

أ- متابعة المنتسبين.

ب- التدقيق.

ج- الأمن.

د- الأمور الفنية.

هـ- التنسيق وغيرها.

٢١- **الطابعة:** وهي مسؤولة عن طبع كل الكتب والكراسات والمجلدات وطبع الجوازات والكتب المزورة للعمل بها.

٢٢- **مديرية الإقامة:** ويقصد بها إقامة الأجانب والعرب ومتابعتهم ومقرها في الكرادة.

٢٣- **مديرية الحماية :** وهي المسؤولة عن حماية الجهاز ومديرياته والمدراء ومنازلهم والرؤساء الزائرين، وحماية السفارات في الخارج.

٢٤- **مديرية مخابرات المنطقة الجنوبية :** وتشمل كافة المركز ومواقع الجهاز في المناطق الجنوبية ومركز القيادة في البصرة / ويتركز عمل هذه المديرية في متابعة الأمور السياسية وزرع وتجنيد العناصر في الدول المجاورة.

٢٥- **مديرية مخابرات المنطقة الشمالية :** ومركزها في الموصل، وتشمل بالإضافة إلى الموصل مخابرات كركوك، ويتركز عملها في زرع وتجنيد العناصر في كردستان والمعارضة.

٢٦- **مديرية مخابرات الأنبار :** وهي واقعة في بداية مدينة الرمادي بعد عبور جسر الورار باتجاه بغداد ومقسمة إلى قسمين :ـ

القسم الأول :ـ على يمين الشارع وهو موقع المديرية.

القسم الثاني :ـ على يسار الشارع وهو تابع للمديرية وهو المسؤول عن مخابرات الرطبة وطريبيل والقائم وبقية الأقضية في المحافظة.

وهي من المديريات المهمة كونها تختص بدولتين وعليها متابعة كافة الأمور السياسية، وزرع وتجنيد عناصر في الأردن وسوريا، كما أن لها تنسيق مع مهربي الأغنام والسلاح إلى الدولتين، ومع الرعاة ومع سكان المناطق الحدودية وكل من له علاقة مع الدولتين.

٢٧- **مديرية مخابرات المنطقة الغربية :** وتشمل مخابرات كربلاء والنجف وما يجاورها من المحافظات.

٢٨- **مديرية مخابرات المنطقة الشرقية :** مقرها في بعقوبة ومسؤولة عن محافظة ديالى والمناطق الحدودية الشرقية.

٢٩- **مديرية مخابرات التأميم :** مقرها في كركوك ومسؤولة عن محافظتي التأميم والسليمانية.

٣٠- **مديرية الهندسة والتعمير :** وهي المسؤولة عن بناء البنايات والبيوت الخاصة للجهاز.

٣١- **مديرية أمن المنشآت والتصنيع العسكري :** تأسست هذه المديرية بعد هروب حسين كامل، وهي المشرفة على كافة الأمور المتعلقة بمنشآت التصنيع العسكري وموقعها في شارع فلسطين.

٣٢- **مديرية النشاط المعادي:** مديرية حديثة تختص بمتابعة المعارضة العراقية في الخارج بكافة فصائلها.

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

وهي جهاز أمني استخباري واجبه الأساسي هو الحفاظ على أمن القوات المسلحة من النشاطات التجسسية لوكالات المخابرات الأجنبية ...وكذلك جمع المعلومات العسكرية والاستراتيجية عن الدول المجاورة (العدو، والعدو المحتمل) وتوظيفها لصالح الجيش والوطن وخاصة في فترة الحرب وما قبلها. تتألف عناصر العمل الاستخباري من المؤسسة الاستخبارية والهدف والنشاطات. وتعتمد في تنفيذ واجباتها على مصادر علنية ومصادر سرية لجمع المعلومات (informations)، ومن

ثم تمر في مراحل الدراسة والتمحيص والتقييم والتحليل لتكون معلومات استخبارية (intellegence). والعمل الاستخباري يتطلب عقلية استخبارية، أي تخطيط مسبق لأي عمل وتوقع الاحتمالات والاستعداد لمواجهتها. كما يتطلب شخصية استخبارية، والتي تتميز بمعرفة واسعة في مجالات الحياة وخالية من نقاط الضعف تتحمل الضغوط النفسية كي تمارس عملها من دون ثرثرة أو تسرع واعية لمسؤليتها بعيدة عن العمل الروتيني. هذه المفاهيم الفنية ينبغي أن تتوفر في جهاز الاستخبارات السليم. وفي العراق لم يتم مراعاتها بل كانت المحاباة والموالاة للنظام، وصلات القربى، والاستعداد للجريمة والتجسس على أفراد القوات المسلحة هي المزايا الأساسية لاختيار ضباط الاستخبارات لا سيما الذين يعملون بمسؤوليات أمنية صرفة. ولقد كانت المسؤولية الأساسية المناطة بمديرية الاستخبارات العسكرية هي مسؤولية أمنية لمراقبة وقمع أفراد القوات المسلحة.

تتألف المديرية من عدة معاونيات ويرتبط بكل معاونية عدد من الشعب المختصة ومجموع شعبها يصل إلى (٢٤) شعبة وعلى وحدة حماية، وواجبات، وسرية حراسة. كما ترتبط بها منظومة المنطقة الشمالية ومنظومة المنطقة الغربية ومنظومة المنطقة الجنوبية.

إن واقع هذه المديرية في العراق مختلف تماما. . بحيث أنها أصبحت كجهاز أمني عسكري يهدف إلى قمع الأفكار الوطنية في القوات المسلحة العراقية، والشعب، من خلال البحث عن العناصر الوطنية والسياسية بين الضباط والجنود العراقيين ولها نشاط أمني بين أوساط المدنيين كذلك. وبالتالي تحولت إلى جهة مهمة من جهات حماية النظام الحاكم، وبشكل كامل بعد تموز ١٩٦٨. . حيث كان انتخاب الضباط والمراتب للعمل فيها. . مبنيا على أساس (طائفي إقليمي) صرف، وأما في السنوات التي تلت عام ١٩٩١ فقد اتخذ شكلا هستيريا مكشوفا دون أدنى شعور بروابط المواطنة والمصير المشترك. . حيث لعبت هذه الدائرة دورا كبيرا في قمع الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١، وتوزع كثير من منتسبيها من ضباط الركن وغيرهم على فيالق الجيش والمواقع، وقاموا بتشكيل محاكم عسكرية استخبارية ميدانية نفذت الإعدام

بالآلاف من الشباب العراقيين. . كما لعب مقرها السيء الصيت دورا كبيرا في السيطرة على قطعات الجيش وبما يخدم أمن نظام صدام في تلك الفترة الحرجة من تاريخ العراق ونضال شعبه، ومن الأدوار الخبيثة لهذه المديرية، وكما روى لي الشيخ حسين السورجي شيخ عشائر السورجية في أربيل، وكان قد حضر اجتماعا في مديرية الاستخبارات العسكرية لزعامات عشائر كردية خلال انتفاضة آذار ١٩٩١ وتم فيه حثهم على إرسال عشائرهم إلى وسط وجنوب العراق لمقاتلة الشعب الثائر، وعندما رفض شيوخ العشائر الكردية ذلك لأنه سيسبب جرائم خطيرة مع العشائر العربية كالسلب والنهب وهتك الأعراض، أجابهم معاون مدير الاستخبارات : نحن نريد أن تحصل هذه الأمور في هؤلاء...لأنهم شعوبيون خونة! والمقصود بهؤلاء أهل الفرات الأوسط والجنوب طبعا، وهم الثائرون دائما ضد كل محتل وخائن وطاغية، وهم بناة العراق وحاملو راية الكفاح فيه. واستمرت نشاطات الاستخبارات العسكرية في الفيالق والفرق والقيادات المختلفة في البحث عن العناصر المشكوك بولائها للنظام. . وكشف العديد من التنظيمات والنشاطات الوطنية المعارضة، وتسببت في تنفيذ أحكام الموت بالآلاف من الجنود ومراتب القوات المسلحة، والمئات من الضباط من مختلف الرتب. كذلك كانت عناصر الاستخبارات من الضباط والمراتب مكروهة ومنافقة ...وغير مؤتمنة من قبل صنوف القوات المسلحة الأخرى. وكانت شعبهم (الرابعة والخامسة .... والسادسة عشرة) مثار استياء وتذمر أبناء القوات المسلحة لما قامت به من أعمال وحشية ولا أخلاقية ضد ضباط وجنود الجيش العراقي الباسل. . فقد كانت كل واحدة منها تسمى (الحوتة) [1]. . لأن الضابط أو الجندي أو ضابط الصف الذي يدخل فيها لا يخرج نهائيا ...أو بعد فترة طويلة من الوقت بعد أن تكون قواه العقلية والبدنية قد أنهكت. . وهدرت كرامته.

لقد انحرفت مديرية الاستخبارات العسكرية عن واجباتها الأساسية، فهي أصلا مؤسسة وطنية لخدمة القوات المسلحة ورفدها بالمعلومات الضرورية لتنفيذ مهامها الوطنية. وهي إحدى تشكيلات دائرة العمليات في رئاسة أركان الجيش، ولكنها

---

(١) نجيب الصالحي، الزلزال، ط ١.

أصبحت فيما بعد عبارة عن جهاز أمني يرتبط برئاسة الجمهورية مباشرة ولا علاقـــة لرئاسة أركان الجيش ولا وزارة الدفاع، بها وكان انتخاب الضباط والجنود لـــها يتـم على أساس الولاء المناطقي والطائفي، ولا يوجد أي اعتبار للكفاءة الفنيـــة المطلوبــة، وهذا دليل على تغيير مسؤولياتها. وأنيطت بها مسؤوليات أمنية لحماية رأس النظـــام، وبسبب ذلك واجه الجيش معاضل كبيرة خلال الحرب، لاسيما الحـــروب العراقيـــة ــ الإيرانية، بسبب نقص المعلومات وضعف العمـــل الاســـتخباري الميدانـــي التعبـــوي والعملياتي لعدم كفاءة ضباط الاستخبارات في هذه المجالات، وهي المجالات الأساسـية في اختصاصاتهم، لانشغالهم في المجال الأمني الذي أصبحوا أكفـــاء فيـــه. فضـــابط الاستخبارات أصبح ضابط أمن جيد، ولا يجيد اختصاصه الاستخباري الأساس. وبعـد حرب الخليج الثانية تم فصل الأمن العسكري عن مديرية الاســـتخبارات العســكرية، وأصبحت مديرية الأمن العسكري تشكيلاً مستقلاً، تقوم بالدور الأمني في الجيش، ثـــم أعيد دمجها مع مديرية الاستخبارات العسكرية بعد عام ١٩٩٥ ، وفي الحقيقة لا زالـت مديرية الاستخبارات العسكرية تقوم بمهام أمنية صرفة. . وقد قـــامت خـــلال العقـــود الثلاثة الماضية بأدوار إجرامية كالاغتيالات داخل العـــراق وخارجـــه، والإعدامـــات والاعتقالات التعسفية والتعذيب الوحشي، والاعتداء على العوائل، والعنـــف والقســوة والقتل الجماعي في الأوساط المدنية، لاسيما الأكراد في الشمال من خلال المنظومـــة الشمالية المرتبطة بها، وفي الجنوب خاصة خلال الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١، كمـــا قامت بممارسات لاأخلاقية نحو المواطنين لاسيما العسكريون وعوائلهم.

القتل الطائفي أسهل من شربة ماء

روى لي شاب [1] حادثة وقعت له في مديرية الاستخبارات العسكرية يقول : في بداية عقد الثمانينات تم اعتقالي مع أفراد أسرتي، والدتي وأخواتي وأخواني، وكان عمري حينها أربعة عشر عاما، وذلك بسبب اتهام أخي الأكبر (يعمل مدرساً في البصرة) بانتمائه إلى حزب الدعوة الإسلامية. كان التعذيب مستمراً ويومياً. وفي أحد الأيام دخل علينا ضابط [2] وهو غاضب فبدأ بالسب والشتم والتهديد والوعيد، ثم طلب من حراسه قدح ماء، تم إحضار الماء، شربه، فلما انتهى من الشرب (وهو لا يزال واقفا) أسقط الكأس من يده متعمدا إلى أرض الغرفة فتشظى القدح، **وقال : اسمعوا، إن شربة الماء هذه أتعبتني، ولكن قتل الشيعي لا يتعبني.**

ومن ثم بدأ بالتعذيب وانتخاب أشخاص من الموقوفين لمهمات لا نعلم ما هي!؟ أنظر مدى الهمجية والتخلف والطائفية المقيتة والانتهاكات المتعددة في مؤسسة يفترض بها حماية أمن القوات المسلحة، وتأمين المعلومات عن العدو الخارجي، حيث استخدمت مديرية الاستخبارات العسكرية لواجبات أمنية صرفة ليست من واجباتها الأساسية التي من أجلها أسست هذه المؤسسة العسكرية. وتم اعتقال عائلة بكاملها، أطفال ونساء لا ذنب لهم بل بجريرة أحد أفراد العائلة وعلى فرض أنه مذنب.

وأما التعذيب الوحشي في مديرية الاستخبارات العسكرية العامة فإن كاتب السطور قد لمسه شخصيا عندما اعتقل فيها شهر كانون الثاني عام ١٩٨٠ بتهمة سياسية، ففي كل ليلة لا تسمع سوى الصياح والعويل وأصوات السهراوات الثقيلة، ومازالت صورة النقيب طالب عليوي في مخيلتي، حيث كان متهما كذلك بنفس التهمة، ففي منتصف كل ليلة يأخذونه من قاعة الاعتقال ماشيا وبعد فترة تتجاوز الساعة يتم إعادته محمولا فاقدا وعيه مضرجا بالدماء وهكذا يتم تكرار المشهد، حتى أصيب بحالة هستيرية. ألا يدعونا المنطق إلى التفكير بالإجراءات التالية:

---

(١) شاب كردي معارض حاليا في شمال العراق (وقد شاهدت آثار التعذيب الدائمية به وذلك بقص أصابع يده).

(٢) حاليا منشق عن النظام.

١- إعادة انتخاب عناصر المديرية أعلاه وفقا لاعتبارات المواطنة الصادقة بعيدا عن التمايزات الطائفية والإقليمية.

٢- محاكمة المسؤولين عن الجرائم التي نفذت بحق العسكريين العراقيين وعموم الشعب.

٣- تحديد المديرية بواجباتها الأساسية المثبتة في سياقات الجيش.

جهاز الأمن الخاص

إن هذا الجهاز ليس أصيلا، بل هو جهاز شخصي ومختلق لغرض الهيمنة على بقية الأجهزة الأمنية والإشراف عليها، وقد اعتبرناه أحد الأجهزة الأمنية الأساسية في العراق من الناحية الواقعية لهيمنته وصلاحياته الواسعة. تشكل جهاز الأمن الخاص عام ١٩٨٥ وكان مديره حسين كامل (صهر صدام وقد قتل من قبل النظام عام ١٩٩٦). وأعيد تنظيم هذا الجهاز عدة مرات، ومديره الحالي (قصي صدام) مهمة الجهاز الأساسية هي حماية رأس النظام والمرافق المهمة للرئاسة، والإشراف على شبكات الأمن والاستخبارات ومراقبة كبار ضباط الجيش، والحرس الجمهوري وهو أكثر الأجهزة الأمنية سرية في العراق، ويتمتع بموازنة مالية خاصة وسرية. وفي مقره الرئيسي في بغداد عشرات الضباط يقومون بعدة مهمات أمنية واستخبارية ومهمات حماية، حيث يوجد لكل من الجيش، والحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري الخاص، أقسام خاصة بها لمتابعتها، كما يقوم بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية والشبكات البوليسية الأخرى. وتقع على جهاز الأمن الخاص مسؤولية حماية رأس النظام من أي عمل انقلابي، أو خطة اغتيال. وعناصر هذا الجهاز من المقربين من صدام، ويتمتعون بوضع معاشي يفوق أي وضع معاشي لأي جهاز آخر، كما إن أغلب منتسبي جهاز الأمن الخاص ينتمون إلى قرى ومناطق تكريتية، وبعضهم من محافظتي الموصل والرمادي من ذوي التعليم المتدني، والذين يمتازون بالسذاجة، ولا يمتلكون الحد الأدنى من المستوى الثقافي كي يتمكن القائمون على جهاز الأمن الخاص من توجيههم وتدريبهم وصياغتهم بالأسلوب والطريقة التي يريدونها، والتي تلائم توجهات

صدام شخصيا، والولاء لصدام هو المعيار الوحيد لعناصر هذا الجهاز الذين يتصفون بصفات من القسوة والعنف واللاإنسانية والتي هي أقرب إلى المجتمع البدائي المتوحش لا يمت بصلة إلى مجتمع دخل القرن الحادي والعشرين.

إن جهاز الأمن الخاص هو بمثابة القناة الرئيسية لقصر صدام للسيطرة على الأجهزة الأمنية كافة، ويتشكل من مجموعات عديدة قوامها نحو عشرة آلاف عنصر أهم واجباتها الرصد والاستطلاع وحماية رأس النظام.

هيكلة جهاز الأمن الخاص

مدير جهاز الأمن الخاص : قصي صدام، مقره في حي التشريع- بغداد مدير المكتب.

سكرتير مدير الجهاز.

سكرتير المدير.

١- مكتب أمن الجهاز / يقع في حي التشريع بجانب مكتب المدير يتبعه قسم الهويات. ويقع داخل المكتب.

٢- دائرة الأمن/ تقع مقابل مكتب أمن الجهاز.

أ- قسم الحمايات / يقع في الدائرة الزراعية قرب مجلس الوزراء.

ب- قسم المواقع الرئاسية / يقع في مكتب أمن الجهاز. ويضم هذا القسم كل المواقع بالإضافة إلى المجلس الوطني والوزراء وديوان الرئاسة، وكل دوائر الرئاسة والقيادة القومية والقطرية.

سجن الجهاز / يقع في حي التشريع.

٣- وحدة الأمن/ تقع قرب ساعة بغداد

سرية المقر.

سرية الراجلة.

سرية النجدات.

سرية المرور.

٤- دائرة المتابعة / تقع بجانب مكتب مدير الجهاز.
٥- دائرة الاتصالات/ تقع بجانب عمارة الحياة.
٦- دائرة الرأي العام / تقع داخل ومقابل الدائرة الزراعية.
٧- الدائرة الإدارية / تقع داخل عمارة الحياة.
٨- معهد الأمن / حي العامل.
٩- نادي الرمـــــاية / وفي داخله مشجب الجهاز والمسبح الخاص.

مجلس الأمن القومي

كان يترأسه صدام [ومنذ عام ١٩٩٧ أصبح قصي صـــدام يـترأس جلســاته] وعضوية مدراء الأجهزة الأمنية [مدير جهاز الأمن الخاص، ومدير المخابرات العامة ومدير الأمن العام، ومدير الاستخبارات العسكرية، قائد قـوات الطـوارئ، مليشـيات فدائيي صدام، مدير جهاز أمن الرئاسة، الحرس الجمهوري الخـاص، القـوة الجويـة الرئاسية الملحقة بالحرس الجمهوري.] وبهذا بات قصي صدام(تولد ١٩٦٥) الأقـدر على العمل السري والمخابراتي القمعي بحكم شخصيته التي تتميز بالدمويـــة، حيـث دربه أبوه على ممارسة القتل والتعذيب وهو طفل صغير وأشركه في عمليات إعـــدام عدد من المعارضين لحكمه الجائر، وهو يمســك بخيـوط كافـة الأجـهزة الأمنيـة والاستخبارية وقوات الحرس الجمهوري من مقر قيادته تحت الأرض، ويشرف علــى ما يمكن تسميته (جيش خاص) (وأمن خاص) وهما بمثابة (الصنــدوق الأســود) للنظام، يستشعر الخطر ويترصد المحاور والمنافذ، ويقوم بمسؤوليات وواجبات جـهاز أمني واستخباراتي وقوة تدخل سريع وتجسس مضاد، لذلك فـــإن المجلـس عرضـة للتغيرات في قيادة هذه الأجهزة والمؤسسات وفي بنيتها.

وقد تم تسميته (بالقومي) لغرض التضليل والخداع والتستر بالطـــابع القومـي على حقيقة دوره الخاص، والأولى أن يسمى (مجلس الأمـــن الشـخصي) لأن دوره ومهمته تأمين الأمن لرأس السلطة، وهو مفتاح السلطة في العراق.

جدول رقم (١)

أبرز المدراء العامين لمديرية الأمن العامة ١٩٦٨ ـ ٢٠٠٢

ت	الاسم الكامل واللقب	الولادة	الانتماء القبلي	الملاحظات
	أنور ثامر العاني	عنه/الانبار	لا يوجد	هو آخر مدير أمن عام قبل انقلاب ١٩٦٨
	ناظم كزار العيساوي	بغداد	عشيرة أبو عيسى	ينحدر اصله من محافظة ميسان
	عبد الخالق عبد العزيز	الموصل	؟	غير معروف انتمائه القبلي
	فاضل براك التكريتي	تكريت	لا يوجد	ـــــ
	علي حسن مجيد التكريتي	تكريت	لا يوجد	ابن عم صدام ضابط صف سابق
	سبعاوي إبراهيم التكريتي	تكريت	لا يوجد	نائب مفوض شرطة (الأخ غير الشقيق لصدام
	عبد الرحمن الدوري	الدور	لا يوجد	ـــــ
	طه عباس الاحبابي	بغداد	؟؟	ينتمي إلى عشيرة الأحباب قرب الضلوعية التابعة لتكريت توفي بحادث غامض عام ١٩٩٨
	طاهر جليل حبوش التكريتي	تكريت	لا يوجد	ـ
	رافع لطيف طلفاح التكريتي	تكريت	لا يوجد	ابن خال صدام

جدول رقم (٢)

مدراء جهاز المخابرات العامة ١٩٦٨ ـ ٢٠٠٢

ت	الاسم الكامل	الولادة	الانتماء القبلي	الملاحظات
١	صدام التكريتي	تكريت	لا يوجد	هذا هو اسمه المعروف به في تلك الفترة وما قبلها
٢	سعدون شاكر محمود	بغداد	؟	لا يوجد ما يشير إلى انتمائه القبلي. وان كان هناك إشارة غير مؤكدة إلى انتمائه إلى عشيرة أبو مفرج
٣	برزان إبراهيم التكريتي	تكريت	لا يوجد	ـــــ
٤	هشام صباح فخري	الموصل	لا يوجد	بقي في منصبه (٤) اشهر فقط

٥	فاضل براك التكريتي	تكريت	لا يوجد	نفذ به الإعدام عام ١٩٩٤
٦	فاضل صلفيج العزاوي	تكريت	عشيرة العزة في تكريت	وهو ابن خالة صدام
٧	سبعاوي إبراهيم التكريتي	تكريت	لا يوجد	ـــ
٨	صابر عبد العزيز الدوري	الدور	؟ ؟	ـــ
٩	مانع عبد رشيد التكريتي	تكريت	لا يوجد	ـــ
١٠	رافع دحام مجول التكريتي	تكريت	لا يوجد	توفي عام ١٩٩٩
١١	طاهر جليل حبوش التكريتي	تكريت	لا يوجد	ـــ

جدول رقم (٣)

أبرز مدراء ــ مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ١٩٦٨ ــ ٢٠٠٢

ت	الاسم الكامل واللقب	الولادة	الانتماء القبلي	الملاحظات
١	اللواء الركن شفيق حمودي الدراجي	الانبار	عشيرة أبو دراج	ويعاونه المقدم الركن عبد الرزاق سعيد النايف العاني وكان ذلك قبل انقلاب ١٩٦٨
٢	العميد خليل العزاوي	بغداد	عشيرة العزة	
٣	اللواء الركن عبد الجواد ذنون التوتونجي	الموصل	لا يوجد	
٤	اللواء الركن صابر الدوري	الدور	؟	
٥	اللواء الركن خالد الجبوري	الموصل	الجبور	
٦	اللواء الركن معتمد نعمة التكريتي	تكريت	لا يوجد	
٧	اللواء الركن عايد مخلف العجيلي	تكريت	أبو عجيل	

جدول رقم (٤)

مدراء جهاز الأمن الخاص منذ تأسيسه عام ١٩٨٥ ــ ٢٠٠٢

ت	الاسم الكامل واللقب	الولادة	الانتماء القبلي	الملاحظات
١	حسين كامل التكريتي	تكريت	لا يوجد	ابن ابن عم صدام قتل عام ١٩٩٦
٢	كمال مصطفى التكريتي	تكريت	لا يوجد	ابن عم صدام
٣	جبار حدوش التكريتي	تكريت	لا يوجد	من أقارب صدام
٤	رافع لطيف طلفاح التكريتي	تكريت	لا يوجد	ابن خال صدام
٥	قصي صدام التكريتي	بغداد	لا يوجد	ابن صدام

استنتاجات حول الأجهزة الأمنية

غالبية رؤساء هذه الأجهزة والمتنفذون فيها كانوا من مدينة تكريت، وتحديدا من أقارب صدام التكريتي أو من الأماكن القريبة من تكريت، ولذا فإن الجانب التكتلي على الأساس المناطقي والإقليمي الضيق هو السائد كمعيار هام جدا لتقلد هذه المواقع.

يلاحظ التدرج فيما ورد أعلاه بالنسبة إلى الأجهزة الأمنية حسب أهميتها على النظام. . وكآلاتي. جهاز الأمن الخاص ثم جهاز المخابرات ثم الأمن العام ثم الاستخبارات العسكرية.

يلاحظ عدم وجود انتماء قبلي وعشائري عربي أو عراقي[١] واضح بما فيه الكفاية لرؤساء هذه الأجهزة والمتنفذين فيها... ومما جعلهم يجتمعون تحت لفيف المدينة وخاصة تكريت والدور. وقد انعكس انحدارهم الاجتماعي الغامض هذا على سلوكهم السياسي والأمني اللاإنساني تجاه العراقيين جميعا من مختلف الأعراق والطوائف، وخاصة بعد أن فشلت جميع المحاولات لإثبات نسبهم العربي أو انتمائهم إلى أية قبيلة عربية. وقد تمثل سلوكهم المنحرف باتجاهات طائفية مذهبية وعنصرية

(١) راجع تقرير الاستخبارات البريطانية عن العشائر العراقية لعام ١٩١٧.

وإقليمية مفضوحة. وهي ذات الأسس المعتمدة لتنفيذ سياســـة النظـــام، وإن تشـــكيلة قيادات هذه الأجهزة القمعية تعكس الوجه الحقيقي للنظام الدكتاتوري الجائر.

جدول ملحق للفصل الثاني يبين بعض ضباط الأجهزة الأمنية

فيما يلي بعض ضباط مديرية الأمن العامة:ـ

الاسم الكامل	الملاحظات	ت
اللواء عبد الرزاق حنون التكريتي	يسكن تكريت	
اللواء سعدون عبد الأمير الدليمي	يسكن الفلوجة	
اللواء عجيل العجيلي	يسكن تكريت / البوعجيل	
اللواء عبد القادر خالد ردام التكريتي	يسكن بغداد /البياع/حي صدام	
اللواء محمد عبد الكريم غالب العامري	ديالى / الخالص	
اللواء سعد عباس جبار التكريتي	يسكن بغداد الدورة / حي الميكانيك	
العميد قاسم طاهر الكوتي	بغداد / الغزالية	
العميد ياسين حسين	يسكن الموصل / حمام العليل	
العميد محمد ظافر حسن الدايني	يسكن بعقوبة الجديدة	
العميد حسن مصطاف حسين	يسكن بغداد / زيونة	
العميد آشور باقي حميد الراشدي	بغداد / البياع / حي صدام	
العميد صباح عباس لقمان الحديثي	يسكن حديثة	
العقيد سفيان ماجد العزاوي	يسكن بغداد الدورة / حي الميكانيك	
العقيد كنعان حاتم رشيد العزاوي	يسكن ديالى / دلي عباس	
العقيد محسن علي محسن الفلسطيني	يسكن بغداد / حي الشعب وله بيت آخر في قسم المهمات الخاصة الذي يديره	
العقيد محمد كامل بشير العزاوي	ديالى / دلي عباس	
العقيد محمد تركان عبد الأمير العبيدي	يسكن الموصل / حي الزهور	
العقيد محسن محمد جابر العزاوي	بغداد / الاعظمية	
المقدم فاضل حسن بريج	يسكن بغداد / الكريعات	
المقدم ضرغام رسول الجنابي	يسكن بغداد حي الشعب	
المقدم هيلان خالد الزهيري	يسكن ديالى / المقدادية	

المقدم انس حمود التكريتي	يسكن بغداد / البياع / حي صدام	
المقدم قحطان حسين العزاوي	يسكن بغداد / حي الخليج	
المقدم حسن الجنابي	يسكن المحمودية	
المقدم اركان ياسين الدايني	يسكن ديالى/ هبهب	
المقدم محمد خليل الدليمي	يسكن الرمادي	
المقدم جمال كامل لطيف	يسكن بغداد / الدورة	
المقدم قحطان رشيد التكريتي	يسكن بغداد / الاعظمية	
المقدم رشيد كامل العجيلي	يسكن صلاح الدين / البوعجيل. يشرف على متابعة طلبة الكليات والمعاهد	
المقدم عدنان رحيم العزاوي	يسكن صلاح الدين / بيجي	
المقدم سعد عبد الكريم إسماعيل الالوسي	يسكن بغداد / الاعظمية	
المقدم سمير طالب حسون	يسكن الفلوجة	
المقدم دريد نصير عبد الكريم الناصري	يسكن تكريت / بيجي. ويشرف على السرية الخاصة والتي تكلف بواجبات إرهابية ويزيد عددها على ٣٥٠ شخص	
المقدم هيثم عبد الأمير سلطان الشمري	موصل / الكرامة	
الرائد عبد الرزاق الاعظمي	يسكن بغداد / الاعظمية	
الرائد طارق علي حميد	يسكن بغداد حي القاهرة	
الرائد زهير عباس القيسي	يسكن بعقوبة	
الرائد سعيد صيهود الزهيري	يسكن ديالى/ أبو صيدا	
الرائد فريق محسن الجنابي	يسكن المحمودية	
الرائد موفق عزيز التكريتي	يسكن تكريت / بيجي	
الرائد صباح خز عل التكريتي	يسكن تكريت / بيجي	
الرائد ليث شمخي جابر	يسكن بغداد / النعيرية	
الرائد عدي حمود الجنابي	يسكن بغداد / الدورة. ويكلف بمهمات خاصة	
الرائد نزار عبد خليفة	يسكن بغداد / الحرية الثانية. ويكلف بمهمات خاصة	
الرائد علي صادق محمود البياتي	يسكن ديالى / التحرير. ويكلف بواجبات خاصة	
الرائد صباح خز عل الحديثي	يسكن حديثة. يكلف بواجبات خاصة	
الرائد فوزي عدنان مهدي الحديثي	يسكن حديثة	
الرائد فاضل حسين عباس الحديثي	يسكن بغداد الوزيرية	

الرائد توفيق جمال محمد توفيق العزاوي	بغداد / حي الميكانيك	
الرائد محمد إبراهيم عبد الأمير العزاوي	يسكن بغداد / الدورة. ويكلف بواجبات خاصة	
الرائد محمد جدوع حمد الدليمي	يسكن بغداد / البياع	
الرائد ستار فتحي حسين الشمري	يسكن الموصل / حي الزهور	
الرائد حيدر أسد الموسوي	بغداد / الدورة / حي الميكانيك	
الرائد أياد محمد حسين المشهداني	بغداد / الراشدية	
الرائد ليث محمد جدوع الحديثي	يسكن هيت	
الرائد صباح عبد الواحد محمد حسين الالوسي	الانبار / البغدادي	
الرائد عباس حسن مخلف الدليمي	يسكن الفلوجة	
الرائد عبد الكريم محمد حسين الغريري	بغداد / اليرموك	
النقيب مهدي علوان	بغداد / الجادرية	
النقيب بسام محمد سلطان	يسكن الموصل / حمام العليل	
النقيب رشيد العجيلي	يسكن صلاح الدين / البوعجيل	
النقيب عبد الرزاق جبار النعيمي	يسكن بغداد /الاعظمية	
النقيب محسن كاظم رشيد المجمعي	يسكن بعقوبة الجديدة/ خان اللؤلؤة	
النقيب عامر مؤيد غيدان	يسكن بغداد / اليرموك	
النقيب علاء راضي	يسكن بغداد / الزعفرانية	
النقيب سليمان خضير الجبوري	يسكن بغداد / الدورة	
النقيب وهاب طه حمدان العنبكي	يسكن ديالى / دلي عباس	
النقيب ضياء محمد حسين الزهيري	يسكن بغداد / الشعلة	
النقيب نهاد فؤاد الدايني	يسكن ديالى / الخالص ويكلف بواجبات خاصة	
النقيب عباس مهدي الجنابي	يسكن بغداد / البياع. ويكلف بمهمات خاصة	
النقيب مهند احمد حسين	يسكن كركوك	
النقيب عماد عبد الله العاني	يسكن بلد روز. ويكلف بواجبات خاصة	
النقيب عدنان عبد الله فرهود العزاوي	يسكن بغداد / الحرية. ضابط أمن في بعض المعاهد.	
النقيب حسين سلمان العبيدي	يسكن الموصل	
النقيب براق عبد الأمير العاني	يسكن بغداد / الحرية	
النقيب ضياء محمد خالد التكريتي	يسكن تكريت / الصينية	
النقيب عبد الأحد فلاح البياتي	يسكن الفلوجة	

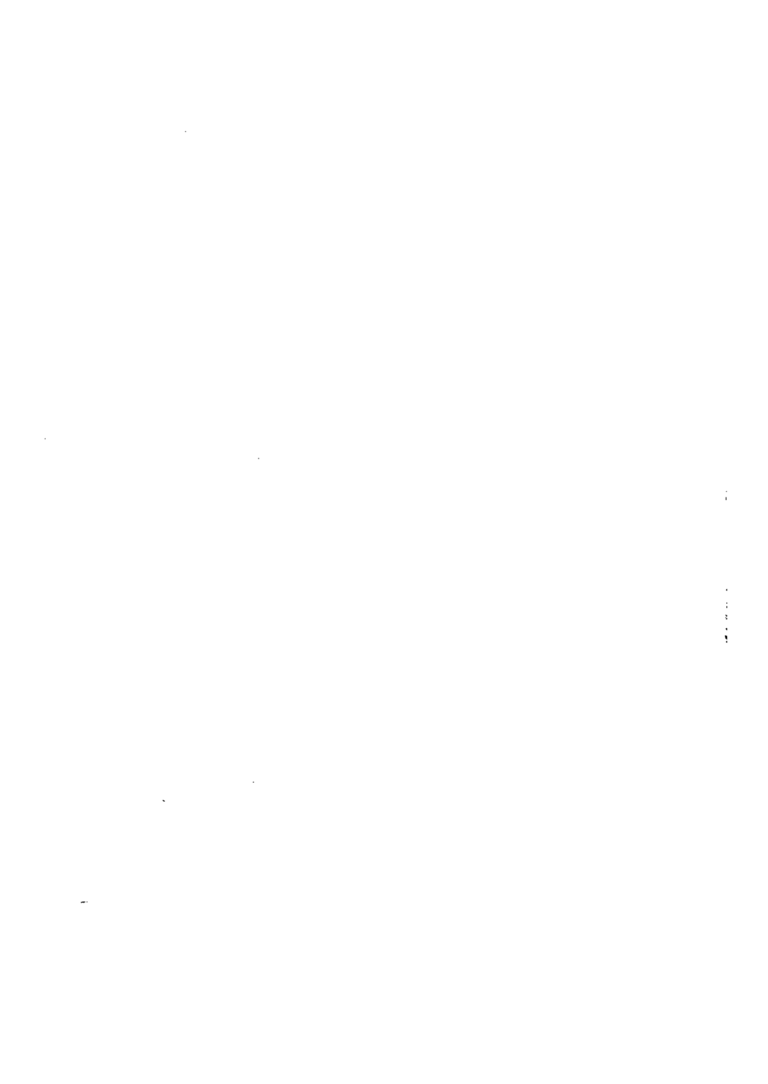
النقيب كاظم زياد شحاذه العبيدي	يسكن ديالى / الخالص. يكلف بواجبات خاصة	
النقيب احمد سلام بكر العبيدي	يسكن كركوك / الماز	
النقيب هيثم سلام العجيلي	يسكن تكريت / البوعجيل	
النقيب سليمان خليف مزعل الجبوري	بغداد / الدورة	
النقيب صباح حسين مؤيد الدوري	بغداد / الوزيرية	
النقيب سعد صباح حسين الزهيري	تكريت / الضلوعية	
الملازم الأول رعد العزاوي	يسكن بغداد / الثورة	
م. أول حسين محمد سلطان	يسكن الموصل / حي التاميم	
م. أول عبد الأمير محمد الكربلائي	يسكن بغداد / رأس الحواش	
م. أول حيدر عبد النبي	يسكن بغداد / النعيرية	
م. أول محمد عبد نوري	يسكن بغداد / الغزالية	
م. أول منذر علي حسين الدليمي	يسكن بغداد / الحرية الثانية	
م. أول أياد علي كامل	بغداد / الحرية / حي نواب الضباط	
م. أول طالب جاسم الزويعي	يسكن بغداد / الدورة	
م. أول إبراهيم هشام جابر التكريتي	يسكن تكريت / بيجي. ويكلف بواجبات خاصة	
م. أول صباح كرجي الحديثي	يسكن حديثة. ويكلف بواجبات خاصة	
م. أول ليث عبد العزاوي	يسكن بغداد / السيدية. يكلف بواجبات خاصة	
م. أول كاظم كسار رحيم	يسكن بغداد / الشعلة. ويكلف بواجبات خاصة	
م. أول غسان غافل	يسكن بغداد / الشعب ويكلف بواجبات خاصة	
م. أول سعد جاسم عروك	يسكن ديالى / الوجيهية	
م. أول شدهان كريم صغر	يسكن بغداد / زيونة. كان ضابط أمن كلية التربية الرياضية	
م. أول رعد نايف البياتي	يسكن الموصل / حي التاميم	
م. أول سمير محمد عبد الملك الندلاوي	يسكن بغداد / رأس الحواش. يكلف بواجبات خاصة	
م. أول سيف وعد الله أسد الحديثي	يسكن حديثة	

وفيما يلي قائمة بأسماء عدد من ضباط جهاز المخابرات العامة:ـــ

الاسم الكامل	الملاحظات	ت
اللواء عبد العزيز القرطان	يسكن بغداد / الدورة	
اللواء عبد الحميد ياسين الدليمي	يسكن بغداد / اليرموك	
اللواء عبد الحميد خلف البياتي	يسكن بغداد / المنصور	
اللواء عصام خضر الدليمي	يسكن الرمادي	
العميد سعدون علي التكريتي	يسكن بغداد/ الجادرية	
العميد محمد ياسين الشمري	يسكن بغداد /زيونة	
العميد محمد الدوري	يسكن بغداد /الجادرية	
العميد حسين عبد الخالق الدوري	يسكن الدور	
العميد كامل قرطاس الجنابي	يسكن بغداد /الدورة	
العميد نور الدوري	يسكن بغداد / الجادرية	
العميد إحسان التميمي	يسكن بغداد. كان مسؤولا عن التنسيق مع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة ويلقب بـــ (سيد إحسان) واحيل على التقاعد.	
العميد جمال عامر الراوي	يسكن الرمادي / حي التاميم	
	يسكن الرمادي	
	يسكن بغداد / الخضراء	
	يسكن تكريت / العلم	
	يسكن بغداد / الخضراء	
	يسكن بغداد / المنصور	
	يسكن بغداد / الدورة	
	يسكن بغداد.	
	يسكن بغداد / حي الجهاد	
	يسكن الرمادي /الخالدية	
	بغداد / زيونه/دور الضباط	
	يسكن عنه	
	يسكن بغداد / البياع	
	يسكن بغداد / العامرية	
	يسكن بغداد /حي الميكانيك	
	يسكن بغداد / العامرية	
	يسكن بغداد / العامرية	
	وهو مصري الأصل يسكن بغداد	
	وهو قاضي في جهاز المخابرات يسكن بغداد يسكن الدور	

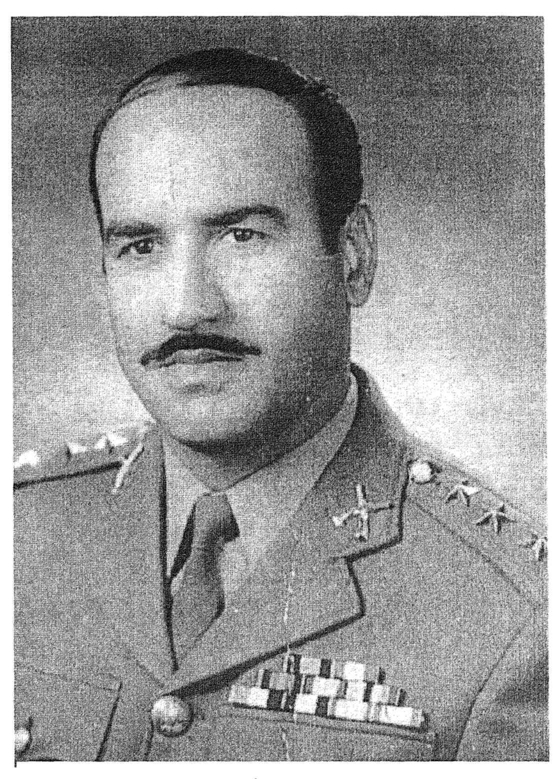
فيما يلي قائمة بأسماء ابرز مسؤولي جهاز الأمن الخاص :

الاسم الكامل	الملاحظات	ت
سليمان حاجم الناصري	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
سهيل نجم الناصري	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
زهير حميد التكريتي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
ناصر سعد وهيب الناصري	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
حسن خالد التكريتي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
يحيى زكريا نجم التكريتي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
فارس حميد التكريتي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
وصفي جبار قاسم التكريتي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
محمود شعبان عباس التكريتي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
محمود احمد سهيل التكريتي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
غسان زكريا نجم التكريتي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
رافع صاحب الدوري	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
مؤيد سامي احمد الدوري	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
مخلف صباح علي الدليمي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
حبيب ناهي سميان الحديثي	يسكن بغداد	
احمد وهاب ناصر الدوري	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
عباس محمد حمد الدليمي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
ضاري حمد عباس النعيمي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
حماد عبد الكريم الدوري	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
سعد لوقان الجنابي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
صابر الجحيشي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
سمير عبد العزيز العجيلي	من أهالي تكريت يسكن بغداد	
سعيد حميد الدوري	من أهالي تكريت يسكن بغداد	



الفصل الثالث

العنف السياسي في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٢



الشهيد العقيد صالح فليح الساعدي

العنف السياسي في العراق ومعالجته

أصبح وباء الاضطهاد والعنف السياسي سرطانا يهدد مستقبل المجتمع العراقي ووجوده، حيث طبع جو الحياة العامة بطابعه القاتل المقيت. ولا نعني هنا بالعنف هو ما تقوم به بعض الحركات والجماعات السياسية من أعمال ضد السلطة، حيث أن مثل هذا العمل يمكن وصفه بالموقف العارض لا المرض، وأغلب هذا العمل هو انعكاس ورد فعل لعنف آخر أقسى وأعمق جذورا وأوسع، وهو عنف أجهزة الدولة وآلياتها المتمثلة بالأجهزة الأمنية المتعددة والمتشابكة والمنتشرة في كل ناحية ومكان، ومنها انتشر العنف في كل نواحي المجتمع. فقد ظل العنف السياسي هو السمة الغالبة على الحياة السياسية العراقية منذ نشوء الدولة الحديثة وأخذ بالتصاعد لاسيما منذ بداية العهد الجمهوري عام ١٩٥٨ إلى يومنا هذا، ونحن نلج القرن الحادي والعشرين. وقد انعكس هذا العنف في المعارك والصدامات بين الأحزاب والتنظيمات السياسية في عهد عبد الكريم قاسم، وفي الانقلابات المضادة والانتفاضات، والتصفيات، وانتهاكات حقوق الإنسان، والقمع المنظم والمنهجي للمعارضين، والتعذيب النفسي والجسدي، والاغتيالات، والقتل الجماعي، والإخفاء، والأبعاد القسري، والاعتقالات التعسفية، وتحريم وإلغاء الرأي الآخر، وغير ذلك مما لا يحصى. وقد وصل العنف ذروته في عهد صدام حسين من حيث العمق والاتساع والشمولية، بحيث بات كل العراقيين محكومين إما بالإعدام أو بالسجن مع الأشغال الشاقة، وبات العراق بمثابة سجن رهيب، الخارج منه مولود والداخل فيه مفقود، وصار الحكم في العراق لاسيما في عقد الثمانينات يبدو للمراقب خاليا من أي صراع مكشوف على السلطة طابعه العنف، وذلك لأن النظام الحاكم مارس العنف والقمع المنهجي المؤسسي الشامل بمستوى قاس جدا، وعمل على حرمان المجتمع المدني من كل تعبير عن الرأي، حتى العنف اليائس. ومثل هذا الوضع يؤخر الثورة والانفجار المحتوم، لكنه يزيد حجمه وقوته الانفجارية حين يقع بما يختزن من رفض وتذمر كامنين وكبت، ولاشك أن مثل هذه الأوضاع غير الصحيحة لا تبعث على الاستقرار والطمأنينة، بل تنذر بشر مستطير.

فالوضع السليم لأي مجتمع هو أن تتطور مؤسساته في حرية وتعاون، بين مؤسسات الدولة وبين مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن الحرية والعدل للجميع، وإرساء أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، وحفظ كرامته ليعم السلام الجميع، ويمنح الأفراد الشعور بالانتماء لوطنهم والإحساس بالعزة والكرامة.

إن الأوضاع العراقية الحالية في ظل النظام الصدامي بأجهزته الأمنية القمعية فاقت حد الاحتمال، وأصبح السكوت عنها جريمة لا تغتفر، مما يلزم كل العراقيين الإسهام الفعال في تغيير الأوضاع إلى الأحسن، بل ويلزم كل قوى الخير في العالم والمحبة للشعوب أن تسهم وتعمل ما بوسعها لإنقاذ الشعب العراقي من محنته هذه.

الأساليب السلمية بديل للعنف في العمل السياسي

الشعب العراقي من أكثر الشعوب التي عانت وقاست من جراء العنف والعنف المضاد، ولاسيما عنف السلطة حيال المجتمع الذي وصل ذروته في فترة حكم صدام حسين. إن المنطق ودواعي حاجة الشعب للعيش بأمان، وحياة حرة كريمة، والظروف العالمية وتطور المجتمعات تستدعي التفكير في وسائل أخرى أكثر تعبيراً حضارياً للاحتجاج والتعبير عن الرأي في مرحلة ما بعد صدام، والتي ستكون مرحلة تاريخية ومهمة في حياة الشعب العراقي، وفي تاريخ الدولة العراقية، كي تبقى منسجمة ومتجانسة، وموحدة وقوية. إن العمل السياسي في عراق ما بعد صدام يجب أن ينحى منحا عصريا حديثا يتلائم مع حقائق العصر وطبيعة المجتمع العراقي المتعدد الألوان والأطياف والتي ينبغي أن نجعل منها ميزة قوة لا ضعف، وتماسك لا تفتت.

إن من أولى المسلمات التي يجب أن تؤمن بها وتعمل لأجلها كافة الحركات والأحزاب والفعاليات السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني هي التداول السلمي للسلطة، ونبذ كل الأشكال الأخرى غير المشروعة وغير الديمقراطية للاستيلاء على الحكم. كما إن وسائل التعبير عن الرأي أو الرفض لسياسة ما ينبغي أن تكون بوسائل سلمية ومؤثرة ومقنعة بنفس الوقت، وأن تجمع وتوحد فئات المجتمع المدني، لا أن

تزرع الشقاق بينها، فردود الفعل العنيفة قد تنفس عن المشاعر المكبوتة على المـــدى القصير، ولكنها تأتي غالبا بأثر عكسي، لأنها تعزل الفئة التي تتبع هذا الأسلوب مـــن التعبير أو الاحتجاج عن الجماهير، كما أنها تعطي المبرر والغطــاء لأجــهزة الأمــن لممارسة القمع، والتي لا تحسن بطبيعتها إلا التعامل مع مثل هذه الأساليب، وهو مـــا يتطلب جهدا لتغيير هذه الطبيعة الآثمة بل المرض المزمن الـــذي أصــاب الأجــهزة الأمنية لتحويلها إلى أداة حقيقية لنشر الأمن والاستقرار والطمأنينة في ربوع الوطـــن، وفي نفس وعقلية المواطن لأنها هي رسالة أجهزة الأمن الحقيقية التي خلع عنها صدام حسين كل لباس وطني وأبعدها عن مسارها الحقيقي، فأصبحت عارية أمـــام أنظــار الشعب العراقي الذي عانى منها معاناة لا حدود لها.

والعصيان المدني من الأساليب الحضارية السلمية للاحتجاج الجماهيري، ولـــه صور وأشكال ومستويات عديدة، تبدأ من الاعتراض الفردي على القوانين الظالمـــة، إلى الرفض الجماعي للتعاون مع نظام الحكم غير المقبول، وهذا متبع فـــي الأنظمـــة الديمقراطية، ويعتبر أقصى درجات الاحتجاج السلمي ولا يتم اللجـــوء إليـــه إلا بعـــد استنفاد كل الوسائل الأخرى. ومن أمثلته رفـــض المشـــاركة فـــي حـــروب يراهـــا المحتجون لا أخلاقية، لذلك يعمدون إلى قيادة حملات نشطة ضد المجهود الحربي كمـــا فعل الفيلسوف البريطاني برتراند رسل وأنصاره في الحرب العالمية الأولـــى، وكمـــا فعل الطلاب وغيرهم من الجماعات الرافضة لحرب فيتنـــام فـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكية في الستينات.

ويختلف العصيان المدني فيما يتعلق بوضع المحتج نفسه، وما إذا كان يعترض على مسائل تمسه شخصيا أو تمس الفئة التي ينتمي إليها (كما كان الأمر فـــي حالـــة زعماء حركة الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة، وثورتـــهم علـــى القوانيـــن العنصرية المهينة، أو حالة الطلاب وغيرهم الذين رفضوا التجنيد الإجباري في حـــرب فيتنام) أو لقضايا تهم المجتمع ككل (كما كان الأمر في الاحتجاج على نشر الأســـلحة النووية في أوربا، أو بناء منشآت عامة ومطارات في اليابان في السبعينات).

ويقر بعض الفلاسفة الراديكاليين مشروعية العصيان المدني، بل أن بعضهم كالفيلسوف الألماني يورجين هابرماس يراه ضروريا في أية عملية ديمقراطية بلغت مرحلة النضج، لكنها يجب أن تخضع لشروط عدة منها أن تستند إلى مبادئ مثبتة في الدستور، وأن يعلن بصراحة نبذ العنف بكل أشكاله، وأن يكون الحل الأخير بعد استنفاد كل وسائل الاحتجاج الأخرى (الاعتراضات من خلال مؤسسات المجتمع المدني بالطرق القانونية، والمظاهرات السلمية والإضرابات و....) وتصلح استراتيجية الأساليب السلمية للاحتجاج والاعتراض والرفض بما فيها العصيان المدني في ظل حكم ديمقراطي شرعي ترتضيه الأغلبية، وهي تستخدم لمعالجة الخلل وبعض الانحرافات في الأنظمة الديمقراطية سواء كانت مبدئية أو أخلاقية أو تمس قيم العدل أو سياسية.

ودوما تسعى بعض القوى المعادية للديمقراطية وبكل الوسائل المتاحة لها لتخريب هذه التجربة وهي طرية إما بانقلاب، أو بالعنف، أو بوسيلة أخرى، مما ينبغي الحذر من الرد بالعنف، وهذا ما تريده هذه القوى حيث أنه الميدان الوحيد الذي تحسن التعامل معه، بل يجب اعتماد الوسائل والأساليب السلمية أسلوبا لإعادة الحياة الديمقراطية، وتفويت الفرصة على الذين يرومون إعادة العنف والعنف المضاد إلى المجتمع، وهو ما يتطلب تكاتف ومؤازرة كل القوى و الفعاليات السياسية الداعية إلى الديمقراطية. ويتطلب أيضا المزيد من المرونة والصبر والإصرار على نبذ العنف، وعلى إرساء أسس العدالة والحرية والديمقراطية لإنجاح التجربة الحديثة، ولعزل أعدائها. وعليه ستكون المرحلة العراقية المقبلة هي المرحلة المناسبة لتتحرك فيها النخب السياسية وممثلوا قطاعات وفعاليات المجتمع نحو الإجماع على استراتيجية ديمقراطية موحدة لاستعادة وتثبيت حق الشعب في حكم نفسه، يتبعها استعداد للضغط الشعبي الشامل على الأقليات سواء كانت حاكمة أو معارضة لتنصاع لإرادة الشعب. فقد آن الأوان بل فات لأن يلحق شعبنا بركب الشعوب المتحضرة.

العنف والاضطهاد السياسي في عهد صدام

لا نجانب الحقيقة إن وصفنا فترة حكم صدام للعراق بأسوأ النعوت وأقبحها، بل أن قاموس اللغة يقف عاجزا عن إنتاج نعت يفي بوصف هذه الفترة المظلمة من تاريخ العراق.

صحيح أن تاريخ العراق يروي عن أنظمة حكم دكتاتورية وتسلطية ودموية مرت بالعراق سواءاً كانت استعمارية أو وطنية، كفترة حكم الحجاج بن يوسف الثقفي، وغزو المغول بقيادة هولاكو، إلا أن أسوأ هذه الأنظمة لم تصل إلى المستوى القمعي الذي وصل إليه نظام صدام. إن فترة حكم صدام السوداء أعطت النموذج الأكثر وحشية ودموية وفردية، وألغت كل الحقوق الإنسانية والدولية والتي من أهمها وأبسطها حق الحياة، ناهيك عن مصادرة كل الحقوق المدنية والسياسية بشكل مطلق. (راجع الملحق (ب) مقتطفات من تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان لعام ١٩٨٨). إن نظاما يحكم وفق مقولة أصبحت منهجا للدولة في سياساتها الداخلية والخارجية والتي تقول (إذا قال صدام قال العراق) هو أسوأ نظام فردي و يمثل أبشع أشكال الدكتاتورية، ولك أن تتصور مدى الفردية والدكتاتورية في الحكم والتي تحرم كل استشارة أو مشورة حتى من أعضاء قيادته المزعومة، بالإضافة إلى حرمان قطاعات الشعب من المشاركة في الرأي. كما يعبر عن اختزال الوطن بعمقه الحضاري والتاريخي وبشعبه الحي في شخصية رجل واحد مهما كان هذا الرجل (فذا!) و (عادلا!) ناهيك عن خلفية صدام الفلسفية والسياسية المنحرفة عن كل القيم والخطرة على المدى القريب والبعيد على كل المفاهيم الوطنية والقومية والإنسانية. أنني لا أدعي الإحاطة بالاضطهاد السياسي الذي مارسه النظام الصدامي على مدى ما يقرب ربع قرن من الزمن، بل لا أستطيع ذلك مهما أوتيت من امتلاك مصادر معلوماتية لأنها مسيرة وحياة نظام حكم ترعرع ونما على الاضطهاد والجريمة اليومية طوال فترة حكمه الطويلة، إضافة إلى طبيعته الأمنية العالية السرية، حيث أن النظام تمثله السلطة الأمنية والتي هي عبارة عن أجهزة ومنظمات سرية لا ينضح منها إلا

النـــزر اليسير ،كما أنني لا أروم الدخول في التفاصيل الأكاديمية والسياســية لمفــهوم الاضطهاد السياسي وتشعباته فأنها موجودة طي الكتب الاختصاصيــة كعلــم النفــس السياسي وغيرها من علوم الفقه السياسي، لكنني اسهم في كشف الحقيقة. . .

فالاضطهاد السياسي إجمالا، هو اضطهاد الفرد أو الجماعة نتيجــة اعتناقــهما لمبادئ وأفكار سياسية معينة، أما من مؤسسات أو جماعات سياسية، أو من أفــراد لا يؤمنون بالأفكار التي يعتنقها ذلك الفرد أو الجماعة، أو المختلفة في رؤاهــا وفلســفتها السياسية، وفي طريقة معالجتها للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتختلــف طبيعة الاضطهاد السياسي من عصر إلى عصر، ومن مجتمع إلى آخر. ففي بعـــض المجتمعات يكون منع تظاهرة أمام مقر الحكومة يعني اضطهاداً سياســياً، بــل وفــي بعض المجتمعات وضمن دساتيرها يعتبر تدخل قوى الأمن لتنظيم التظاهرة اضطــهاداً سياسياً، وعندها على الحكومة أن تتحمل مسئوليتها إزاء ممارساتها غــير الدســتورية هذه.

أما في العراق فإنه ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ولحد الآن ليس هنـــاك قانون يعالج ما يسمى (بالجريمة السياسية) أي إعطائها صفة الجريمة ابتداءا، وأدخــل تحت عنوانها كل تنظيم سياسي تعتبره الدولة ــ الحكومةــ مــهدداً لكيانــها وأمنــها واستقرارها، أو بعبارة أوضح، يعترض على منهاجها وسياستها بطريقــة قــد تعبــئ وتحشد الرأي العام. لقد أعطى القانون للحكومة حق تفسيــر واعتبار ما تــراه يــهدد كيانها فتصمه بالجريمة السياسية، وتقمعه شر قمع. لذلك اختلف التعــامل مــع هــذا القانون من عهد إلى آخر. ففي العهد الملكي ــ على سبيل المثال – لم يعاقب بالإعدام لأسباب سياسية إلا مجموعة فهد الشيوعية ومجموعة صلاح الدين الصبــاغ القوميــة وهؤلاء أمرهم مختلف وفيه رؤى. وفي العهد الجمهوري نصبت المشـــانق وعلقــت الحبال وصلب الأبرياء لا لشيء إلا للاختلاف فــي الــرؤى وفــي وجــهات النظــر السياسية. هكذا استمرت أنهار الدماء في ازدياد والطغيان في غلو، والعنف المضـــاد في تزايد والأحقاد والبغضاء تأكل القلوب، وتعمي البصائر إلى أن وصل الأمر حاليــا

إلى بحر من الدماء، وقلوب نخرة، وسرائر مليئة بالأحقـاد، تتحيـن الفـرص للثـأر ولإطفاء غلو النفوس الحاقدة.

لقد أخذ الاضطهاد السياسي ومنذ عام ١٩٦٨ شكلا جديدا وبقي فـي تصـاعد مستمر وصلت ذروته عند استلام صدام رأس السلطة عـام ١٩٧٩، بادئـا وحشـيته برفاقه حيث جز رؤوس (٢١) من قيادة حزبه الحاكم، وأصدر أحكاما بالسـجن لمـدد مختلفة لعشرات آخرين من كوادر حزبه، وقد قتل معظمهم في السجون فيمـا خـرج آخرون منهم معاقين، لمجرد شكوك صدام فيهم. وقد استمرت الحملات والمؤامـرات المزعومة، وقوائم التهم الجاهزة كالارتباط مع الأجنبي، والخيانة العظمى، والتبعيـة الأجنبية والأفكار الهدامة، أو دفاعا كاذبا عن قدسية القضية القومية، والحفـاظ علـى تراب الوطن، ......الخ من الذرائع والأباطيل. فأصبح الاضطهاد والقمـع السياسـي الشامل عنواناً لفعاليات الدولة العراقية وقائماً على قاعدة (إذا لم تكن معي فأنت ضدي) وبطبيعة الحال فإن من يكن ضد صدام يعني، أنه ضد العراق.

ومن أبرز سمات النظام الصدامي هو السـحق والقمـع السياسـي إلـى حـد التخصص في هذا المضمار، وفي شموله كل العراقيين بلا استثناء مـن شـماله إلـى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، حيث الموت والقمع والاضطهاد لمختلف أبناء الشـعب العراقي. ولكن هذا لا يعني أن هذا القمع والاضطهاد كان متسـاويا علـى مختلـف شرائح المجتمع العراقي. إن درجة تركيز القمع والقهر السياسي تعتمد علـى درجـة المقاومة والمعارضة، ونوعها وتأثيرها، والتي يبديها هذا الطرف أو ذاك، سواءا كـان شخصا أو مجموعة أو تياراً أو فئة من الشعب. ولهذا السبب فإن حصة العـرب مـن التنكيل والقمع في وسط العراق وجنوبه والكرد كذلك في شماله أكثر مـن غـيرهم . فصدام لا يحب إلا نفسه وكرسيه، ومن ينازعه على الكرسي فهو عدوه حتى لو كـان ابنه أو أخوه، والأدلة كثيرة من خلال سلوكه، وسجل الإعدامات أو الاغتيالات التـي نفذها أو ما شاكل ذلك والتي طالت أقرب أقرباءه أمثال عدنان خير الله وحسين كـامل

وفاضل البراك والفريق الطبيب راجي التكريتي، فخصومات صدام ليست لأسباب دينية أو فكرية أو قومية بل خصومات شخصية تدور حول السلطة والكرسي لا غير.

سمات الاضطهاد السياسي خلال عهد صدام

تميز عهد صدام بممارسة الاضطهاد السياسي السابق له. اتصف الاضطهاد السياسي خلال هذه الفترة بسمات أهمها :-

١- توسيع قاعدة التحريم السياسي، لتشمل الكثير، اعتبارا من نقد الوضع التجاري أو إبداء التذمر، أو الاستماع إلى إذاعة معادية، أو كتابة منشور سياسي، وصعودا إلى الانتماء إلى الأحزاب السياسية (المعادية)، وجميعها معادية، والتآمر لتغيير النظام. جميع هذه (الجرائم) وأمثالها بالعشرات تعتبر (جرائم سياسية) عقوبتها الموت. وقد تشعبت الجريمة الواحدة لتشمل أفعالا مختلفة وفاعلين مختلفين، فمثلا كتابة شعار سياسي مضاد للسلطة على جدار ما يعتبر جريمة سياسية، وكاتبه يعتبر مجرما. كذلك يعتبر صاحب الجدار مجرما أيضا لأنه لم يحرس جداره، والذي يقرأه ولا يخبر السلطات الأمنية يعتبر مجرما أيضا ....

٢- أنواع الجرائم السياسية لم تحدد في قانون معلن كي يتمكن المواطن من معرفتها، ويمتنع عن ارتكابها، أو يجتنبها، بل أن أي ضابط معني في جهاز أمني كالأمن العام، والأمن الخاص، والمخابرات والاستخبارات، هو الذي يحدد تلك الجريمة، ومدى خطورتها، وبالتالي إنزال العقوبة التي يراها ذلك الضابط، ومهما كانت رتبته. وبالطبع لا توجد عقوبة لمثل هذه الجرائم أقل من الموت. والاختلاف هو في طريقة تنفيذ الموت وأسلوبه ومن شخص إلى آخر.

٣- اتساع مسؤولية الجريمة السياسية وتبعاتها بحيث أصبحت المسؤولية عائلية وعشائرية. فالمتهم أو (المجرم) السياسي يصبح وبالا وبلاءا على عائلته

وأقربائه وعشيرته إلى الدرجة السابعة. بينما ديننا الحنيف يحرم ذلك، قال تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وأخلاقنا وعاداتنا العربية تمنع ذلك، ولا يوجد نظام حكم في العالم يتصرف أو يحكم بهذا. فنظام صدام يعتبر العقوبة الجماعية رادعا قويا للشخص يمنعه من الإقدام على عمل أو نشاط سياسي يعارض سلطته، وفي هذا المجال تجاوزت العقوبات من الشخص إلى العائلة إلى العشيرة، والقرية والمدينة بكاملها كما حدث في مدن الخالص، وبلد، والدجيل، خلال الثمانينات، وفي قرى ومدن أهوار الجنوب، وقرى ومدن الشمال في عمليات الأنفال. وما حدث لعشائر الجبور والدليم عام ١٩٩٠ و١٩٩٤ على التوالي. ناهيك عما حدث لمناطق العراق جنوبا وشمالا خلال الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١.

٤- شمولية الاضطهاد السياسي لكافة أبناء الشعب العراقي بلا تمييز عرقي أو إقليمي، أو حزبي أو ديني أو طائفي. فعندما يتعلق الأمر بالسلطة فلا تمييز هنالك في الموت بين العربي والكردي والتركماني، وبين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، وبين أبناء كربلاء والبصرة وأبناء تكريت، وبين الشيوعي والبعثي والإسلامي، وبين المسيحي والمسلم واللاديني، الفارق الوحيد الذي يميز به صدام بين أعدائه وأعوانه هو التأييد المطلق له فيما يفعل وعدم التأييد، وعندها يستحق الموت كائن ما كان، والأدلة كثيرة التي تدعم ذلك فضحاياه من قادة حزب البعث الحاكم كثيرة أمثال عبد الخالق السامرئي واحمد حسن البكر ومنيف الرزاز ومحمد عايش ومحي الدين الشمري وعدنان الحمداني ومحمد محجوب وخالد الكبيسي وغيرهم، كما كان ضحاياه من الأحزاب المعارضة كحزب الدعوة الإسلامية والحزب الشيوعي العراقي، كذلك ضحاياه من أقربائه ومدينته أمثال عدنان خير الله وراجي التكريتي وجاسم مخلص التكريتي والمئات من كبار الضباط من مختلف مناطق العراق ومن ضحاياه المئات من علماء الدين الكبار

والمفكرين العظام في مقدمتهم آية الله العظمى الشهيد محمد باقر الصدر والعلامة الشهيد عبد العزيز البدري والعلامة الشهيد محمد تقي الجلالي ، وعندما انفجرت مدينة الرمادي عام١٩٩٥ أثر تشييع أحد أبنائها العميد الطيار الركن محمد مظلوم الدليمي الذي اعدم لمشاركته في محاولة انقلابية واجهت القمع والقسوة والانتهاك الذي واجهته مدن الجنوب والشمال أبان الانتفاضة، لكن هذا لا يعني أن الاضطهاد والظلم والعزل السياسي الذي مارسه النظام ضد العراقيين العرب الشيعة والأكراد كان مساويا لما تعرض له الآخرون، بل كان أضعافا مضاعفة، لأن المقاومة له كانت من هؤلاء عالية، وحجم المعارضة والرفض للنظام كبيرا وواسعا يتناسب والحجم السكاني، والدور الوطني التاريخي لهم، لذلك كان الاضطهاد والقمع لهما أكثر اتساعا وأعمق جرحا. فممارسات النظام الصدامي لا تحسب على جهة معينة أو انتساب معين، ولا يتحمل مسئوليتها إلا هو وبعض أعوانه الملطخة أيديهم بدماء أبناء العراق الأبرياء. فلا يتحمل وزر ما صنعت يداه مدينة أو إقليم أو عشيرة أو حزب أو طائفة.

السياسة الأمنية في العراق.... . وتأثيرها على البناء النفسي والاجتماعي للمواطنين

السياسة الأمنية في العراق خلال النصف الثاني من القرن العشرين عموما وخلال العقود الثلاثة الأخيرة منه خصوصا مبنية على القهر والاضطهاد والتعسف والعنف اللامحدود إزاء المواطنين عامة. إنها سياسة بنيت على أساس أن (المواطن) وبشكل مطلق هو المستهدف وهو الخصم في العملية الأمنية، وهو موضوع في دائرة الاتهام حتى تثبت براءته. وكيف يثبت براءته ؟ ولإثبات براءته، عليه أن يجمد تفكيره الراجح ويضعف حواسه ويبقى بلا رأي، وعليه أن ينشط أفكاره في التزلف والتملق والتبجيل والتعظيم (للقائد الأوحد)، والتصفيق لما يقول من لغو، ولما يفعل

من رعونة وحماقات وجرائم. ومن يفكر بغير هذا أو يتصرف بما لا ينسجم مع فكر(القائد) فإن تهم الخيانة والعمالة و.... . و.... . تنتظره بالمرصاد.

ومع مرور الأيام والسنون ازدادت السلطة قسوة وتشبثت بالحكم بشراسة غير معهودة، وغرست مخالبها وأنيابها في الوطن والمواطن، واحترفت لحماية نفسها القسوة والعنف بوسائل أمنية شديدة، وبجموع من المنتفعين، وقطعان من المنافقين والمتزلفين والوصوليين الذين ازداد نباحهم دفاعا وتأليها للطاغية. لقد استخدم الطاغية لذلك وسيلتين أساسيتين هما :

-الإرهاب بما تمثله أجهزته القمعية وجرائمها النكراء التي لا تمسح من ذاكرة المواطن.

_والمال الذي أغدقه على تلك الجموع والقطعان، التي تتصرف بغرائزها لا بعقولها.

لقد توسعت الأجهزة الأمنية وانتشر مخبروها ووكلاؤها في طول البلاد وعرضها حزبيين وغير حزبيين. فباتت كالأخطبوط العملاق الذي يلتف حول رقبة كل مواطن، وكاد أن يكون لكل مواطن شرطي أمن، بل تعدى ذلك ومن خلال القسوة والعنف اللامحدود والانتهاكات لكل القيم والحقوق الإنسانية التي تعدت الشخص نفسه إلى عائلته وأقربائه وأصدقائه. هذا الوضع الشاذ والحياة اليومية القاسية والإرهاب اليومي، غرز في نفسية كل مواطن القلق والخوف والإرهاب بحيث يشعر كل مواطن بأن رقيبا داخليا يراقبه، فيحذر التكلم حتى مع نفسه حول أمور تمس السياسة من قريب أو بعيد، ناهيك عن التكلم مع الأبناء أو الاخوة أو أفراد العائلة الآخرين، أو الأصدقاء والمعارف، وبات رب الأسرة في الجلسات العائلية يحذر من التكلم بحرية أمام أفراد أسرته في سبيل غرس أمور تربوية أو ثقافية أو نصائح وإرشادات حياتية أو نقد حالة معينة في الدولة وما شاكل ذلك .... . لأنها أصبحت من المخاطر التي يقدم عليها الأب أو الأخ .... حيث تغلغل المخبرون داخل الأسر والأحياء والمناطق والدوائر و......و....... هذه الظواهر أثرت تأثيرا كبيرا على البناء النفسي

للمواطنين حيث أجبروا على كبت آرائهم وميولهم ورغباتهم. وبزيادة الكبت تبقى هـذه الآراء والميول في أعماق النفس البشرية، وكما يقول علماء النفس كـل كبـت يولـد أعراضا وأمراضا نفسية، ومقابل هذا الكبت لابد من التظاهر بآراء وميول ورغبـات و..... . هي عكس ما يؤمن به فعلا، وبهذا يصاب بمـا يسـمى بـ (ازدواجيـة الشخصية) أي شخصية مكبوتة لها ميولها ومعتقداتها وآراءها الصادقـة، وشـخصية ظاهرية تتمظهر بميول ومـعتقدات وآراء مزيفة. وهذا هو حال غالبيـة المواطنيـن كي يسلموا من آذان المخبرين. وهو تكيف نفسي إزاء هذه الظروف الشـاذة، بمعنـى آخر أن (ازدواجية الشخصية) التي أصيب بها المواطنين ما هي إلا القدرة الإنسـانية للتكيف إزاء الظروف الاستثنائية. وهذا بدوره يولد أمراضا وآلاماً نفسية، وقلقا لعـدم انسجام الشخصية مع نفسها. فأي مواطن يتحدث مع آخر داخل العراق فانه لا يتحدث بآرائه ومعتقداته الحقيقية أي بمثابة شخص آخر يتحدث بآراء أخرى ، ومـن ناحيـة أخرى فلها تأثيرها السلبي على البناء الاجتماعي، حيث انهيار الثقـة بيـن الأقربـاء والأصدقاء مما أدى إلى انهيار العلاقـات الاجتماعيـة والبنـاء الاجتمـاعي للأسـر والأقرباء والأصدقاء والفئات الاجتماعية وبالتالي أدى إلى الانغلاق والانكمـاش فـي العلاقات الاجتماعية لأن الهاجس الأمني والشكوك المتبادلة تجعل الناس تعزف عـن التحدث بصراحة وشفافية ويحذر بعضهم البعض الآخر حتى ضمن العائلـة الواحـدة، حيث سياسة النظام الأمنية التي شجعت الزوجة كي تكون مخبرة على زوجـها والأخ على أخيه .... . وقد حدثت حوادث كثيرة من هذا النوع الذي أدى إلى تفكك الأسـرة والعشيرة و أثر على علاقات الأصدقاء و...... وكما ورد علـى لسـان صـدام فـي معرض توجيه مدير الأمن العام سبعاوي التكريتي (ينبغي أن يكون لكم وكيل أمن في كل عائلة !!)، فتدمير الثقة بين المواطنين هو أكبر ضربة وجهها صـدام وأجهزتـه الأمنية القمعية إلى صميم المجتمع العراقي و بواسطة منع تبادل الآراء الحقيقية بيـن المواطنين والتعاون فيما بينهم للتوصل إلى طريقة لحل المشاكل الاجتماعية والسياسـية

والاقتصادية .... لقد قطعت أواصر العلاقات ودمرت لحمتها مما سهل للنظام سيطرته الحديدية والتسلطية على رقاب أبناء الشعب عملا بشعار (فرق تسد).

نماذج من التصفيات الجسدية

سأسرد بعض الجرائم الدموية والتصفيات التي جرت منذ انقلاب ١٩٦٨ لغاية ١٩٩٨ وعلى سبيل المثال وليس الحصر، لأنه لا يمكن إحصاؤها كلها إلا في سجلات ودهاليز وإنفاق وأقبية أجهزة صدام الأمنية القمعية :

١- في ٣٠ تموز ١٩٦٨ تم إقصاء المقدم الركن عبد الرزاق سعيد النايف العاني رئيس الوزراء آنذاك (ومن ثم اغتيل في لندن عام ١٩٧٨) والمقدم الركن إبراهيم الداود وزير الدفاع في حينه وعدد آخر من الضباط بأسلوب غادر كما هو معروف لدى العراقيين.

٢- في عام ١٩٦٩ تم إعدام الشيخ عبد العزيز البدري ، وهو من العلماء المجاهدين والبارزين في بغداد ،والعميد محمد فرج نعيم والمقدم عبد الستار العبودي.

٣- في عام ١٩٧٠ اعدم كل من الضباط العقيد الركن محمد رشيد الجنابي والعقيد كمال أحمد الراوي والنقيب عبد الوهاب عبد الرحمن والنقيب رياض المفتي، كذلك أعدم الشيخ راهي عبد الواحد السكر شيخ عشائر الفتلة ورافع نجرس الكعود وصفوك ريكان الكعود وعشرات آخرين من مدنيين وعسكريين علي اثر محاولة انقلابية قاموا بها بقيادة اللواء الركن عبد الغني الراوي.

٤- في ٣٠ حزيران ١٩٧٣ تمت تصفية الفريق حماد شهاب التكريتي وزير الدفاع آنذاك من قبل ناظم كزار مدير الأمن العام في حينها وعلى اثر حركته المعروفة، وقد اعدم ناظم كزار أيضا وعدد آخر من الضباط والعناصر الأمنية وعضو القيادة محمد فاضل.

٥- خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ تم إعدام عدد من شيوخ العشائر البارزين منهم الشيخ شخيط عبد علي الدانة شيخ عشيرة الجبور في محافظة القادسية والشيخ عبد الرحمن بريذل من شيوخ عشائر الجبور في القاسم في محافظة بابل.

٦- حملات من الإعدامات لمدنيين وعسكريين تحت ذرائع الارتباط بأحزاب (معادية) اشهرها حزب الدعوة الإسلامية و حزب التحرير الإسلامي والحزب الشيوعي العراقي خاصة خلال أعوام السبعينات بلغت عشرات الآلاف واختفاء عشرات الآلاف من المواطنين.

٧- في تموز ١٩٧٩، ولدى تسلم صدام المركز الأول لقيادة الحزب والدولة، أعلن في حينها عن كشف محاولة تآمرية (تستهدف الحزب والثورة) وتم خلالها توجيه أكبر ضربة قاصمة وسريعة لأبرز القيادات الحزبية لحزب البعث في العراق المدنية والعسكرية حيث تمت تصفيتهم بمسرحية مكشوفة للجميع، وراح ضحيتها (١٠٣) شخص اعدم (٢١) منهم وتم تصفية البعض منهم داخل السجون ونجى بعضهم بعد أن قضوا بضع سنوات في السجن والتعذيب الرهيب والمتواصل الذي أودى بحياة بعضهم وأصيب البعض الآخر بعاهات وأمراض مختلفة ودائمية بدون أي سبب. ومما يثبت أنها مؤامرة مصطنعة ومفتعلة أن ممن نجى من الموت وأطلق سراحه بعد انقضاء مدة سجنه وعذابه هربوا إلى خارج العراق وقد قابلتهم شخصيا وهم يؤكدون عدم وجود أية مؤامرة رغم وجودهم في أماكن أمينة خارج العراق (سيأتي ذكر الأسماء والأحكام الصادرة ضدهم).

٨- في نيسان ١٩٨٠ اقدم النظام على جريمة بشعة بإعدام العلامة آية الله العظمى محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى وبنفس السنة تم إعدام العلامة آية الله محمد تقي الجلالي وآخرين من المدنيين والعسكريين أمثال الأستاذ

فدعم عسل الجنابي والأستاذ كامل محيسن مشعان الجبوري والملازم الأول محسن عبود لفتة الجشعمي والنقيب هادي الياسري.

٩- خلال الحرب الإيرانية العراقية استغل صدام الحرب لتصفية خصومه والمشكوك بولائهم له تحت تبريرات مختلفة من الارتباط بجهات أجنبية، أو التخاذل أو الإهمال ، فأعدم أمثال الفريق الركن صلاح القاضي واللواء الركن جواد أسعد شيتنة والعميد فاضل الجبوري واللواء الركن عبد الزهرة شكارة المالكي والعميد الركن نزار الساقي والعميد الركن محسن الجبوري والنقيب عاصم كاظم وتصفية العميد الركن محمد علي سعيد والعميد الركن طارق حمد العبد الله وعشرات آخرين.

١٠- في عام ١٩٨٣ تعرض صدام إلى محاولة لقتله في منطقة الدجيل (في محافظة صلاح الدين) أثناء مروره بالمنطقة، وبعد مصادمات مسلحة شديدة مع حراسه تمكن من النجاة، على أثرها تعرضت منطقة الدجيل إلى حملة إبادة جماعية وحشية وعمليات تطهير واعتقالات واسعة طالت النساء والشيوخ، شارك فيها قوات من الحرس الجمهوري والسمتيات وجهاز المخابرات، أشرف عليها برزان التكريتي حيث كان رئيس جهاز المخابرات آنذاك، وتم تهديم القرى وبيوت المواطنين وحرق وتدمير المزارع والبساتين، واعتقال ٢٠٠ عائلة من أهالي بلد والدجيل من ضمنهم ٤٥٠ شاب قد اختفوا ولم يعلم مصيرهم سوى أن ١٠١ من البارزين منهم تم إعدامهم عام ١٩٩٤، وقد كانوا معتقلين في أحد البيوت العائدة إلى جهاز المخابرات والمتخذة كمعتقلات سرية والكائنة في منطقة الجادرية [١].

١١- في خريف عام ١٩٨٨ قام النظام بعملية واسعة وكبيرة في كردستان العراق حشد لها القطعات العسكرية والأجهزة الأمنية والتي سميت عمليات (الأنفال)، استهدفت إبادة الكرد وراح ضحيتها أكثر من (١٠٠) ألف كردي

---

(١) مقابلة شخصية مع أحد ضباط الأجهزة الأمنية.

عراقي بضمنهم الأطفال والنساء، وإحراق المئات من القرى والبساتين والمزارع ، وأنها بحق جريمة لا تنسى، ففي حينه اصدر المجرم علي حسن مجيد ــ حيث كان المسؤول الحزبي في المنطقة ــ أمرا بعدم جلب أي أسير، بمعنى آخر إعدام كل كردي يسقط في أيدي القطعات العسكرية أو الأجهزة الأمنية.

١٢- أواخر عام ١٩٨٨ تم اعتقال ما يقرب من (١١٠) مائة وعشرة من الضباط ومن مختلف الرتب بتهمة تشكيل تنظيم سياسي، وتم إعدامهم في آذار عام ١٩٨٩ وهم نخبة ممتازة ومن خيرة ضباط الجيش العراقي مشهود لهم بالوطنية والكفاءة والشجاعة والإخلاص وحبهم لشعبهم، وإيمانهم بضرورة إنقاذ وطنهم وشعبهم من الدكتاتورية ومن أبرزهم اللواء الركن عبد الرحيم عبد الغني السوز المالكي، العميد الركن حسن جاسم الساعدي، العميد الركن حسين خادم حسون، والعميد الركن رضا هاشم، والعميد الركن محمد ياسر ولي، والعميد الركن سعدون الحاج رسن والعميد مهدي صالح الدفاعي، العقيد الركن هلال هاشم أبو رغيف الموسوي، العقيد الركن حسين زاهي الجبوري، الرائد الركن مضر الإمارة، وغيرهم. وفي نفس الفترة تم إعدام اللواء الركن حامد احمد الورد.

١٣- عام ١٩٩٠ تم إعدام (٤٠)أربعين ضابطاً من ضباط الحرس الجمهوري بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام، كان في مقدمتهم النقيب سطم الجبوري، والنقيب مضحي علي حسين الجبوري.

١٤- خلال وبعد أحداث الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ تم إعدام عشرات الآلاف من المواطنين في مختلف محافظات العراق ولاسيما المحافظات الجنوبية والفرات الأوسط، إضافة إلى اختفاء عشرات الآلاف. لقد كانت التصفيات أو الإعدامات تجري بشكل جماعي في المدن الثائرة، كما حدث في كربلاء والحلة والنجف وكركوك والبصرة والسليمانية وغيرها من المدن

العراقية، وبعد ذلك في المعتقلات كالرضوانية والمحاويل وكربلاء وبيجي والبصرة والناصرية و......لقد كانت حفلات الموت تجري بأشكال وصور مختلفة على أيدي الجلادين من الأجهزة الأمنية، يسبقها عذاب رهيب، فالبعض يقتل بالرصاص والبعض الآخر يطمرون تحت التراب أحياء، وآخرون يجبرون على شرب البنزين ثم يطلق الرصاص على بطونهم، وقسم يوضع في براميل مملوءة بالإسفلت الحار جدا ، والآخر يوضع تحت الحادلات (آليات لتبليط الشوارع)، وآخرون تقطع أجسادهم، والبعض يضرب بالهروات والعصي حد الموت ووو....... . الخ من آخر ابتكارات الوحوش البشرية التي تتلذذ بموت بني الإنسان.

١٥- في شهر آذار ١٩٩١ نفذ حكم الإعدام بمجموعة من القادة في الجيش العراقي وهم اللواء قوات خاصة الركن عصمت صابر واللواء قوات خاصة الركن بأرق عبدالله الحاج حنطة والعميد الركن إبراهيم نجم السياب والعميد الركن غازي جاسم والعميد الركن كامل صالح الحمداني والعميد الركن محمد حسن وتوت.

١٦- في شهر آب عام ١٩٩١ تم اعتقال عشرات الشباب من قبيلة الجبور في ناحية العلم التابعة لمحافظة تكريت من المدنيين والعسكريين لاجتماعهم والتذاكر فيما بينهم حول ضرورة العمل على تغيير النظام الحاكم، وقد تم قتل بعضهم وسجن البعض الآخر.

١٧- منتصف عام١٩٩٢ تم إعدام أربعين مواطنا بريئا من كبار تجار بغداد بتهمة التلاعب باقتصاد البلد، إلا أن حقيقة الأمر هو لمنافستهم التجارية لمرابي العراق الأول عدي صدام.

١٨- عام ١٩٩٣ تم تنفيذ أحكام الإعدام بالعميد الركن صلاح عبدالله حنتوش والعميد محمد بلال الجبوري، وتمت تصفية الفريق الركن ثابت سلطان أحمد التكريتي.

١٩- عام ١٩٩٣ تم تنفيذ حكم الإعدام بمجموعة من الضباط والمدنيين بتهمة التآمر وهم الفريق الطبيب راجي عباس التكريتي والفريق الطيار الركن سالم البصو واللواء الركن بشير الطالب واللواء الطيار الركن حسن الحاج خضر والعقيد سفيان صالح الغريري والمحامي جاسم أمين مخلص وصفر مولود مخلص.

٢٠- عام ١٩٩٥ تم تنفيذ حكم الإعدام بمجموعة من الضباط والمدنيين والتمثيل بجثثهم بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام الحاكم في مقدمتهم اللواء الركن وضاح ثامر إسماعيل الشاوي والعميد الطيار الركن محمد مظلوم الدليمي والعقيد شاكر فزع شنيتر الزوبعي والمقدم الطيار رياض جار الله داوود والرائد صالح محمد صالح الجبوري والرائد عبد العزيز محمود سليمان الجبوري والرائد جمعة الدلي والرائد بشار ثامر إسماعيل الشاوي والنقيب حسان الجبوري والنقيب الطيار يحيى الجبوري والمهندس بشار عبد الرزاق خسرو والأستاذ علاء حسين جمال الدوري والأستاذ محمد عشراوي الجميل وغيرهم وعلى أثرها انتفضت مدينة الرمادي وانتهكت المدينة وسقط عدد من القتلى وأعدم بعض المواطنين واعتقل المئات منهم.

٢١- عام ١٩٩٦ أعدم صدام عددا من الضباط بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام. وفي شهر تشرين أول من نفس العام تم تنفيذ حكم الإعدام بـ(١٠٠) مواطن بتهمة الارتباط بالمعارضة العراقية على أثر دخول الجيش مدينة أربيل في ٣١ آب ١٩٩٦ وإلقاء القبض عليهم هناك، حيث نقلوا إلى مدينة الموصل وجرى معهم تحقيق قاس في ثكنة الحرس الجمهوري في الموصل قبل إعدامهم.

٢٢- في عام ١٩٩٧ أعدم بضعة آلاف من المواطنين الأبرياء بعملية سميت (تنظيف السجون)، حيث أمر قصي صدام حسين (بتنظيف السجون) أي إعدامهم بدون محاكمة أصولية.

٢٣- الإعدامات الجماعية المنظمة والتي تكاد تكون أسبوعية في جميع منـــاطق العراق خلال الحرب العراقية – الإيرانية للهاربين من الخدمة العســـــكرية. حيث تجري هذه الإعدامات على شكل حفلات تجريها منظمات حزب البعث الحاكم في الساحات العامة وفي الأحياء السكنية بحضور جمع من المواطنين وبإشراف المسؤولين الحزبيـــــن والعنــاصر الأمنيــة ترافقـــها الزغـــاريد والأناشيد!!

٢٤- الإعدامات المستمرة خلال الحرب العراقية _ الإيرانيـــة بحــق الضبـــاط والمراتب وبشكل جماعي بحجج ومبررات مختلفــــة كالتخــاذل، والجبـــن، والخيانة، والهروب من المعركة، والانسحاب بدون أمر، .... الـــــخ حيــث تشكلت ما يسمى بـــ (فرق الإعدامات) من العناصر الأمنية والاســـتخبارية ومن الجهاز الحزبي خلف كل قطعة عسكرية فــــي العمليـــات العســـكرية، واجبها إعدام من يتراجع إلى الخلف، كذلك منحت الصلاحيات لكافة القــــادة والآمرين لتنفيذ الإعدام بمن يرونه متجهاً إلى الخلف.

٢٥- التصفيات الجسدية المستمرة خلال الحكم الأسود لصدام بمختلف الأســـاليب والألوان بحق المواطنين، كالخطف والقتل، والقتل البطيء بالسم، والدهــــس أو التصادم بالسيارات، والقتل الغامض مـــــن قبـــل مجـــهول، والاغتيـــال، والاختفاء، والقتل داخل السجون، .... . الخ من أساليب الأجـــهزة الأمنيـــة القمعية. وسأكتفي بذكر بعض الأمثلة فقط للذين تمـــت تصفيتـــهم جســـديا بواسطة هذه الأساليب الغادرة : الشيخ علي الشعلان شيخ قبيلة الخزاعــــل، والشيخ مهلهل عزارة المعجون شيخ قبيلة بني حجيم، الشيخ شخيط عبد علي الدانة والشيخ عبد الرحمن آل بريذل، والأستاذ عبد الرحمن البزاز رئيـــــس الوزراء الأسبق، واللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفـــاع الأســـبق، وطاهر يحيى التكريتي رئيس الوزراء الأسبق، وصالح مهدي عماش وزيـــر الداخلية الأسبق، وأحمد حسن البكر الرئيس السابق، وتصفيته حسين كـــامل

وصدام كامل بعد هروبهما إلى الأردن واللذين كانا المسؤولين عن جهاز الأمن الخاص، والفريق الأول الركن عدنان خير الله وزير الدفاع الأسبق، ومحمد أحمد حسن البكر نجل الرئيس السابق، وطارق حمد العبدالله الجبوري وزير الصناعات الخفيفة السابق، وعبد الجبار محيسن المشعان الجبوري عضو محكمة تمييز العراق. ومنيف الرزاز عضو القيادة القومية لحزب البعث، والشيخ طالب السهيل شيخ عشائر بني تميم، ومؤيد الجنابي عالم الذرة المعروف.

٢٦- إن تدوين هذه القائمة لا يعني أن مسلسل الجرائم التي ارتكبتها أجهزة صدام بحق المواطنين العراقيين يمكن جردها، ويعجز من يحاول ذلك في ظل الظروف الحالية ولكنها سوف تكون مجالا واسعا لدراسات وبحوث ميدانية ووثائقية كثيرة مستقبلا، حيث لا تخلو عائلة عراقية من معدوم أو مغدور أو مفقود أو مبعد على الأقل، باستثناء عوائل البطانة الشريرة التي تقتات على دماء الأبرياء.

ولدى دراسة هذه القائمة بإمعان، وهي تمثل عينة قليلة لضحايا النظام المستبد وأجهزته القمعية خلال سني حكم صدام الأسود، يمكن استنتاج بعض الحقائق والتي نود أن نلفت الانتباه إليها لأهميتها :-

١- إن سياسة تصفية الخصوم والمعارضين والمشكوك بولائهم وأصحاب الرأي الآخر تشكل خطة ثابتة لدى صدام ولا عقوبة أقل من الموت، فهو أبسط الحلول، وليس هناك تدرج في العقوبات يتناسب مع الجرم، بل الموت هو العقوبة الوحيدة للمعارضين!!

٢- تصاعد الممارسات القمعية وقسوتها واتساعها مع مرور الزمن منذ اليوم الأول لانقلاب ١٩٦٨، إلى أن وصلت إلى حد من القسوة والشمولية لم يسبق للحكومات السابقة في العراق أو غيره أن مارسه، بل هو الفريد في العالم سواء في جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية، أو الاعتقال التعسفي

والتعذيب، أو إبادة الجنس البشري. وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان لاسيما حقه في الحياة أو السكن والفكر.

٣- إن الاضطهاد السياسي والتصفيات الجسدية شمل كل العراق بكل قومياته وطوائفه ومناطقه واقلياته وأحزابه، بل بدأ صدام برفاقه وشركائه في السلطة أولا لأنهم هم الأخطر عليه، فمعياره الوحيد هو الولاء المطلق، وفيما عداه يعني العداء له. فصدام لم يكن بعثيا أو عربيا أو مسلما على مذهب معين أو إقليميا في حساب الأصدقاء والخصوم. فضحاياه من الموصل شمالا إلى البصرة جنوبا ومن خانقين شرقا إلى الرطبة غربا، عربا وأكرادا أو تركمان أو آشوريين وكلدان واقليات أخرى، مسلمين (شيعة و سنة) ومسيحيين واديان أخرى، بعثيين وشيوعيين ووطنيين، وإسلاميين، عسكريين، ومدنيين.

٤- إن شمولية القمع والقتل على المستوى الشعبي أكثر واشد وطأة، ولا يخفى وكما هو واضح لكل ذي بصيرة، ميدانيا أو من خلال هذه العينة، أن نصيب العراقيين من الشيعة والكرد كبير بل كارثي ومأساوي، وهذا نابع من حجم الرفض وقوته وأساليبه وما يشكله من خطر على النظام الحاكم وعدم مهادنته منذ تسلمه السلطة ومقاومته بكل الأساليب، لاسيما الحركة الإسلامية في الجنوب والوسط والحركة الكردية في الشمال.

٥- إن شمولية الاضطهاد السياسي لا تعني أن تكافؤ الفرص لمراكز السلطة في الدولة عادل، بل هو في أسوأ حال فيما يخص الشيعة والكرد، حيث انهم مبعدون عن المراكز التي يستحقونها لاسيما الحساسة والمهمة، وهذا له جذور في معادلة الدولة العراقية الحديثة لدى تأسيسها بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانت معادلة استعمارية ظالمة، وضعت لمصالح قوى خارجية، وضد المصلحة الوطنية العليا للعراقيين، وأدت إلى ما نراه الآن في العراق من تمايز وهدم وتخريب، وقد كرسها وعمقها إلى أسوأ حد

النظام الصدامي خدمة لمصالحه في تعميق تفتيت المجتمع العراقي، وتكريس الفوارق والتمايز بين فئاته، كي يسهل عليه السيطرة وأحكام سطوته على جميع فئات المجتمع.

٦- على صعيد المؤسسات الرسمية في الدولة فإن الجيش وحزب البعث نفسه أخذا نصيبا من القتل والقمع ومجمل الاضطهاد، لأنهما الأخطر عليه والأقدر على منعه من ممارساته الدكتاتورية لامتلاكهما الأدوات والبرامج القادرة على التغيير، لذلك أهمل الجيش وأضعفه بكل الوسائل، وتخلص من الشخصيات المبدئية في الحزب وقادته البارزين، وحول الحزب إلى جهاز أمني قمعي معزول وممقوت من قبل أبناء الشعب.

٧- استهدف النظام عقائد وقيم ورموز المجتمع العراقي لتفتيت وحدته الاجتماعية والنفسية والعقائدية متمثلة بالعلماء ورؤساء العشائر والمناضلين والقادة البارزين والمثقفين.

٨- تشويه وتحريف مسؤوليات الأجهزة الأمنية فلم يعد لها شأن بأمن الوطن والمواطن، بل المواطن هو العدو الأول، وغايتها ومسؤولياتها الوحيدة هي حماية رأس السلطة من غضب وثورة أبناء الشعب. وبات عنصر الأمن يمثل الرعب والموت والقلق والخوف، والمؤسسات الأمنية صارت مغارات للوحوش المفترسة وجحوراً للأفاعي.

إعدام الشيخ عبد العزيز البدري

في أول يوم جمعة تلى ١٧ تموز ١٩٦٨ أعلن الشيخ عبد العزيز البدري مقاومته للحكم الجديد بشكل صريح من خلال خطبة الجمعة، التي قال فيها : إن ما حصل هو (طبخة) أعدت خارج الحدود، وإن الحكم الجديد منفذ للمؤامرة فقط، وإن العراق ينتظره مستقبل محفوف بالمخاطر إذا بقيت تلك الطغمة في الحكم .... وبعد ذلك بشهور ذهب الشيخ البدري إلى مكة المكرمة لأداء مناسك الحج. وكعادته كان له

نشاط ملحوظ في الخطب والمحاضرات. وفي المسجد النبوي الشريف خطب في الناس وانتقد بشدة النظام الجديد في العراق، وعاهد الله جهارا بأنه سيعود إلى العراق ليواصل العمل ضد هذا النظام. ثم عاد إلى العراق برا بالرغم من أن بعض أصدقائه في الرياض طلبوا منه عدم العودة إلى العراق، لأنهم سمعوا من بعض الإذاعات خبرا يفيد بان النظام العراقي قرر اغتيال مجموعة من الشخصيات العراقية كان هو أحدهم. إلا أنه رفض ذلك وبشجاعته المعهودة ازداد إصرارا على العودة وبالسرعة الممكنة ولو كلفه ذلك حياته، لئلا يفسر ذلك على أنه هزيمة له وبالتالي سيحبط الآخرين من أعوانه واتباعه، لاسيما وأنه أبرز قادة حزب التحرير الإسلامي في العراق، ومن أبرز علماء الدين في بغداد، وبعد عودته بشهور قليلة وبينما هو عائد إلى داره بعد أداء صلاة العشاء بصحبة الشهيد المهندس عبد الغني رؤوف شنداله، مستقلين سيارة الأخير، تم اختطافهما من قبل عناصر الأمن العامة، وفي اليوم التالي بدأ البحث والاستفسار عنهما، ولم يعرف مصيرهما. وبعد مرور بضعة أيام أطلق سراح عبد الغني رؤوف (أعدم أيضا بعد حين) فأخبر ذويهما بأنهما اعتقلا في معتقل (سرية الخيالة) في بغداد، وأنه لا يعلم عن مصير الشيخ البدري بعد ذلك. وعلى ضوء هذه المعلومات تم إعادة الاستفسار من السلطات من قبل أشقائه فكان الجواب أن الشيخ محجوز في مكان جيد ومريح وسيطلق سراحه بعد انتهاء التحقيق معه حول أمور بسيطة وقريبا، ولكن بعد مرور فترة أخذت بعض الإشاعات تنتشر حول تعذيب الشيخ البدري في معتقل (قصر النهاية) الذي يدل اسمه على معناه. وفي ١٩٦٩/٦/٢٦ سلم جثمان الشهيد البدري إلى عائلته، ومعها تقرير طبي يتضمن أن الشيخ توفي بسبب السكتة القلبية ومعها كذلك تحذير ومنع من الكشف على الجثة التي جرى إكمال غسلها وتكفينها من قبل مديرية الأمن العامة، كما يمنع تشييعها عدا أفراد عائلته بدون أي إعلان. ومع ذلك انتشر الخبر، وتجمعت جموع كبيرة من الناس لتشييعه متحدين السلطة، وحملوا النعش إلى جامع الإمام الأعظم (أبو حنيفة النعمان) للصلاة عليه، وبعدها حصلت المفاجأة اذ قام شقيقه (محمد توفيق البدري) بالكشف عن الجثمان

ليظهر جسد الشهيد ممزقا من جراء التعذيب الوحشي، كسور في الأطــراف، جــروح عميقة بآلات قاطعة، كي بالنار، كدمات متعددة، كلها تنفي الوفاة بالسكتة القلبية، ولــدى مشاهدة هذا المشهد المأساوي ضج الحاضرون بالاستياء والاستنكار الشديدين وبشــكل علني لارتكاب السلطة لهذه الجريمة النكراء بحق عالم وشــيخ جليــل، ووســط هــذا الضجيج والعويل تم دفن جثمان الشهيد في مقبرة الإمــام الأعظــم. بعدهــا جــرت اعتقالات لأعداد من المشيعين صدرت بحقهم أحكام بالسجن وصلت بعضها إلى خمســة عشر عاما.

وفي شهادات بعض المعتقلين لقضايا أخرى في نفس معتقــل الشــيخ وأطلــق سراحهم بعد حين، ذكروا بأن الشيخ البدري تعرض إلى تعذيب شديد من قبل العنــاصر الأمنية المجرمة لكنه كان صامدا جريئا. بل إن شهادة طبيب كان مناوبــا لمعالجــة المعتقلين ... أفاد بان الشيخ البدري قتل تحت التعذيب الوحشي، ورأى آثار مسمار دق على رقبته في الخلف، وأضاف الطبيب أن صدام (كان في وقتها نائبا البكر ومشــرفا على الأجهزة الأمنية) وكان يشرف على تعذيبه وتعذيب بعض المعتقليــن الآخريــن، وأحيانا يتولى التعذيب بنفسه، وهو الذي أجهز على الشيخ بضربة قاتلة بآلــة قاطعــة (سكين أو فاس)، فكانت شهادة الشيخ عبد العزيز البدري رمزا من رمــوز الصمــود والتضحية لإحقاق الحق والدفاع عن المضطهدين من أبناء شعبه.

نبذة مختصرة عن حياة الشهيد الشيخ البدري

ولد عبد العزيز عبد اللطيف البدري عام ١٩٣٢ في مدينة بغداد. كــان والــده كثير التردد على مجالس العلماء والمشايخ، فسمع شكواهم من عزوف الشــباب عــن الانخراط في الدراسات الإسلامية، حتى أن كثير من المســاجد خاليــة مــن الأئمــة والخطباء. فقرر تقديم أحد أبنائه الستة ووقع اختياره على أكبرهم (عبــد العزيــز) وهو طالب في المرحلة المتوسطة وكان ذلك في أواسط الأربعينات. فوجدت الفكــرة حماسا ورغبة لدى الشاب عبد العزيز، ففرح والده، وانتقل من مدرسة الحكومة إلــى

المدرسة الدينية. ودرس على يد أساتذة وشيوخ وعلماء مشهورين منهم الشيخ امجد الزهاوي والشيخ قاسم القيسي والشيخ فؤاد الالوسي والشيخ عبد القادر الخطيب، وأوائل الخمسينات منح الإجازة من شيوخه التي أهلته ليكون إماما وخطيبا في أحد مساجد بغداد، وأهلته ليواصل تعليمه في كلية الشريعة. كان وقتها النشاط الإسلامي الحركي في بدايته في العراق، فانخرط الشيخ البدري للعمل في (جمعية الآداب الإسلامية) باعتبارها الأكثر بروزا ونشاطا، والأفضل قياسا إلى التجمعات الأخرى. وكان خطيبا جريئا رغم صغر سنه، وتميز بالوضوح والوعي بقضايا العصر، والأوضاع المنحرفة، والاهتمام بمشاكل المجتمع. كما مارس نشاطا غير مباشر من خلال (جمعية كبار العلماء). ومع انه لم يكن عضوا فيها إلا انه كان عنصرا مؤثرا من خلال تأثيره على أساتذته وشيوخه الأعضاء البارزين. وبالرغم من ذلك فإن الشيخ البدري لم يشبع طموحه من خلال هاتين الجمعيتين بالإضافة إلى بعض المشاكل والعلاقة السلبية بينه وبين بعض أعضائها المحسوبين على السلطة أو المهادنين لها، إلى أن تعرف على (حزب التحرير الإسلامي) الذي بدا معه مرحلة جدية جديدة، حيث كان في طليعة المؤسسين للحزب في العراق الذين تقدموا بطلب إلى السلطة لتأسيس حزبهم ورفض الطلب، جرت اعتقالات لبعضهم، بعدها أخذوا موقعهم مع المعارضة السياسية بمنهج إسلامي وواصل الشيخ مسيرته الجهادية حتى استشهاده في ١٩٦٩/٦/٢٦ [١].

الممارسات اللاإنسانية والجرائم

إن الممارسات اللاإنسانية والجرائم التي ارتكبتها السلطة في العراق، ممثلة بأجهزتها القمعية بحق المواطن العراقي، سلسلة طويلة، لكن يمكن ذكر أهمها وأكثرها بشاعة وشيوعا لاسيما القتل والإعدام، والاغتيالات في داخل العراق وخارجه، والاعتقالات التعسفية لفترات غير محدودة، واعتقال النساء، واعتقال

---

(١) محمد الالوسي ـــ عبد العزيز البدري العالم، المجاهد، الشهيد. تم طبعه في العام ٢٠٠١.

الأطفال الأبرياء، واختفاء المواطنين في دهاليز الأجهزة القمعية، والتهجير القسري الداخلي والخارجي، و بث الإشاعات، والتعذيب اللامحدود.

الاعتقال التعسفي ضد النساء

مارس النظام الصدامي أساليب دنيئة ضد معارضيه صاحبتها الضغوط المادية والنفسية عليهم لانتزاع الاعترافات القسرية، أو إجبارهم على التعاون مع الأجهزة الأمنية من أجل بث الرعب بين المواطنين لمنعهم من الإقدام على أي عمل معارض. ومن أحط هذه الأساليب وأكثرها خسة ودناءة هو اعتقال النساء وما يرافقه من ممارسات لاأخلاقية، وحازت بها العصابة الحاكمة السبق حيث لم يسبقها أي نظام في العالم لهذه الممارسات الشنيعة وغير الإنسانية بما فيها عقوبة الإعدام لعدد من النساء، أي زوجات وأمهات وأخوات وبنات المعارضين العراقيين وأصحاب الرأي الآخر.

هذه الجرائم الخطيرة والشنيعة والتي استحدثتها عصابة الإجرام والتخلف في العراق يندى لها الجبين. فالجميع يعرف ماذا تعني المرأة في مجتمعاتنا العربية والمسلمة، فهي رمز الشرف وتراق دونها الدماء، وقيمنا الدينية تحث على التضحية عن المرأة، والمجتمع العراقي يعطي اهتماما كبيرا لحماية المرأة والمحافظة على سمعتها، وبذل كل غال ونفيس في سبيل ذلك، إلا أن نظام الوحشية الصدامية استحدث شعبة نفسية في جهاز الأمن يعمل فيها متخصصون في علم النفس والاجتماع لدراسة شخصية المواطن العراقي وتحديد النقاط الحساسة والموجعة، فوجدوها في المرأة، فعمدوا إلى استخدم هذا السلاح الخسيس والذي لم يسبقهم إليه أحد. لذا فإن المواطن يحسب ألف حساب قبل أن يقوم بأي عمل معارض ضد النظام، لأنه يعلم جيدا أنه في حالة القبض عليه أو حتى عند تمكنه من الهرب فإن عائلته تبقى في قبضة الأجهزة الأمنية والتي ستعمد إلى ممارسة شتى الجرائم اللاإنسانية وغير المشروعة بدءا من الاعتقال إلى التعذيب و الاعتداء الأخلاقي .... الخ.

ومن الآثار السلبية لظاهرة اعتقال النساء عزوف الأجيال المعاصرة عن الحياة السياسية.

لقد انغمست جميع الأجهزة الأمنية من الأمن العامة أو المخابرات أو الاستخبارات العسكرية أو جهاز الأمن الخاص في ممارسة هذه الجريمة بحق العراقيين، حتى صارت ظاهرة معروفة ومكشوفة. ولست هنا في صدد ذكر أمثلة بشعة لأنها تمس شرف عوائل وسمعة مناضلين. لقد مورست ضد النساء أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، والاعتداء الأخلاقي، وتعليق الفتيات من أرجلهن خلال فترة الطمث ويتم إدخال أشياء في فروجهن لفض بكارتهن، والحجز يكون لمدد غير محددة غالبا ما تنتهي بالاختفاء أو الإعدام وبعد أن يتم اغتصابهن. وإن بعض النساء أصبحن أمهات لأطفال غير شرعيين ولدوا في السجون نتيجة لذلك. وفي شهادة سجينة قضت عشرة أعوام (١٩٨٢ ــ ١٩٩١) في السجن تروي : شاهدت سجينة تم ممارسة الاعتداء الجنسي عليها فحملت وأنجبت طفلا ذكرا، فقتله الجلادون بحقنه بمادة سامة، ثم اقتيدت أمه إلى ساحة الإعدام. وكان الجلادون يقتادون الأمهات إلى الإعدام بصحبة أطفالهن وسط صراخ الأطفال وتشبثهم بأذيال أمهاتهم !! لقد واجهت المرأة عنفا شديدا بل إرهابا مركبا مباشر وغير مباشر نفسيا وجسديا ومعنويا. فاعتقالها وما يرافقه من تعذيب جسدي ونفسي، واغتصاب وإعدام و.... . وأغلب هذه الحالات ليس بسبب جناية ارتكبتها المرأة بل بسبب اتهام أحد أفراد عائلتها ابنها وزوجها أو أخيها أو أبيها. ونذكر هنا مثالا لذلك، الطالبة إسراء في المرحلة الرابعة في كلية الطب جامعة نينوى لعام ١٩٨٧ ذات يوم تم استدعاؤها من قبل عميد الكلية وابلغها بقرار فصلها من الجامعة بسبب إعدام ابن عمها لانتمائه إلى حزب الدعوة الإسلامية. وبعد مراجعات دامت أكثر من شهر إلى الوزارة والجامعة والحزب، عسى أن يتم إلغاء أمر طردها كونها ليس لها علاقة بابن عمها لاسيما وأنها تسكن في محافظة وهو يسكن في محافظة أخرى، إلا أن هذه المراجعات لم تجد نفعا. وفي ذات يوم قامت تلك الطالبة بإلقاء نفسها من الطابق الرابع للقسم الداخلي ولقت حتفها !!! والطالبة بان محمد حسن

في السادس العلمي إعدادية الناصرية ترتدي الحجاب ومن عائلة محافظة، وفي أحد الأيام عام ١٩٨٤ استدعتها مديرة المدرسة (حسنه علي نوري)، وهي عضوية شعبة في الحزب وأبلغتها بمنع ارتداء الحجاب فرفضت الطالبة ذلك مما حدى بالمديرة إلى فصلها من المدرسة !!

وتعتقل المرأة لإجبار الرجل على الاعتراف أو للإدلاء بمعلومات أو للتعاون مع الأجهزة الأمنية. كما تعاني المرأة بشكل غير مباشر من جراء اعتقال أحد أفراد عائلتها أو اختفاءه أو إعدامه. حيث تعيش الرعب والقلق والإرهاب طيلة غيابه وقد تطول عشرات السنين وهي في هذه الدوامة، وما يرافقها من مشاكل ومعاضل تواجهها.

وفي ما يلي قائمة بأسماء عدد من النساء العراقيات اللاتي أعدمهن صدام ظلما وجورا وبعضهن فارق الحياة تحت التعذيب:

الاسم	المدينة	المهنة	تاريخ الإعدام
آمنة الصدر ــ (بنت الهدى)	النجف	عالمة	١٩٨٠
سلوى البحراني	بغداد	موظفة	١٩٨٠
آمنة صالح	السليمانية	فلاحة	ــ
شعلة عبد الكريم عثمان	السليمانية	ربة بيت	
فاطمة حمه رشيد	السليمانية	ربة بيت	١٩٨٦
ولية علي اكبر	بغداد	ربة بيت	
وفاء عبد الرحمن	البصرة	مهندسة	
نجاة فاضل عباس		طالبة	
نجيبة حمه علي قادر	السليمانية	ربة بيت	١٩٨٥
نهلة هادي موسى نجف	بغداد	طالبة	
نهاية محمد أمين	السليمانية	ربة بيت	١٩٨٧
مريم رستم	السليمانية	ربة بيت	١٩٨٣
سكنة ــ زوجة حسن دخيل عرب	بلد	ربة بيت	١٩٨٢
سميرة فاضل عباس	الكوت	ربة بيت	١٩٨٠

أمل محمد جواد العامري	بغداد	ربة بيت	
أم محمد	الناصرية	ربة بيت	١٩٨٠
ميسون غازي	البصرة		١٩٨٦
صفية	البصرة		١٩٨٧
ابتسام	البصرة		١٩٨٧
أحلام	البصرة		١٩٨٧
ليلى مسلم طاهر الجبوري	بغداد	خريجة كلية العلوم قسم الفيزياء	— ١٩٨٠
ترفة محمد عباس الجبوري زوجة الشهيد جعفر حسن حسون الجبوري	بغداد	ربة بيت	— ١٩٨٢
فاطمة نعمة الجبوري زوجة الشهيد شوكت عباس المؤمن الجبوري	بغداد الكريعات	ربة بيت	— ١٩٨١
فاطمة حسين أبو نايلة زوجة الشهيد عدي محمد علي أبو نايلة	بغداد	مدرّسة	— ١٩٨١

اعتقال الأطفال

لم يرع صدام حق الطفولة والأطفال، واستهتر بكل ما تحويه المعايير الإنسانية وقواميس وقوانين المنظمات الدولية فيما يتعلق بالأطفال، لذلك عمد إلى جريمة أخرى وأسلوب وضيع آخر مارسته الأجهزة الأمنية ضد الأطفال من أبناء المعتقلين السياسيين، فعندما يتهم شخص ما بتهمة أمنية أو سياسية ويمتنع أو ينكر الاتهام أو يتمكن من الهروب عندها يتم اعتقال أطفاله الصغار ونساء عائلته. وتطال سوء المعاملة حتى أولئك الأطفال ويعتبر تعذيبهم إجراءا روتينيا وطبيعيا في سجون الأجهزة الأمنية العراقية لإرغامهم على الإدلاء بمعلومات عن ذويهم، ولإجبار عوائلهم على (الاعتراف) عن جرائم سياسية مزعومة، وقد تحدث شهود عيان عن مجاميع كبيرة للأطفال والأحداث من الكرد تم نقلهم بشاحنات إلى مناطق خالية بعيدة عن المدن والقرى وحفرت لهم حفرة كبيرة بواسطة الجرافات ومن ثم تم دفنهم أحياء!!

والمشتبه بهم سياسيا، يحتجزون أحيانا مع أطفالهم وبدون مذكرة اعتقال ، لا فرق في ذلك بين طفل وحدث. وقد أدى تعذيب بعض الأطفال إلى وفاتهم. ونفذ حكم الإعدام بحق عدد من الأطفال والفتية. راجع الملحق (د). ويحرم الأطفال والأحداث خلال فترة الاعتقال التي قد تمتد إلى سنوات عديدة من جميع الحقوق المنصوص عليها في القوانين مثل حق مواصلة الدراسة والتعليم، وتلقي العلاج الطبي والمراسلات والزيارات والإجازات. ويذكر شاهد عيان حيث كان معتقلا فترة ١٤ شهرا بتهمة العمل مع قوات البيشمركة التابعة للحزب الاشتراكي الكردستاني، يذكر انه تعرض للتعذيب في سجن آبي غريب وكان معه في السجن الخاص أكثر من (١٨٠) شخص وجميعهم متهمين بجرائم سياسية من بينهم، أربعة أطفال وهم يوسف وسالم وخضير ومحمد، وهم من محافظة أربيل وتتراوح أعمارهم بين ١٣-١٦ سنة، وقد وجهت إليهم تهمة التعاون مع مقاتلي الحزب الاشتراكي الكردستاني[١]، وقد وصلت المنظمات الدولية لاسيما منظمة العفو الدولية العديد من قضايا احتجاز الأطفال والأحداث فترات

(١) المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.

طويلة من غير تهمة أو محاكمة، حيث يتم اعتقالهم نيابة عن ذويهم (كرهائن) ويبقى مصيرهم مرتبطا بهم. وقد لقي الأطفال والفتية أنواع التعذيب في أماكن الاعتقال من قلع الأظافر، والضرب، والجلد، والصدمات الكهربائية، والاعتداء الجنسي، والحرمان من الأكل، والحرمان من الذهاب إلى الحمام، حيث كان البعض يفقد السيطرة على نفسه واعصابه فيتغوط وعندها يتم معاقبتهم بالجلد بالسياط، وقد أدلى أحد المعتقلين السياسيين بشهادته أمام منظمة العفو الدولية حيث كان معتقلا في مديرية أمن الكرخ في بغداد، وأطلق سراحه في نيسان عام ١٩٨٥ وهو طالب في جامعة بغداد ومتعاطف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، اعتقل لمدة خمسة اشهر وعذب لغرض كشف انتمائه السياسي، وأسماء الأعضاء الآخرين. وقد اعتقل الأمن أفراد عائلته، والده (٧٣) عاما وثلاث أخوات واخوة مع خمسة أطفال تتراوح أعمارهم بين (٥-١٣) عاما، وقد أحضروهم أمامه وعرضوهم للضرب والفلقة والصدمات الكهربائية واسمعوه شريطا مسجلا لصياح وانين عائلته من وطأة التعذيب [١]. كما انه شاهد أطفالا رضع في المعتقل ويتم فصلهم عن أمهاتهم ويحرمون من الحليب لإجبار الوالدين على الاعتراف، ويضيف لقد رأيت رضيعا ذا خمسة شهور يصرخ من الجوع.

وفي عام ١٩٨٦ دعت منظمة العفو الدولية الحكومة العراقية لبيان مصير ٣٠٠ طفل وحدث اعتقلوا في السليمانية خلال شهري أيلول وتشرين أول، وتعرضهم للتعذيب حيث مات (٣) منهم تحت التعذيب، وتم العثور على جثثهم في ضواحي السليمانية وهم ملطخين بالدماء، وعلامات التعذيب واضحة على أجسادهم[٢]. وقد أكد ذلك معتقل آخر أطلق سراحه بعد حين ، حيث كان معتقلا لمدة سبعة شهور في مديرية أمن الفضيلية ببغداد عام ١٩٨٥ بتهمة عضويته لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني ويذكر انه عذب كي يكشف أسماء رفاقه، وكان معه حوالي (٣٠٠) طفل

---

(١) المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.

(٢) نفس المصدر السابق.

من أطفال مدينة السليمانية تعرضوا للتعذيب، ليلا ونهارا، وفي إحدى الليـــالي اخــذ رجال الأمن ثلاثة أطفال وبسبب تعذيبهم الشديد والوحشـــي نقلــوا إلـــى المستشــفى لمعالجتهم، وأعيدوا إلى زنزانتهم بعد وفاة أحدهم. ويذكر انه تم إعــدام (٢٩) طفــلا في كانون الثاني عام ١٩٨٧ وسلمت جثثهم إلى ذويهم وقد فقئت عينا أحدهم وقــد أدان البرلمان الأوربي هذه الأعمال الوحشية في قراره في نيسان ١٩٨٨ انظـــر الملحــق (ج).

ونورد قائمة بأسماء ستة أطفال كرد عراقيين اعتقلوا في شـــهري تمــوز وآب عــام ١٩٨٥ أحدهم اعتقل مع والده والآخرون اعتقلوا (رهائن) بدلا عن ذويهم[١].

ت	الاســـــم	تاريخ ومحل الميلاد	المهنـــة	العمر عند الاعتقال	الملاحظـــات
١	لاذقين صبري حسين	١٩٧٥ زاخو	طالب	١٠ سنوات	اعتقل مع والده في زاخو بتهمة انضمام الوالــد إلى قوات البشمركة ونقل إلى سجن الموصل.
٢	محمد عمر نجم	١٩٧٤ زاخو	طالب	١١ سنة	اعتقل من قبل جـــهاز المخـــابرات في زاخــو لانضمام والده إلى قوات البيشمركة ونقل بعــد ذلك إلى معتقل في تكريت
٣	لامي خان عبد الباقي طه	١٩٧٣ دهوك	طالب	١٢ سنة	اعتقلت مع أخيها جمعة وأمها من قبل الأمــن في دهوك لعضوية أخيـــهما الأكـــبر في قـــوات البيشمركه
٤	جمعة عبد الباقي طه	١٩٧٤ دهوك	طالب	١١ سنة	
٥	ميرزا رشو	١٩٦٩ شيخان	طفل	٦ سنوات	شقيقان اعتقلا من قبل الأمـــن في الشـــيخان لعضوية والدهما في قوات البيشمركة ونقـــلا إلى معتقل في الموصل
٦	مردان رشو	١٩٧٢ شيخان	طالب متوسطة	١٣ سنة	

راجع الملحق (د).

---

(١) نفس المصدر السابق.

الاختفاءات

يختفي الكثير من المواطنين فجأة عن عوائلهم بسبب اعتقالهم من قبل الأجـــهزة الأمنية والتي تنفي دائما علمها بمصير هؤلاء وهم في حقيقـــة الأمـــر قـــابعون فـــي دهاليزها المظلمة. ويعرف الاختفاء حسب الوثائق الدولية بأنه (إن وجد أساس معقـــول باقتياد شخص ما إلى مكان الاحتجاز من قبل السلطات أو بتواطـــؤ معـــها، وتنفـــي السلطات بأن الشخص محتجز لديها. وتنتهي حالة " الاختفاء " إما باعتراف الســلطات باحتجازه أو إطلاق سراحه).

والمختفون يتعرضون للعنف والتعذيب، وقد يكون الموت تحـــت التعذيـــب أو القتل نصيبهم، وهو خرق واضح لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون المحلـــي، ويعد انتهاكا لكل اللوائح والأعراف والقوانين المعنية بحقوق الإنسان، التـــي ضمنـــها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان العالمي لحقـــوق الإنســـان. ناهيك عن المعاناة التي تسببها الاختفاءات للأقرباء بالإضافة إلى الضحايا أنفســهم. أن الحق في الحياة، وعدم التعرض للتعذيب هي حقوق مطلقة لا يمكن لأي دولة انتهاكها مهما كانت المبررات، حيث ضمنتها المادة (٤) من العهد الدولي الخـــاص بـــالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك تم مراعاتها في الدستور العراقي نفسه وقوانينه، ومع ذلـــك فإن الآلاف من الأشخاص الذين تم اعتقالهم من قبل الأجهزة الأمنية قد (اختفوا) وكـــان من بين الضحايا عوائل كاملة.

وشوهدت عمليات اعتقال عديدة من قبل الآخريـــن مـــن أقربـــاء أو أصدقـــاء الضحايا، وعند اعتقالهم من منازلهم، أو من قبل شهود معروفين في الحالات التي تتـــم في الشارع، أو في طريقهم إلى منازلهم، ولكنهم لا يتمكنون مـــن أخبـــار ذويـــهم أو مدارسهم أو دوائرهم خوفا من العقاب. بل إن خبرة السنين الطويلة من القمع السياسي غير المحدود ترغم أقرباء وعوائل الضحايا على عدم الاستفسار عن مصيرهم، وقـــد تمتد العقوبات إلى المعتقلين أنفسهم بمضاعفة التعذيب أو التـــهديد باعتقـــال العائلـــة. وعندما يتم الاستفسار من قبل أقرباء الضحايا، تنفي الأجهزة الأمنية حوادث الاعتقـــال

والحجز. وقد قدمت منظمة العفو الدولية في ت١ /١٩٨٣ للحكومة العراقيـــة أسـماء (١١٤) شخصا كأمثلة للمختطفين في أعقاب اعتقالهم من قبل الأجهزة الأمنيـــة بيـن عامي ٧٩-٨٢ وحثتها للتحري عنهم وكان بينهم (٥) أحداث من طلبة المدارس هم[١]:

١- مسلم حسن ــ رياض حسن : شقيقان وطالبان فـــي المرحلـــة المتوسـطة اعتقلا في البصرة في نيسان ١٩٨١.

٢- نزار نجم : طالب في المرحلة المتوسطة وسمير نجم طالب فـــي المرحلـــة الإعدادية اعتقلا في البصرة في أيار ١٩٨١.

٣- سميرعباس : طالب في المرحلة الثانوية اعتقل في مدينة الثورة في بغـــداد في آب ١٩٨١.

وقد ردت الحكومة العراقية في ك١٩٨٣/٢ بأن الأســـماء ال (١١٤) محـض خيال علما أنه ليس هنالك أي دليل على قيام الحكومـــة العراقيـــة بـأي تحـــر حـــول الموضوع. وفي تموز ١٩٨٤ تلقت منظمة العفو الدولية شهادة من معتقل ســابق قــد (اختفى) أثناء اعتقاله، وهو من ضمن القائمة (١١٤) السابقة، وقد ذكر أنه احتجز فـي سجن أبي غريب ما بين أيار / ١٩٨٣ و ١٩٨٤ وذلك لرفضه التعاون مع المخـابرات العراقية، وقد ذكر بأن هنالك أعداد من المحتجزين، ومن ضمنهم أقرباء لهاربين مـــن الخدمة العسكرية وأبناء لعائلات عراقية من أصل إيراني والذين تم إبعادهم إلى إيـران وفصلوا الشباب عنهم واحتجزوا بالعراق. ويضيف: كان هناك أربعـــة أشـــقاء وهـم أعضاء في حزب البعث العراقي احتجزوا مع والدتهم العجوز في سجن أبي غريـــب الخاص لمدة تزيد على الثلاث سنوات وهم محمـــد(٣٢ عامـــا) وأحمـد(٢٦ عامـــا) وحسين(١١ عاما) والرابع نسي اسمه (١٨ عاما)، وقد اعتقلوا بسبب هروب شـــقيقهم الأكبر إلى إيران وهو مسؤول في حزب البعث.

وفي أحيان كثيرة تناقض الحكومة العراقية نفسها حيث تنفي حدوث اعتقالات ثم تعترف بعدد منها، ففي شباط ١٩٨٥ أكدت الحكومة العراقية لمنظمة العفو الدولية بـأن

---

(١) نفس المصدر السابق.

ستة أشخاص من عائلة الحكيم (المعروفة) قد أعدموا عام ١٩٨٣ لكنها نفت وجود (٩٠) فردا من العائلة نفسها رهن الاعتقال [١]. ثم اعترفت في تموز ١٩٨٩ بأن عشرة آخرين من عائلة الحكيم قد أعدموا في آذار من العام نفسه، وكررت نفي وجود (٩٠) شخصا كان من ضمنهم (١٢) طفلا وفتى تتراوح أعمارهم ما بين (٩-١٧) عام وقت اعتقالهم عام ١٩٨٣. كما نفت الحكومة العراقية في تقريرها لمنظمة العفو الدولية في نيسان عام ١٩٨٦ اعتقال (٣٠٠) طفل في مدينة السليمانية في شهري أيلول وتشرين الأول عام١٩٨٥ بينما أكدت في أيلول ١٩٨٧ تنفيذ حكم الإعدام بحق سبعة منهم، وآخر بالسجن مدى الحياة، وبقي مصير ما يزيد على (٢٩٠) طفلا وفتى مجهولاً [٢]. وكأمثلة أخرى على الاختفاء تم اعتقال كل من عصمت نجمان عبدالله وهو طالب ثانوية في دهوك وعمره (١٧) عاماً وقت اعتقاله في ت٢ /١٩٨٦ ومصطفى أحمد مصطفى وهو طالب ثانوية أيضا عمرة (١٧) وقت اعتقاله في شباط ١٩٨٧ وقد اعتقلا من قبل الأمن العامة لانتسابهما إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وبقي مصيرهما ومحل اعتقالهما مجهولين. لقد حدثت عمليات اختفاء واسعة النطاق وبشكل جماعي في شمال العراق وجنوبه وشمل الكبار والصغار، ففي آب من العام ١٩٨٣ اختفى (٨٠٠٠) كردي عراقي اثر اعتقالهم وجميعهم من عشيرة البارزاني في منطقة بارزان وميركه سور في محافظة أربيل ففي الفترة من ١ـ١٠ آب ١٩٨٣ تم اعتقال الثمانية آلاف مواطن تتراوح أعمارهم من (٧ـ٨٠) عاما من المجمعات السكنية الأربعة وحملوا في سيارات وأبعدوا خارج المنطقة وكان بعضهم أقرباء السيد مسعود البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وغالبيتهم من عشيرته لا لسبب سوى انتمائهم إلى عشيرة البارزاني. راجع الملحق (هـ). وكان من بينهم [٣]:ـ

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفس المصدر السابق.

١- عمر ياسين إسماعيل : ولد في بارزان عام ١٩٧٥ واعتقل في قوش تبـــة وهو في سن الثامنة.

٢- إحسان علي شهاب : ولد في بارزان عام ١٩٧٤ اعتقل في قوش تبة وهـــو في سن التاسعة.

٣- فرهاد يحيى حجي : ولد في هوبا عام ١٩٧٣ اعتقل في حرير فـــي ســن العاشرة.

٤- سيد سلمان حاجي : ولد في هاسناكا عام ١٩٧٢ اعتقل في قوش تبـــة فـــي سن الحادية عشرة.

٥- ياسين حمد ياسين : ولد في شنكيل عام ١٩٧١ اعتقل في قوش تبة في ســن الحادية عشرة.

٦- مالا علي إبراهيم : ولد في نبترور عام ١٩٦٩ اعتقل في بهارك في ســـن الثالثة عشرة.

٧- عزيزمير خان حامد : ولد في كابندار عام ١٩٦٩ اعتقل في ديانا في ســـن الرابعة عشر.

٨- فرهاد إبراهيم بابير :ولد في كاني بوت عام ١٩٦٨ اعتقل في ديانا في سن الخامسة عشرة.

٩- مولود شيشر مولود : ولد في بخشاش عام ١٩٦٨ اعتقل في مهبارك فـــي سن الخامسة عشرة.

١٠- صبري سازم محمود: ولد في برسيان عام ١٩٦٧ اعتقل في حرير فـــي سن السادسة عشرة.

ومن بين الآلاف الذين اختفوا الشباب الذكور من العوائل التـــي هجـــرت إلـــى إيران. حيث يتم في بعض الحالات إبعاد النساء والأطفال والشـــيوخ فقـــط، ويعتقـــل الشباب ويبقى مصيرهم مجهولا. أغلب الذين اعتقلوا واختفوا في مثل هذه الحـــالات

هم من وسط وجنوب العراق وتحت ذريعة انحدارهم من اصل إيراني، وبعضهم لازال فتى وكأمثلة :

١- عبد الرحمن قاسم حاتم : طالب اعتقل في ٦ شباط ١٩٨٢ وهو في سن السابعة عشرة واقتيد من منزله في بغداد إلى مديرية الأمن العامة ومصيره مجهول.

٢- مالك بابا اسفنديار : طالب كردي اعتقل في ١٠ نيسان ١٩٨٣ وهو في سن السادسة عشرة وقد اعتقل في أحد شوارع بغداد واقتيد إلى جهة مجهولة.

٣- عبد الحسين عبد الحسن علي القبانجي : طالب اعتقل في ١٠ تموز ١٩٨٣ وهو في سن السابعة عشرة واقتيد من بيته في النجف إلى مديرية أمن النجف ومصيره مجهول. راجع الملحق (هـ).

عائلة آل (بحر العلوم) منار للتضحية ورمز للثوار

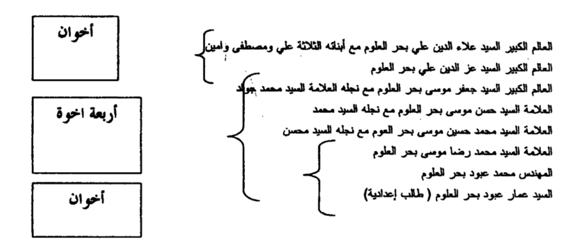
وهي من العوائل العربية الحسنية العلوية الهاشمية العريقة في العراق وتستوطن مدينة النجف الاشرف، أبرز زعمائها المرجع الإمام السيد مهدي بحر العلوم وهو من كبار مراجع الشيعة في القرن الثامن عشر. لها دور بارز في تاريخ العراق الحديث لما لها من مكانة علمية ودينية وسياسية واجتماعية مرموقة. حيث كان لزعماء هذه الأسرة الكريمة دور قيادي في ثورات الشعب العراقي الوطنية، لاسيما ثورة العشرين المجيدة، وانتفاضة آذار العظيمة، لما لها من علاقات وثيقة مع أبناء الشعب لاسيما القبائل العربية. وقد قدمت خيرة أبنائها قرابين فداء، إما شهداء أو مغيبين في سجون الظلام والطغيان أو مهجرين يواصلون جهادهم في سبيل الحق ونصرة شعبهم وتحرير وطنهم من الطغيان.

لقد تعرضت عائلة آل بحر العلوم إلى هجمة شرسة وظالمة من قبل شرطة صدام وأجهزته القمعية، لاسيما خلال انتفاضة الشعب عام ١٩٩١، وذلك لدور رجالاتها الأعلام في قيادة الانتفاضة خاصة في النجف الاشرف، حيث كان اثنان من علمائها الكبار ضمن اللجنة القيادية المشرفة المكونة من تسعة أعضاء أمر بتشكيلها في حينها المرجع الأعلى السيد أبو القاسم الخوئي وهما السيد عز الدين بحر العلوم، والسيد جعفر بحر العلوم.

كوكبة من عائلة آل بحر العلوم على طريق الحق

بيوت كانت عامرة بالفضيلة والعلم والتقى والعمل من اجل الأمة، فيها رجال نذروا أنفسهم في سبيل عقيدتهم ووطنهم وشعبهم، أفرغتها الأيادي المجرمة من رجالها الأفذاذ إلى مصير مجهول.

وقد كان منهم العالم الكبير والشيخ الجليل والشاب المجاهد والأم المجاهدة. لقد اختطفت الأجهزة الأمنية القمعية بعيد الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١ ثلة من العلماء والأساتذة الأبطال من أبناء عائلة بحر العلوم ولم يعلم مصيرهم لحد كتابة هذه السطور منهم:



الشهيدة السيدة صديقة ابنة العلامة الدكتور محمد بن علي بحر العلوم/ استشهدت خلال الانتفاضة الشعبية لعام ١٩٩١ حينما كانت تحث وتوجه شباب الأسرة للمساهمة في الانتفاضة.

ومن العائلة من هجر وطنه حاملا هموم شعبه ليعرضها على العالم لنصرة الحق والمضطهدين كالعلامة الدكتور محمد بن علي بحر العلوم، حيث ساهم في مؤتمرات واجتماعات عديدة للمعارضة العراقية وهو من رموزها البارزين ووجه سياسي واجتماعي مرموق. لا يزال يواصل عمله الدؤوب محليا ودوليا في سبيل قضية وطنه وشعبه.

التهجير القسري .... . جريمة وطنية وإنسانية كبرى

اشتمل التهجير على نوعين الأول : عمليات الترحيل وإعادة التوطين للمواطنين من منطقة إلى أخرى داخل حدود العراق.

والثاني عمليات التسفير والأبعاد القسري خارج الحدود خاصة إلى إيران.

وهي عمليات مخطط لها بعناية وليست عقوبة أو رد فعل لأحداث ما، أو لظروف الحرب بدليل أنها بدأت في أوائل السبعينات واستمرت بعد الحرب العراقية الإيرانية، وقد تمت تحت ذرائع مختلفة منها إدارية وخدمية أو (قانونية) تتعلق

بالجنسية والإقامة، ومنها أمنية وسياسية. والحقيقة أن جميعها تتعلق بأسباب أمنية وسياسية وتتعلق بتغيير ديموغرافية السكان وتصفية القوى المعارضة للنظام، وتفكيك وتفتيت مراكزها الإدارية والاقتصادية والسياسية والعلمية.

ومن الجدير بالذكر أن التهجير أو الترحيل الداخلي تركز في شمال العراق ليشمل (الكرد والتركمان) بشكل خاص، حيث تم تهديم آلاف القرى لاسيما النائية والحدودية، وترحيل سكانها إلى تجمعات سكانية بائسة قرب مراكز المحافظات بذريعة تقديم الخدمات لهم، والحقيقة ليست كذلك بل لأسباب أمنية وسياسية. كما قامت السلطات القمعية بتهجير آلاف العوائل الكردية القاطنة في شمال العراق إلى وسط وجنوب العراق، وما يرافق تلك العمليات من أوضاع استثنائية ومعاناة لهذه العوائل، حيث اختلاف البيئية الاجتماعية والعادات واللغة والطقس، والبيئة الجغرافية، وأسباب المعيشة اليومية، إضافة إلى تجريدهم من أملاكهم لاسيما غير المنقولة، والمعاناة النفسية التي يشعر بها المواطن المبعد قسرا وظلما عن أرضه وبيئته.

وقد تعرض المواطنون التركمان إلى عمليات تهجير وترحيل من مناطق سكناهم لاسيما من محافظة كركوك إلى مناطق أخرى في شمال وجنوب البلاد، كما قامت السلطات بإسكان عوائل عربية محلهم في بيوتهم ومناطقهم، وذلك بتقديم مغريات مادية ومعنوية خاصة لأعضاء حزب البعث لتشجيع هذه العوائل العربية للانتقال من مناطق سكناهم في وسط وجنوب العراق إلى محافظة كركوك لتغيير التركيبة السكانية، كما قامت السلطات بحملات تعريب مستخدمة أساليب الترهيب والترغيب. فالمواطن التركماني أو الكردي في محافظة كركوك لا يحق له امتلاك أية أموال غير منقولة، وغيرها من الضغوطات التعسفية فيضطر المواطن إلى تغيير قوميته إلى العربية كي يحافظ على أملاكه التي حصل عليها بعرق جبينه، وإلا فإن أي عضو في حزب البعث أو من ازلام السلطة ومن أية محافظة كان بإمكانه بجولة بسيطة في مدينة كركوك أن تقع عيناه على أية دار تعجبه وفي اليوم التالي تجد العائلة التركمانية أو الكردية قد أخرجت من الدار وهجرت إلى محافظة أخرى !!! فهل بعد هذا من ظلم أكثر وجريمة

أبشع بحق مواطنين كاملي المواطنة، وليسوا رعايا . ؟ وهل للمواطن الذي يعاني هذه المعاناة وهذه المعاملة السيئة للغاية أن يشعر بالمواطنة الحقة والولاء والانتماء المطلوب منه للوطن!!!

أما التسفير الخارجي فقد تركز على المواطنين العراقيين القاطنين في وسط وجنوب العراق، حيث قامت السلطات بتهجير ما يقارب نصف مليون مواطن عراقي تحت ذريعة (التبعية الإيرانية) المزعومة، وذلك خلال عقدي السبعينات والثمانينات وأوائل التسعينات، خلافا للقوانين الدولية، والشرائع الإنسانية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين المحلية، مجردة إياهم من حقوق المواطنة، وسلب وثائقهم وإسقاط جنسيتهم حسب قرار مجلس قيادة الثورة ٦٦٦ في ١٩٨٠/٥/٧ وهذا خلاف ما جاءت به المادة (١٥) من الإعلان العالمي (لحقوق الإنسان) التي تنص على :

{ لكل فرد حق التمتع بجنسية ما، ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفا أو إنكار حقه في تغييرها }. لقد بدأ النظام الحاكم منذ بداية مجيئه إلى الحكم ضمن مخطط خبيث، ووفقا لسياسة طائفية مبطنة، عمليات تهجير واسعة منذ أوائل السبعينات واستمرت أثناء الحرب العراقية الإيرانية، مما أدى إلى مقتل العديد من الأبرياء نتيجة مرورهم على حقول الألغام، أو لإصابتهم بقذائف وشظايا متناثرة من جراء المعارك المستمرة، فقد تم قذفهم خارج الحدود بعيدا عن الحدود الدنيا للقيم الإنسانية والأخلاقية والاجتماعية.

وقد مرت عمليات التهجير بثلاث مراحل : الأولى بدأت منذ تسلم البكر السلطة في ١٩٦٨ ولغاية عام ١٩٧٥. وكان أبرز أساليبها إيقاف أو عرقلة العمل بطلبات التجنس أو منح شهادات الجنسية للمواطنين العراقيين، لاسيما في محافظات الفرات الأوسط والجنوب. وكانت التوجيهات والأوامر سرية للغاية في هذا الجانب، وتم تشريع قوانين تضمن تضييق المجال أمام المواطن لحصول على شهادة الجنسية، كونه من سكنة تلك المحافظات عموماً، أو من التبعية الإيرانية خصوصاً. كما قامت

المنظمات الحزبية والأجهزة القمعية بإبعاد اكبر عدد ممكن من المواطنين والذين تجاوز عددهم المائة ألف مواطن خلال هذه المرحلة.

أما المرحلة الثانية من التهجير فقد بدأت منذ اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي عقدها صدام مع شاه إيران (رضا بهلوي). ومن أبرز أساليب هذه المرحلة التي هي بمثابة تهيئة للمرحلة التي تليها، القيام بحرق السجلات الخاصة بقيود الجنسية لإحصاء عام ١٩٣٤ للمدن " النجف ــ كربلاء ــ الكاظمية " لكي يتم أتلاف أي مستمسك رسمي لدى المواطنين. إضافة إلى أساليب الرشاوي وموالاة السلطة في عمليات منح شهادات الجنسية، واستمرت هذه المرحلة حتى سقوط شاه إيران.

وفي المرحلة الثالثة من عمليات التهجير وهي الأكثر بشاعة وشمولية والتي شملت حتى أصحاب الوثائق القانونية التي تؤكد عراقيتهم، والذين يحملون وثائق التبعية العثمانية، وطالت قطاعات مهمة من المواطنين من رجال الأعمال والصناعات والكفاءات العلمية، من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعيين، وخبراء علوم مختلفة، مما يؤكد العقلية المتخلفة للزمرة الحاكمة، واستخفافها بالمواطن وبالعلم، على حد سواء. ووصلت بالنظام في عمليات التهجير هذه إلى حد فصل أواصر العرى الإنسانية كإبعاد الطفل عن والديه (وقصة الطفل حسنين حسين هاشم تحكي ذلك) والزوج عن زوجته، والأخ عن أخيه. وإيغالا في الجريمة تم احتجاز شباب العوائل المهجرة ممن تراوح أعمارهم بين ١٨ ــ ٢٥ سنة في معتقلات خاصة، ولا يزال أكثر من ٢٥ ألف شاب محتجزين في المعتقلات العراقية، وإن مصيرهم مجهول منذ أكثر من عشرين عاما. ويروي أحد أعضاء الحزب الحاكم ضمن تنظيمات بغداد ما يلي : لدى عودتي من عملي الدبلوماسي في الخارج في منتصف الثمانينات، بلغنا بالتهيؤ لواجب معين وفي اليوم الثاني كان رتل من الباصات جاهزا وتحركنا به باتجاه منطقة الفلوجة غرب بغداد، وسلكنا طرقا ترابية في منطقة الحصوة، ولدى وصولنا إلى منطقة خالية من السكان توقفت السيارات وترجلنا وكان عددنا يزيد على ستمائة شخص. بعد فترة وجيزة وصل رتل آخر من الباصات العسكرية يحمل ٦٠٠ شاب " معتقل "، تم إنزالهم

وترتيبهم على شكل صفوف كل صف يتألف من خمسين شاباً. كانت الساحة مهيأة ومؤشرة بأرقام من ١ـ٥٠ على الأرض، يقابلها بمسافة تقدر بـ ٣٠ مترا تأشيرات مناظرة لها، أي من ١ـ٥٠ أيضا. وحضر بعض المسؤولين من ضمنهم مسؤولي الشعب الحزبية في بغداد للإشراف على هذه الجريمة. قالوا لنا أن هؤلاء هم خونة وعملاء من عوائل المهجرين إلى إيران، ولابد من إنزال القصاص بهم، وعليه فكل رفيق مهمته إعدام شاب منهم. وقد بدأت الجريمة وذلك بإيقاف صف كامل أي خمسين شابا على نسق واحد مكبلي الأيادي، يقابله صف من الحزبيين وحسب الأرقام أي رقم واحد من الشباب يقابله رقم واحد من الحزبيين ورقم اثنين من الشباب يقابله رقم اثنين من الحزبيين وهكذا .... . !!! وقد بدا حصاد هؤلاء الفتية الأبرياء، انه منظر لم ولن أنساه طيلة حياتي، لاسيما وان هؤلاء الفتية لا ذنب لهم، ولم يقترفوا أي عمل جنائي أو سياسي، سوى أنهم ولدوا من أرحام زعمت السلطة " ظلما وعدوانا " بأنهم من أصول إيرانية.كما أقدمت السلطات العراقية على مصادرة أموال العوائل المهجرة المنقولة وغير المنقولة بحيث أن العائلة المهجرة كانت تلقى على الحدود العراقية الإيرانية بدون أي متاع سوى الملابس التي على جلودهم وفي العراء، يواجهون المصير المجهول، ثم أقدمت السلطات على إصدار قرار غريب ومناف لكل القيم والشرائع الإسلامية والإنسانية وهو تقديم مكافأة نقدية تراوح بين ٢٥٠٠ ـ ٤٠٠٠ دينار(أي ما يعادل ٧٥٠٠ ـ ١٢٠٠٠ دولار أمريكي يوم ذاك) لكل زوج عراقي يطلق زوجته العراقية من أصل إيراني !! كما تم إسقاط الجنسية عن عراقيين (رجالا ونساء) تمسكوا بعوائلهم عملا بمبدأ النظام التعسفي (جمع شمل العوائل خارج الحدود)!!.

فيما يلي نص قرار مجلس قيادة الثورة الخاص بذلك.

" استنادا إلى أحكام الفقرة " أ " من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت.

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٤/١٥ ما يلي:ـ

يصرف للزوج العراقي المتزوج من امرأة من التبعية الإيرانية مبلغ وقدره أربعة آلاف دينار إذا كان عسكريا وألفان وخمسمائة دينار إذا كان مدنيا في حالة طلاق زوجته أو في حالة تسفيرها إلى خارج القطر.

يشترط في منح المبلغ المشار إليه في الفقرة "١" من هذا القرار ثبوت حالة الطلاق أو التسفير بتأييد من الجهات الرسمية المختصة وإجراء عقد زواج جديد من عراقية.

يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار.

(صدام حسين)

رئيس مجلس قيادة الثورة "

رضيع يحرم من حليب أمه!

حسنين حسين هاشم طفل رضيع عمره اثنا عشر شهرا فقط فصل عن أمه وحرم من حليبها الذي يشرب منه حب وطنه وأمته ثم اعتقل وهجر، أي رموه خارج الوطن ! وأما جريمته فهي ولادته من أبوين غير مرغوب بهما من قبل العصابة الحاكمة، وفي ما يلي أوجز قصته[1]:

في ١٩٨٨/٢/١٤ اقتحمت عناصر من الأمن العامة مسكن المواطن (حسين هاشم قاسم) في بغداد / حي المنصور. وبعد تفتيش الدار وبث الرعب في نفوس ساكنيها، ألقوا القبض على صاحب الدار (حسين) والذي يعمل مدرسا للتربية الرياضية في إحدى مدارس التاجي (إحدى ضواحي بغداد) وعلى زوجته (أميرة صادق) التي تعمل مدرسة في إعدادية تجارة الصمود في الكاظمية. ولم يمهلوا أم الرضيع لإكمال رضاعة وليدها حسنين البالغ من العمر حينذاك سنة واحدة واعتقلا في مديرية الأمن العامة. ووجهت إليهما تهمة شتم صدام حسين، ثم قدموا إلى ما يسمى

(١) المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.

محكمة الثورة وحكما بالسجن المؤبد، وخلال المحاكمة طلبت الأم أميرة الرأفة لأنها أم لرضيع ومريض في آن واحد، إلا أن رئيس المحكمة لم يعرهـا أي اهتمـام. وأودع الأب في سجن آبي غريب، وأودعت الأم المفجوعة بطفلها وزوجها ونفسـها ــ فـي سجن الرشاد. وتذكر خالة الطفل (ندى صادق)، التي تكفلته أن حسنين فقد القـدرة على النطق، من جراء الإرهاب الذي مارسته عناصر الأمن لدى اعتقال والديه. وتـم عرضه على عدد من الأطباء الأخصائيين في بغداد ولم يتعاف.

وبعد بضعة شهور اعتقلت خالته (ندى صادق) مع زوجها المهندس مرتضـى هاشم قاسم والطفل حسنين. واستمر الاعتقال حوالي أربعة اشهر، عانى الطفل حسنين مع باقي الأطفال المعتقلين، من الأمراض، وسوء التغذية، والحـر الشـديد، وضيـق المكان، وسوء المعاملة، لحين تهجيرهم خارج الوطن، حيث حملوا في سيارات لحمـل البضائع المكشوفة تحت الشمس الحارقة وفي أجواء أمنية قاسية ومرعبة حيث التـهديد بالقتل لمن يحاول العودة إلى العراق !! ثم القوا خارج الحدود في العراء.

هذه قصة واحدة وأمثالها آلاف القصص، فما هـي جرائـم هـؤلاء الأطفـال الأبرياء الذين حرموا من لبن أمهاتهم ؟ ؟ وما هي جرائم آبائهم الذيـن حرمـوا مـن فلذات أكبادهم. . ؟ ؟

وما هي جرائم مئات الآلاف من العراقيين الذين حرموا من حضن الأم الكـبرى (الوطن) ؟ فالوطن كالأم يحتضن أبناءه، وفيه وحده يشعرون بدفء الأمان، وعنفـوان العزة والكرامة، وحب أرضه وسمائه. وهل هناك جريمة ابشع من جريمة سلب طفـل من حضن أمه، ومن جريمة سلب إنسان من وطنه (الحضن الكبير) وقذفه خارجا ؟!

إن جريمة تهجير المواطنين العراقيين جريمة مركبة، لما رافقها من جرائـم عديـدة، كفصل الأطفال عن أمهاتهم، والأزواج عن زوجاتهم، والشباب عن والديهم والأخـوة عن إخوتهم والعوائل عن ذويها وأقاربها، واحتجاز الشـباب واختفـاؤهم، ومصـادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة. وما يضاف إليها مـن الآثـار السـلبية، والمشـاكل الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية الناجمة عنها، لاستمرارها أكثر من عشـرين

عاما سواء ما يتعلق بالأقارب في العراق أو ما يتعلق بالمهجرين في إيـــران. أنـــها جرائم إنسانية بشعة في نوعها تقترف في هذا العصر، ولم يشهد لها التاريخ مثيلا بـهذه الفظاعة. ولو كانت هذه الجريمة هي الوحيدة التي اقترفتها العصابة الحاكمة وأدواتــها القمعية لكانت كافية تماما لأدانتها وتجريمها من قبل المجتمع الإنساني لارتكابها جرائم فظيعة بحق البشرية، فهي خارج المألوف في هذا العصر ومرفوضة تماما. ولغـرض معالجتها مستقبلا تتطلب دراسات أمينة، وبحوث دقيقة، وبرامج عمليـــة وجـــادة مـــن مختلف الاختصاصات، واجتثاث الظواهر السلبية التـــي رافقتــها أو نجمـت عنــها. وستكون إعادة المهجرين وحل مشاكلهم من أهـم واخطــر المعضـــلات الاجتماعيــة والسياسية التي تواجه الدولة مستقبلا، وعليها أن تضع الحلول لها بكل حرص وعدالــة، وأن تعطى أسبقية عالية، لأنها مسالة تتعلق بالهوية والمواطنة التي هي حق للمواطــن، ولا يجوز لأية جهة أو قوة سلبها مهما كانت الذرائع، فالمواطنة ليست منحة أو هبـــة من أحد.

الإشاعة

يمكن تعريف الإشاعة بأنها خبر مختلق ومفتعل، ينشـــر ويتـم إقنـــاع النـــاس بصحته، ويكون بثها لهدف مقصود غالبا. وإذا جاز استخدامها أحيانا لأغراض معينــة فيجب أن لا تنتهك حريات وحقوق الإنسان.

وتستخدم الأنظمة الدكتاتورية شتى الوسائل والأساليب في مواجهـــة الخصـــوم لاسيما الداخليين، فهي بالإضافة إلى وسائل القمع المادية ، وهي كثيرة جدا باعتبارهـــا تمتلك جميع إمكانيات وأجهزة الدولة، فإنها تســـتخدم الأســـاليب الأخـــرى السياســية والاقتصادية والإدارية والنفسية والثقافية والإعلامية والتربوية، والنظام العراقي الحاكم نموذج غريب وفريد ليس في احتقاره للعمل السياسي فحسب، بل في هيمنته واحتكـــاره جميع أنشطة الدولة الرسمية، وأنشطة المجتمع غير الرسمية، وعلى جميـــع الأصعــدة الاقتصادية والثقافية والفكرية والفنية، أي انه نموذج للنظام الشمولي المطلـــق. وفـــي

سبيل تكريس هيمنته هذه انتهج مختلف الأساليب والممارسات غير المشروعة، منـــــها أسلوب بث الإشاعات.

لقد استحدث في كل جهاز من الأجهزة الأمنية شعبة أو مـــا يعادلـــها، تختـــص بالأمور النفسية والإشاعات. يعمل فيها أعداد من الاختصاصيين في العلوم والحـــرب النفسية (لصناعة) الإشاعة والإشاعة المضادة وإجراء الدراسات التحليلية للمجتمـــع، ولردود الفعل للإشاعة من قبل المواطنين وآثارها المطلوبة والمترتبة عليها.

إن سلاح الإشاعة من الأسلحة المهمة التي استخدمتها الأجـــهزة الأمنيـــة فـــي العراق في مواجهة الشعب عموما، والقوى المعارضة خصوصـــا. وقـــد اســـتخدمت بشكل فظيع وواسع في انتهاك واضح لكل القيم الأخلاقية، وللحريات العامة ولحقـــوق الإنسان، حيث أن آثارها لم تنحصر على الجهات الاجتماعية المقصـــودة بـــها، بـــل تجاوزتها إلى جميع أفراد المجتمع، وهذا أول تجاوز على حقوق الأفـــراد والمجتمـــع، يضاف إليه أن سلاح الإشاعة يستخدم من قبل أجهزة قمعية وفي ظل نظـــام شـــمولي أحادي النظرة، أي في جو قمع فكري وسياسي للرأي الآخر، مهما كان سليما وسـلميا. مما يزيد من شدة الآثار السلبية للإشاعة صعوبة مواجهتها علنا وســـرا، ويزيـــد مـــن فرص تصديقها لاسيما وأن جميع أجهزة الدولة وبإمكانياتها الهائلة قادرة علـــى تـــأكيد مفعولها ومعالجة ثغراتها، كي يتم نجاح الإشاعة بشكل تام.

كما أنها وبهذه الإمكانيات الكبيرة قادرة على إلغاء الإشاعة فـــي حالـــة وجـــود ردود فعل عكسية وسلبية بالنسبة للغاية المقصودة منها، وقادرة على إثبـــات أن تلـــك الإشاعة صادرة عن جهات معادية وهي عارية عن الصحة. وقد تعالج ذلك بإشـــاعة مضادة. وقد أولت السلطات لاسيما الأمنية والحزبية وكذلـــك المنظمـــات الواجهيـــة، اهتماما كبيرا بالإشاعات ومتابعتها وتحليلها، ومعرفة ردود فعلها وفق نموذج اســـتمارة خاص بذلك. وتصور هذه التعليمات والأوامر بأن الإشاعة صادرة من جهات معاديـــة أو معارضة، وهي في حقيقة الأمر من صنع الأجهزة الأمنية للنظام في أغلبها (علـــى الأقل).

ومن أهم أهداف السلطة عند استخدام الإشاعات هو توجيه الرأي العام، والسيطرة عليه وتعبئته باتجاه معين، وتهيئة الأذهان لحدث أو قرار ما، وجس نبضه لمعرفة ردود الفعل، أو مواجهة إشاعة مضادة، أو ظاهرة معينة، أو بث الرعب والإرهاب بين المواطنين، أو التشويش على الحقائق والأحداث التي تتعارض مع أفكار وطموحات النظام، أو لخلق أجواء ملائمة لتمرير أو تبرير قرار، أو شعار معين، أو لفت الانتباه إلى حدث ما، في الوقت الذي يراد تمرير فكرة أو شعار، أو إجراء معين، أو التشهير والتشويه وتسقيط المعارضة، أو للإيقاع بين أطرافها، أو بين فئات المجتمع كافة. وفي كل هذه الحالات فإن المستهدف هو المجتمع، والوسيلة هي الإشاعة التي تكون أما على شكل خبر أو معلومة، أو تحليل سياسي، أو بحث أو رأي ما. وقد عملت الإشاعة على أحداث تخريب وانحراف اجتماعي كبير، وبثت آثارا سلبية في عقلية وتفكير المواطن، وغيرت أسلوب حياته ومواقفه وقيمه.

وثيقة رسمية تمثل نموذجا لبث الإشاعات

من / م. أس حلبجة   سرية   ١٩٨٢/٥/٢٠

إلى/ مف أس سيد صادق   و/ الداخل

٢٣١٥ ٠رسالة م. ا س م ش سرية ٨٣٦٠ في ٥/١٩ * نرجو ترويج الإشاعات أدناه في المناطق الشمالية بواسطة الوكلاء فقط * ١ * سيقصف الإيرانيون مدينة السليمانية بالطائرات ويشيعون بان العراقيين هم الذين قصفوها* ٢ * ينوي المخربين حرق المؤسسات الحكومية في منطقة الحكم الذاتي ويشيعون بعدئذ بان الحكومة هي التي فعلت ذلك * انبؤونا.

موقع

الرائد

أمر م أس حلبجة

سرية

عقوبة الإعدام (القـــتـــل)

((الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحمي هذا الحـــق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا)).

كما ((لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنـــة عشر من العمر)).

هذه فقرات من مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهناك ما يماثلها في التشريع العراقي كما في قانون العقوبات، وقانون الأحداث. ولكن النظـــام الصدامي وأجهزته الأمنية القمعية تجاوزت هذه القوانين الإنسانية إلى حد فظيع. حيث أن الإعدام كاد أن يصبح العقوبة الوحيدة للجرائم السياسية والأمنية، أو التـــهجم علـــى شخص صدام أو أحد أفراد عائلته، إلى حد أن المتهم (الـــبريء) الـــذي يحكـــم عليـــه بالسجن المؤبد أو خمسة عشر سنة يحسب أنها رحمة من السماء قد نزلت عليـــه. وإن بعض الضحايا يتم إعدامهم بشكل فوري، أو بمحاكمات صورية بل أن البعض اعدمـــوا بدون محاكمة، أو بمحكمة عسكرية قطعية الأحكام. والادهى أن بعض الضحايـــا تـــم إعدامهم أو(قتلهم) في السجون بعد إصدار أحكام ضدهم بالسجن، كما حدث لقسم مـــن المجموعة التي اعتقلت عام ١٩٧٩ من قيادي حزب البعث بتهمة التآمر وان بعضـــــهم يتم اتهامه بتهمة جديدة وهو لا يزال في السجن يقضي مدة محكوميته كما حـــدث مـــع المرحوم عبد الخالق السامرائي، وهو من ابرز قيادي حزب البعث العراقي حيث كـــان يقضي مدة محكوميته في السجن، ومحروم من أية مقابلة أو اتصال مع أي أحد خـــارج سجنه، فأتهم بتدبير مؤامرة وهو داخل السجن، وتم تنفيذ حكـــم الإعـــدام بـــه، فحتـــى السجين الذي حكم عليه بالسجن وأصبحت محكوميته قطعية لا يأمن على حياته، ففـــي أي وقت تشاء الأجهزة الصدامية توجيه تهمة التآمر إليه ويعدم. وقد طـــــالت أحكـــام الإعدام مختلف الشرائح في المجتمع العراقي، العسكري والمدني الحزبي والمســـتقل، أعضاء حزب البعث العراقي وأعضاء الأحـــزاب السياســـية المعارضـــة، والمشـــتبه

بولائهم، معارضين حقيقيين ومفترضين، وطلاب وأطفال ونساء وشيوخ وهاربين من الجيش.

ومهما كان الوصف وافيا ودقيقا حول الإعدامات التي شملت العراقيين جميعا من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، فلا يتمكن أحد أن يفي بالموضوع، وينقل الصورة الحقيقية البشعة والمأساوية التي تعرض لها الشعب العراقي. كما لا ادعي العلم بهذا الكم الهائل الذي تجاوز مئات الآلاف من العراقيين الأبرياء الأبرار، ولا يتمكن شخص أو مجموعة من ذلك، سوى سجلات وأقبية أجهزة الرعب والجريمة والإرهاب فهي وحدها القادرة على إحصاء الضحايا البريئة. لذلك سأكتفي ببعض الأمثلة البارزة:

العلامة الكبير والمرجع الديني السيد محمد باقر الصدر

ولد الشهيد في مدينة الكاظمية في ٢٥ من شهر ذي القعدة ١٣٥٣ هجرية. التحق بمدرسة منتدى النشر في الكاظمية حيث بدأ حياته الدراسية، وفيها ظهر نبوغه المبكر، وفي أوائل العقد الثاني من عمره اتجه نحو دراسات العلوم الإسلامية في الكاظمية، على يد أخيه آية الله إسماعيل الصدر ثم انتقل إلى مدينة النجف الاشرف لإكمال تحصيله العلمي على يد كبار العلماء والأساتذة، وفي مقدمتهم الإمام السيد أبو القاسم الخوئي، وأخواله الشيخ محمد رضا آل ياسين والشيخ مرتضى آل ياسين. وعاش الشهيد فترة صعبة من تاريخ الحركة الإسلامية في العراق. كان في طليعة روادها ومفكريها، ورفد حركة الوعي الإسلامي على أصعدة عدة في الباكر من حياته، وذلك بانضمامه إلى حركة جماعة علماء النجف، وعام ١٩٥٨ ساهم في تأسيس حزب الدعوة الإسلامية و في مجلة الأضواء الإسلامية. بذل بسخاء لصيانة مبادئ الشريعة الإسلامية، فكرا وعملا وسلوكا. وكان يمثل ظاهرة فكرية وحضارية قل نظيرها، ومجتمعاتنا في أمس الحاجة إليها لإعادة صياغتها على أسس معاصرة. وهو بمثابة ثروة وطنية وإسلامية وإنسانية، فكان التفريط بها هدرا واستهتارا بكل هذه

المعاني النبيلة. كان الصدر متصدرا ومترعماً لقيادة الحركة الإسلامية وتعميق وعيها وحيويتها. أغنى المكتبة الإسلامية بذخائر فكره وأبرزها : فلسفتنا، اقتصادنا، التفسير الموضوعي للقران الكريم، البنك اللاربوي في الإسلام، الأسس المنطقية للاستقراء، الإنسان المعاصر والمشكلة الاجتماعية، الدولة الإسلامية. وبالنظر لفكره الثاقب ورؤيته الشمولية، وعبقريته السياسية، ونشاطه المتواصل، ومزاياه القيادية، فقد رصدته أعين السلطة الحاكمة، ووضعته في دائرة الخطر، لأنها لا تتحمل كل متميز فذ، فتجعله في دائرة الأعداء. لقد تصدى لهذه السلطة الغاشمة بكل الإمكانيات وببسالة نادرة، وبوعي تام. تعرض للاعتقال عدة مرات، وللإقامة الجبرية في بيته لمدة عشرة اشهر مع مختلف المضايقات. وفي أوائل نيسان ١٩٨٠ تم اعتقاله وبعد بضعة أيام تم إعدامه مع شقيقته بنت الهدى وذلك في ٢٤ جمادى الأولى عام ١٤٠٠ هجرية.

السيد محمد تقي الجلالي[١]

العلامة السيد قاسم شبر

السيد محمد طاهر الحيدري

الشيخ عبد العزيز البدري

الشيخ مهدي السماوي

الشيخ عارف البصري

الشيخ حسين معن

السيد قاسم المبرقع

الشيخ عبد الجبار البصري

السيد عز الدين القبانجي

السيد عماد الدين النجفي

السيد عبد الرحيم الياسري

---

(١) وهو من العلماء البارزين وكان موضع اعتماد السيد الخوئي، حيث انتدبه غير مرة لترأس وفود دينية رسمية لمقابلة رئيس الدولة، لذلك جلب انتباه السلطة وتمت متابعته ورصد نشاطاته إلى ان تم تلفيق تهمة ضده.

الشيخ خزعل السودانـــي
الشيخ عبد الجليل مال الله
الشيخ محمد علي الجابري
السيد عباس الشوكي
السيد جاسم المبرقـــع
السيد عبد الجبار الموسوي
السيد محمد جاني سهيل الموسوي
السيد عبد الخالق العوادي
الشيخ عباس التركماني
الشيخ إبراهيم قنبـــر النجفي
الشيخ صالح الرفاعي
الشيخ قاسم طيـــف
الشيخ عبد الأمير الساعدي
الشيخ محمود الكعبي
الشيخ فرحان البغدادي
الشيخ ناظم مزهر الخزاعي
السيد زيد الموسوي
السيد نجاح الموسوي
الشيخ صادق الكربلائي
السيد طاهر أبو رغيف
السيد عباس الحـــلو
السيد كاظـــم الحلـــو
السيد حسين الحـــلو
الشيخ غالي الاســـدي

الشيخ عباس هادي منسي الجبوري
المهندس محمد عويد الجبوري
الملازم الأول محسن عبود لفتة الجشعمي
الرائد سجاد الجبــوري
الرائد عاصم كاظم
النقيب هادي عبد جاسم الياسري
فرحان صاحب الشخير الجبوري
علي كامل سايب الجبوري

كما تم إعدام مجاميع من الأطباء والأساتذة والأكـــاديميين. راجـــع الملحـــق (و).
نذكر منهم :-
الدكتور رياض إبراهيم حسين / وزير الصحة في حكومة صدام نفسه.
الدكتور مصطفى محمد علي الحداد (وزير صحة سابق وأستاذ في جامعة بغداد /كليــة الطب)
الدكتور غسان محسن علي
الدكتور غازي الحريري
الدكتور شاكر السماوي
الدكتور رياض باقر ريني/طبيب عسكري
الدكتور أحمد عبد الزهرة
الدكتور علي محمد صادق الحيدري
الأستاذ عزيز محمد
الأستاذ مجدي كريم احمد
إعدام واعتقال آل الحكيم.

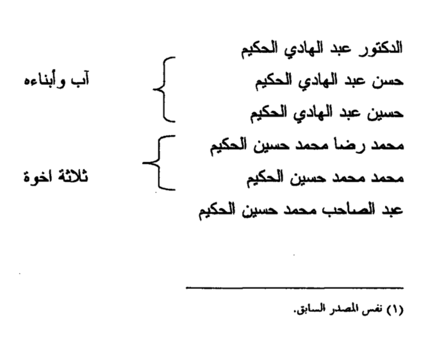
تعرضت عائلة المرجع الديني الأعلى، وزعيم الحوزات العلمية العالم الكبير المجاهد الراحل السيد محسن الحكيم (قدس الله سره) منذ أواخر الستينات لأنواع الاضطهاد والتعذيب والضغوط والاعتقال التعسفي، والقتل والأبعاد، وهي عائلة عراقية عربية علوية هاشمية تنتسب إلى اطهر الأنساب، ولها دور وطني ريادي في تاريخ العراق الحديث، حيث كان الراحل السيد محسن الحكيم من أوائل المجاهدين الذين حملوا السلاح للدفاع عن الوطن ضد الاحتلال البريطاني في أوائل القرن العشرين، ناهيك عن الدور العربي والإسلامي له لاسيما على الأصعدة الفكرية والعلمية والاجتماعية والثقافية، وما يمثله من رمزية في قلوب الملايين من الشعوب الإسلامية ، وله مواقف معروفة من الأساليب القمعية واللاإنسانية التي مورست من قبل مختلف الأنظمة إزاء شعبنا الكردي في كردستان العراق، فقد رفض سماحته ضغوط نظام عبد السلام عارف بإصدار فتوى لمقاتلة الكرد في حين رضخ آخرون لتلك الضغوط وأيدوا قتل الأكراد!. وقد استهدف نظام صدام رموز هذه العائلة الكريمة لأنها تمثل أحد أهم الأقطاب الدينية والفكرية والاجتماعية للشعب العراقي لفرض الهيمنة التامة على الشعب، وتمرير مخططات النظام الصدامي التخريبية والعدوانية لذلك كان السيد محسن الحكيم (طيب الله ثراه)في طليعة الذين تعرضوا للمضايقة والاضطهاد. لقد كانت رموز هذه العائلة الكريمة من أوائل المعارضين الأشداء للنظام، والمدافعين عن الشعب العراقي، وما يعانيه من ظلم واضطهاد و تمييز عنصري وطائفي، وتخريب اجتماعي وثقافي واقتصادي، وكان أبرزهم الأشقاء الثلاثة أنجال المرجع الأعلى الراحل السيد محسن الحكيم (رحمة الله) وهما الشهيد السيد مهدي الحكيم الذي اغتالته المخابرات العراقية في الخرطوم في ك٢ /١٩٨٨ والسيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو ابرز معارض عراقي لنظام صدام والسيد عبد العزيز الحكيم رئيس حركة المجاهدين العراقيين. ونظرا لخطورة نشاط الأشقاء الثلاثة قامت الأجهزة الأمنية العراقية في التاسع من شهر أيار عام ١٩٨٣ باعتقال (٩٠) شخصا من عائلة آل الحكيم،

وتراوحت أعمارهم بين (٩ـ٧٦) سنة بل تجاوز الحقد الصدامي فاصدر قرار إلقــاء القبض على طفلة عمرها خمس سنوات اسمها (ولاء) وهي إحدى كريمــات السـيد محمد باقر الحكيم !! وبعد أسبوع واحد تم اعتقال وجبة أخرى من العائلة عددها (٣٥) شخصا، وأغلبهم علماء دين ومفكرون وطلاب جامعات وحوزات. وفي اليوم التاسـع عشر من نفس الشهر أي بعد عشرة أيام من الاعتقال تم إعدام سـتة أشـخاص منـهم بدون محاكمة وهم:ـ

علاء الدين الحكيم
عبد الصاحب الحكيم } أشقاء السيد محمد باقر الحكيم
محمد حسين الحكيم

كمال الحكيم
عبد الوهاب الحكيم } أولاد أخ السيد محمد باقر الحكيم وأصهاره
احمد الحكيم

وفي الخامس من شهر آذار ١٩٨٥ قام النظام بإعدام عشرة شخصيات أخـرى من عائلة الحكيم وبدون محاكمة وهم[١] :-


الدكتور عبد الهادي الحكيم
حسن عبد الهادي الحكيم } آب وأبناءه
حسين عبد الهادي الحكيم
محمد رضا محمد حسين الحكيم
محمد محمد حسين الحكيم } ثلاثة اخوة
عبد الصاحب محمد حسين الحكيم

(١) نفس المصدر السابق.

ضياء الدين كمال الدين يوسف الحكيم بهاء الدين كمال الدين يوسف الحكيم	}	شقيقان وهم أحفاد أخ السيد محمد باقر الحكيم
محمد علي الحكيم		
مجيد الحكيم		

وقد أدانت المنظمات الدولية والإقليمية الاعتقالات والإعدامات، حيث أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٣ عبرت فيه عن أدانتها للإعدام، وقلقها على مصير المعتقلين الآخرين. كما أصدرت اللجنة الدولية الإسلامية لحقوق الإنسان والتي كانت برئاسة الرئيس الجزائري الأسبق احمد بن بيلا بيانا في ١٩٨٣/٥/١٨ أدانت فيه عمليات الاعتقال لعائلة الحكيم، ولاسيما وأنها طالت علماء دين كبار، وشيوخا وأطفال لا يمارسون النشاط السياسي، بل هو اعتقال تعسفي وانتقامي بسبب ارتباطهم العائلي بالأشقاء الثلاثة (مهدي ومحمد باقر وعبد العزيز). وناشدت كذلك المنظمات الإنسانية والحكومات والأفراد للضغط على الحكومة العراقية للإفراج عنهم، كما طالبت الحكومة العراقية بإطلاق سراحهم. كما بعثت (حركة المسيحيين من اجل إزالة التعذيب) في باريس رسالة إلى صدام طالبته بإطلاق سراحهم في حالة عدم توجيه أية تهمة ضدهم، مع طلب توضيحات حول تلك التهم. كما بعث الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان (وهو منظمة غير حكومية معتمدة لدى الأمم المتحدة) رسالة إلى صدام بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢١ يستفسر عن مصير وأوضاع المعتقلين من آل الحكيم، بعد إعدام الأشخاص العشرة ، يعبر فيها الاتحاد عن قلقه وأدانته لأحكام الإعدام والاعتقال، ويطالب فيها السلطات العراقية بتزويده بمعلومات عنهم، والسماح لذويهم بزيارتهم، والإسراع في إطلاق سراحهم، وعدم التعرض لحياتهم أو تعذيبهم. كما طلب الاتحاد من الأمين العام للأمم المتحدة التدخل وبذل المساعي لإنقاذ أفراد هذه العائلة في رسالة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٠ جاء فيها أن عائلة الحكيم وهي عائلة عراقية عربية تضم بين أفرادها العديد من الشخصيات الدينية، ومنهم من هو معروف عالميا عبر أعماله وكتاباته العلمية والدينية. كما طلب الاتحاد في ١٩٨٥/٧/١٨ من السفير

العراقي في باريس منح اثنين من أعضائه تأشيرة دخول للتحقيق في قضية وأحوال آل الحكيم، ولكن الطلب رفض. واستمرت جهود الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بالضغط على النظام العراقي، حيث عقد مؤتمر صحافي في ١٩٨٥/٧/٣٠ تحدث فيه أحد أعضاء اللجنة الذي كان من المقرر زيارة للعراق للتحقيق بالقضية ولم يسمح له، وتحدث عن انتهاك حقوق الإنسان في العراق وقال (أجل هنالك وضع في غاية الخطورة في العراق وهذا الوضع ليس وليد الساعة فقط)، ثم عرض بالتفصيل قضية الاعتقال ومن ثم إعدام الوجبتين من عائلة آل الحكيم، واختتم المداخلة (أن عائلة آل الحكيم هي مثال إضافي على عمليات الخرق هذه. فالواقع أن الأشخاص المعتقلين حاليا لا ذنب لهم غير الانتماء إلى عائلة أحد معارضي النظام، والذي يسعى النظام لتصفيته. لذلك فإن آل الحكيم جميعا يتعرضون لابشع أنواع الضغوط، ويتحولون إلى رهائن في أيدي النظام العراقي، وبما أن الابتزاز لم يؤد إلى النتائج المرجوة فإن الرهائن يصبحون موضوعا للرد الانتقامي ويعدمون الواحد تلو الآخر) وهذا ما حصل فعلا، لا سيما بعد إرسال السلطة العراقية رسالة تهديد إلى السيد محمد باقر الحكيم بيد السيد محمد حسين الحكيم (٧٥ عاما)، والذي كان معتقلا مع أفراد العائلة، وشاهد بأم عينه عملية إعدام الوجبة الأولى شنقا مما سبب له صدمة نفسيه حادة. حيث نقل معصوب العينين من أقبية الأمن العامة إلى مطار بغداد، ومنه إلى مطار استنبول في تركيا تحت الحراسة، وفي مطار استنبول، سلم إليه جواز سفره، ومبلغ مائتي دولار وأمر بالتوجه إلى طهران لإيصال الرسالة التالية إلى السيد محمد باقر الحكيم : ـ(إذا لم يوقف محمد باقر نشاطاته ضد النظام العراقي فإن أعضاء الأسرة الآخرين سيعدمون). كما طلبوا من السيد محمد حسين الحكيم أن يعود إلى بغداد بعد تسليم الرسالة وبخلافه سوف يتم إعدام أبنائه الأربعة الذين اعتقلوا معه في بداية الاعتقال. إلا أن السيد محمد باقر الحكيم لم يرضخ للابتزاز والضغوط، وأعلن رفضه لطلب السلطة العراقية في مؤتمر صحفي. كما أن السيد محمد حسين الحكيم لم يعد إلى العراق.

إضافة إلى ما ذكر أعلاه هنالك ضحايا آخرون من العائلة هم :

السيد محمد حسن الحكيم توفي في السجن تحت التعذيب عام ١٩٨٤

السيد صالح حسين الحكيم قتل تحت التعذيب عام ١٩٧٩

السيد حسن صالح الحكيم قتل تحت التعذيب عام ١٩٧٩

السيد حسين الحكيم قتل بالسم في بيروت

السيد عبد الأمير حسن الحكيم هدم داره عليه عام ١٩٨١

بالإضافة إلى اعتقال اثني عشر طفلا، راجع الملحق (د).

وفي ١٩٨٨/١/١٧ اغتيل العلامة مهدي الحكيم وهو من ابرز قادة المعارضة العراقية حينها في الخرطوم، من قبل المخابرات العراقية. وبهذا يكون عدد الشهداء من عائلة الحكيم لغاية عام ١٩٨٨ هو ٢٢ شهيدا.

قصة اغتيال السيد مهدي الحكيم

بدعوة من الدكتور حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية في السودان زار السيد مهدي الحكيم، في العام ١٩٨٨، الخرطوم لحضور المؤتمر الإسلامي للجبهة وقد أقام في فندق هيلتون الخرطوم. وقد روى مرافق الشهيد الدكتور عبد الوهاب الحكيم عملية اغتياله يوم ١٧ /١٩٨٨/١ : (مساء ذلك اليوم وبعد الاجتماع مع الدكتور حسن الترابي عدنا إلى الفندق ودخلنا من بوابة الفندق الرئيسية الدوارة وكان السيد قد دخل قبلي وبمجرد دخولنا لاحظت أمامي في نهاية صالة الفندق شخصين قادمين باتجاهنا أحدهما خلف الآخر، وكان الشخص الأول مميزاً بشاربيه الطويلتين كان يعرف في العراق بشوارب ٨ شباط، وقد زاد قلقي وشكي عندها همست في أذن السيد لا تتركني فهناك شخص غريب في الفندق و هو ملفت للنظر، ثم أمسكته من يده وأخذته للجانب الأيسر من صالة الفندق باتجاه مكتب الاستقبال، كنا مستعجلين للسؤال عن شخص اسمه حميد مكي هل جاء للفندق في الساعة السابعة والنصف أم لا ؟. وكان السيد يقف إلى يميني وطلبنا من موظف الاستقبال مفاتيح الغرف، وهل هناك رسائل خاصة بنا ؟ فذهب الموظف إلى يمين طاولة الاستقبال لجلب الرسائل والمفاتيح وأخذناها منه،

وتبين أن الأخ حميد مكي زارنا في الساعة الثامنة والنصف ولم يجدنا، عندهـا سـألنا الموظف هل غادر الفندق أم لا ؟ فقال أظن انه في الجهة الثانية في صالـة الجلـوس التي تقع خلفنا. غادر السيد بسرعة وانشغلت أنا مع موظف الاستقبال لحظات، فسمعت صوت اطلاقتين فالتفت إلى الخلف فوجدت السيد ملقى على وجهه بالقرب من صالـة الجلوس على بعد ستة أمتار مني، فهرعت إليه فوجدته دون حراك، والدم ينزف منـه. شاهدت القاتل متوجها نحو باب الفندق الدوار ثم صوب مسدسه إلى جميع مـن فـي صالة الفندق، وأطلق الرصاص بشكل عشوائي وأطلق واحدة إلى الأعلى وكنـت أنـا على بعد مترين منه فصوب مسدسه نحوي، فانبطح الجميع على الأرض وأنا كذلـك، وأطلق القاتل أربعة رصاصات، ثم غادر الفندق. اتجهت نحو السـيد وأنـا اصـرخ لإحضار طبيب. قلبته على ظهره فوجدته قد فارق الحياة. أصبح الفندق فـي فوضـى وجاءت سيدة سودانية قالت أنها شاهدت القاتل وصاحبه يغادرون بسـيارتين الأولـى مارسيدس حمراء، تتبعها مارسيدس بيضاء تحمل رقما دبلوماسيا. هرع النـاس إلـى الجثة وأنا اصرخ أين الإسعاف؟ أين الحماية؟ أرجو أن تحمونا من العفالقة، وأشـرت إلى مجموعة من خمسة أشخاص عراقيين جالسين إلى الوراء على طاولتـهم، وقلـت ربما قد تحدث جريمة أخرى بإطلاق النار علي من الخلف، وأشرت إلى مكان هـؤلاء العراقيين، وسألني أحدهم من هم القتلة؟ قلت لهم هم من النظام العراقي. ثم أحسسـت بثقل في ساقي الأيسر فعرفت أنني مصاب برصاصة فوق الركبة فطلب مني الجميـع أن يأخذوني إلى المستشفى، فرفضت حتى اذهب مع جثمان الشهيد ثم بدأ الألم يصعـد إلى أعلى فخذي الأيسر).

وقد صرح وزير الإعلام السوداني المتحدث باسم الحكومـة السـودانية السـيد محمد أحمد في ١٩٨٨/٧/٢١ أن عضوا في البعثة الدبلوماسية العراقية متـورط فـي اغتيال عالم الدين العراقي المعارض السيد محمد مهدي الحكيم في ١٩٨٨/١/١٧ وقـد طلب المدعي العام السوداني من نظيره العراقي رفع الحصانة الدبلوماسية عـن هـذا

الدبلوماسي المشتبه به من اجل استجوابه، لكن الحكومة العراقية رفضت ذلك فغـــادر المشتبه به مقر عمله في الخرطوم وتوجه إلى بغداد.

نبذة مختصرة عن حياة الشهيد السيد مهدي الحكيم

ولد الشهيد العلامة السيد محمد مهدي الحكيم في مدينة النجف الاشـــرف عـــام ١٩٣٥. ترعرع في بيت علم وتقوى، درس العلوم الإسلامية على يد كبار العلماء فـــي النجف الاشرف. ومنذ أيام شبابه الأولى عرف عنـــه اهتمامـــه بـــالعمل الإســـلامي، ونشاطه الاجتماعي والسياسي. كان عضوا فعالا في هيئة جماعة العلماء فـــي بغـــداد والكاظمية، والتي كأن لها دور مهم وكبير في نشر الوعـــي الإســـلامي والسياســـي. ولنشاطه السياسي البارز اضطر للهجرة من العراق بعد أن تعرض لمضايقات النظـــام من قبل. وفي المهجر واصل نشاطاته الإسلامية والسياسية لاسيما ما يخص القضيـــة العراقية، والعمل على إسقاط النظام الجائر، وإنقاذ الشـــعب العراقـــي. لذلـــك ســـاهم مساهمة أساسية في تأسيس منظمة حقوق الإنسان في العراق، ومقرها لندن للدفاع عـــن حقوق الشعب العراقي المهدورة من قبل النظام الحاكم. كما كان له دور فعـــال فـــي تأسيس مركز "أهل البيت" في لندن لخدمة قضايا المسلمين عموما. تعـــرض لأربـــع محاولات اغتيال من قبل النظام العراقي أحدها في دبي وثلاثة في لندن. اغتيـــل فـــي الخرطوم يوم الأحد الموافق ١٩٨٨/١/١٧ على يد عناصر المخابرات العراقية.

حملات من الإعدام والقتل تشمل الأطفال والفتية

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير ومعلومات تشير إلى أن أحداثا فـــي الرابعـــة عشرة من العمر قد أعدموا وقد كانت الحكومة العراقية ترد أما بالنفي، أو بأن أعمـــار الضحايا كانت فوق الثامنة عشرة لحظة إعدامهم. وأحيانا لم تستطع إنكار ذلك، كمـــا حدث مع الشاب الكردي عبد الرحمن احمد حاجي من قرية سيواريا قـــرب دهـــوك، حيث اعتقل في كانون أول عام ١٩٨٤ وهو في السادسة عشرة من العمر وطالب فـــي

المرحلة المتوسطة، وقد اعتقــل بتهمــة توزيــع منشــورات للحــزب الديمقراطــي الكردستاني، وتم تنفيذ حكم الإعدام به وهو في السابعة عشره من العمر في سجن أبــي غريب، وسلمت جثته إلى أسرته في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٥ وعليها آثار التعذيب كقلــع الأظافر.

كما تلقت منظمة العفو الدولية معلومات حول إعدام (٢٩) طفلا وشابا كرديا من مدينة السليمانية في ك١٩٨٧/٢ وكان ثلاثة منهم دون الثامنة عشرة وهم : دارا حســين حسن من منطقة شيخ محي الدين ودلير محمد علي من منطقة دركزين وصالح عمــر من منطقة مجيد بيك، وقد كان عمر هؤلاء (١٥) عاما وقت الاعتقال و(١٧) وقــت الإعدام، واعدم (١١) من هذه المجموعة تتراوح أعمارهم بين (١٦-١٧) عاما وقــت الاعتقال، وبلغوا سن الثامنة عشر حين الإعدام راجــع الملحــق (د). إن الأجــهزة الأمنية تطلب من عوائل المعدومين دفع مبلغ من المال لقاء استلام جثث أبنائهم لتغطية نفقات الدولة من الرصاصات القاتلة لهم والتابوت والنقل[1] !!! كما تبلغ العوائل بعــدم إقامة مراسيم الدفن والتعازي. وفي آذار ١٩٨٨ تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عــن إعدام ١٧ طفلا وحدثا تتراوح أعمارهم بين ١٤-١٧ عاما خلال شهري تشرين الثــاني وكانون الأول عام ١٩٨٧ وكانوا ضمن مجموعة من (٣٦٠) شخصا اعدموا في تلــك الفترة في سبعة مواقع معظمهم من السياسيين الأكراد من محافظات السليمانية وأربيــل ودهوك وكركوك. كما اعدم العشرات من السجناء السياسيين في سجن أبي غريب فــي ٣٠ و ٣١ ك١٩٨٧/١ وهم من العرب والأكراد والتركمان وقد اعدموا بدون تهم، ولا محاكمة، بل حكموا من قبل محاكم عسكرية صورية، وآخرون تم إعدامــــهم بعــد أن صدرت بحقهم أحكام بالسجن.

ونريمان عثمان وعبد الله فلاح والي هما شابان كرديان من مدينة شقلاوة فــي أربيل اعدما في الفترة بين ١٤ـ١٨ كانون الأول وكانا في السادسة عشرة من العمــر ضمن مجموعة تتألف من (٣٢) شخصا اعتقلــوا فــي ت١٩٨٧/١ وأعدمــوا رميــا

---

(١) القاتل يأخذ الدية من القتيل!!!

بالرصاص وبدون محاكمة بل من قبل لجان الإعدام في أربيل وتم تسليم جثثهم مقابل دفع مبلغ خمسين دينارا لكل واحد، ومنعوا من إقامة التعازي. وفي ١٠ ك٢/و ٢٨ ك١/ ١٩٨٧ أعدم كل من إسماعيل أسعد ولطيف عادل وكلاهما في الخامسة عشرة من العمر في معسكر فايدة قرب الموصل. كذلك اعدم سكفان خالد علي (١٥)عاما وهيول ميشو رزكار عبد الله (١٦)عاما كذلك في معسكر فايدة في ١٠ ك١/١٩٨٧. وفي ٢٨ك١ اعدم رزكار عبد الله (١٦)عاما في معسكر تدريب الموصل. وهؤلاء الفتية الخمسة مشتبه بتعاطفهم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي ٣٠ و٣١ ك١/١٩٨٧ أعدم ثمانية فتية تتراوح أعمارهم بين (١٤-١٧)عاما من ضمن مجموعة تتألف من (١٥٠) سجينا سياسيا أعدموا في سجن آبي غريب. وهؤلاء الفتية الثمانية من محافظة السليمانية سلمت جثثهم إلى أسرهم مع دفع مبلغ (٣٠٠)دينار عراقي لقاء كل جثة ثمن الإطلاقات التي أعدموا بها وهم طلاب مدرسة متوسطة وهم: كاروان نوزاد حمة اغا (١٦) عاما و دارا محمد صادق (١٧ عاما)، ريبوار محمد كريم عزيز ١٦ عاما، شيركو رضا احمد رضا ١٧ عاما، رزكار أنور حاجي رضا ١٦ عاما، جمال حمة صالح ١٥ عاما، دانا حاجي صديق معروف ١٤ عاما، ولقمان حاجي علي ١٦ عاما، كما أن هناك إعدامات جماعية لسجناء سياسيين جرت وتم قتل جماعي لعوائل بأكملها بعضها انتقاما لفعاليات قوى المعارضة الكردية ليدفع الأطفال الأبرياء ثمنها ففي عام ١٩٨٦ تعرض محافظ أربيل لمحاولة اغتيال من قبل قوى المعارضة الكردية جرح أثنائها فقامت الأجهزة الأمنية باعتقال خمسة عشر شخصا كلهم طلاب ثانوية أو طلاب في جامعة صلاح الدين واعدموا بشكل فوري أمام الناس في أربيل انتقاما لتلك المحاولة.

وانسجاما مع الممارسات اللاإنسانية للأجهزة الأمنية فقد دمرت منازل هؤلاء الضحايا وسويت بالأرض بواسطة الجرافات. وفي حادث آخر تم تنفيذ حكم الإعدام ب(٦)من الفتية دون الثامنة عشرة في السليمانية بتهمة تعاطفهم مع الاتحاد الوطني الكردستاني وهم :كيوان محمد عبد الكريم، وبختيار ستار كريم، وسواري نوري

عثمان، ومولود رشيد فرج، وهاوري اكبر احمد، وهاوري محمد قـــادر. وفـــي عـــام ١٩٨٥ قتل (٣٠٠) مواطن كردي في السليمانية وأربيل على اثر مقتل ضابطين مـــن قبل البيشمركة (المقاومة المسلحة الكردية) حيث تم اعتقال هؤلاء عشـــوائيا وأوقفـــوا صفا واحدا وأطلقت عليهم النار. كما قتل ما يقرب (١٠٠ــ١٥٠) شخصاً بمـــن فيـــهم النساء والأطفال خلال عمليات تفتيش للبيوت في قرية (جيمن) فـــي كركـــوك ومـــن ضمنهم فتيان اثنان هما ناظم حيدر (١٧) عاما وفائق بكر قادر (١٥) عاما.

وفي عام ١٩٨٥ وعلى اثر إطلاق رصاص على إحدى نقاط السيطرة العسكرية في الديوانية تم إعدام عوائل (بأكملها) كانت ساكنة بالقرب من تلك الســـيطرة وقـــد جلبت الجثث بالسيارات القلابة ورميت في إحدى ساحات المدينة وبقيت ثلاثـــة أيـــام تحت أنظار الناس لغرض إرهاب الآخرين.

ولجأت شرطة صدام إلى تسميم معارضيها للقضاء عليـــهم لاسـيما اســتخدام الثاليوم وهو معدن ثقيل يستخدم لقتل الفئران. وقد استطاعت منظمـــة العفـــو الدوليـــة توثيق بعضها والحصول على أدلة طبية، ومنها تسميم الفتاة لكردية تريفة سعيد محمـــد في الرابعة عشرة من عمرها وهي واحدة من عشرة أكراد تعرضوا للتسمم بالثـــاليوم في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٧ في بلدة مركه في محافظة السليمانية، وقد دس السم فـــي اللبن من قبل امرأة وكيلة للأمن العامة تعمل في منزل أحد أعضاء الاتحـــاد الوطنـــي الكردستاني، والضحايا هم أعضاء من حزب الاتحاد الوطني الكردســـتاني والحـــزب الاشتراكي الكردستاني، توفي ثلاثة منهم والآخرون نقلوا إلى لندن وطهران والفتـــاة تريفة نقلت إلى هولندا لغرض العلاج راجع ملحق (ط)[١].

وفي عام ١٩٩٢ دس سم الثاليوم في الشاي إلى معارضين هما العقيـــد الركـــن عادل عبد اللطيف الجبوري والدكتور حسين محمد الجبوري عندما كانا في شقلاوه في أربيل نقلا على أثرها إلى لندن للمعالجة.

---

(١) المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.

كذلك تعرضت مجموعة من المعارضين في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ في صلاح الدين في أربيل منهم الشيخ فيصل علي الشعلان والسيد صفاء البطاط وآخرين لنفس السم بطرق مختلفة ، ولازال جميعهم يعانون من أعراض التسمم.

دعوة العشاء الأخير[١]

روتشيلد، اليهودي الشهير، شرح في وثيقته خطة منظمة بعناية للسيطرة على العالم كله. وقد استفاد الشريرون في العالم من خبث هذا اليهودي، لا بل مثلوا دوره بكل براعة. هذه الوثيقة التي تضم (٢٥) فقرة الواحدة أشد شرا وإرهابا من الأخرى : يقول – لكي نحصل على النتائج المثلى يجب استعمال الإرهاب والعنف والقتل والتعذيب، وليس استخدام المناقشات العلمية الهادئة. وإن المجتمع البدائي قبل التاريخ كان يخضع للقوة التي صارت القانون فيما بعد. هذا القانون أخذ به النظام العراقي ولا يزال، وازلامه يعملون به لأنه يعني القسوة والتسلط، إن الهدف يبرر استعمال أية وسيلة، وإن الأخلاق وقواعدها هي الضعف بعينه الذي يعرض النظام للهزات.

برزان (التكريتي) الأخ غير الشقيق لصدام (التكريتي)، الذي أصبح فيما بعد (عباديا) ثم (ناصريا) ثم (حسينيا)، هذا الأخ المعروف (بالشقاوة) على مستوى المقاهي المنزوية في بغداد والتي كانت تحوي نماذج منحرفة من التي اسماها النظام (الضائعين). . وفي زمن المخطط الإرهابي الذي مازال العراق يرزح تحته كان لهذا (الشقاوة) أن يصبح رئيسا لجهاز المخابرات العراقية التي هي امتداد لأعمال ناظم كزار مدير الأمن العام، الذي خرج على النظام، بعدما تخضبت يداه بدماء الآلاف من العراقيين الأبرياء خاصة من الشيوعيين والأكراد. فأصبحت هذه المؤسسة (البعبع) الذي يخشاه العراق شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، لما لقيه من دعم هائل من رأس النظام فقد خوله ما يشتهي عمله في العراق حماية له ولعائلته، ويبرر هذا

(١) مقابلة شخصية مع ضابط في الجيش له صلة قربى مع أحد المدراء المدعوين.

التخويل سماسرة متمرسون في قراءة مصير العراق في بشاشة صدام، أو تجهمه، أو ابتسامته، أو بطريقة كلامه.

دعا برزان المدراء العامين، ومدراء الأقسام في رئاسة المخابرات العراقية إلى دعوة عشاء في مزرعته في مدينة سلمان باك التي تقع إلى الجنوب الشرقي من بغداد بحوالي ٣٠ كم، وضمت هذه الدعوة رافع دحام مجول التكريتي مدير جهاز المخابرات السابق واللواء هشام الموصلي مسؤول الآليات، وامجد توفيق /مدير إعلام الجهاز، وعبد الحميد خلف / مسؤول المتابعة والمعلومات، وخليل ياسين و وقاسم الاحمد مدير أمن الجهاز وآخرين من أشباه الرجال بلغ عددهم (١٣) فردا ، وبعد أن انتظم المدعوون أمام منضدة مستطيلة طويلة واقفين كالأصنام بانتظار سيدهم الذي لم يتأخر كثيرا حتى طل عليهم. حيو السيد الرئيس (هكذا كانوا ينادونه) فأذن لهم بالجلوس وسرعان ما امتلأت المنضدة بأنواع الشراب والمقبلات التي أسالت لعاب الجميع، وبطريقته المعهودة رفع كأسه إيذانا ببدء الدعوة، وبدأت الأفواه المنافقة ترتشف، وتلتهم كالجراد، وما هي إلا ثوان حتى صاح مرة أخرى (في صحتكم)، وراحوا مرة أخرى وأخرى يلبون النداء بشرب المزيد حتى تمايل بعضهم على الكراسي الوثيرة.

سادت المكان فترة صمت وهم لا ينبسون بحرف يتيم دون أن يأذن لهم سيدهم الذي تظاهر بكثير من الحب والحرية الشعبية هذه المرة، وعلى غير عادته وبدأ مرتاحا وهذا الارتياح كان سبب قلق البعض منهم.

- إي أبو عمر (عبد الحميد) حديثك شيق ؟!.

تلعثم أبو عمر وقال – أي حديث سيدي فأنا لم أتكلم؟

ليس الآن ...تتذكر؟

وبخوف واضح. . أين سيدي؟

- أبو عمر. . لا تطل علينا فالأخوان يريدون معرفة (السالفة) يعني الموضوع؟!

– سيدي. . سيدي. . ماذا تقصد فأنا ...

لم يترك برزان له مجالا حتى صاح أحد حراسه وبإيماءة من أصابعـــه انطلـــق الحارس وعاد كالبرق حاملا مسجلا ووضعه بأدب مزيف أمام برزان.

– ها أبو عمر : أنا افضل أن تتكلم أنت. . ولكن بما انك أطلت علينا سنستـــمع من هذا المسجل الذي لا يكذب وما أن ضغط على زر التشغيل حتى لعلـــع صوت(أبي عمر) كما يقول المثل العراقي.

((والله وصلت حدها – بلهجة عراقية بغدادية – ولا أدري إلى أين يريـــد بنـــا هذا الذي لا يهمه أن يطحن نصف الشعب العراقي أليست هذه مصيبة، أليس من أحـــد يستطيع أن يثنيه عن هذه الحرب. . والأكثر انتصارا فيها خاسر حتما)) وهذا حديـــث لأبي عمر في جلسة كان يعتقد أن الموجودين معه فيها موثوق بهم وراح يتحدث بـــهذه الصراحة.

امتعض برزان، وأطفأ المسجل، والتفت إلى الحاضرين. . هل سمعتم ما قالـــه أبو عمر ؟

قاسم. . هل سمعت؟

فأجاب بصوت مرتجف. . نعم سيدي سمعت.

التفت مره ثانية إلى الجميع.

– ما جزاء من يقول هذا. . ؟ ؟ وهل هذه الحرب مصيبة ؟ ؟ وهل صحيـــح أن أبا عدي لا يهمه أن يطحن نصف الشعب العراقي ؟ ؟.

تجمدت العيون وطارت نشوة الرؤوس.

– قاسم (ومن سوء حظ قاسم انه جلس إلى يمين أبي عمر) أنـــا أســـألك مـــا جزاء من يتجرأ هكذا غير الموت. . أجبني.

نعم سيدي.

جيد جدا. . أعدمه!!

اهتز قاسم من رأسه حتى أخمص قدميه. . وأخذ يردد كلمات غير مفهومة، ولا يعلم هل هو جاد أم انه يمزح. .

- أيها الحقير المتخاذل المهزوز. . أنت تصلح أن تكون مديرا عاما؟؟ انـــهض وانتظر في الصالة. . ثم نادى أحد حراسه وأشار له.

وكالصاعقة خطف رصاص الحارس (أبا عمر) من بيـــن الجالســين ممزقـــا جسده وبدلته الأنيقة التي جاء بها ليحظى بدعوة مع سيده.

صاح (احملوا هذا الخائن بعيدا) فانطلق اثنان من الحراس ساحبين (أبا عمر) المدير العام الذي كانوا قبل ساعة ينادونه بكلمة سيدي.

صمت ووجوم وحيرة ورعب ساد السادة المدعوين علـــى كـــأس المـــوت ولا يعلمون على من الدور القادم وفجأة صاح (روتشيلد) برزان:

- قاسم. . تسمر قاسم أمام برزان بلحظات صارخا نعم سيدي وهـــو يرتجـــف كقط مبلل في ليل شباط البارد.

- أنت محال إلى وظيفة مدنية. . اسمع والله لو فتحت فمك بكلمـــــة ســيحالفك الحظ إذا واجهت مصيرا مثل هذا الخائن الكلب. . غادر قاسم كالسهم الـــذي يغادر قوسا متوترا.

- يا جماعة لنعد إلى راحتنا. . حمل كأسه (في صحتكم) وراحوا يشربون معه ولكن هذه المرة يشربون سما زعافا ويتساءلون هل طرد قاســـم لوحـــده أم سيلحق به آخرون.

استمرت الجلسة حتى بعد منتصف الليل وعندما أنهى برزان قياسه من الشرب. سال الجميع : هل نأتي بالعشاء ؟

وأمر (الشقاوة) بالعشاء فانهالت الأنواع المتنوعة وتناول عشاءه على احســـن ما يكون وهو معروف بشراهته. ومثله فعل السادة المدعوون بالأكل.

نهض بعد ذلك واقفا وقال : أخوان أننا نريد منكم أن تكونوا في الدوام غدا بـــدم جديد وكأنه يعترف بأنه (نشف) دمهم.

بعدها انسحب الجميع حتى دون أن يودع أحدهم الآخر، يجر كل واحد منهم وراءه خوفه ورعبه.

وتركوا (أبا عمر) وهم لا يعلمون ولن يسألوا حتى هل أخذ سيدهم فريسته أم تركها في المزرعة ؟. بعيدا عن رونتشيلد العوجة الجديد. .

الاغتيالات

الاغتيال السياسي أصبح ظاهرة شائعة في العراق يعرفها العراقيون والمتابعون لأوضاع العراق، وهي أحد الأساليب التي انتهجها نظام صدام للتخلص من خصومه ومعارضيه وتمارس أحيانا ضد المواطنين الذين يتم طلب تعاونهم مع الأجهزة الأمنية بصفة (وكلاء) ويرفضون، وكذلك المشكوك في ولائهم له، ويمثلون رموزا اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو أدبية. وقد نفذتها أدواته القمعية المتمثلة في الأجهزة الأمنية المختلفة، حيث قامت المخابرات العامة بجزء، منها وجزء آخر تقوم به الأمن العامة، وقسم منها تقوم به الاستخبارات العسكرية، وآخر يقوم به جهاز الأمن الخاص. مارست هذه الأجهزة الاغتيال داخل حدود العراق وخارجه وطالت شخصيات كان منها جزء من النظام ومن رؤوسه لمخالفته، بالرأي ومن كان خارج النظام معارضا سياسيا أو له رأي آخر، ويمكن تقسيمها إلى نوعين من الاغتيالات بحسب المكان:

أ. الاغتيالات داخل العراق

نفذت الأجهزة الأمنية عمليات اغتيال عديدة داخل العراق يصعب حصرها، وبأساليب إجرامية مختلفة أهمها الدهس بالسيارات، ودس السم، والقتل بالرصاص أو السكين، وباختلاق حوادث معينة، تفجير طائرات، زرق الإبر القاتلة.

وسأذكر بعض الأمثلة لهذه الاغتيالات التي جرت على الساحة العراقية منذ ١٩٦٨ ولحد الآن.

أولا. اغتيال فؤاد الركابي، الشخصية القومية المعروفة و أول أمين عام لحــزب البعث في العراق خلال الخمسينات، قتل وهو في سجن بعقوبة في أوائل الســـبعينات بواسطة سكين وبأسلوب لاأخلاقي على يد أحد عناصر النظام داخل السجن.

ثانيا. محاولة اغتيال قائد الحركة الكردية الملا مصطفى البرزاني في مقره فـــي منطقة (كلالة) في أربيل، في أوائل السبعينات، وذلك بإرســـال وفــد مــن علماء الدين ومعهم مجموعة من ضباط المخابرات بصفة علماء دين، وقـــد دبرت لهم عملية دس المتفجرات في سياراتهم دون علمـــــهم، وقــد نفــذت العملية ولكن دون تحقيق غاياتها الإجرامية بقتل الملا مصطفى حيث نجــــا منها بأعجوبة ، وقد قتل وأصيب العديد من أعضــــاء الوفـد والحضــور.

ثالثا. اغتيال سليم حسين العوادي وحبيب جاسم وعلي عجـــام ووهـــاب كريـــم وعامر الدجيلي ومحمد محيسن المشعان وهم من الكوادر القيادية في حــزب البعث العراقي اغتيلوا بحوادث منفصلة بالسيارات في الأعوام ٦٩-١٩٧٢.

رابعا. اغتيال الشيخ مهلهل عزارة المعجون شيخ قبيلة بني حجيم، حيـــث دس له السم في القهوة أثناء مقابلته للبكر وصدام في القصر الجمهوري.

خامسا. اغتيال الشيخ علي الشعلان شيخ قبيلة الخزاعل بواسطة السم.

سادسا. اغتيال أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية الســـابق بواســط زرق أبر سامة.

سابعا. اغتيال محمد أحمد حسن البكر نجل الرئيس السابق بحادث سيارة.

ثامنا. اغتيال حسين الصافي وزير العدل الأســـبق والشــخصية الاجتماعيـــة المعروفة بحادث سيارة.

تاسعا. اغتيال طارق حمد العبـــدالله الجبـــوري وزيـــر الصناعـــات الخفيفـــة بالرصاص في منزلة وزعم النظام أنه انتحر.

عاشرا. اغتيال عبد الكريم الشيخلي وزير الخارجية قرب المقبرة الملكية في وضح النهار.

حادي عشر. اغتيال الفريق الأول الركن عدنان خير الله التكريتي وزير الدفاع الأسبق بتفجير طائرتة في الجو.

ثاني عشر. اغتيال فليح حسن جاسم عضو قيادة قطرية ووزير الصناعة، حيث عين عضوا في محكمة خاصة للنظر في قضية متهمين قاموا بمظاهرة في منطقه بين محافظتي النجف وكربلاء عام ١٩٧٧ ، وخلال التحقيق طلبت المحكمة من جهاز المخابرات العامة إحضار أشخاص للإدلاء بإفادتهم لأهميتها فأجابهم معاون مدير المخابرات العامة في حينها برزان التكريتي (أية أشخاص ؟. . لا يوجد أحد لدينا. . انتهوا، أي أعدموا.) عندها رفض الاستمرار في المحاكمة ولم يصدر قرار الإعدام وأيده العضو الآخر عزة مصطفى، فطردا من القيادة ومن الحكومة. نقل فليح حسن إلى وظيفة معلم ابتدائي في ناحية العلم في تكريت. وفي الثمانينات اغتيل قرب محطة البنزين في قضاء المقدادية في ديالى، وللتضليل على العملية اتهمت مجموعة من العمال المصريين واعتقلوا فترة ثم أطلق سراحهم.

ثالث عشر. اغتيال العقيد الركن عبد الكريم مصطفى نصرت: اغتيل ثم ألقيت جثته في منطقة قناة الجيش في بغداد.

رابع عشر. اغتيال وليد الخشالي / عضو فرع بغداد :بعد إعدامات الحزبيين عام ١٩٧٩ عقد اجتماع للكادر الحزبي، فأبدى المذكور عدم رضاه واحتجاجه، وبعد انتهاء الاجتماع وخروجه خطف من الشارع من قبل أفراد المخابرات، وبعد أربعة أيام من الخطف اتصلت زوجته السيدة نضال التميمي ببرزان التكريتي رئيس المخابرات العامة في حينها للاستفسار عن زوجها لكونه صديقه فأجابها برزان : (وليد... الله يرحمه.) تبين فيما بعد ان برزان التكريتي قتله في مكتبه الشخصي وبيده في دائرة المخابرات العامة.

خامس عشر. اغتيال عبد الجبار محيسن المشعان رئيس محاكم استئناف المنطقة الجنوبية وعضو محكمة تمييز العراق، وهو شخصية قضائية معروفة بالعدالة والنزاهة اغتيل بالسم.

سادس عشر. اغتيال أعداد من رجال الدين والعلماء من مختلف مناطق العراق لاسيما في بغداد والنجف وكربلاء والرمادي والموصل والبصرة والديوانية وديالى وغيرها معظمهم بواسطة السم.

سابع عشر. اغتيال العلامة السيد محمد تقي الخوئي عام ١٩٩٦، وهو ابن المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي.

ثامن عشر. اغتيال العالم الكبير الشيخ آية الله الغروي.

تاسع عشر. اغتيال العالم الكبير السيد آية الله البروجردي.

العشرون. اغتيال المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد محمد صادق الصدر ونجليه عام ١٩٩٨.

الحادي والعشرون. إعدام السيد كاظم حبيب الصافي والشيخ عبد الرزاق الربيعي مع عشرة من السجناء معهم.

الثاني والعشرون. إعدام الشيخ محمد النعماني واعتقال زوجته وهي الابنة الصغرى لآية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر.

الثالث والعشرون. إعدام العقيد الطيار الركن علاء الخفاجي مدير الاستخبارات الجوية الأسبق ، وقد كان عضو فرع في الحزب.

ب. الاغتيالات في الخارج

تمارس شرطة صدام ضغوطا شديدة على العراقيين الذين اضطروا إلى مغادرة العراق، والإقامة في بلدان المهجر، وذلك لإجبارهم على الاستجابة والتعاون معها، والكف عن سياسة المعارضة، وتبدأ هذه الممارسات بعمليات الجرد والإحصاء لهم، جمع المعلومات عنهم، لاسيما الناشطين والبارزين سياسيا واجتماعيا، ثم يقومون

ببعض الضغوط كسحب جوازات سفرهم أو الامتناع عن تمديدها أو تجديدها، والامتناع عن تقديم أي عون لهم. ثم تنتهي إلى حملات التصفية والاغتيالات لعدد منهم. والملاحظ ان المتهمين بهذه الجرائم يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ويحملون جوازات سفر دبلوماسية خلافا لكل المعاهدات والقوانين والأعراف الدولية، وتعد هذه الأعمال خرقا وانتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. وفيما يلي أمثلة ـ لا للحصر لبعض التصفيات الجسدية والأعمال الإرهابية التي نفذتها أجهزة الجريمة بحق العراقيين أصحاب الرأي الآخر في خارج العراق.

لبنان

اغتيال {عادل وصفي} عام ١٩٧٩ كان يعمل ضمن صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، قبل ضرب السفارة العراقية في بيروت.

اغتيال السيد{حسن الشيرازي} عام ١٩٨٠ وهو عالم دين معارض معروف.

اغتيال {محمد حسين شريف }عام ١٩٨٠ بكاتم صوت.

اغتيال {محمد رمضان} عام ١٩٨٠ بكاتم صوت.

اغتيال { سعاد السعدي } عام ١٩٨٠.

اغتيال {تحسين الشيخلي} عام ١٩٨٠ {صحفي}.

اغتيال{اسعد منصور}عام ١٩٨٠ {طالب}.

اغتيال { هاشم عبود الساعدي}عام ١٩٨٦ {صحفي}.

اغتيال{ عبد الجبار عبد الله} عام ١٩٨١ بعد خطفه ، وتفجير جسده.

اغتيال { محمد صالح الحسيني }عام ١٩٨١ يعمل في منظمة التحرير الفلسطينية.

اغتيال {عبد الوهاب الكيالي}من قادة حزب البعث.

اختطاف {الشيخ عبد الرحمن بريذل الجبوري } وأرسل إلى بغداد حيث تم قتله.

اغتيال {الشيخ طالب السهيل }عام ١٩٩٤ وهو شخصية اجتماعية وسياسية معروفة.

اليمن

اغتيال {الدكتور توفيق رشدي }عام ١٩٧٩ {أستاذ جامعي}

الإمارات العربية المتحدة

اغتيال {حسين محمد سلمان} عام ١٩٨١ صاحب شركة تجارية، وألقي القبض على الجاني وسلم إلى حكومة صدام.

محاولة اغتيال {العلامة السيد مهدي الحكيم}.

اغتيال العميد الركن أحمد النايف الملحق العسكري في السفارة العراقية عام ١٩٨٩، خنقا بالغاز بتهمة انتمائه إلى تنظيم معارض (حركة الوارثين).

الكويت

اغتيال {الفريق الركن الطيار حردان عبد الغفار التكريتي } وزير الدفاع الأسبق واحد كبار معارضي صدام عام ١٩٧١. تم التخطيط لاغتياله من قبل أركان السفارة العراقية في الكويت حيث استدرجه السفير العراقي آنذاك مدحت إبراهيم جمعة واصطحبه في سيارة السفارة حيث جلس بجوار السفير ، ولدى نزولهما عند باب أحد الفنادق عاجله ضابط الاستخبارات، النقيب حاجم صديد الشمري، بمسدسه وأرداه قتيلا ثم هرب. بعد ذلك صرح السفير ان شخصا مجهولا قتله وهرب، للتغطية على الموضوع[١].

اغتيال{ علي ياسين}عام ١٩٧٨ وهو عضو في منظمة فتح.

اختطاف{ عبد المنعم الشوكي }عام ١٩٨٠ وإرساله إلى بغداد حيث تم قتله هناك.

اغتيال{ الدكتور جاسم المشهداني } عام ١٩٨١.

الأردن

اغتيال{ مؤيد الجنابي }عام ١٩٩٢ عالم الذرة المعروف حيث قتل في الشارع أمام أعين أطفاله وزوجته.

---

(١) مقابلة شخصية مع ضابط يعمل في الأجهزة الأمنية سابقا وانشق عن النظام.

استدراج {حسين كامل وشقيقه صدام كامل} بالعودة إلى بغداد وقتلوا هنالك مع عوائلهم بطريقة همجية.

السودان

اغتيال العلامة السيد مهدي الحكيم عام ١٩٨٨ وهو من العلماء المعارضين البارزين قتل في الخرطوم حيث كان مشاركا في مؤتمر الجبهة الإسلامية، وقد صرح وزير الإعلام السوداني بان عضوا في البعثة الدبلوماسية العراقية متورط في اغتيال السيد مهدي الحكيم.

بريطانيا

ثلاث محاولات لاغتيال {السيد مهدي الحكيم}

اغتيال {عبد الرزاق النايف} عام ١٩٨٠ رئيس وزراء العراق الأسبق وساهم مساهمة رئيسية في انقلاب عام ١٩٦٨

اغتيال{ سعيد الحمامي} عام ١٩٧٨ وهو عضو منظمة التحرير الفلسطينية.

اغتيال{ عبدالله رحيم شريف } عام ١٩٨٨ بدس السم له وهو تاجر.

إيطاليا

محاولة اغتيال طالب كردي في جامعة فلورنسا عام ١٩٨٣ داخل المطعم.

اغتيال الأستاذ الدكتور {محمد حبوش }عام ١٩٨٦، وإلقاء جسده من الطابق السابع حيث مسكنه، وهو عالم مخترع وأستاذ جامعي.

بلغاريا

اغتيال{ فلاح الصراف }عام ١٩٨٠ بطعنة سكين في أحد شوارع صوفيا وهو طالب جامعي.

باكستان

اغتيال {نعمة مهدي عبد} و {سامي محمد مهدي} حيث اختطفا من جامعة كراجي في ١٤ /١٩٧٨/٣ وعثر على جسديهما دون الرأسين في ١٩٨٧/٣/١٦ وقد مثل بهما.

الولايات المتحدة الأمريكية

اغتيال{ سالم يوروس }عام ١٩٧٧

اغتيال {سالم حميد عقراوي} عام ١٩٨٠

اغتيال{ كوركين سلمان} عام ١٩٨٠

اغتيال{ نبابليون بشـــي} عام ١٩٨٣ وهو رئيس تحرير جريدة المشرق.

فرنسا

اغتيال{ حسين الحيدري} عام ١٩٨٦ وهو طالب جامعي.

اختطاف الطالبين{ محمد حسن خير الدين } و{ فوزي محمد} وأرسلا إلى بغـداد بعد تخديرهما.

الدانمارك

محاولة اغتيال أحد المعارضين العراقيين أمام زوجته في فندق اسكندنافيا مـــن قبل سكرتير السفارة العراقية في الدانمارك بواسطة المسدس والقي القبض عليـه من قبل الشرطة الدنماركية.

اعتداء القنصل العراقي مع حوالي ٣٠ من عناصر المخابرات العراقيـــة علـــى الطلبة العراقيين حيث كانوا يعقدون اجتماعا فدخلوا عليهم شـــاهرين أسـلحتهم وتدخلت الشرطة لمنع وقوع إصابات. ونشر الحادث في الصحف الدنماركيـــة ليوم ١٩٨٣/٤/٢٥.

تايلند

محاولة اغتيال { العلامة السيد محمد زكـــي السويج } عام ١٩٨٧ في بانكوك.

سويسرا

محاولة اغتيال {الدكتور عصمت شريف}عام ١٩٧٨.

النمسا

محاولة اغتيال { مسعود البارزاني } زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني عـام ١٩٧٩.

إطلاق الرصاص على المتظاهرين العراقيين ضد النظام العراقي عام ١٩٨٣.

السويد

اغتيال {إبراهيم فاتح رستم } وزوجته { بافرين } عام ١٩٨٦.

اغتيال { ماجد عبد الكريم } عام ١٩٨٦ وهو ضابط مخابرات عراقي منشق على النظام ولاجيء في السويد. تم تقطيع جسده ورزمه بكيس دبلوماسي ونقله إلى بغداد، عندها تم إطلاق سراح عائلته التي سجنت في المخابرات (في الغرفة الحمراء) لسنين طويلة قبل اغتياله.

ألمانيا الغربية

محاولة تفجير قاعة لانعقاد مؤتمر سنوي للطلبة الأكراد في أوربا عام ١٩٨٠، وتم طرد اثنين من موظفي السفارة العراقية لاشتراكهم في الحادث.

يوغوسلافيا

اختطاف { نشأت فرج } وإرساله إلى بغداد وهو طالب جامعي ولم يعرف مصيره لحد الآن.

قمع التركمان [١]

التركمان في العراق ثالث قومية بعد العرب والكرد. ولهم دور تاريخي وحضاري فعال، غالبيتهم يقطنون الخط الفاصل بين الكرد في الشمال والعرب في الوسط والجنوب، والذي يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي للبلاد، وكركوك تعتبر أهم مركز اجتماعي وتاريخي وسياسي للتركمان. ويتميز التركمان في العراق عموما بالكفاءة والمهارة المهنية لاسيما في المهام الإدارية والعسكرية، كما يتسمون بالإخلاص والنزاهة والكياسة.

---

(١) أفردت مبحثا خاصا ـــ وإن كان مختصرا ـــ لقمع المواطنين التركمان خلافا لمكونات الشعب العراقي الأخرى، لشعوري بأن التركمان لم يحصلوا على الاهتمام السياسي والإعلامي الكافي والذي يتناسب مع حجم اضطهادهم ومع إسهاماتهم الوطنية (المؤلف).

لقد اختار التركمان طريق السلام والوئام والابتعاد عن الصراعـات السياسـية، ولم يرفعوا السلاح في وجه السلطات العراقية، وحاولوا سلوك نهج الحياد السياسي، أو ما يمكن تسميته بالعزلة السياسية والاجتماعية، ظنا منهم ان هذا النهج سـينقذهم مـن بطش السلطات، وان هذا التكيف السلبي كاف لحمايتهم من الاضطهاد. ولكن الريـاح لم تجر كما يشتهون، بل جرت حسب شراسة الحكام المتسلطين. والأكثر من ذلـك ان سلطة صدام استغلت هذا التقوقع السياسي والاجتماعي أسوأ استغلال لتهميش وإلغـاء دورهم سياسيا واجتماعيا، مع ممارسة خطط إعلامية للتعتيم على وجودهـم، وتفتيـت كيانهم لإسقاطهم من المعادلة السياسية والاجتماعية العراقية، في الوقـت الـذي كـان بالإمكان الاستفادة منهم كعنصر توازن في حسابات المصالح السياسية فهم مواطنـون عراقيون اصلاء، وجزء من كيان الشعب العراقي، ولـهم دور إيجـابي فـي بنائـه، وأغلبهم استوطن العراق قبل أكثر من ألف سنة.

إلا أن التركمان تعرضـوا لسياسـة القمـع والاضطـهاد والعـزل السياسـي والاجتماعي، أسوة بمكونات الشعب العراقي الأخرى من العرب والكرد والآشوريين و باقي الاقليات، ولعل أسوأ ما تعرض له التركمان في ظل صدام هو تعرضـهم إلـى خطط لتذويب هويتهم القومية، وتمزيق كيانهم الاجتماعي بأساليب مختلفة منها التـهجير القسري الداخلي والخارجي، وإسقاط الجنسية عن بعضهم، مصادرة دورهـم السـكنية ومنع تملكهم العقارات. وفيما يلي نذكر أهم الممارسات القمعية التـي تعـرض لـها التركمان:

- إقصاؤهم من المشاركة الفعلية في السلطة وفـي إدارة البـلاد تنفيـذ خطـة التعريب وتغيير الطابع البشري، القومي لمناطق استيطانهم وإجبـارهم علـى تغيير قوميتهم.
- ممارسات وحشية من التهجير والترحيل الداخلي والخارجي مـع مصـادرة ممتلكاتهم وإسقاط الجنسية.

حرمانهم من الحقوق المدنية لاسيما تملكهم مساكنهم بل تم طرد العديد من العوائل من بيوتهم، ومنحها إلى مواطنين آخرين من العرب تم إغراؤهم للقدوم من المناطق الوسطى والجنوبية.

- إجراءات لإذلالهم وتشتيتهم، كطرد العمال والموظفين التركمان من المشاريع الحكومية ، وطرد معظم العسكريين من الجيش.
- حملات الإعدام والسجن والتعذيب لخيرة أبنائهم، مع ملاحقة عوائلهم بالتنكيل والاعتقال والتهجير.
- صدور قرارات عديدة ــ لاسيما عندما كان المدعو علي حسن مجيد التكريتي مسؤولا حزبيا في كركوك ــ يمنع بموجبها التركمان من شراء أو بيع العقارات والأراضي إلا بمشاركة البعثيين أو العناصر الأمنية وفي أي نشاط تجاري.
- قصف القرى والتجمعات السكانية التركمانية لإجبارهم على الهجرة، وتهديمها وبناء مجمعات سكنية بديلة.
- تعرضهم إلى مجازر دموية لاسيما بعد الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١ بسبب مشاركتهم فيها، حيث القتل الجماعي لأبنائهم والاعتقالات الكثيرة في مدن كركوك والتون كوبري وتارة وطوزخورماتو وغيرها، وشردت وهجرت آلاف العوائل. راجع الملحق (ز).

وفي أعقاب الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١ قامت نخب من المثقفين والسياسيين والعسكريين التركمان بتشكيل حركات وأحزاب سياسية علنية معارضة للنظام، تعمل إلى جانب قوى المعارضة العراقية الأخرى، ولهم دور إيجابي في الدفاع عن القضية الوطنية العراقية، وإيمانهم إيمان وطني، وطموحهم بناء عراق ديموقراطي حر ودستوري يحظى فيه الجميع بالأمان والطمأنينة والسلام والحق القومي المشروع.

قصة مجزرة " التون كوبري"[1] خلال انتفاضة آذار / مارس ١٩٩١

وصلت أخبار دخول قوات صدام إلى مدينة كركوك من الأهالي الفارين منها والمتوجهين نحو محافظة أربيل وغيرها. . وتبعد (التون كوبري) بحوالي ٤٠ كيلو متراً إلى شمال مدينة كركوك، وظلت المدينة إلى ما قبل الغروب هادئة ولم يكن هنالك ما يشير إلى الخطر الداهم. كان السكان في حالة من الاضطراب والقلق والترقب بسبب الأخبار السيئة التي كانوا يتلقونها من الفارين من مدينة كركوك.

إلا أن الحالة لم تدم كثيرا. . فقبل حلول الظلام، اقتربت أصوات انفجارات، وبدأت القذائف تتساقط هنا وهناك على منازل المدينة، فدب الهلع والفوضى في صفوف الأهالي الأمنيين العزل، وبدأت حالة من الذعر والرعب والاضطراب، فخرجوا إلى الشوارع ثم سارعوا، أطفالا ونساءا وشيوخا وشبابا بالاتجاه المعاكس لمصدر القصف، واتجهوا جميعا على طريق التون كوبري ــ أربيل، جريا على الأقدام، والبعض منهم بسيارتهم الخاصة والعامة. .

ولكنهم لم يكادوا يبتعدوا كثيرا (أي بعد بضعة كيلومترات)، اذ ظهر أمامهم رتل عسكري مؤلف من ناقلات أشخاص مدرعة بقيادة ضابط برتبة ملازم أول أوقفهم جميعا وجمع القادمين تباعا. . ثم فصل الرجال عن النساء والأطفال، وبعد ذلك طلب من التركمان تجمعهم في مكان منعزل عن الأكراد. . على يمين الطريق. . وفي هذه الأثناء وصل أمر الرتل، وهو برتبة مقدم أو رائد، وكان يتكلم بلهجة أهل تكريت.

نادى على الملازم الأول، وسأله عما فعل، أجابه الملازم : هؤلاء التركمان وأولئك الأكراد. . وهناك النساء والأطفال. . قال ذلك مشيرا إلى المجموعات. . قال المقدم المجرم عديم الضمير والإنسانية، خائن الشعب، عبد المال والنياشين والسيارات:

(ماكو تركمان وأكراد، واحد انكس " أنجس" من الثاني، كلهم خونة، أجمعهم سوية) نفذ الملازم الأول أوامر سيده ولكن بتثاقل واضح. . ثم تلقى أمرا بأبعاد النساء

---

(١) عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، ط١ / ١٩٩٩.

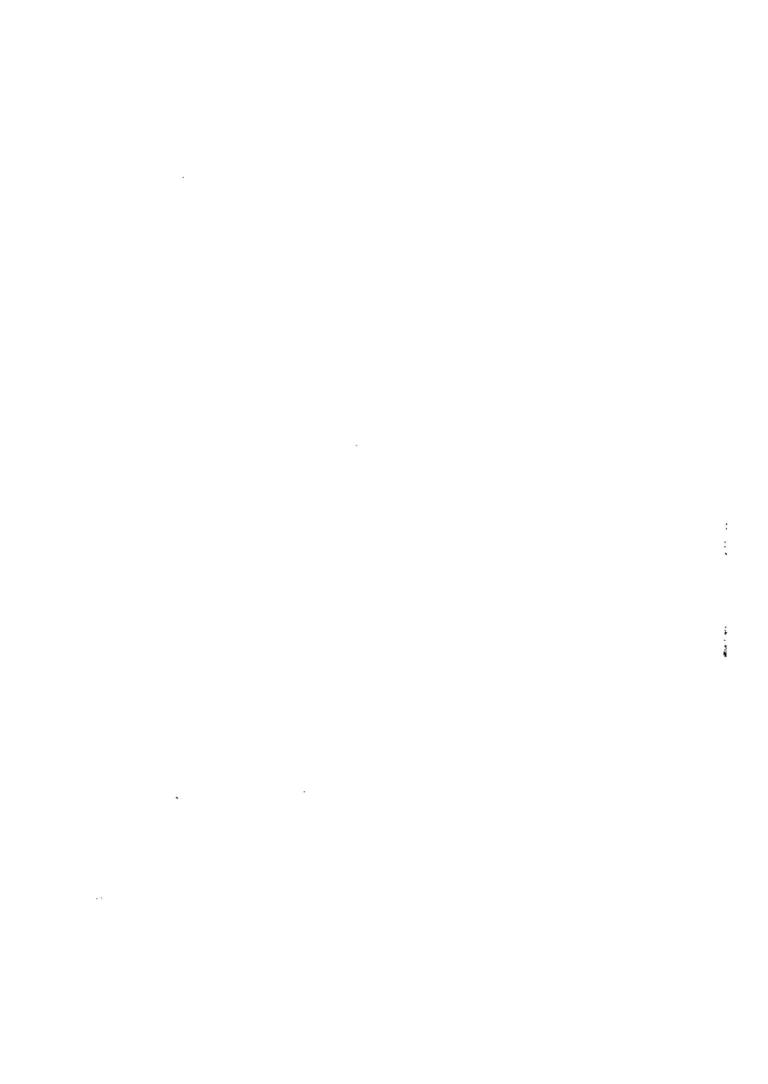
والأطفال قليلا إلى الوراء. . مرت دقائق رهيبة، جمدت الدماء في عروق الحاضرين البائسين، وكانت بمثابة الدهر كله. . انقضت بما يشبه يوم الحشر، حيث اختلطت أصوات لعلة رصاصات الغدر والخيانة تمزق أجساد الأبرياء العزل بصراخ النساء والأطفال والشيوخ وباستغاثة وحشرجة الأبرياء ضحايا الغدر، قبل ان يفارقوا الحياة وتختلط دماء بعضهم ببعض ويلتحقوا بقافلة الشهداء الأبرياء ضحايا الغدر والخيانة والإجرام.

هذا وقد عاد أهالي الشهداء وذووهم بعد أسابيع يبحثون عن جثث الشهداء، فاهتدوا أخيرا إلى الموقع الذي دفنوا فيه في (مقبرة جماعية).

وفي أدناه قائمة بأسماء الشهداء:

ت	الاسم الثلاثي	اسم الأم
	حسيب مشير رضا	بديعة سعيد
	عبد الرحمن مشير رضا	بديعة سعيد
	جنكيزمظلوم نوري	عزيمة عايد
	منصور مظلوم نوري	عزيمة عايد
	نور الدين مظلوم نوري	عزيمة عايد
	سلام رشيد حيرول	صدرية نوري
	ندام رشيد حيرول	صدرية نوري
	هاشم محمد توفيق	لميعة حافظ
	قاسم محمد توفيق	لميعة حافظ
	شعلان فيصل سلمان	شكرية خان إبراهيم
	مطلك فيصل سلمان	شكرية خان إبراهيم
	عصام مدحت عزت	نبهة مولود
	هاني مدحت عزت	نبهة مولود
	عامر مدحت عزت	نبهة مولود

	أنور احمد	خيرية إبراهيم
	نوران احمد	خيرية إبراهيم
	اتيلا احمد	خيرية إبراهيم
	محمد خالد صالح	أمينة علي
	عدنان خالد صالح	أمينة علي
	هشام إحسان علي رضا	ندرت مردان
	إحسان علي رضا	—
	طارق بايز	صديقة رشيد
	عدنان بايز	صديقة رشيد
	عزيز علي	عطية
	عصام عثمان جميل	—
	صائب فنار قادر	شكرية عسكر
	سعود خطاب مرتضى	سعدية رشيد
	حازم أنور عشا	خديجة سوار
	عمر خورشيد	خميسة ولي كريم
	نجيب سعيد صالح	هدية رشيد
	ارشاد خورشيد	ساجدة جلال
	محمود رشيد	—
	عماد محمد رشيد	رمزية
	جنيد سعد بهجت	خولة نعمة



الفصل الرابع

دور الأجهزة الأمنية في قمع محاولات الشعب والجيش لإسقاط النظام الحاكم

دور الأجهزة القمعية في قمع الانتفاضة الكبرى للشعب العراقي في شعبان/آذار ١٩٩١



اللواء الركن الشهيد وضاح ثامر إسماعيل الشاوي

هوية الانتفاضة الكبرى

يعيش الشعب العراقي مشاعر الثورة منذ وقت طويل ، لكنه لم يجد الفرصة الملائمة لتفجيرها، وما الانتفاضات الشعبية المحدودة في كربلاء والنجف وبغداد خلال السبعينات، ومحاولات ضباط من الجيش بموازرة شخصيات وطنية للانتفاض والثورة منذ عام ١٩٦٩ إلا دليل على مخاضات لتلك الثورة ، إلا أنها في الوقت نفسه أعطت للسلطة الحاكمة منبهاً تحذيرياً ، فازداد القمع ضراوة ووحشية، وأحكمت الأجهزة الأمنية قبضتها على رقاب أبناء الشعب، وحين بدأت الحرب العراقية ـ الإيرانية تقلصت فرص العمل المضاد للسلطة الحاكمة نتيجة الظروف الأمنية والعسكرية المشددة للغاية، ولانشغال الجيش في جبهات الحرب ، وأشغال أبناء الشعب بالتعبئة والقتال .

وما إن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٨٨ حتى بدأ العمل السري لتغيير النظام ، فكانت حركة الوارثين عام ١٩٨٩، ومحاولة النقيب سطم الجبوري وزملائه عام ١٩٩٠ (سترد تفاصيلهما في المباحث القادمة).

إن أنظمة الحكم الاستبدادية تحمل عوامل سقوطها ، وإن الشعوب بطبيعتها تريد أن تحكم نفسها بنفسها ، كما أن سكوتها فترة ما لا يعني قبولها بالحاكم ، بل بسبب الإرهاب والاستبداد، وهو سكوت وقتي ومؤجل ، وعوامل الثورة تختزن وتتفاعل لحين إيجاد الظروف الملائمة، وهكذا كان الشعب العراقي الذي قد يفوق الشعوب الأخرى حباً إلى التغيير وفي عدم خضوعه للحاكم المتسلط .

وعلى امتداد تاريخ الحكم الوطني العراقي فإن فترة العهد الملكي تعتبر هي الأفضل قياسا لما حل بعدها في العهد الجمهوري من أنظمة، ومع ذلك لم ترق للعراقيين تلك الفترة وقاموا بالتغيير، فكيف التعامل مع سلطة لا يمكن وصفها إلا بعصابة مجرمة ؟

وعوامل الثورة في العراق كانت متوفرة تماما خلال السبعينات والثمانينات، ولم يمنعها إلا القمع اللامحدود وشبكة المؤسسات الأمنية والإسناد الدولي والإقليمي للنظام.

ولو لم تكن مشاعر الثورة خلال السبعينات والثمانينات موجودة لما كان القمع والمذابح الجماعية والإعدامات والتصفيات الجسدية، لاسيما بالرموز الوطنية والإسلامية كالمفكر الإسلامي الكبير الشهيد محمد باقر الصدر، والشيخ عبد العزيز البدري وغيرهما , ولما كانت عمليات التهجير لمئات الآلاف من المواطنين إلى خارج الحدود , ولما كانت عمليات الإبادة في أهوار الجنوب خلال الثمانينات وعمليات الأنفال في الشمال عام ١٩٨٨. أضف إلى ذلك آلاف المواطنين الذين نفذت فيهم أحكام الإعدام وآلاف المواطنين المختفين وآلاف المعتقلين وآلاف المهجرين والهاربين من جحيم السلطة ، وإنه لوصف موجز ، والحقيقة تبقى أشد وأمر بكثير, وهذا كله حدث قبل غزو الكويت ، وقبل تفجير الانتفاضة عام ١٩٩١.

فهل يصح أن يقول قائل أن ثورة الشعب عام ١٩٩١ هي وليدة الهزيمة أو للضائقة الاقتصادية نتيجة الحصار أو بسبب تحريض المحرضين ؟!!

لقد تفجرت الانتفاضة التي كانت تتفاعل وتعتمل في نفوس وضمائر معظم العراقيين . لقد كانت الانتفاضة عراقية الصلب والترائب، و هي ثورة شعبية وطنية نما جنينها أوائل السبعينات، وتكاملت ملامحها أوائل الثمانينات، وولدت من رحم عراقية أوائل التسعينات ، ليست لها خيوط أو جذور من خارج الحدود.

وبحكم مسؤوليتي ، التي تشرفت بها خلال الانتفاضة في الفرات الأوسط ، تنقلت في أغلب مناطقها خلال تلك الأيام الخوالد فلم أر غير سمرة العراقيين ، ولا أحد غيرهم سواءاً في القيادات أو الثوار عموما . وخلال أيام الانتفاضة الخالدة أصدر النظام الحاكم أمرا إلى جميع أجهزته الرسمية والحزبية بضرورة إلقاء القبض على (إيرانيين !) لعرضهم في وسائل الإعلام ، ويشمل البحث بين جثث القتلى من الثوار عسى أن يعثروا على وثيقة أو إشارة تدل على كون القتيل إيراني، ولم يحصلوا على أي دليل[1] . لقد كانت صرخة الانتفاضة مدوية أسمعت

---

(١) نجيب الصالحي ــ الزلزال ــ.

العالم كله رفضها للعصابة الحاكمة، فأفزعت العصابة وما يحيط بها من زبانية ومنتفعين لأنها أظهرتهم على حقيقتهم . وهي وإن لم تتمكن من تحقيق هدفها النهائي خلال الشوط الأول ، لأسباب معظمها خارجية، فإنها استطاعت تحقيق أهداف عظيمة خلال ذلك الشوط ، فهي لم تحطم جدار الرعب والإرهاب عند أبناء الشعب حسب بل نقلته (الرعب) إلى عصابات السلطة الحاكمة وحراسها، من خلال هذا التصويت الشعبي العام الرافض للعصابة الحاكمة والذي أدى إلى تعرية بطانة النظام أمام العالم بأنها مرفوضة وممقوتة، هذه العصابة التي طالما تبجحت بشعبيتها واستقرارها ، ولقد تم الاستيلاء على وثائق تكشف ممارساتها القمعية والإجرامية، وتم خلالها إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والمسجونين ، وهيأت بلورة القضية العراقية وقدمتها إلى العالم وإلى المحافل الدولية كقضية لا يمكن تجاهلها، فأصبحت المعارضة العراقية أكثر قوة ونضوجا وبروزا، ومعترفا بها دولياً ويتم التعامل معها بشكل جاد ، لاسيما من دول القرار. ومن ثمار الانتفاضة المباركة تحرير كردستان وإدارتها من قبل أبنائها مباشرة، وتخلخل السلطة في الجنوب والفرات الأوسط.

ولابد من التنويه، بأن انتفاضة الشعب العراقي التي تفجرت عام ١٩٩١ لم تفشل ولم تتوقف، بل هي متواصلة مع العمليات الميدانية المستمرة في الجنوب والوسط، ووثبة قبيلة الدليم في الرمادي عام١٩٩٥ والمصادمات الشعبية مع أجهزة القمع السلطوية في بغداد والبصرة والسماوة والناصرية وديالى وبابل والكوت كلها تؤكد هذه الاستمرارية.

لماذا الانتفاضة ؟

قيل عن انتفاضة الشعب العراقي عام ١٩٩١ بأنها جاءت استجابة لتحريض خارجي من هنا أو هناك .

وقيل عنها أنها رد عفوي لهزيمة عاصفة الصحراء في حرب تحرير الكويت أو نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق .

إن إرجاع إشعال الانتفاضة لهذه الأسباب الآنية هو تزييف للحقائق وتسطيح للأمور، بل هو استخفاف بعظمة تلك الثورة الشعبية التي لم يشهد تاريخ العراق الحديث مثيلا لها من حيث سعتها وسرعة انتشارها ، ومدى استعداد الثوار للتضحية، وصمودهم الباسل أمام موجات قوات النظام التي استخدمت مختلف الأسلحة الثقيلة بما فيها صواريخ أرض ــ أرض وطائرات القوة الجوية وطيران الجيش .

كما إن القول أنها جاءت استجابة لتحريض خارجي ، بالإضافة إلى ما يشكله من استخفاف بالإنسان العراقي والإيحاء بأنه ساذج أو في احسن الأحوال أنه ذو عقل انفعالي وبالإمكان التغرير به وتوريطه، فإن وقائع التاريخ تدحض ذلك ، حيث أنه خلال الحرب العراقية ــ الإيرانية والتي استمرت ثماني سنوات ، فإن التحريض لتغيير النظام كان مستمرا من قبل إيران، ومع ذلك لم يؤد التحريض المسند بعمل ميداني إلى عمل ما.

والتكريس لهذا العامل أو محاولة البعض من سيىء القصد على إبرازه ، جعل البعض يكيل التهم واللوم للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بأنه ورط العراقيين في تحريضه للانتفاضة .!! وهذا الأمر مرفوض ، فلم تحدث الانتفاضة استجابة لرغبة بوش أو غيره .

أما القول أنها جاءت ردا للهزيمة في عاصفة الصحراء ، فهو كذلك أمر يجانب الحقيقة . فلو كانت كذلك لكان الجيش والقوات المسلحة أولى بالرد على الهزيمة لأنهما اللذان تجرعا الهزيمة على يد النظام الحاكم . بينما الذي حدث أن

القوات المسلحة ـ كمؤسسات وليس أفراد ـ لم تساهم في مساندة الانتفاضة بل قمعتها .

كما أنها لو كانت ردا للهزيمة لكان يفترض أن تشمل المحافظات (البيضاء) صلاح الدين ـ الموصل ـ الأنبار ، ولما اقتصرت على الشيعة في الجنوب والوسط والكرد في الشمال ، بل أن شمولها العرب الشيعة والكرد والتركمان ، والذين يؤلفون أكثر من ٨٥ % من مجموع سكان العراق ، يؤكد سمتها السياسية الواضحة، ويؤشر دلالتها العميقة الجذور، ويؤكد هويتها الوطنية الشاملة البعيدة عن الطائفية والعنصرية. وهنالك أدلة ميدانية عديدة تثبت ذلك، منها ما لاقاه الفريق الركن نزار الخزرجي ومجموعة من كبار الضباط الذين كانوا معه من رعاية وحماية من قبل الثوار في الناصرية ، رغم مقاومتهم الشديدة قبل أن يقعوا بأيدي الثوار، وكان من بين الضباط الذين معه اللواء الركن محمد رضا غثيث التكريتي معاون مدير الاستخبارات العسكرية العامة الذي لم يمس بسوء وأطلق سراحه، بينما قتل زميله العقيد الركن عبد الكريم السماري وهو من أهالي العمارة (شيعي) بسبب سوء تصرفه . ومثال آخر في شمال العراق ، فإن الثوار الكرد تعاملوا معاملة طيبة وحموا مئات الضباط الذين وقعوا بأيديهم ، وآلاف الجنود ، وأمنوا لهم الحماية لحين إطلاق سراحهم . ولكن للأسف الشديد لم تنقل الصورة الحقيقية عن الانتفاضة من قبل الأشخاص الذين كانوا بأيدي الثوار وتم إطلاق سراحهم، سواء في الشمال أو في الوسط أو الجنوب ، بل أخذوا يرددون إعلام وإشاعات النظام حولها خوفا أو عن سوء قصد.

ومن السمات الأخرى للانتفاضة أنها ثورة ذات أهداف واضحة، وأنها ليست عفوية بمعنى المصادفة ورد الفعل ، بل جاءت بتصميم الشعب المهيئ والمستعد لها نفسيا وفكريا وسياسيا وبعيدا عن تخطيط حزب أو حركة معينة، رغم مشاركة بعض عناصر التيارات السياسية المختلفة فيها.

وأما من يردها إلى سبب الحصار الاقتصادي فإنه سبب ليس له قيمة , لاسيما وأنه لم يكن مضى عليه سوى ستة شهور، فلم تظهر بعد نتائجه وآثاره ،بل

إن الأزمات المفتعلة في شحة المواد الغذائية خلال السبعينات كانت أكثر وطأة مما حدث خلال تلك الشهور الستة , ولكن النظام الحاكم ، ولغـــرض تشـويه رسـالة الانتفاضة وسمعتها , راح يكيل الشتائم للعراقيين بعد توقف الانتفاضـــة، جـاعلا الحصار الاقتصادي هو السبب وراء الانتفاضة بقصد الحط من هدفها والانتقـاص من ثوارها .

إذن هذه الأسباب أوجدت فرصة سانحة، وخلقت الظـروف الملائمـة لـها وليست وراء الانتفاضة ، بل وراءها أسباب سياسية حقيقية وأساسية ليست وليـدة ظروف غزو الكويت ، رغم مرارتها واستنكارها من قبل الشعب العراقي. وبـها أضاف النظام الحاكم جريمة إلى جرائمه الكبرى بحق الشعب العراقي والشـعوب المجاورة .

فالساحة السياسية العراقية لم تهدأ يوما في الجنوب والوسط والشمال، حيـث الحركة الكردية مستمرة فـي نضالـها مـن أجـل حقوقـها القوميـة والثقافيـة والسياسية،وكذلك الحال بالنسبة إلى غالبية المجتمع العراقي الذي يعاني الاضطـهاد والعزل السياسي. إن فعاليات الشعب النضالية من أجل نيل حقوقه متواصلة، وإن كانت تعاني من التضليل والطمس الإعلامي الداخلي والخارجي . كذلـك الحـال بالنسبة للتركمان والآشوريين ، وإن كان صراعهم قد اتسم بنوع من السـلبية ، إلا أنهم تعرضوا إلى كثير من القمع والاضطهاد والتهجير والتفتيت. وقد وجد الشـعب العراقي فرصته الذهبية بعيد عاصفة الصحراء بعـد انحسـار الإسـناد المـادي والسياسي والإعلامي للنظام الحاكم من القوى الدولية والعربية .

كما كان لممارسات الأجهزة القمعية طوال العقود المنصرمة دور كبير فـي تأجيج الروح الثورية لدى أفراد الشعب للتسريع في تغيير النظام الحاكم.

وهناك دلائل تثبت أن الانتفاضة لم تأت بدافع آني ، بل انفجـرت بدوافـع متأصلة وتصميم مسبق أهمها :ـ

١- خلال عمليات القصف الجوي للحلفاء ضد العراق كانت هناك لقاءات ومشاورات واتصالات بين شخصيات عراقية في مختلف المحافظات للتنسيق حول العمل الممكن لاغتنام الفرصة للقضاء على الدكتاتورية. وتم الاتفاق خلالها على تهيئة الرأي العام العراقي ، والعمل على خلق قاعدة شعبية للعمل التعبوي الميداني ، وذلك بتسريب أخبار بين المواطنين تفيد بأن الشعب سيفجر الانتفاضة . لقد كان الشارع العراقي مهيئا لتقبل مثل هذه المعلومات بل سبق ذلك عفويا نتيجة ما تراكم من المعاناة ، وحاجته الملحة للثورة ، لذلك اتسع الأمر حتى بات حديث الشارع والرأي العام العراقي ، ولقد جنى الثوار فائدة هذه اللفتة الإعلامية من خلال ضعف مقاومة أجهزة السلطة والحزب الذين كانوا مهيئين نفسيا ومعنويا للتملص والهروب من مواقعهم , ولم يستغرق تحرير المدن من قبل الثوار إلا يوما أو بعض يوم. وقبيل تفجير الانتفاضة بدأ الشباب الثائر تنسيق وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بانتظار لحظة البداية . ولا بد من التأكيد هنا، أن هذه الشخصيات وما تم بينها من مشاورات واتصالات لم تتحرك بإطار حزبي أو ضمن تنظيم معين، بل حركة شعبية رابطها الأساسي المسؤولية الوطنية تجاه شعبهم ووطنهم. وللأمانة التاريخية لابد من الإشارة إلى أن للإسلاميين، المنظمين وغير المنظمين ، دور في تفجيرها وتوجيهها..ولكن الدور البارز والمهم هو للمستقلين من أبناء الشعب (أي غير المنظمين حزبياً).

٢- في ١٣ /شباط/١٩٩١ شيع آلاف المسلمين في النجف الأشرف العالم الكبير السيد يوسف الحكيم , وقد استغل المشيعون هذه المناسبة لإعلان رفضهم للنظام الحاكم، فهتفوا ضد النظام، ورفعوا شعارات تندد بصدام. فتحول التشيع إلى مظاهرة كبيرة ، هي بمثابة إعلان أولي للانتفاضة وتهيئة نفسية للمواطنين، وجس نبض للنظام ، فاستنفرت الأجهزة الأمنية القمعية قواها لإخمادها، فقامت بحملة اعتقالات واسعة مما حدى بالمرجع

الأعلى حينها السيد أبو القاسم الخوئي (قدس الله سره) التدخل لدى مدير أمن النجف لإطلاق سراح المعتقلين ، فأطلق سراحهم عدا شخص واحد. وقد أشارت الكاتبة البريطانية جولي فلنت إلى هذه الحادثة في مقالها المنشور في جريدة الاوبزرفر البريطانية بتاريخ ٢٤/ شباط / ١٩٩١ وهذه الحادثة تعتبر الأولى لتصعيد الموقف[١].

٣- يوم الخميس ٢٨ / شباط / ١٩٩١ الموافق ليلة منتصف شعبان وهي ـ مناسبة دينية يحتفل بها المسلمون الشيعة سنويا في مدينة كربلاء ـ أي قبل يومين من بدء الانتفاضة ـ وكاتب السطور شاهد عيان لهذه الحادثة ـ في عصر ذلك اليوم جاء الإمام السيد أبو القاسم الخوئي (قدس) لزيارة مرقدي الإمام الحسين (عليه السلام) وأخيه العباس (عليه السلام) وما إن وصل موكب السيد الخوئي إلى قلب المدينة قرب مرقد الإمام الحسين (عليه السلام) حتى هرعت إليه الناس مهللة ومكبرة، وهاتفة بالصلوات والتنديد بالنظام الحاكم . كانت الأجهزة القمعية والحزبية في ترقب وحذر، وعناصرها منتشرة ، فرأيت صبية يركضون داخلين باحة صحن الإمام العباس (عليه السلام) فأخبروا العناصر الأمنية المنتشرة بين الناس بقدوم السيد الخوئي وهتاف الجماهير، فهرعت هذه العناصر خارجا إلى حيث موكب السيد الخوئي والتجمع الجماهيري الحاشد حوله، ولغرض تفريق الناس والسيطرة على الوضع الأمني , قامت العناصر الأمنية بإطلاق الرصاص باتجاه المواطنين في الهواء، وأوصدوا أبواب الصحن . وعندما لاحظ السيد الخوئي ذلك، وحفاظا على أمن الناس ، اضطر إلى قطع زيارته والعودة إلى النجف الأشرف . وقد أحدثت هذه الحادثة بلبلة وأصبحت حديث كافة الزوار القادمين من معظم محافظات العراق . وتطور الحديث بين الناس وبشكل

---

(١) فائق الشيخ علي ـ مقال في جريدة الحياة ـ في عددها (١٢٠٨٠) الصادر يوم ١٩٩٦/٣/٢٢.

واضح خلال تلك الليلة إلى التساؤل عن توقيت الانتفاضة، أي أن مدار الأحاديث كان حول متى سيتم إشعال الانتفاضة، بمعنى أن حدوثها أمر مفروغ منه، وأن المواطنين معبئين ومهيئين نفسيا لها منذ الأيام الأولى للحرب الجوية . وتعتبر هذه الحادثة الخطوة الثانية الأهم لتصعيد الموقف، وهي بمثابة رسالة إنذار أولية لأبناء الشعب للتهيؤ للحركة.

٤- في فجر اليوم الأول من آذار ١٩٩١ وثب الثوار في سوق الشيوخ في محافظة الناصرية لتحرير مدنهم ومناطقهم . و في نفس وقت إطلاق رصاصة البدء في البصرة ، وليس مهماً من سبق من ..؛ سواءاً رصاصة البدء أم صولة الرجال في أهوار سوق الشيوخ ، فالسبق لهم جميعا .

٥- السرعة في توسعها كالنار في الهشيم ، ففي نفس اليوم انطلقت الانتفاضة في محافظتي البصرة والناصرية تلتها العمارة والنجف وكربلاء وبابل، ثم الديوانية والسماوة والكوت وبعض مناطق محافظتي بغداد وديالى. وبعد مدة انطلقت في المحافظات الشمالية السليمانية وأربيل ودهوك وكركوك . إن سرعتها وشمولها لمعظم مناطق العراق لا يمكن أن تتم استجابة لرصاصة من جندي مجهول أصاب إحدى صور الطاغية، بل إنها دلالة أكيدة على أنها متأصلة في عقل وضمير الشعب وبتنسيق مسبق بمستوى معين وحسب الظروف المتاحة آنذاك.

٦- بروز قيادات منذ اليوم الأول، وإن بقيت على مستوى المحافظات (على الأغلب) نتيجة للظروف الأمنية البالغة الصعوبة للفترة التي سبقتها، والظروف الإدارية والمواصلات السيئة نتيجة ظروف الحرب وآثارها . ورغم ذلك، كانت قيادات محافظات الفرات الأوسط (بابل وكربلاء والنجف والديوانية والسماوة) في أفضل حالات التنسيق والتعاون والإسناد، حيث كنت أحد أعضائها، بل وطورنا الأمر إلى توحيد القيادة لمحافظتي بابل والديوانية . وقد روجت السلطة الحاكمة وادعت عبر

وسائل إعلامها، بعد قمع الانتفاضة وإعادة سيطرتها على مناطق الجنوب والوسط، بأن القائمين بالانتفاضة هم من نكرات المجتمع وليس لهم وزن اجتماعي ، وهو أمر تدحضه الوقائع في جميع المحافظات الثائرة، حيث كانت الرموز الاجتماعية وفي مقدمتها علماء الدين وشيوخ العشائر، والمثقفين والعسكريين ، وكذلك بعض الرموز السياسية، في طليعة قيادة الانتفاضة، وكان الشباب الواعي وبقية أبناء الشعب في تلك المحافظات هم مادتها ورجالها الأبطال ، فعلى مستوى القيادة الرئيسية كان السيد الخوئي (قدس) ومجموعة من العلماء والوجهاء على رأسها، وكذلك في محافظات الجنوب والفرات الأوسط كان شيوخ العشائر والعسكريون والمثقفون في قمة قيادة تلك المحافظات ، أما في المحافظات الشمالية فكانت الرموز السياسية والاجتماعية في طليعة قيادتها(١).

ولغرض تشويه سمعة الانتفاضة والانتقاص من وطنيتها، قامت أجهزة إعلام النظام الحاكم بحملة إعلامية ضدها وضد ثوارها ، وفي شهر نيسان عام ١٩٩١ نشرت عدة مقالات صحفية في صحف النظام تخدم ذلك الهدف، من ضمنها مقال يعبر عن رأي السلطة ويزعم أن أسباب الانتفاضة تنحصر في ثلاثة :

أ- أعداد من المتضررين من إجراءات انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ عبر ثلاث وعشرين سنة .

---

(١) على سبيل المثال لا الحصر : في محافظة بابل كان في مقدمة الثوار شخصيات اجتماعية مرموقة وعوائل معروفة مثل عائلة آل وتوت التي كان لها دور بارز فيها وقدمت تضحيات في سبيل ذلك في مقدمتهم الشهيد البطل المقدم الركن جعفر هادي وتوت (كان أحد أعضاء قيادة المحافظة) والشهيد البطل حيدر جواد وتوت . وفي محافظة الديوانية كان في مقدمة قيادتها شيوخ العشائر والضباط منهم الشيخ حسين علي الشعلان شيخ قبيلة الخزاعل والشهيد البطل الشيخ كاظم عبد علي آل دانه من شيوخ قبيلة الجبور والشيخ جليل الجبارة والشيخ حسين آل رباط وهما من شيوخ قبيلة بني عارض والعميد توفيق الياسري والعميد الركن عبد الأمير عبيس والعميد نجاح موجد الشعلان .

ب- وجود عملاء للأجنبي (إيران) .

جـ- ضعف ظرفي للسلطة.

وقد جاءت هذه الأسباب ضمن سلسلة مقالات صحفية في جريدة الثورة الناطقة بلسان حزب البعث الحاكم نشرت في شهر نيسان ٩١ , أي بعد الانتفاضة، وقيل في وقتها أنها كتبت من قبل صدام (وهو الأرجح) لأنها تمثل حقيقة توجهات السلطة الحاكمة وفهمها للأمور والأحداث وتحليلها ونهجها خلال سني حكمها، وفيها من النقد الجارح والتقريع والتهم لأبناء الشعب ووصمهم بأسوأ النعوت والأوصاف، مما لا يتمكن أي مسؤول أو صحفي من التجرؤ على كتابتها إلا صدام أو بموافقته وإملاء ملاحظاته الشخصية ، ولدى مناقشة تلك الأسباب المزعومة من قبل السلطة الحاكمة، نرى أن السبب الأول أعلاه هو فعلا من الأسباب الحقيقية للانتفاضة . فإذا كانت أعداد المتضررين غالبية أبناء الشعب، وهم ثوار الانتفاضة التي شملت (١٤) محافظة من أصل (١٨) محافظة عراقية، معنى ذلك أن مسيرة الانقلاب خلال ٢٣ ثلاث وعشرين سنة هي خارج إرادة الشعب ولا تمثلهم، أي أنها فاشلة في قيادة البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا ، ومقصرة في إرضائهم وكسبهم.

أما السبب الثاني فليس له أي دليل ولا أثر , وحتى القوى الدولية التي روجت لذلك عادت وتراجعت ، ففي الخامس من آذار/١٩٩١ صرح مسؤول عسكري أمريكي لصحيفة الحياة قائلا : (إن المسؤولين الأمريكيين اعتقدوا للوهلة الأولى أن القيادة الشيعية في إيران تقف وراء هذه الاضطرابات لكنه أصبح واضحا الآن أن الإيرانيين لا علاقة لهم بالأمر).

وفي نفس اليوم صرحت الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارغريت تاتوايلر قائلة : (ليس لدى الحكومة الأمريكية معلومات تؤكد أن إيران تلعب دورا في الاضطرابات الحالية). وفي ٦ /آذار/١٩٩١ صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر قائلا (ليس هناك أي دليل على دعم نشط من جانب إيران للاضطرابات في العراق). إضافة إلى ما نوهنا عنه آنفا من سعة

وشمولية الانتفاضة وحضورنا الميداني خلالها يؤكد عدم وجود أي قوى أجنبية في أية مرحلة من المراحل، بل إن الكثير مـن العراقيين المتواجدين علـى أرض الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، تهجيرا أو هجرة من بطش النظام الحاكم ، لم تتح لهم فرصة المساهمة في الانتفاضة، كما أكد لي ذلك عدد كبير منهم . نعـم لقـد كانت هنالك تغطية إعلامية لأحداث الانتفاضة في وسـائل الإعـلام الإيرانيـة ، وكانت هناك بعض التصريحات لكبار المسؤولين في الدولة المساندة لحقوق الشعب العراقي.

وأما السبب الثالث فإنه ليس سببا بل ظرفا وفرصة ملائمة لتفجير الانتفاضة ضد سلطة من أعتى السلطات القمعية في العالم .

ونرى أن أهم أسباب الانتفاضة الشعبية هي السياسـة المنحرفـة للسـلطة الحاكمة والتي أدت إلى إذكاء روح الثورة لدى أبناء الشعب، ويمكن إجمالها فـي الممارسات التالية :

* عدم مشاركة أبناء الشعب في إدارة البلاد بشكل مباشر أو غير مباشر.
* تغييب إرادة الشعب لاسيما في القرارات الأساسية للدولة كشن الحـروب وإيقافها، وإبرام أو إلغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية لاسيما التي تتعلـق بالأمن الوطني والسيادة الوطنية والاقتصاد الوطني.
* القمع والعنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان إلى مستوى لم تصله أية سلطة سابقة .
* السياسة العنصرية والطائفية والإقليمية والعشائرية المقيتة التي انتهجتـها السلطة الحاكمة إزاء أبناء الشعب العراقي المتعدد الأعراق والطوائـف والأديان .
* استمرار الظروف الاستثنائية للبلاد وغيـاب الحريـات والديمقراطيـة، واستمرار العمل وفق الدستور المؤقت، ومصـادرة الحقـوق الأساسـية للمواطن كحق الحياة وحق التعبير، وحق المعتقد ،وحق التجنس، وحـق السكن ....

* إشعال الحروب مع الدول المجاورة وأشغال الشعب بها ، مما أثر عليه سلبا وعلى كل الأصعدة ، وما ترتب عليها من الأعداد الهائلة من القتلى والمفقودين والأسرى والمعوقين ، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والعلمية .
* إهمال النواحي الخدمية الخاصة بالمواطنين .
* انتهاك أمن المواطن وحياته الشخصية ومعتقداته وممتلكاته ومقدساته .
* انهيار الوضع الاقتصادي وترديه رغم أن العراق من البلدان الغنية بالثروات وذلك لتورط العراق في حروب لا طائل منها ، وتبديد ثرواته في مشاريع التصنيع العسكري الفاشلة ومتطلبات الأجهزة القمعية،والنهب والسلب لموارد البلاد على يد العصابة الحاكمة.
* الاخفاقات المتتالية على مستوى السياسة الخارجية .
* شعور المواطن العراقي بأن العراق أصبح سجنا كبيرا نتيجة للإرهاب والخوف، وأن حياته وممتلكاته مهددة دائما ، حتى بات لا يشعر بمواطنته وانتمائه الوطني، وأصبحت هنالك درجات للمواطنة ، يتم التعامل بها مع معظم أهل البلاد على أنهم رعايا وليسوا مواطنين ، ويتم نزع المواطنة والجنسية منهم لأتفه الأسباب ويقذف بهم خارج الحدود.

انتفاضة شعبية .....ومجازر عام ١٩٩١

اندلعت الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ في أغلب محافظات العراق بهدف إسقاط نظام صدام الجائر والذي فرط بمقدرات البلاد والعباد ، وكانت استفتاءا شعبيا صارخا لرفض الدكتاتورية المتسلطة عليه، ولست هنا بمعرض الحديث عن الانتفاضة، بل الإشارة إلى المجازر التي اقترفتها الأجهزة الأمنية وبعض القطعات العسكرية بحق المواطنين. وعندما أردت الكتابة عن المجازر الجماعية التي حدثت أثناء الانتفاضة ، وبعد أن أعاد النظام سيطرته على المحافظات الثائرة في الشمال

والجنوب ، أصبت بالحيرة ، فلا أدري من أين أبدأ وإلى أين أدلف،وماذا أصف ؟ وإلى أين سأنتهي ..؟؟ لقد استبيح العراق من شماله إلى جنوبه مدة أكثر من شهرين، فلا قانون يحمي ، ولا رادع يصون . وقد تم توزيع الوطن إلى حصص لكل مجرم مشهود له بالجريمة حصة محددة . فمثلا الجزار طه الجزراوي حصته محافظات بابل والنجف الأشرف، وحسين كامل حصته محافظة كربلاء ، ومحمد حمزة حصته الناصرية ، وعلي حسن التكريتي حصته البصرة ، وعزة الدوري حصته كركوك وأربيل والسليمانية . وبدأ الحصاد الأحمر الذي لا يستثني الطفل ولا المرأة ولا الشيخ ولا الشاب ، فحصد المجرمون الأخضر واليابس، ومن يحصد أوفر ينال وساما أرفع، واستمر السباق الدنيء فكانت حصيلته عشرات الآلاف من القتلى ومثلها من الثكلى والأيتام وعشرات الآلاف من البيوت المدمرة . لقد أوغل المجرمون في جرمهم حتى الأذقان ، ولم يرتووا من القتل والهدم حتى طالت جرائمهم العتبات المقدسة لمراقد الأئمة الأطهار.

ولنورد مثلا عما حدث في محافظة بابل ، حيث كان المدعو الفريق الركن طالع رحيم الدوري حاكمها العسكري في حينها، لقد فعل هذا المجرم ما لم يفعله غزاة التتر. كان جنوده يجمعون الشباب من بيوتهم ومن الشوارع ، وكلما تجمع عدد يزيد على العشرين أو الثلاثين يتم إعدامهم جماعيا وفي الشوارع وبدون توجيه أية تهمة أو أي استفسار . ويتكرر هذا المشهد أكثر من عشر مرات يوميا .وفي معسكر المحاويل (حوالي ٢٥ كم شمال مدينة الحلة) ، الذي استخدم كمعتقل كبير في تلك الفترة ، جمع الآلاف من الشيوخ والشباب ، وتعرضوا إلى شتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي . وقد ذكر أحد الذين اعتقلوا فيه وكتبت له الحياة ، حيث استطاع الهروب من العراق ، ذكر حادثه مروعة شاهدها بأم عينه يقول:ـ

إن الإعدامات الجماعية اليومية كانت بلا انقطاع وبدون محاكمة أو تحقيق، بل تجري صباح كل يوم حينما يأتي الحراس ومعهم قائمة أسماء،حيث يتم عزلهم وإخراجهم ومن ثم إعدامهم .

وفي أحد الأيام أخرجوا شقيقين مقيدين بالسلاسل خارج قاعة الاعتقـال ثـم ربطوا أحدهما إلى شباك إحدى البنايات ووضعوا الثاني بجانب السـياج السـلكي (BRC)على بعد بضعة أمتار من شقيقه ، بعد ذلك جلب أحدهـم صفيحـة بـنزين وسكبها عليه ثم أضرموا النار فيه، وشقيقه المكبل ينظر إلى هذا المشهد المأساوي. فالتهمته النار تماما وتحول إلى كومة فحم ، بعدها أعيد شقيقه إلى معتقله وهو فـي حالة هستيرية يرثى لها . ومن المؤكد أن هناك الكثير من مثل هذه الحوادث وأبشع منها حدثت في المحاويل والرضوانية وكربلاء وكركـوك والناصريـة والنجـف والعمارة والبصرة وخانقين والديوانية والسماوة والسليمانية . ومن الجدير بـالذكر أن مجازر عام ١٩٩١ شاركت فيها جميع الأجهزة الأمنيـة (الأمـن العامـة ــ المخابرات العامة ــالأمن ــ الاستخبارات العامة ــ الأمـن الخـاص) وبعـض أعضاء الحزب الحاكم وقيادات الحرس الخاص والحرس الجمـهوري وبعـض العناصر في الجيش .

مجزرة الرضوانية

معتقل الرضوانية هو عبارة عن سقائف كبيرة تتسع لآلاف من البشر , و قد ضم هذا المعتقل عشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء، و يشرف عليـه جـهاز الأمن الخاص أي (قصي صدام) ومعه (حسين كامل وصدام كامل) وجلاوزتهم. يقول المواطن (عمار) الذي خرج من المعتقل بعاهة مسـتديمة: "إن الرضوانيـة كانت فعلا مجزرة وليست معتقلا، إن العقل ليعجز عن وصف ما يجري داخله كل لحظة وكل دقيقة، ليس من أساليب التعذيب وأنواعه وقساوته وغرابته فهذا أصبـح شيئا مألوفا، بل الغريب والمفزع هو أنواع الموت الذي ذاقه الناس، والبشاعة فـي أساليب القتل التي لا يتحملها عقل إنساني، حيث أصبح التمني للناس هو نوع الميتة وأسلوبها ". ويستمر عمار في سرد القصص المؤلمة :

بين الحين والآخر وبشكل يومي يأتي أحد (المجرميـــن الثلاثــة أعــلاه)، ويجعل المعتقلين صفوفا ، ثم تبدأ المشاهد التي لا تخطر على بـــال أي مخــرج لأفلام الرعب، فمنهم من يقتل برصاص المسدس ومنـــهم برصـــاص البندقيــة ، وآخرين يتم تهشيم رؤوسهم بالهراوات ، ومجموعة يتم سحقهم تحـــت الــبراميل المملؤءة بالزفت الحار جدا، وآخرين يتم حرقهم بالبنزين، وآخرين يجبرون علـــى شرب البنزين ومن ثم يطلق الرصاص عليهم فينفجرون ، وآخر يؤمر بفتح فمـــه فيدخلون فوهة سبطانة المسدس فيه ويطلقون رصاصة تفجر دماغه ، وآخرين يتـم سحقهم تحت الحادلات (آلة لتسوية وتقوية الطرق)، ومجاميع يتم حفـــر حفــرة كبيرة بواسطة الشفلات ويطمرون فيها أحياء، وتطول القائمـــة بأســـاليب مبتكــرة ومتطورة من مبتكرات (معهد الأمن التقني) ..لإذاقة العراقيين أنواع الموت الزؤام في عصر صدام , هذه المشاهد تتكرر يوميا وقد تكون أكثر من مرة فـــي اليــوم الواحد . إنها ليست كمجازر البهائم ، فتلك لها طريقة واحدة للذبح أو النحر، ولهذه طرق شتى ، لا تعد ولا تحصى .

قلع العيون !!

روى أحد ضحايا الرضوانية والذي قدر له النجاة من تلك المجزرة ما يلي:

عندما نقلونا بباصات من الناصرية إلى بغداد ــ الرضوانية ..

وكنا حوالي (٣٠٠) معتقل من المشاركين في أحـــداث الانتفاضـــة فـــي آذار/١٩٩١ , وعند إدخالنا معسكر الرضوانية ..بقاعات فارغة .. كل مجموعـــة عندما تدخل يتم استقبالها من قبل جماعة الحرس الخاص ...بالضرب بـــالكيبلات وأعقاب البنادق.... دخل علينا ضابط من الحرس الخاص....

خاطبنا قائـــلا:

(كواويـــد ..شيعـــه.. تريدون حكـــم.. عبالكم صـــدام مـــاعندو عمـــــام ...)[1] و بدأ بقلع عيون أربعة معارضين انتخبهم عشـــوائيا ..وكـــان القلـــع يتـــم بالضرب بأخمص البندقية على الصدغ فيؤدي إلى بروز العين إلى الأمام!!!

ضحايـــا مجازر عـــام ١٩٩١

ليس هناك إحصاء دقيق لضحايا مجازر عام ١٩٩١ ، ولكن يمكن تخمينـــها بمئات الآلاف من المواطنين العراقيين ، وباتت العوائل العراقية فـــي المحافظـــات الثائرة لا تخلو من قتيل أو معدوم أو مفقود أو معـــاق أو مســـجون أو مشـــرد أو مهجر.

إعدام مجموعة من القادة على هامش الانتفاضة

بعيد حرب الخليج الثانية ، وأثناء أحداث الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ ، تم تنفيذ حكم الإعدام بمجموعة من قادة فرق الجيش العراقي وكبار الضباط وهـــم كل من:

اللواء (قوات خاصة) الركن بارق عبدالله الحاج حنطة الزبيـــدي /قيـــادة قـــوات الخليج واللواء (قوات خاصة) الركن عصمت صابر عمر /قيادة قوات الخليج .

والعميد الركن كامل صالح الحمداني قائد فرقة المشاة ٤٢.

والعميد الركن إبراهيم نجم السياب قائد فرقة المشاة ٣٥ .

والعميد الركن غازي جاسم الغراني قائد فرقة المشاة ٣٦ .

والعميد الركن محمد حسن وتوت قائد الجيش الشعبي في محافظة بابل .

---

(١) كواويد ــ قوادين، عبالكم ــ حسبتم، ماعندو عمام ــ ليس لديه عشيرة.

وجميع هؤلاء الضباط هم من المشهود لهم بالكفاءة والشجاعة والوطنية وحبهم واعتزازهم بشعبهم وجيشهم الباسل، واعتدادهم بأنفسهم , وهم ينتسبون إلى عوائل كريمة وأصول عريقة، وهذه الخصال الحميدة تجعلهم ضمن دائرة الشك بعدم ولائهم لرأس النظام، لذلك وجهت لهم التهمة الجاهزة (الخيانة والتخاذل) وهم أبعد ما يكونون عن مثل هذه التهم، بل كانوا ضباطا أحرارا، يحبون بلدهم وشعبهم وجيشهم، ومن يكن بهذه المواصفات فمن المؤكد أنه لا يقبل ولا يرضى عما جرى من دمار للعراق يعرف الجميع أن سببه الأساسي هو رأس النظام .

دور الحرس الجمهوري في قمع الانتفاضة

قامت قوات الحرس الجمهوري بالدور الأساسي في اجتياح المدن العراقية ، في الجنوب والفرات الأوسط وفي شمال العراق ، التي انتفضت لإسقاط النظام الحاكم ، وهذه القوات تشكل العمود الفقري لقوة النظام حيث كانت خسائرها في "عاصفة الصحراء " قليلة نسبة إلى خسائر الجيش ، لذلك كانت شبه متكاملة أعدادا وتسليحا . وقد استباحت المحافظات العراقية، فقتلت وهدمت واعتقلت ونهبت، وفعلت ما لا يفعله أي جيش أجنبي محتل .

وخلال الانتفاضة الشعبية دارت معارك طاحنة بين الشعب الثائر ، الذي لا يملك سوى عزيمته وإرادته الصلبة ، وبين قوات الحرس الجمهوري التي تمتلك مختلف الأسلحة الثقيلة بما فيها صواريخ أرض ـــ أرض، والدبابات والمدفعية تسندها الطائرات السمتية . واستخدمت أساليب لاإنسانية ولا تنم عن شهامة , منها استخدام المواطنين كدروع بشرية , كما في عمليات الهجوم على المدن الكبيرة لاسيما كربلاء والنجف والبصرة وكركوك وأربيل ، وقد تم إركاب النساء والأطفال والشيوخ والشبان، النازحين من جراء القصف الكثيف لمدنهم ، على سطوح الدبابات والمدرعات ، ثم تتقدم التشكيلات العسكرية باتجاه المدن لاحتلالها، لغرض منع الثوار من توجيه بنادقهم صوب القوة المهاجمة , لأن الخسائر ستكون

من هؤلاء المواطنين. فهل حصل مثل هذا السلوك في الحروب الدولية برعايا أو أسرى الدولة الخصم ؟!

لقد عاثوا فسادا وتخريبا ونهبا في معظم مدن العراق شمالا وجنوبا ووسطا، فالإعدامات الجماعية بالشباب ليس لها حدود ، وتهديم البيوت على ساكنيها، وانتهاك حرمة الأماكن الدينية ، كالمساجد والعتبات المقدسة ، والاعتقالات والتعذيب والنهب والاعتداء على العوائل و............. الخ .

وشهادتي على ذلك : في محافظة بابل ، حيث كنت أحد رجال الانتفاضة فيها، تعرضنا لعدة هجمات مدرعة مسندة بالمدفعية والطائرات المروحية ، لا سيما مدينة الحلة مركز المحافظة، و واصلت هذه القوات قصف المناطق الأهلة بالسكان عشوائيا فقتلت من المدنيين أعدادا كبيرة، أغلب تلك التشكيلات كانت من تشكيلات الحرس الجمهوري، وبعد قتال عنيف استمر ستة أيام ، استباحت هذه التشكيلات المدينة ، فأعدمت الكثير من المواطنين وبشكل جماعي في الشوارع والساحات العامة ، إضافة إلى تهديم البيوت والنهب والاعتداء والاعتقال ، وتعرضت بعد حين مدينة القاسم (٣٥ كم جنوب شرق مدينة الحلة) إلى عمليات مشابهة .

وفي زمان ومكان آخرين ، وقبيل شروق الشمس من صبيحة يوم من أيام أواخر شهر آذار ١٩٩١، وصلت قوة مشاة من قوات الحرس الجمهوري إلى إحدى قرى محافظة القادسية، وبعد انفتاحها لتأخذ تشكيل المعركة، انهمر الرصاص عشوائيا باتجاه بيوت القرية المتناثرة ومزارعها ، دون أي تفريق بين طفل وشيخ وامرأة وبين شجرة وفرع . اضطر الشباب لترك القرية والانسحاب وكنت معهم ، حيث لا جدوى من المقاومة، فلا مقارنة بين القوتين ،خاصة في ضوء الاختلاف الواسع والمؤثر في القوات و المعدات ، إضافة إلى أنها ستؤدي إلى تدمير القرية ومن فيها من قبل تلك القوة ، لاسيما وقد كانت قوة مدرعة تزحف من اتجاه آخر تنتظر من يهرب , كما إن طائرات سمتية تحوم في الأجواء لتنقض بين فترة وأخرى على فرائسها قتلا أو صيدا. وفي الدقائق الأولى وعلى مقربة من خط الشروع أصيب شاب _كان يعمل في مزرعته_ برصاصة جندي ،

سقط الشاب في ساقية ماء لسقي المزروعات فسقاها بدمه البريء ، وصل (جنود القائد) إليه وهو ينزف دما لإصابته الشديدة ، فلم يكتفوا بذلك بل أشبعوه ركلا وضربا بأعقاب البنادق والأحذية، ثم حملوه ورموه في حوض سيارة عسكرية مكشوفة عرضة للشمس وبقي ينزف دما طيلة النهار حتى فارق الحياة !

واستمرت المطاردة والصيد وتفتيش البيوت والتنكيل بساكنيها من الشيوخ والنساء ، هذا مثال بسيط في قرية نائية على أطراف أهوار القادسية ، فما بالك ما حدث في مدن كبيرة قامت بمقاومة جريئة وبطولات نادرة كما في كربلاء والنجف والحلة والناصرية والعمارة والبصرة وكركوك والسليمانية وأربيل وغيرها .

ولا بد من التنويه هنا أن تشكيلات الحرس الجمهوري كانت تضم بعض العناصر الوطنية والمخلصة ، بل إن البعض منها رفض تنفيذ الأوامر الصادرة إليه لضرب أبناء الشعب المنتفضين كما حدث في قوات الفاو، عندما صدرت لهم الأوامر لضرب مدينة كربلاء ورفض عدد من الضباط والجنود الأمر ثم هربوا خارج العراق والتحقوا بصفوف المعارضة وعلى إثرها ألغيت هذه الفرقة .

وفي قصة مأساوية يرويها شيخ مسن من أهالي محافظة البصرة إلى رئيس أركان الفرقة المدرعة السادسة العميد الركن نجيب الصالحي بعيد أحداث الانتفاضة، يقول ذلك الشيخ المسكين :

عند دخول قوات الحرس الجمهوري لمنطقة النشوة قاموا بقتل ورمي كل من يرونه في الطرق والشوارع وبشكل عشوائي ، ومن ضمن هؤلاء ولدي الوحيد، حيث أطلقوا النار عليه من بعد فأردوه قتيلا أمام عيني وعين شقيقته الصبية، فسارعت لانتشال جثته ودفنها ، فمنعني الجنود مع السباب والتهديد، وقالوا إن الأوامر تنص على ترك هؤلاء في العراء لتنهش جثثهم الكلاب السائبة . فرجعت مغموما إلى داري ، وبقينا نراقب جثة ولدي عن بعد ، وفعلا جاءت الكلاب ونهشت جثته فلم أتمالك نفسي لتحمل هذا المشهد . وقررنا أنا وابنتي الصغيرة التسلل إلى جثة ولدي خلسة لحفر الأرض بأيدينا سرا ، وفعلا تم ذلك

ووارايناه التراب في مكانه . وبعد أيام عديدة طلبت من عناصر الأمن في الفرقة الموافقة على نقله إلى مقبرة الدير فلم يوافقوا .

وفي مدينة النجف قامت قوات الحرس الجمهوري بإذاعة نداءات من خلال مكبرات الصوت في المساجد ، يطلبون فيها من الشباب التوجه إلى فندق السلام (الكائن في أحد أطراف المدينة) لسلامة حياتهم ، لأن القوات ستقوم بتفتيش وتمشيط المدينة من (الغوغائيين !!) ، وتجمع في الفندق ما يزيد على أربعمائة شاب استجابة لتلك النداءات ، بعدها صدرت الأوامر بإطلاق الرصاص وقنابل المدافع باتجاه الفندق لقتل جميع من فيه ، ونقلت جثثهم فيما بعد إلى مقابر جماعية في ضواحي المدينة .

وفي الناصرية قامت قوات الحرس الجمهوري بإعدام مئات الشباب بدون أي تحقيق أو محاكمة ، وكما يروي ذلك أحد ضباط الاستخبارات في الفيلق الرابع آنذاك كشاهد عيان .

وفي الكوت والديوانية والسماوة وأربيل والسليمانية ودهوك ممارسات مماثلة من القتل والتشريد والاعتقال وتهديم البيوت .

دور الحرس الجمهوري الخاص

وهو رديف الحرس الجمهوري ، لكنه أشد وطأة وأكثر قساوة وعنفا نتيجة لطبيعة مهماته وواجباته القمعية وطبيعة المعايير التي بموجبها يتم اختيار القادة والضباط والجنود ، لاسيما معايير الولاء المطلق والانتماء العائلي والمناطقي لهم . وقد كان الحرس الخاص متكاملا ، ولم يتعرض إلى أية خسائر نتيجة حرب عاصفة الصحراء ولديه الاستعداد النفسي والتدريبي والتسليحي لقمع أبناء الشعب ، ولقد قام بهذا الدور اللاوطني واللاإنساني بأكثر خسة وجريمة وبشاعة بما لم تقم بها أي عصابة بدائية قبله ، حيث التفنن في القتل والتعذيب وتهديم البيوت والاعتقال، وقام بجميع الممارسات التي ذكرت في ما يخص الحرس الجمهوري، لكن بأكثر فظاعة وقسوة .

وقد قام قادته بالكثير من الجرائم , أمثال كمال مصطفى التكريتي الذي أمر جلاوزته بالقبض على أحد الثوار في الناصرية وتقطيعه إلى قطعتين كل قطعة تحمل في عجلة،وهذا الأمر ظهر في فلم فيديو وثائقي مسجل بالصورة والصوت ، وقد عرضت منه مشاهد تلفزيونية ، كما تلذذ قادته بالقتل الجماعي في الساحات والشوارع وبمسدساتهم الشخصية لمواطنين مكتوفي الأيدي والضرب بأعقاب البنادق وبالأرجل تعبيرا عن الحقد الأعمى والتخلف المقيت مما يعطيك صورة واضحة عن هؤلاء بأنهم لا يمتون بصلة لما يسمى قادة دولة في القرن العشرين ، بل هم رجال عصابة بدائية لا يتوانون عن استخدام أياديهم وأرجلهم أسوة بعصابات الغابات وحيواناتها المفترسة.

ومن الممارسات الإرهابية لقوات الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص ، ولنشر الرعب والإرهاب بين المواطنين ، قيامهم بتنفيذ الإعدامات الجماعية بالمواطنين في شوارع المدن الكبيرة كالبصرة والناصرية وكربلاء والعمارة وغيرها ثم يتم توزيع الجثث على مداخل الشوارع وفي الساحات العامة ومفارق الطرق، وتترك لعدة أيام . إن دور قوات الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص في قمع وإحباط انتفاضة الشعب العراقي في آذار ١٩٩١ يذكرنا بما قام به الجيش في الثلاثينات ، لاسيما منها عامي ١٩٣٣ ـــ ١٩٣٦ في استباحة المدن العراقية في الشمال والجنوب ، لكنها عام ١٩٩١ كانت أكثر شمولية وعنفا وقساوة ، وهذا للأسف الشديد جانب معتم في سجل تاريخ القوات المسلحة العراقية منذ تأسيسها ولحد الآن ،حيث عانى منها الشعب العراقي ما لم يعانه من جيوش المحتلين ، وعلى تلك القوات مسؤولية كبيرة أمام الشعب ، بأن تسعى لعمل وطني مشرف لصالح المواطنين لتمحو بعض سيئاتها ، وتراجع مسيرتها لتنأى بنفسها عن مواجهة أبناء الشعب ، ولتثأر لنفسها , وكذلك بالنسبة للجيش الذي وضع في مأزق لا يحسد عليه ، فأصبح جنرالاته تبعا لجنرالات مدنية مزيفة يتبجح بها صدام وعزت الدوري وعلي حسن التكريتي وعبد حمود التكريتي وحسين كامل التكريتي.......الخ.

دور جهاز الأمن الخاص

كان الدور الأساسي لجهاز الأمن الخاص هو الإشراف على معتقل الرضوانية (سيئ الصيت) الذي يعج بآلاف المواطنين ، فكان الموت حينه على أنواع وأشكال ، من الجماعي والفردي ، نهارا وليلا ، بالرصاص وبوسائل أخرى، ناهيك عن التعذيب الوحشي .

كما قام بعمليات المداهمة لبيوت المواطنين للاعتقالات وبث الخوف والرعب ، ومراقبة المواطنين والأجهزة الرسمية ونقل المعلومات .

دور المخابرات العامة

للمخابرات العامة أدوار عديدة في إحباط وقمع الانتفاضة . فخلال الانتفاضة كانت عناصرها مدسوسة بين الثوار لإحداث أعمال الفوضى وحرق الدوائر الحكومية كالتجنيد والأحوال المدنية والمحاكم ، والاعتداء على المواطنين باسم الثوار لتشويه سمعة الانتفاضة وقادتها، وقيامها ببعض الأعمال الطائفية مثل بث الدعايات والإشاعات ، كما حصل في بعض المحافظات مثلا بث خبر مقتل صدام حسين، أو قتل عدي صدام، أو قتل علي حسن المجيد، لإحداث بعض الفوضى في صفوف الثوار ولاستنزاف الأعتدة وذلك بإطلاق الرصاص ابتهاجا بهذا الخبر ، أو إيصال معلومة إلى قيادة الانتفاضة في منطقة ما باعتبارها صادرة من قيادة الانتفاضة العليا وهي في الحقيقة لخدمة أغراض السلطة.

لقد حصل معي هذا الأمر شخصيا ، إذ جاءتني معلومة تفيد " بأن طائرة سمتية ستمر من أجوائكم نرجو عدم الرمي عليها لأنها تنقل أشخاص من قادة الانتفاضة" وفعلا مرت الطائرة متجهة إلى الجنوب ، و بعد فترة حوالي أربعين دقيقة عادت الطائرة متجهة نحو الشمال ، ثم جاءتنا الأخبار بأنها قامت بقصف الثوار في مدينة الطليعة التابعة لمحافظة بابل وقتلت وأصابت بعضهم .

وفي حادثة أخرى وفي أحد الأيام ، عندما كنت في مدينة الديوانية للقاء قادة الانتفاضة في المحافظة لغرض التنسيق والتعاون ، وعند عودتي تابعتني سيارة صالون و فيها شخصان وفي الطريق طلبا منا تزويدهم بالوقود مرتين عند مدينة السنية وأخرى في مدينة الطليعة، مما أثار لدي الشك وعدم الاطمئنان بهما . وعند متابعة طريقي إلى مدينة القاسم وجلوسي في المقر جاء الشخصان ليستأذنا للدخول ، فقام الحراس بتفتيشهما فوجدوا بحوزتهما رمانات يدوية جاهزة للعمل وعند التدقيق وجدت بحوزتهما وثائق تثبت ارتباطهما بالمخابرات، وبعد التحقيق اعترفا بذلك . وكانا يتحينان الفرصة المناسبة للاغتيال إضافة إلى حصولهم على المعلومات.

لقد قامت عناصر المخابرات خلال تلك المرحلة بأهم وأخطر الأدوار التي حالت دون تحقيق هدف الانتفاضة الشعبية الكبرى بإسقاط النظام .

ثم قامت بأدوار الاعتقالات الواسعة والإعدامات والتعذيب ونشر الرعب والإرهاب بين المواطنين.

ففي المحافظات تقوم ، إلى جانب الأجهزة القمعية الأخرى ، بإلقاء القبض على المواطنين واعتقالهم في سجونهم بشكل جماعي ، فمثلا في البصرة كانت المخابرات تشرف على السجن المخصص للثوار ، ففي كل قاعة هنالك ٢٠٠ ـ ٢٥٠ معتقل في ظروف قاسية وتعذيب وحشي ، بالإضافة إلى سوء التغذية ورداءة الحالة الصحية ، حيث خصص حمامان لكل ٢٠٠ معتقل وعليهم قضاء حاجتهم جميعا خلال خمسة دقائق !!

وقد تعرضوا لأشد أنواع التعذيب الجسدي ، وبضمنهم شخصين مصابين عقليا تعرضا لأشد التعذيب لاتهامها بأنهما من فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية .

وفي منطقة معهد البتروكيماويات تم إعدام عدد من المواطنين، بضمنهم بعض الأشخاص الذين لم يتحملوا شدة التعذيب فاعترفوا على الآخرين . وكان الدفن بمقابر جماعية بعضها في ساحة سعد في البصرة.

هذه المشاهد وأكثر منها حدثت في جميع المدن العراقية الثائرة التي استباحتها قوات النظام في الشمال والجنوب والوسط .

ومن الملاحظ أن عناصر المخابرات لم يسجل عليها أنها قاومت الثوار، أو الدخول معها بمعارك مسلحة خلال انطلاق الانتفاضة بل كان أسلوبها التخلص من المواجهة، وتخليص عناصرها، والهروب من المناطق المحررة من قبل الثوار،مع الاحتفاظ بالعناصر غير المكشوفة ، لاسيما الوكلاء ، بالتواجد في داخل تلك المناطق للمراقبة، وجمع المعلومات، وبث الإشاعات والاختلاط مع الثوار لتلك الأغراض.

دور الأمن العامة

خلال الانتفاضة كان لعناصر الأمن دور كبير في مواجهة أبناء الشعب سواء من خلال القتال المباشر، أو رصد تحركات المواطنين، أو جمع المعلومات ورفع التقارير السرية .

وفي بداية زحف الثوار لتحرير مدنهم من نير السلطة ، كانت المؤسسات الرئيسية التي أظهرت مقاومة عنيفة تجاه المواطنين هي مديريات الأمن المنتشرة في المحافظات ، فقد استمرت المعارك في ساعات في بعضها وأياما في البعض الآخر، كما حدث في كربلاء والنجف والديوانية والسليمانية .

ومن المعروف تاريخيا أن هذه المؤسسة لم تكن يوما ، منذ تأسيسها ، بجانب أبناء الشعب، لاسيما الحركة الوطنية العراقية، ومنذ أن كانت تسمى (بالشرطة السرية) , لذلك فإن المواطنين لا يشعرون إزاء عناصرها إلا بشعور الكراهية والازدراء .

وبعد أن أعادت السلطة سيطرتها على المحافظات ، قامت أجهزة الأمن العامة بأدوار الاعتقال والتفتيش لدور المواطنين، وملاحقة المشاركين في الانتفاضة وجمع المعلومات ومراقبة المواطنين لاسيما عوائل الثوار، وممارسة الضغوط النفسية، والاعتقالات المتكررة، والتحقيق المستمر ضدهم . كما قامت

بتعذيب الثوار المعتقلين ، وكانت أكثر قسوة من جهاز المخابرات ، كما شهد بذلك عدد من المعتقلين لديهم والذين نقلوا فيما بعد إلى جهاز المخابرات ، منهم المواطن صادق البصري الذي تعرض وشاهد أنواع التعذيب الجسدي والنفسي من قبل عناصر الأمن في مديرية أمن البصرة، وهذا الأمر جرى في بقية المحافظات الثائرة وكذلك في بغداد . ثم استمرت حملاتها وعملها اليومي في مطاردة المواطنين ورصد تحركاتهم وجمع المعلومات والتفتيش ومداهمة بيوتهم والاعتقالات المستمرة وما يصاحبها من تعذيب ، وأحكام بالإعدام أو السجن ، وبالاغتيالات والخطف والإخفاء.

دور الاستخبارات العسكرية

لقد كانت مراكز ومنظومات ومديريات الاستخبارات العسكرية المنتشرة في محافظات القطر من أشد المؤسسات التي أبدت مقاومة للثوار لدى مهاجمتها . ويعزى ذلك إلى مستوى التدريب والإعداد الجيد والخوف على مصيرهم من المواطنين الذين تعرضوا إلى مختلف أساليب القمع والاضطهاد والقتل والاعتداء على أيدي جلادي هذا الجهاز خلال العقود الماضية ، لاسيما في المنطقة الشمالية . لذلك كانت مديرية استخبارات المنطقة الشمالية في أربيل أكثر مؤسسات الدولة مقاومة للثوار وعنفا عند بداية تحريرها خلال الانتفاضة .

كما كان مركز الاستخبارات العسكرية في الحلة الموقع الوحيد الذي واجهه الثوار بعنف وقتال دام ساعات ، خلال هجوم الثوار على المؤسسات الرسمية في المدينة عند تفجر الانتفاضة فيها .

وخلال العمليات العسكرية التي قامت بها قوات النظام لمهاجمة المدن الثائرة في الشمال والوسط والجنوب , كان لعناصر الاستخبارات العسكرية دور مهم في جمع المعلومات والاستطلاع والدلالة لتسهيل مهماتها، حيث أوكلت إلى مقر مديرية الاستخبارات العسكرية مهمة الإشراف والسيطرة على تنقلات قطعات الجيش. كما كان لمنتسبيها ،خاصة عناصر الأمن العسكري ، دور في مراقبة

العسكريين ضباطا ومراتبا لمعرفة رغباتهم ومدى جديتهم في تنفيذ الأوامر المشددة تجاه المواطنين ورفع التقارير السرية عنهم .

كما قاموا بعمليات اعتقال عديدة ، وجرى التحقيق مع عدد كبير من المواطنين وممارسة أنواع التعذيب والقتل والخطف . وبعد انتهاء العمليات العسكرية وإعادة النظام الحاكم السيطرة على العراق ، كانت مديرية الاستخبارات العسكرية العامة من أكبر المعتقلات التي ملئت بالضباط والمراتب، بالإضافة إلى من يشك في تعاطفه مع الثوار، أو تقاعس في تنفيذ الأوامر الصارمة، أو لديه أقارب من الثوار . ومارست عناصرها ، لاسيما عناصر الأمن العسكري ، كل أساليب التعذيب والتنكيل وبث الرعب بين أفراد الجيش والمواطنين . كما قامت هذه العناصر بحملات إعدام جماعية ميدانية بدون تحقيق أو محاكمة وفي جميع المناطق الثائرة . حيث تم جمع الشباب على شكل جماعات عديدة ثم نفذ الإعدام الفوري بهم من دون أي أمر من القادة العسكريين، لأن عناصر الأمن في التشكيلات العسكرية ترتبط بصدام . وفي البصرة قامت عناصر الأمن العسكري في الفيلق السابع بتنفيذ الإعدامات ورمي الجثث في شط العرب، وبمرور الأيام شكلت هذه الجثث ما يشبه الجزر في وسط شط العرب مقابل منطقة الهارثة . في الوقت الذي كانت عوائلهم تجوب الشواطئ بحثا عن أبنائها . وفي نفس المنطقة ن حيث كانت الفرقة المدرعة الثالثة تقوم بواجب مواجهة ومطاردة أبناء الشعب الثائر، اقترفت عناصر الأمن العسكري فيها جريمة بشعة وذلك بتمزيق جسد شاب متهم بأنه أحد ثوار الانتفاضة ، وذلك بربطه إلى ناقلتين مدرعتين تحركتا باتجاهين متعاكسين !!! حدث ذلك أمام أنظار عائلة ذلك الشاب البطل .

وفي جريمة أخرى قاموا بإعدام شقيقين بحضور والدهم !

وفي حادثة أخرى في منطقة الحيانية في البصرة، قام المدعو مانع عبد رشيد ، وهو ضابط استخبارات الفرقة الثامنة والعشرين آنذاك (أصبح فيما بعد

مديرا لجهاز المخابرات) ، قام هذا المجرم بقتل شابين شقيقين بعد أن وضع أحدهما فوق الآخر وأمام عيني والدتهما[1] .

وما حدث في مقر الفيلق الرابع في العمارة شاهد آخر، حيث قامت اللجنة التحقيقية برئاسة أحد كبار ضباط الاستخبارات العسكرية العامة ، وبالتعاون مع عناصر أمن الفيلق ، بحملات إعدام لمئات من الشباب تم إلقاء القبض عليهم خلال عمليات قمع الانتفاضة في العمارة ، وكان من ضمنهم بعض الجنود العائدين من الكويت بعد الانسحاب . كانت جثث هؤلاء الشبان تلقى على السواتر الترابية المحيطة بمقر الفيلق ثم يدفنون بمقابر جماعية .

دور الحزب الحاكم

– لم يكن موقف عناصر الحزب الحاكم إزاء الانتفاضة متشابها، بل كان يعتمد على الفرد نفسه، فبعض أفراده تصرفوا بعقلانية واختاروا عدم المواجهة، وهربوا إلى مناطق آمنة، والبعض الآخر تصرف بشكل آخر واختار المواجهة وكان مصير أغلبهم الموت.

وبشكل عام فإن تصرف العناصر الحزبية ومنظمات الحزب كان يختلف نوعا ما عن مواقف الأجهزة القمعية الأخرى خلال تفجير الانتفاضة في الجنوب والوسط والشمال ، حيث آثروا عدم المواجهة والمقاومة العنيفة مع المنتفضين ، لاسيما بعد أن تأكد لديهم أن لا قبل لهم بمواجهة أبناء الشعب الثائر، وأن منازلتهم خاسرة لا محالة ، وقد أشار رأس النظام صدام إلى ذلك في منشور حزبي إنهم فيه عناصر حزبه بالتخاذل والجبن والتقصير إزاء الانتفاضة .

ولا يعني هذا عدم وجود بعض المقاومات التي ظهرت في مناطق معينة ، وكشهادة على ذلك ما حصل في شعبة قضاء الهاشمية للحزب وهي من الوحدات الإدارية التابعة لمحافظة بابل (٢٥ كم جنوب مدينة الحلة) ، حيث تجمعت فيها

---

(١) العميد الركن نجيب الصالحي ـ الزلزال ـ ط ١ عام ١٩٩٨.

أعداد من العناصر الحزبية التي هربت من مناطق مختلفة من المحافظة وأبدت مقاومة لا يستهان بها ، وتم تطويقها من قبل ثوار القاسم والهاشمية والطليعة عدة ساعات لحين إنهاكها والقضاء عليها، فقتل من قتل وهرب من هرب .

لكن هذا الموقف تغير بشكل تدريجي في المراحل الأخرى ، أي في مرحلة هجوم قوات النظام العسكرية على المحافظات الثائرة وفي مرحلة إعادة سيطرتها على هذه المحافظات والمراحل التي تلت ذلك .

فقد ساهمت العناصر الحزبية بأدوار سيئة ثم ازدادت سوءا . فقامت بعض العناصر بالعمل كإدلاء ومخبرين للقوات العسكرية لإلقاء القبض على المواطنين الثوار، أو المتعاطفين معهم، والمشكوك بمشاركتهم ، فكانت حملات الاعتقال التي طالت مئات الآلاف من المواطنين تجري بمساعدتهم ، كما ساهموا في كل حملات التفتيش المستمرة للمدن والقرى وكانت تجري بإشرافهم أو مساندتهم . إضافة إلى الجرد والإحصاء وجمع المعلومات عن المواطنين ورفع التقارير السرية عنهم ، ومداهمة البيوت باستمرار، ونصب نقاط التفتيش في الشوارع والأحياء ، ومطاردة الثوار وعوائلهم لاسيما في جنوب البلاد ، والمساهمة في حرق وتدمير قراهم وبيوتهم، وقطع الحصة التموينية عنهم إلى غير ذلك من الأعمال التعسفية .

ويمثل طه ياسين الجزراوي نموذجا سيئا للبعثيين ، ففي أحداث الانتفاضة كان هذا الجزار يشرف على عمليات القمع الوحشية في محافظتي النجف وبابل .

وفي مدينة النجف الاشرف جيئ بثمانية من علماء الدين مكتوفي الأيدي بأمر منه، وكان أحد هؤلاء العلماء هو نجل السيد أبو القاسم الخوئي ، وبعد أن أسمعهم طه الجزراوي كلمات نابية واتهامات بالخيانة والتآمر وغير ذلك مما يدل على أصله الوضيع ، وبحضور كل من عبد الرحمن الدوري (عضو قيادة الحزب الحاكم) وماهر عبد الرشيد التكريتي ، أمر جلاوزته قائلا: (أتلفوا أضابيرهم) ! ويعني إعدامهم، وفعلا تم تنفيذ الإعدام بهم في مقر قيادة قوات النداء حرس جمهوري المتواجدة هناك حينها . والجزراوي هذا معروف بأنه جزار لا يتورع

عن قتل أي مواطن بما فيهم رفاقه، وبسلوكه هذا حافظ على موقعه وحياته ، وكان تقدم قوات النظام باتجاه النجف بإشرافه، وقد أبرق إلى صدام برقية يقول فيـــها: (إننا نطبق على النجف وإنها فرصة تاريخية لسحق رأس الأفعى) !! وكأنه يطبق على تل أبيب كما يحلو لهم أن يتشدقوا. وفعلا تلقت مدينة النجف الأشرف ، التـــي تشرفت أرضها باحتضان بطل وعبقري الإسلام الإمام علي بن أبي طالب (عليــــه السلام) وعدد من الأنبياء (عليهم السلام) ، فتلقـــت مئـــات الصواريـــخ أرض ـــ أرض التي لا تفرق بين طفل و امرأة وشيخ وشاب . والمجـــــرم محمـــد حمـــزة الزبيدي (عضو قيادة الحزب الحاكم ورئيس وزراء سابق) هو نموذج سيئ آخر ، حيث كان أحد المشرفين على عمليات قمع الانتفاضة فـــي الناصـريـــة ، وإحـــدى جرائمه تلك هي إصداره الأوامر بهدم بيوت المواطنين حيث ظهر في فلم فيديـــــو وثائقي يقول (أضربوا البيوت أولا بالقاذفات أر بي جي ٧ ثم امسحوها بالجرافات (الشفلات)!!. وأما ممارسات عزة الدوري وعلي حسن مجيد التكريتي (عضـــوا قيادة الحزب الحاكم) في قمع الانتفاضة في شمال العراق ، لاسيما فـــي كركـــوك وأربيل والسليمانية ، فهي لا تقل وحشية عما حدث في الجنوب مـــن الإعدامـــات الجماعية، وتهديم بيوت المواطنين ، والاعتقالات التعسفية، وبما فيـــها اســـتخدام الأسلحة الكيماوية ، مما دفع سكان المنطقة الشمالية من الكرد والتركمـــــان لـــترك مدنهم وقراهم وبيوتهم ، والنزوح إلى إيران وتركيا، في وسط أجواء مناخية ســـيئة من البرد والثلوج والأمطار، بالإضافة إلى قصـــف الطـــائرات ، ممـــا ضـــاعف معاناتهم، لاسيما النساء والأطفال والشيوخ، وقد هلكت منهم أعداد كبيرة من جـــراء هذه الظروف القاسية واستمرت معاناتهم في تلك البلدان أشهرا عدة .

علي حسن مجيد التكريتي عنصريا وطائفيا

يروي الرائد عبد الأمير ، وهو من أهالي البصرة قام بتخليص علي حســـن التكريتي من أيدي ثوار الانتفاضة وقد كرمه وجعله ضمن حمايته ، ما يلي:

خلال أحد أيام الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ في البصرة جلس علي حسن التكريتي ـ وهو متعب يحتسي الويسكي ـ جلس قبالة أحد تماثيل صدام حسين وأخذ يتحدث إلى التمثال ويقول له : كله منك، ليش يا أبو عدي موكتلك من زمان خليني اقضي على الشيعة تماما ، ليش ما خليتني، موهذا تاليها!!!

وفي مكان آخر يروي أحد عناصر جهاز الأمن الخاص المرافق للمجرم علي حسن مجيد التكريتي وهو يتجول في مدينة البصرة في أيام الانتفاضة ، يقول:

طبعا الاعتقالات مستمرة في الشوارع وكل مجموعة من المواطنين (٢٠ ـ ٤٠) يتم تجميعها داخل المدارس أو الأماكن العامة، فجاء علي حسن التكريتي إلى إحدى المدارس التي تحتوي على مجموعة من المعتقلين ومعه بعض العناصر الأمنية والحزبية الملثمة لكي تتعرف على المواطنين النشطين في الانتفاضة ، فوقفوا أمام هذه المجموعة وهم جالسون على الأرض ، فقال له الملثم : سيدي هذاك الشخص الأسمر الجالس في المنتصف .. واومأ بيده عليه ، فرد علي حسن: أين هو .. ؟ ؟ طبعا المجموعة تتراوح بين ٣٠ـ ٤٠ شخص وبندقية غدارة بيده فصوب بندقيته تجاه أحدهم ورماه فقتله، وهو يقول :هذا ؟، رد عليه الملثم : لا سيدي ليس هذا بل ذاك، فصوب علي حسن بندقيته مرة أخرى ورمى شخصا آخر وقتله، فقال له الملثم كلا سيدي ليس هذا ، وهكذا تكررت العملية أربع مرات قتل خلالها أربعة مواطنين !!!! وأتساءل هل يتمكن أي إنسان أن يفعل ذلك مع أية مجموعة من الحيوانات الضارة وليس مع البشر ؟ ؟

وقد أكد هذه الحادثة شاهد عيان آخر كان ضمن المجموعة، وقد كتبت له حياة جديدة اسمه (عادل) .

إعدامات جماعية في شوارع البصرة وشاهد عيان اسمه (عبد الحميد ياسر) الذي شاهد أكوام الجثث في مختلف الأماكن والشوارع في البصرة ويتم تركها عدة أيام في العراء ثم يتم تغطيتها بالتراب فتبدو كالتلال المنتشرة في المدينة.

وبعدها بأيام كانت العوائل تأتي لتبحث عن أبنائها ، ويروي شاهد العيان نفسه أنه رأى عائلة وهي تبحث عن أحد أبنائها وقد أخرجت سبع جثث ثم الثامنة فكانت ابنها!!

وفي شمال العراق كان للمدعو علي حسن مجيد التكريتي أدوار إجرامية سواء خلال وبعد الانتفاضة أو قبلها، فدوره معروف في عمليات الأنفال ضد المواطنين الكرد، حيث أصدر أمرا إلى كافة القطعات العسكرية ــ باعتباره المسؤول الحزبي للمنطقة ويتمتع بصلاحيات مطلقة ــ يمنع بموجبه الاحتفاظ (بأسرى) بل يتم تصفيتهم وإعدامهم ميدانيا !! (لاحظ أنه يطلق اسم (أسرى) على مواطنين عراقيين أصلا في عراقيتهم وقبل أن يفد جده إلى العراق مع الغزاة بآلاف السنين) ، لقد استخدم السلاح الكيماوي ضد الثوار في الشمال ، وأما ممارساته الوحشية واللاإنسانية ضد المواطنين التركمان ، لاسيما في كركوك خلال التهجير القسري الداخلي والخارجي وسلب ممتلكاتهم، وسياسية التعريب ومحو هويتهم القومية والاعتقال والتنكيل والإعدام ، فحدث أكثر مما يتحمله الخيال ..ولا حرج.

مؤامرة مزعومة .....ومحاولات جريئة

مؤامرة عام ١٩٧٩ المزعومة

شخص صدام التكريتي مركزي القوة في الدولة وهما الحزب والقوات المسلحة (الجيش والأجهزة الأمنية) حيث يشكلان جناحي السلطة، ومن يهيمن عليهما يملك مفاتيحها. فلكليهما مقومات وعناصر إيجابية أهمها القوة البشرية المتزايدة ، وتوفر كوادر منظمة ومنضبطة وجريئة ؛ بعضها يتصف بالمبدئية والوطنية وتوفر الجانب الفكري والعقائدي والوطني والقومي ، وتعمل ضمن أنظمة وقوانين تعطيها زخما وقوة وصلابة . وبما أن غاية صدام هي السلطة المطلقة لا غير، فقد وجد أن أهم العقبات التي تحول بينه وبين تحقيق غاياته كما

يشتهي هي مؤسسة الحزب أولا والمؤسسة العسكرية ثانيا، لذلك عمل وبتخطيط متقن و منذ عام ١٩٦٨ لفتح الطريق أمامه وإزالة هذه العقبات، وقد استخدم الأجهزة الأمنية كأداة لتحقيق مأربه في السيطرة التامة على الحزب والجيش وسلب إرادتهما وعناصر قوتهما وتحويلهما إلى أداة طيعة بيده ، وتغيير مسؤولياتهما الوطنية إلى مسؤوليات منحرفة ولا وطنية ، ونجح في خرقهما وتشويهما وتجريدهما من عناصر القوة والشرعية واستطاع بأساليب متعددة من حرف مسيرتهما ومسؤولياتهما لمصلحته وتحقيق غاياته الشخصية في تكريس سلطته المطلقة وتنفيذ عدوانيته . (شرعية)صدام حصل عليها من (شرعية) الحزب ووجوده، ولقد كان الحزب هو الأخطر، بفعل سيطرته على مفاصل الدولة ، ومنها القوات المسلحة، كما أن السلطة أخذت (شرعيتها) باسمه لاسيما وأنه أصبح ذا وجود في معظم مناطق العراق وله امتدادات على ساحة الوطن العربي، ولا يخلو من عناصر مخلصة ومبدئية يخشى جانبها ، لذلك بدأ صدام بالتركيز على الحزب.

لقد مثل صدام دور المناضل الثوري المبدع الجريء خلال الفترة من ١٩٦٨ ولغاية ١٩٧٩ لغرض كسب وخدع عناصر وجماهير الحزب ، وبالفعل حصل على ذلك . لكنه بنفس الوقت كان يشخص ويحصي القيادات والعناصر الحزبية المناضلة ذات الكفاءة والإخلاص والمبدئية ، لغرض التخلص منها في الوقت المناسب. وقد باشر بذلك في وقت مبكر بأساليب مختلفة كالإقصاء والإبعاد والنفي والطرد والسجن والقتل، وبطرق مختلفة كالدهس والاغتيال والإعدام ، كما حصل مع الفريق الركن حردان التكريتي، والفريق صالح مهدي عماش، والفريق حماد شهاب وهم من قيادات الحزب والجيش.

ومن العناصر الحزبية القيادية التي تمت تصفيتها حبيب جاسم ووهاب كريم وسليم حسين العوادي وفليح حسن جاسم وعزت مصطفى العاني ومنيف الرزاز (عضو القيادة القومية- أردني) وغيرهم.

إلى أن جاءت الضربة القاضية للحزب عام ١٩٧٩ , بعد أن تسلم صدام السلطة كاملة وتمكن من إبعاد أحمد حسن البكر (ثم تصفيته بعد ذلك) وبعد أن

أكمل بناء البنى التحتية لمرتكزات السلطة ، لاسيما الأجهزة الأمنية القوية ، وإحكام السيطرة على الحزب والجيش . ففي عشية استلامه رأس السلطة في تموز ١٩٧٩ خرج بفبركة مؤامرة أشخاصها عناصر حزبية وعسكرية ، فما هي حقيقة هذه المؤامرة التي اشتهرت بمؤامرة (محمد عايش وجماعته) ؟ لقد طرحت هذا التساؤل على عدد من العناصر القيادية الحزبية ومن المتهمين بها ممن أنهوا سنوات طويلة في السجن وآخرون أفرج عنهم . فجاءت الإجابات واحدة بالنفي وأن لا مؤامرة هناك على الإطلاق !! : وطالما أن هذا النفي ليس خوفا من النظام، لأن البعض منهم يعمل معارضا للنظام حاليا ويعيش خارج العراق ، فقد كان الأولى أن يدعي أن هنالك مؤامرة ويضيف لها ما يشاء . ولكني لم أصادف جوابا بالإثبات . نعم كان هنالك تذمر أو عدم رضا إزاء بعض تجاوزات صدام ونواياه المريبة ، وكانت هنالك وجهات نظر متفقة إزاء نقد مسيرة الدولة والانحرافات التي ترافقها ، وكانت تجري مناقشات حول هذه الأوضاع وحول تردي حالة الحزب والسلطة بحيث أصبحت الشللية والإقليمية والمناطقية والعشائرية وسلطة العائلة هي السائدة ، مما جعل تجربة الحزب تنحرف وتسير بالاتجاه الخاطئ . هذه الأفكار والمناقشات وصلت ذروتها عندما نحي صدام قسرا أحمد حسن البكر . فوجدها صدام حينذاك فرصة كبيرة لضرب الحزب أولا برموزه المناضلة، التي تتميز بالمبدئية والجرأة والكفاءة أمثال عبد الخالق السامرائي وغانم عبد الجليل ومحمد عايش ومحي الشمري محمد محجوب وخالد الكبيسي ووليد الجنابي وغيرهم ، ولضرب الجيش ثانيا من خلال تصفية القيادات العسكرية والحزبية في آن واحد . لقد كانت عملية عام ١٩٧٩ مؤامرة حقا، ولكنها مؤامرة من قبل صدام ضد قادة الحزب نفسه، قام فيها بتصفية قيادات وعناصر حزب البعث، وبعدها لم يعد هناك حزب البعث بمفهومه المعروف ، فقد أرهب كل البعثيين وقطع دابر المعارضة المخلصة فيه. وبنظرة متفحصة للحزب تجد أن قياداته وكوادرة قد تبدلت تماما بوجوه جديدة ليست معروفه بالنضال وديمومته ولا الكفاءة والجرأة ، بل جاء بإمعان متملقة متزلفة ولا هم لها إلا حياتها ومصالحها الذاتية ، التي حولت

الحزب إلى جهاز أمني يضاف إلى سلسلة الأجهزة الأمنية الأخرى . ولا بد هنا من الإشارة بشكل مختصر إلى الحلقة الأخرى من حلقات الإجهاز على الحزب ، حيث استغل صدام فترة الحرب العراقية ــ الإيرانية استغلالا بشعا لتصفية خصومه بشتى الذرائع ، ومنها مشاركة قادة الحزب في جبهات القتال تحت مسميات مختلفة كالمهمات الخاصة والجيش الشعبي والمعايشة، ومن تخلف عنها لأي سبب كان يلاقي شتى التهم والعقوبات والنعوت البذيئة والمذلة، فقد أطلق عليهم لقب (المتخاذلين) ، ومع ذلك لم يتخلصوا من الموت حيث زجهم في جبهات القتال باسم المتخاذلين ، فمنهم من هلك ومنهم من جرح أو أسر، ومنهم من منح الحياة وفقد الحزب والمسؤولية والروح النضالية . وهكذا أجهز على البقية الباقية من كوادر الحزب المخلصة والتي لا تدين بمفهومه المصلحي.

إعدام قادة الحزب

في الثامن والعشرين من تموز ١٩٧٩ تشكلت محكمة خاصة بموجب قرار (مجلس قيادة الثورة) للنظر في قضية (المتآمرين !!) والبت في أحكامهم ، وكانت برئاسة نعيم حداد (نائب رئيس الوزراء) وستة أعضاء هم سعدون غيدان وتايه عبد الكريم العاني وحسن علي نصار العامري وسعدون شاكر وحكمت إبراهيم العزاوي وعبد الله فاضل وجميعهم أعضاء في ما يسمى (بمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق) . الجدير بالذكر أن هذه المحكمة لم تكن شرعية ولا قانونية حيث أنها جزء من مجلس قيادة الثورة وهو أعلى سلطة تشريعية في العراق منذ تموز عام ١٩٦٨، وهو كذلك سلطة تنفيذية ، وبهذه القضية منح هذا المجلس نفسه السلطة القضائية أي تم تركيز السلطات الثلاث في حفنة من الأشخاص ، ومن الجدير بالذكر أن مبدأ فصل السلطات ، لاسيما القضائية ، مبدأ ثابت في الدستور العراقي وتشريعاته. لقد تم انتهاك حقوق (المتهمين) وتم الابتعاد عن كل أصول المحاكمات من حيث الإجراءات الأصولية للتحقيق وحق الدفاع والاستئناف .... وهذه جميعها لم تراع بل لم تجر محاكمة أو تحقيق معهم

على حد قول ثلة منهم كتبت لهم النجاة والحياة ، بل تم وضعهم في قاعة ثم تقوأ الأسماء وتوجه لهم تهمة (التآمر)، ومن يدافع أو ينفي التهمة يسمع السب والشتم، جرت بعد ذلك قراءة الأحكام التي كتبت مسبقا وأمليت على أعضاء المحكمة للنطق بها لا غير، وبشكل مسرحي مفضوح، و لغرض إعطاء انطباع للرأي العام والحزبي بأن هناك تحقيقا وتدقيقا ومحاكمة أصولية ، تم تنويع هذه الأحكام وتدرجت من عقوبة الإعدام لمجموعة، والسجن لمدد مختلفة لمجموعة أخرى، والإفراج عن مجموعة ثالثة وهم جميعا اعتقلوا بتهمة واحدة وهي انهم (بعثيون رافضون لصدام وسيطرته على الحكم) ، لكن القاسم المشترك بينهم هو عدم الولاء لصدام حقيقة أو افتراضا. وتم إصدار الأحكام التالية :

أولا. الإعدام رميا بالرصاص (للمجرم !) الهارب أحمد ذنون كريم [(١)] .

ثانيا. الإعدام رميا بالرصاص (للمجرمين !) وعددهم (٢١) شخصا.

ثالثا. السجن لفترة تتراوح بين سنة واحدة و(١٥) عاما لمجموعة من (المجرمين !!) مكونة من (٣٣) شخصا .

الإفراج عن مجموعة تتألف من (١٣) شخصا .

وما يلي هو النص الكامل للأحكام الصادرة حسب الوثيقة الرسمية ــ نشرة صحفية ــ الصادرة من سفارة الجمهورية العراقية في لندن / الدائرة الصحفية بتاريخ ١٩٧٩/٨/٩ :

سفارة الجمهورية العراقية	EMBASSY OF REPUBLIC OF IRAQ
الدائرة الصحفية	PRESS OFFICE

لندن

التاريخ : ١٩٧٩/٨/٩

<u>نشرة صحفية</u>

---

(١) وهو مواطن من الموصل مقيم في سوريا منذ انقلاب تموز ١٩٦٨ .

تم في بغداد أمس تنفيذ حكم الإعدام رميا بالرصاص بـــ (٢١) مجرمـــا أدانتهم المحكمة الخاصة بالتآمر والخيانة العظمى .

وكانت المحكمة قد أصدرت أيضا حكما بالإعدام رميـــا بالرصـــاص علـــى المجرم الهارب أحمد ذنون كريم .

وقال بيان رسمي صدر أمس أن تنفيذ حكم الإعدام يأتي حفاظا على تـــراب الوطن وكرامته ودفاعا عن قدسية القضية القومية ومستقبل الأمة العربية المجيدة.

وأشار البيان إلى أن مناضلين من منظمات الحزب المدنية والعسكرية مـــن أنحاء القطر هم الذين نفذوا حكم الإعدام بأسلحتهم .

وحضر تنفيذ حكم الإعدام السادة رئيس وأعضاء المحكمة الخاصة وأعضـــاء الهيئة التحقيقية وعدد من أعضاء الكادر المتقدم في الحزب.

وكانت المحكمة الخاصة التي شكلت بموجب قرار من مجلس قيادة الثـــورة في الثامن والعشرين من الشهر الماضي قد أصدرت أمس أحكاما بـــإعدام (٢٢) مجرما أدانتهم بالخيانة العظمى والسجن لـــ (٣٣) مجرما لمدد تتراوح بين السـنة و١٥ عاما و أفرجت عن (١٣) متهما .

ويذكر أن المحكمة بدأت جلساتها في الأول من الشهر الجاري وانتهت فـــي السادس منه.

وأعلنت المحكمة أنها حسمت بإصدار الأحكام المذكـــورة جميـــع القضايـــا المتعلقة بالمؤامرة ولم يبق أمامها أية قضية تتعلق بالمؤامرة والذين نفذ فيهم حكـــم الإعدام اليوم كل من المجرمين..

محيي عبد الحسين مشهدي	محمد عايش حمد
محمد محجوب مهدي الدوري	عدنان حسين عباس الحمداني
خالد عبد عثمان الكبيسي	غانم عبد الجليل سعودي
وليد محمود سيرت العزاوي	طاهر أحمد أمين
نوري حمودي أحمد	غازي إبراهيم أيوب

ماجد عبد الستار فاضل السامرائي | عبد الخالق إبراهيم خليل السامرائي
وليد إبراهيم إسماعيل الاعظمي | وليد صالح محمد الجنابي
بدن فاضل عربي | إبراهيم عبد علي جاسم
إسماعيل محمود إبراهيم النجار | طالب محمد صويلح
حازم يونس عبد القادر | نافع حسين علي الكبيسي
| خليل إبراهيم القصاب

وكانت المحكمة قد أصدرت أحكاما تتراوح بين سنة واحدة و١٥ عاما بحق المجرمين المذكورين أدناه..

حسن محمود طه بالسجن لمدة خمس عشرة سنة
غسان مرهون محمود بالسجن اثنتي عشرة سنة
كردي سعيد عبد الباقي بالحبس لمدة عشر سنوات
إحسان وفيق عبدالله السامرائي بالسجن لمدة عشر سنوات
علي فتحي علوش بالسجن لمدة عشر سنوات
بدر محمد عبدالله ظاهر بالسجن لمدة عشر سنوات
محمد مناف ياسين محمد أمين بالسجن لمدة عشر سنوات
محسن محمد رضا الذهب بالسجن لمدة عشر سنوات
جعفر محمد رضا الذهب بالسجن لمدة عشر سنوات
أحمد إبراهيم صالح العبيدي بالسجن لمدة عشر سنوات
صالح فليح كاطع الساعدي بالسجن لمدة عشر سنوات
عبد المنعم هادي صالح القيسي بالسجن لمدة عشر سنوات
عبد الواحد الحاج معيدي الباهلي بالسجن لمدة سبع سنوات
حامد جاسم ظاهر الدليمي بالسجن لمدة سبع سنوات
فارس حسين شهد القره غولي بالسجن لمدة سبع سنوات
سليم شاكر حسن الأمامي لمدة سبع سنوات

محمد عبد اللطيف محمد علي بالسجن لمدة سبع سنوات
مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي بالسجن لمدة خمس عسر سنة
شكري صبري أحمد الحديثي بالسجن لمدة خمس عشرة سنة
طاهر حبيب محمد علي الربيعي بالسجن لمدة خمس عشرة سنة
حميد عبد الطيف وحيد السامرائي بالحبس لمدة خمس سنوات
صالح عبد الكريم الحمداني بالحبس لمدة خمس سنوات
زهير قاسم شكري بالحبس لمدة خمس سنوات
عبد القادر عبد عثمان الكبيسي بالحبس لمدة خمس سنوات
حمد عايش حمد بالسجن لمدة خمس سنوات
معز كاظم الخطيب بالحبس لمدة ثلاث سنوات
رياض عبد الرزاق القدوة بالحبس لمدة ثلاث سنوات
طالب حمودي عباس الحمداني بالحبس لمدة ثلاث سنوات
فاضل عبد الرزاق العبيدي بالحبس لمدة ثلاث سنوات
علي جعفر حسين بالحبس لمدة ثلاث سنوات
عدنان يوسف كوشان بالحبس لمدة ثلاث سنوات
عدنان إبراهيم عبد بالحبس لمدة سنة واحدة
محمد صبري أحمد الحديثي بالسجن لمدة خمس سنوات
وأفرجت المحكمة عن ثلاثة عشر متهما وهم ..
محمود جاسم رجب
راسم حسين عبدالله العوادي
زهير يحيى عبد الفتاح .
وهيب عبد عثمان الكبيسي
يعرب طالب محمد
عبد الكريم نصيف جاسم الحمداني
عبد الرحمن عبد الكريم الهنداوي

مؤيد عبد الله حسين .

سلمان داود نجرس البياتي

عطا الله حسين خلف السامرائي

سلطان عبد القادر الشاوي

أمجد هاشم مصطفى الجباري

حميد أحمد يونس

وكانت المحكمة قد تشكلت برئاسة السيد نعيم حداد عضو مجلس قيادة الثورة نائب رئيس الوزراء وستة أعضاء في مجلس قيادة الثورة وهم السادة سعدون غيدان وتايه عبد الكريم وحسن علي نصار وسعدون شاكر وحكمة إبراهيم وعبدالله فاضل.."

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تنفيذ الإعدام تم على يد الكادر الحزبي المتقدم كما ورد في نص النشرة الصحفية أعلاه حيث ورد (أن مناضلين من منظمات الحزب المدنية والعسكرية من أنحاء القطر هم الذين نفذوا حكم الإعدام بأسلحتهم ،و قد حضر تنفيذ حكم الإعدام رئيس وأعضاء المحكمة الخاصة وأعضاء الهيئة التحقيقية وعدد من أعضاء الكادر المتقدم في الحزب) ، كما شارك في تنفيذ الإعدام عدي وقصي ولدي صدام ومحمد ابن برزان التكريتي.

وأرى أن صدام استهدف من وراء هذه الإجراءات ثلاث غايات هي:ـ

أولا. قتل الروح الرفاقية بين أعضاء الحزب .. وكانت هذه العملية البشعة رسالة تهديد و إنذار إلى كل الجهاز الحزبي.

ثانيا . إرهاب ونشر الرعب والخوف بين صفوف أعضاء الحزب،حيث حدثت بعض الحوادث أثناء التنفيذ كالصدمات النفسية، وفقدان السيطرة على النفس. كما انعكس على الحياة الداخلية للحزب طيلة السنوات التي تلت عام ١٩٧٩ حيث سادها الخوف والاقتصار على تمجيد وتأليه صدام، وقتل روح المبادرة والمناقشات الجادة.

ثالثا. إجبار أكبر عدد ممكن من البعثيين في المشاركة في إراقة دماء رفاقهم وتلطيخ أيادي معظم كوادر الحزب بدمائهم حتى يقال أن الحزب هو الذي أعدمهم فتصبح المسؤولية تضامنية للجميع ، كذلك كان كل فرد من المحكومين بالإعدام قد تم رميه بـ (١٢٠) طلقة بمعدل طلقتين لكل كادر حزبي أي كل شخص مقتول يشارك في قتله (٦٠) ستون شخصا من كوادر الحزب، وبما أن عدد البعثيين الذين نفذ الإعدام بحقهم(٢١) وبعملية حسابية يظهر أن عدد البعثيين الذين ساهموا في قتل (إعدام) رفاقهم في هذه العملية هو (١٢٦٠) شخصا يضاف إليه عدد كبير من كادر الحزب الذين حضروا (حفل) الإعدام كمتفرجين ، أو مشجعين . سجين متآمر ومسجونون يقتلون.

من الأدلة الصارخة التي تثبت أن (مؤامرة عام ١٩٧٩) لم تكن إلا مسرحية ليس لها وجود إلا في مخيلة صدام المفتونة بالتآمر والشك والريبة حتى من نفسه ، هي قضية المرحوم عبد الخالق إبراهيم السامرائي (عضو القيادتين القطرية والقومية) ، وكما هو معروف من قبل قادة الحزب أنه كان في طليعة المناضلين الذين يتسمون بالمبدئية والإخلاص والنزاهة ، كما كان مثالا يحتذى به من قبل رفاقه . لذلك دبرت له مكيدة مشاركته بشكل أو بآخر بما يسمى بعملية ناظم كزار عام ١٩٧٣ التي راح ضحيتها عدد من قادة الحزب المتقدم ومسؤولي الدولة وفي مقدمتهم الفريق حماد شهاب وزير الدفاع في حينها ، وقد أشارت أصابع الاتهام نحو صدام بتدبيرها و إخراجها بالشكل المعروف .على كل حال ، تم الحكم بالإعدام على عبد الخالق السامرائي إلا أن توسط ميشيل عفلق لدى البكر، خفف الحكم عنه إلى السجن المؤبد، وبقي في السجن منذ ذلك الحين إلى نهاية تموز ١٩٧٩ حيث أسندت إليه تهمة التآمر، علما أنه كان محروما حتى من الزيارات العائلية خلال فترة سجنه . وقد أخرج من زنزانته في سجن أبي غريب وأعدم بأيدي (رفاقه) .

ومن المفارقات الغريبة التي لا تصدق هي ما حل بالأشخاص الذين حكموا بالسجن لمدد مختلفة وهم الذين كان عددهم (٣٣) شخصا . لقد نفذ بحقهم برنامج يومي تعذيبي جسدي ونفسي وبشكل وحشي لا يطاق . فقد قتل منهم (١٤) أربعة عشر شخصا تحت التعذيب قتلا عمدا ، حيث أخبرهم الجلادون بأن " كل فترة سيكون فيها ضحية منكم يجب أن يموت " ، وفعلا إما أن يموت تحت التعذيب المتواصل أو يقتل بالسم بواسطة كبسولة أو إبرة، وفيما يلي أسماء الذين قتلوا في السجن وعددهم (١٤):

حسن محمود طه

كردي سعيد عبد الباقي الحديثي

مرتضى سعيد عبد الباقي الحديثي

محسن محمد رضا الذهب

العقيد (قوات خاصة) صالح فليح كاطع الساعدي

أحمد إبراهيم صالح العبدي

العقيد الركن عبد المنعم هادي صالح القيسي

العقيد الركن عبد الواحد الحاج معيدي الباهلي

العقيد الركن حامد جاسم ظاهر الدليمي

طاهر حبيب محمد على الربيعي

العقيد الركن رياض عبد العزيز القدوة

فاضل عبد الرزاق العبيدي

علي جعفر حسين

محمد صبري أحمد الحديثي

لمحات سوداء من العذاب الأليم

رغم أن المجموعة التي حكمت بالسجن بمدد مختلفة تتراوح بين سنة واحدة و ١٥ سنة ، كان عددها (٣٣) شخصا إلا أنهم جميعا دخلوا السجن في آب

١٩٧٩ وخرجوا في نيسان ١٩٨٣ بغض النظر عن محكوميتهم ، عدا الذين خرجوا أمواتا وعددهم (١٤) كما أسلفنا ، و لقد تعرضوا خلال هذه الفترة التي تناهز الأربعة سنوات إلى أبشع و أقسى أنواع التعذيب والبطش والحرمان والقتل و بما يفوق التصور والخيال وبشكل يومي بدون انقطاع على مدار هذه السنوات المريرة ، بحيث أن التسعة عشر شخصا الذين خرجوا أحياء لم ينج أحد منهم من عاهة مستديمة أو مرض مزمن جسدي أو نفسي . وسأذكر نماذج مختصرة لأساليب التعذيب التي تعرضوا لها.

١. تعذيب وفق منهج يومي يصل إلى حد ست عشرة مرة في اليوم الواحد . بمختلف الأساليب
٢. كانوا في السجن عراة تماما صيفا وشتاء .
٣. إضافة إلى التعذيب الجسدي الوحشي من قبل مجرمي المخابرات العامة أمثال (كاظم دعير وجاسب) يطلب منهم أن يعذب أحدهم الآخر.
٤ . دس السم على شكل دواء لمن يراد له الموت، حيث يخبرونهم بان هناك طبيب فهل من مريض يخرج لغرض الفحص ؟، فإن كان المقصود بالموت لا يخرج، يخرجونه عنوة ويعطونه الدواء ويبقى بضعة ساعات حتى تنتهي حياته ويترك ميتا في الزنزانة إلى اليوم التالي.
٥. استخدام الأساليب المتنوعة في التعذيب كالضرب بالكيبلات والعصي الغليظة واللكمات بالأيدي والأرجل، والتعذيب النفسي سيما الذي يمس الكرامة الإنسانية كالسب والشتم والكلام البذيء .
٦ . سوء التغذية (الجوع والعطش الشديدان) وعدم توفر العناية الطبية، والحرمان من الحد الأدنى من النظافة والرعاية الصحية.

ومن الجدير بالذكر أن جهاز المخابرات العامة هو الجهاز الذي أخذ على عاتقه مسؤولية التحقيق بقضية ما يسمى بـ (مؤامرة عام ١٩٧٩) وكذلك مسؤولية متابعة السجناء وتصفيتهم وتعذيبهم حيث كان برزان التكريتي الأخ غير الشقيق لصدام هو رئيس الجهاز في تلك الفترة.

حركة الوارثين عام ١٩٨٩

بين عامي ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥ تتابعت لقاءات لمجموعة من الضباط الأحـــرار لمناقشة وبلورة فكرة إقامة تنظيم عسكري / مدني لإسقاط النظـــام الحـــاكم، وقـــد تنامت هذه الفكرة وتطورت لتكوين حركة تستقطب الشـــخصيات المتمـــيزة وذات التأثير العسكري والاجتماعي والعشائري . فتمت دراسة الفكرة بشكل جيد ومفصل ولفترة أكثر من سنة . لقد كان انتخاب الشخصيات يتم بعناية فائقـــة،لذلـــك كـــان الانتماء إليها بطيئا . و لابد من التنويه بان صاحب الفكرة والدور الأول هو الشهيد العقيد الركن هلال أبو رغيف،يعاونه شخصان آخران وقد نمـــت العمليـــة بشـــكل تدريجي حتى أصبح أعضاؤها خلال عامين أكثر من ثلاثين شخصا أغلبـــهم مـــن ذوي الرتب العسكرية العالية والمواقع الاجتماعية البـــارزة . وبعـــد أن حطـــت الحرب العراقية ــ الإيرانية أوزارها في آب- ١٩٨٨ بدأ أعضاء التنظيم بمضاعفة النشاط، وتصعيد وتائر العمل السري للتخطيط لتغيير النظام الصدامي .

ومن الجدير بالذكر،انه كان لتلك الحرب الكارثية تأثير أساسي في عرقلة أي عمل يهدف إلى تغيير النظام،حيث ترى معظم القوى الوطنية سواء أكانت عسكرية أم مدنية،وانه من غير الموضوعي القيام بعمل انقلابي لإسقاط النظام والبلـــد فـــي حالة حرب مع دولة أخرى، وان كانت جميع هذه القوى رافضة لتلـــك الحـــرب. بالإضافة إلى المواقف الدولية والعربية التي كانت حينذاك داعمة لصـــدام. لذلـــك وطيلة سنوات الحرب الثماني لم تحدث أية محاولـــة لإســـقاط النظـــام، بـــل أن المحاولات الانقلابية حدثت قبل الحرب وبعدها. وقد تكون أول هـــذه العمليـــات. العملية التي نحن بصددها. عندما شرع بتنفيذها نخبة من كبـــار ضبـــاط الجيـــش العراقي، عبر العمل السري الدؤوب لتخليص العراق من مخـــالب الشـــر التـــي غرزت في جسده والتطلع إلى بناء عراق تسوده الحرية والعدالة والإنسانية والعيش بسلام،وقد تميزت الحركة بالتنظيم والشمولية، متجاوزة كل الأطر الضيقة كالحزبية والإقليمية والعنصرية والطائفية ،ومن نظرة إلى شخصيات هذا التنظيـــم الســـري

نرى بوضوح الدقة في انتخاب الأشخاص الذين يمتازون بالكفاءة والشجاعة والوطنية والإقدام، والتأهيل العلمي والثقافي، والخلق الرفيع، وقد شهد بذلك كل من عرفهم . وفي كانون الثاني ١٩٨٩ تم إلقاء القبض على عدد كبير من أعضاء الحركة من قبل مديرية الاستخبارات العامة حيث كان مديرها الفريق الركن صابر عبد العزيز الدوري .

وتمت إحالتهم إلى مديرية الأمن العامة وجرى التحقيق معهم بإشراف سبعاوي إبراهيم (الأخ غير الشقيق لصدام) وعناصر من الاستخبارات العسكرية.

نموذج صيد الوحوش الجبانة لفرائسها

في ليلة من ليالي الشتاء البارد في أواخر كانون الثاني عام ١٩٨٩ كان المرحوم الشهيد البطل العقيد الركن هلال هاشم عبد المطلب أبو رغيف والعميد الركن مالك وكاتب السطور جالسين في الجناح المخصص لإسكان الضباط المدرسين في كلية القيادة في بغداد، حيث كنا في وقتها مدرسين في تلك الكلية. فتناولنا وجبة العشاء سوية، بعدها مباشرة اتصل العقيد الركن بعائلته في العزيزية للاطمئنان على أطفاله، فتحدث مع طفله الصغير الذي كان يبكي ويشكو لوالده من شدة البرد، ويطلب من أبيه شراء مدفأة . وبعد أن وضع الهاتف،سمعنا صوت محرك سيارة توقفت عند بوابة البناية ثم دخل علينا شخص يرتدي ملابس مدنية، وبعد السلام رحب به العقيد الركن هلال بحرارة فهمت انه من معارفه، وبسرعة قال مخاطبا هلال : سيدي من رخصتك دقيقة لأني مستعجل فنهض هلال وكان مرتديا ثوبا عربيا (دشداشة)،وقد لمست الارتباك على محياة وكأنه يعرف شيئا ما،وخرجا من باب البناية، وبعد ثوان سمعنا صوت إغلاق باب سيارة وانطلاقها بسرعة خاطفة،انتظرنا قليلا على أمل عودة صاحبنا ولكن أملنا تبدد فخرجنا للتأكد. فلم نجد أحدا.

فأصابتنا الحيرة والريبة من الأمر، واستفسرت من العميد الركن مالك هل تعرف ذلك الشخص ؟ فقال لي انه رائد في الاستخبارات العامة وكان طالبا في

الكلية قبل اشهر. ثم اتصلنا باستعلامات الكلية للاستفسار فقالوا لقد خرجت السيارات واصطحبوا معهم العقيد الركن هلال والذي لم يعد إلى الأبد. لقد كان الشهيد هلال عبد المطلب أبو رغيف مثال الضابط العراقي الوطني الكفوء، والمقدام الشجاع، كان وفيا لوطنه ولأصدقائه ،كان أديبا شاعرا،يصل الليل بالنهار بالعمل الدؤوب المثمر،يمتاز بدماثة أخلاقه وثقافته الواسعة وعقله الراجح،كان شهما جريئا، وشعلة وهاجة، وكتلة من الخير والعطاء . وقد شاركه في معظم هذه السمات جميع الشهداء الأبطال معه في تنظيم الوارثين.

وتبين فيما بعد أن مديرية الاستخبارات العامة هي الجهة التي تابعت قضية (الوارثين) منذ البداية، وجمعت خيوطها، وبقيت تراقب وتتابع لحين إلقاء القبض على معظم رموزها . وقد تعرضوا إلى مختلف أنواع التعذيب الوحشي لحين صدور قرار إعدامهم بعد حوالي ثلاثة اشهر وسلمت جثثهم إلى ذويهم في شهر آذار ١٩٨٩ .

الأسماء

لقد تجاوز عدد الذين اعدموا مائة ضابط من مختلف الرتب والصنوف وندرج أدناه أسماء ثلة منهم:ـ

١- اللواء الركن عبد الرحيم عبد الغني رشيد السوز المالكي (شغل منصب المعاون الرابع مدير الاستخبارات العسكرية العامة ثم ملحق عسكري في موسكو)

٢- العميد الركن حسين خادم حسون (أمر لواء،مدرس في كلية الحرب جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، خريج الأكاديمية العسكرية السوفيتية)

٣- العميد الركن حسن جاسم الساعدي (أمر لواء،مدرس في كلية الأركان /جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا)

٤- العميد الركن سعدون الحاج رسن (أمر لواء،خريج أكاديميــــة نـــاصر للعلوم العسكرية في مصر،رئيس أركان فرقة)
٥- العميد الركن محمد ياسر ولي (أمر لواء ،ضابط ركن في التشكيلات)
٦- العميد الركن رضـــــا هاشم (أمر لواء،مدرس في كلية الأركان /جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا)
٧- العميد مهدي صالح الدفاعي (أمر لواء)
٨- العقيد الركن هلال هاشم عبد المطلب أبو رغيف (ضابط ركـــن فـــي التشكيلات مدرس في كلية القيادة /جامعة البكر للدراســـــات العســكرية العليا)
٩- العقيد الركن حسين زاهي حمزة الجبوري(ضابط ركن،مدرس في كلية الأركان /جامعة البكر)
١٠- العميد كاظم مضعن
١١- العميد الركن أحمد نايف الجبوري(اغتيل في دولة الإمارات العربيـــة المتحدة خنقا بالغاز عام ١٩٨٩ حيث كان ملحقا عسكريا)
١٢- الرائد البحري الركن مضر الإمارة (ضابط ركن في تشكيلات القـوة البحرية)
١٣- الرائد البحري الركن خليل
١٤- النقيب البحري اكرم
١٥- المهندس البحري معين
١٦- النقيب (أبو حسن)
١٧- النقيب كاظم صالح
١٨- الرائد المهندس صادق
المهندس (أبو أحمد)

بالإضافة إلى مجموعة من المدنيين نساءا ورجالا منهم معلمتان ومدير ناحية الكحلاء، (محافظة ميسان)، ومن أعضاء التنظيم المعروفين اللواء الركن حامد أحمد الورد الذي اعدم لاحقا في قضية أخرى.

محاولة النقيب سطم الجبوري عام ١٩٩٠

هذه العملية هي أخطر عملية انقلابية تعرض لها صدام حسين، حيث كان الضباط القائمين بها من الموثوق بهم لديه، ومن قوات الحرس الجمهوري، و يتميزون بالجرأة والإقدام. وقد تجاوزت مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ وفي الخطوات الأخيرة من التنفيذ تم كشفها .حيث كان من المقرر تنفيذها خلال الاستعراض العسكري لمناسبة ذكرى عيد الجيش العراقي في ٦ /١/١٩٩٠ ، وفي عملية مشابهة لعملية قتل الرئيس السادات رئيس مصر السابق . عندها تم اعتقال مجموعة من الضباط الذين ينتمون إلى قبيلة الجبور في مقدمتهم قائد العملية النقيب سطم الجبوري ومعاونه النقيب مضحي علي حسين الجبوري وآخرين بلغ عددهم أربعين ضابطا وضابط صف جميعهم في الحرس الجمهوري والحرس الخاص. تم التحقيق معهم من قبل جهاز الأمن الخاص، وجهاز المخابرات بإشراف قصي صدام حسين، وتعرضوا إلى ابشع أنواع التعذيب ثم نفذ حكم الإعدام بهم جميعا. وقد احتفظ بجثثهم لدى جهاز الأمن الخاص فترة تزيد على ستة أشهر خوفا من حدوث ردود فعل عنيفة، واحتجاجات من قبل قبيلتهم . وفي ليلة غزو الكويت سلمت جثثهم إلى ذويهم .مستغلين هذا الحدث الكبير .

محاولة انقلابية عام ١٩٩١

بعد غزو الكويت والخروج منه قسرا، بدأ الكثير من العراقيين يثيرون بعض التساؤلات حول أسباب الغزو ونتائجه وآثاره من المذابح والمجازر . وقد حدث تذمر واحتقان سياسي على الساحة العراقية وتجسدت رغبة تغيير النظام لدى

مختلف أوساط الشعب العراقي . لهذا بدأت مجموعة من شباب عشيرة الجبور في ناحية العلم في تكريت بالتخطيط لإسقاط النظام بالاعتماد على الجيش ورؤساء عشائر الجبور . وكان في مقدمتهم المقدم مزاحم صالح علاوي الجبوري، والنقيب محمود شرجي خليل الجبوري وكان يعمل في الحماية الخاصة لصدام،وعدد من الشباب الآخرين . وعقدت عدة لقاءات واجتماعات لوضع خطط لتغيير النظام . ولكن بسبب وشاية شخص قريب للسلطة (مدسوس) من سكنة تكريت،تم كشف العملية، وأدى إلى اعتقال المجموعة قبل البدء بالتنفيذ، وقد بدأ الاعتقال ليلة ٢٩ /٣٠ من شهر آب ١٩٩١ ولغاية ١٩٩١/٩/٥ ، حيث تم إلقاء القبض على جميع المشاركين في العملية، عدا الدكتور حسين محمد عبدالله الجبوري الذي تمكن من الهرب إلى خارج العراق وحكم عليه غيابيا بالإعدام . وخلاصة الخطة تتضمن اغتيال صدام ،حيث تعهد الشهيد النقيب محمود شرجي خليل بقتله خلال انفراده معه في سهراته الخاصة، حيث كان موضع ثقته ولا يسمح لغيره بالدخول عليه . وأما العناصر الأخرى المشاركة فتقوم بتنفيذ أدوار مرسومة لها كل حسب إمكانياته وضمن نطاق عمله .

ولدى اعتقالهم تم وضعهم في زنزانات في سجن القصر الجمهوري التابع لجهاز الأمن الخاص، ويقع على نهر دجلة (سجن عمارة الحياة). وأدار التحقيق صدام كامل بإشراف قصي وعدي صدام وحسين كامل . وقد مورس ضدهم مختلف أنواع التعذيب منها : الكهرباء (بدالة كهربائية)، إطفاء السكائر في الجسم،الضرب على الرؤوس بالهراوات والعصي،إذابة أكياس النايلون على الأجسام،السحل،التعليق، الضرب على الأعضاء الحساسة،الفلقة. ومن ابرز القائمين بالتعذيب مدير السجن المدعو(محمد) والرائد فارس التكريتي. كما استخدم في تعذيبهم السجين المدعو(زياد) المحكوم بالإعدام بقضية أخرى، ومجموعة من الجنود الذين ينتسبون إلى عشيرة البيجات في تكريت. وكانوا يستدعون جنود الوحدات القريبة من الحرس الخاص للحضور والمشاركة في حفلات التعذيب، والتي لا تقل عن ثلاث مرات يوميا . واستمر الاعتقال ثلاثة اشهر بعدها تم

تحويلهم إلى ما يسمى بمحكمة جهاز المخابرات (الحاكمية) برئاسة قاضي المخابرات خليل إبراهيم العزاوي وعضوية اللواء الركن حسيب صابر عبد العزيز التكريتي واللواء عصام خضر الدليمي مدير الحاكمية.

وأصدرت الأحكام التالية:ـ

أولا.الإعدام على كل من :

١- المقدم مزاحم صالح علاوي الجبوري

٢- النقيب محمود شرجي خليل الجبوري

٣- روكان جاسم محمد الجبوري (وجه عشائري)

٤- أحمد حسن أحمد علاوي الجبوري(مدير مدرسة)

٥- علي زغير عوينة الشمري (نائب ضابط في الحرس الجمهوري الخاص)

ثانيا .السجن المؤبد لكل من :

١- اللواء الطبيب كريم علي صالح الجبوري

٢- الرائد صالح خليل عبد علاوي الجبوري

٣- حسن جاسم غنام الجبوري (مدير بنك)

٤- صالح مهدي صالح الجبوري (نائب ضابط حرس جمهوري خاص)

٥- ناجي حسن أحمد علاوي الجبوري(نائب ضابط حرس جمهوري خاص)

٦- محمد زغير عوينة الشمري(نائب ضابط حرس جمهوري خاص)

ثالثا.الإعدام وخفف إلى سجن مؤبد كل من :

١- سعد صالح عيسى الجبوري (موظف)

٢- عاصم صالح علاوي الجبوري(ضابط مخابرات)

رابعا.سجن خمس سنوات لكل من :

١- الرائد الطيار ضامن عليوي مطلك الجبوري

٢- الرائد الطيار أمين مهيدي عزيزالجبوري

٣- الرائد عيسى جاسم غنام الجبوري (عضو شعبة في حزب البعث)
٤- عبد الكريم ناصر حساني الجبوري (ضابط مخابرات)
٥- جوهر حمد فحل الجبوري (في جهاز الأمن الخاص)
٦- خلف علوان لطيف الجبوري (مدير في جهاز الأمن الخاص)
٧- خلف محمد ذنون الجبوري (مدير في جهاز الأمن الخاص)
٨- خضر حسين خليل الجبوري(مدرس)
٩- النقيب فائق حسن أحمد الجبوري (في الحرس الجمهوري الخاص)
١٠- النقيب موفق حسين عليوي الجبوري (في الحرس الجمهوري الخاص)
١١- محمود خلف عبد بشير الجبوري (نائب ضابط حرس جمهوري خاص)

خامسا.السجن **لمدة ثلاث سنوات للشيخ إبراهيم العطاالله الجبوري**

سادسا.السجن سنة واحدة لكل من :

١- الطبيب سلمان عبد الله سلمان الجبوري
٢- سليمان يوسف أحمد الجبوري (مدير ناحية)
٣- الملازم الأول صلاح خلف خضر الجبوري
٤- المقدم عبد سلمان أحمد الجبوري

وفي نهاية شهر كانون الأول ١٩٩١ تم نقل المحكومين إلى الأقسام المختصة في سجن أبي غريب لتبدأ رحلة عذاب جديدة لحين صدور عفو في تموز ١٩٩٥ حيث أطلق سراحهم عدا المحكومين بالإعدام والذي خفف إلى المؤبد، وسبق أن تم إيقاف تنفيذ الإعدام بعد تدخل رؤساء عشائر الجبور لدى صدام باستثناء المقدم مزاحم صالح علاوي والنقيب محمود شرجي فقد قتلا في السجن تحت التعذيب جوعا وعطشا، حيث كان يمنع عنهم الأكل كل ثلاثة أيام ويعطى ليوم واحد وبكمية قليلة، وبموجب هذا البرنامج نحلت أجسامهم بحيث أصبحوا هياكل عظمية وانهارت قواهما الجسدية وبقيا طريحي الفراش حتى موتهما.

تصفيات وإعدامات خلال عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤

لم يمر شهر من عمر حكم ما يسمى مجموعة البكر ـ صدام منذ تموز عام ١٩٦٨ إلا وجرت فيه إعدامات واغتيالات وتصفيات بأساليب مختلفة بحق أبناء الشعب العراقي بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية (بما فيه البعثيون) والقومية والدينية والمناطقية والعشائرية والمهنية لذلك لا أتمكن من حصر الضحايا واقدم اعتذاري الشديد لذوي الشهداء الأبرار والضحايا الأبرياء الذين لم أتطرق إليهم بالاسم،لان ذلك يحتاج إلى مجلدات للإحاطة به. لذلك اقتصرت على بعض الأسماء وهي قطرات من بحر ،لعلي أوفق في إعطاء جانب من الصورة المأساوية التي عاشها الشعب العراقي تحت كابوس هذه الفترة السوداء .

وهنا أشير إلى أن الجيش العراقي كانت حصته كبيرة وعظيمة، فلم تمر سنة من سني هذا الحكم الجائر إلا وفيها إعدام لمجموعة من خيرة ضباطه .

وفي عام ١٩٩٣ تم تنفيذ حكم الإعدام بكل من :اللواء الركن حامد أحمد الورد (مدير الصواريخ) والعميد الركن صلاح عبدالله حنتوش، والعميد محمد بلال الجبوري (عضو المكتب العسكري)، وفي حادثة منفصلة تم تصفية الفريق الركن ثابت سلطان أحمد التكريتي حيث قتل في مزرعته الكائنة في الصويرة.

وفي منتصف عام ١٩٩٣ كشفت الأجهزة القمعية للنظام خطة يتم إعدادها لإسقاط النظام الحاكم قام بها مجموعة من المدنيين والعسكريين (رؤساء عشائر وسياسيين و من كبار الضباط) .لذلك ألقت القبض على من كان داخل العراق ونفذ حكم الإعدام بهم وكان في طليعة الذين نفذ بهم حكم الإعدام هم :المحامي جاسم أمين مخلص وابن عمه صفر مولود مخلص (وهم شيخان تجاوز عمرهما السبعين سنة)، والفريق الطبيب راجي عباس التكريتي واللواء الركن بشير الطالب واللواء الطيار الركن حسن الحاج خضر والفريق الطيار الركن سالم البصو والعقيد الركن سفيان صالح الغريري ومجموعة من الضباط الأحرار أغلبهم من الموصل الحدباء.

إعدام جاسم مخلص ونكبة عائلته

في منتصف شهر تموز عام ١٩٩٣ تمت مداهمة دار المرحـــوم المحــامي جاسم أمين مخلص وتطويقه بأكثر من أربعين شخصا مسلحين من عناصر جـــهاز الأمن الخاص فألقوا القبض على المرحوم جاسم أمين مخلص، وقاموا بحملة تفتيش دقيقة للدار فعثروا على بعض المقتنيـــات فصادروهـــا، وهـــي مســـدس ،أوراق شخصية، نقود، جوازات سفر، صور عائلية،رسائل، كما تم بنفس اليوم اســـتجواب عائلته وأحفاده، ثم أطلق سراحهم نفس اليوم . وقبل ذلك بيـــوم أو يوميـــن جـــاء شخص ليخبر جاسم مخلص بان اللواء الركن بشير الطالب قد اعتقل، ثـــم اعتقـــل العقيد الركن سفيان صالح الغريري. وبعد أربعة اشهر من التحقيق والتعذيب تـــم الاتصال هاتفيا بدار جاسم مخلص واخبروهم أن لديهم مقابلة معه في سجن أبـــي غريب، فذهبت ابنته (ميسرة) وحفيده محمد الطائي وهنالك بدلا من مقابلة والدهـــا حيا تم تسليمها جثته.

وروى لي شاب شهم ويكنى (أبا نمر) الحياة المأساوية التي عاشتها عائلـــة الشهيدين البطلين (جاسم أمين مخلص وصفر مولود مخلص) عشية تسلم جثتيهما . وهي عائلة كريمة، ومن العوائل المعروفة في تكريت وتحظى بالاحترام من قبل العشائر العراقية. يقول هذا الشاب (الذي لا تربطه معهم رابطـــة معينـــة ســـوى الجيرة ويسكنون في منطقة واحدة وهي الأعظمية شارع عمر بن عبـــد العزيـــز) جاءني حفيد المرحوم جاسم، واسمه محمد طائي النعيمي، وطلب مني الذهاب إلـــى بيته ومساعدته لحدوث وفاة لديهم،وذهبت معه وبدون معرفـــة تفـــاصيل الحـــادث ودخلت البيت فوجدت جثمانا مسجى ومغطى بقطعة قماش سوداء، وحولـــه نســـاء يجهشن بالبكاء، ولكن بدون صوت ورأيت إحداهن تريد الصراخ والعويل عاليـــا ولكنها وضعت قطعت قماش في فمها وأغلقته بيدها لئلا يخرج صوتـــها خـــارج الغرفة !!وثانية تغلق فمها بيدها وثالثة تتنشج والعبرات تتكسر في صدرهـــا ،انـــه مشهد مأساوي حقا ؟ (كانت شياطين جهاز الأمن الخاص) تسمع وتحـــوم حـــول الدار،وقد أبلغوا العائلة بعدم البكاء والصياح، وإن أي مظهر من مظاهر التعزيـــة

والحزن ممنوع !!تصور هذه المآسي. هل هناك سلطة، وحتى عصابة إجرامية تسلك هذا السلوك الموغل في الجريمة ، والحقد والكراهية للبشر ؟

وأضاف أبو نمر، رغم صعوبة الموقف وخطورته عليه إلا أنه قرر المضي في موقفه الجريء، يقول رفعت قطعت القماش المغطى به وجه المسجى فوجدت شيخا كريما طاعنا في السن، قد أطلقت عليه رصاصة في رأسه . ثم حملناه وخرجنا متجهين إلى دار ثانية لجلب الشهيد الآخر لغسلهما ودفنهما .

وبالطبع تعرض هذا الشاب إلى الاستنطاق من قبل الأجهزة الأمنية التي كانت تحيط بالدار، وتراقب أمرهم وأطلق سراحه بعد التحقيق معه،مع الوعيد والتحذير من عدم تكرار فعلته.

والشهيد جاسم أمين أحمد مخلص ولد عام ١٩٢١ في تكريت، و ينتسب إلى عشيرة الجواعنة وآباؤه أصلا من سكنة مدينة الموصل. خريج الكلية العسكرية العراقية وخريج كلية الحقوق. تقلد عدة مناصب مهمة منها نائب في مجلس النواب (البرلمان) خلال الخمسينات، وهو مستقل وضمن تيار المعارضة في مجلس النواب . عمل سفيرا في فيينا وغانا خلال الستينات . طيار مدني وعضو في جمعية الطيران المدني .يجيد اللغة الإنكليزية، سكن في بغداد الأعظمية ـ شارع عمر بن عبد العزيز.متزوج من ابنة عمه الحاجة حيزة مولود مخلص وله ولدان هما حاتم (طبيب جراح) ووضاح (رجل أعمال) وثلاث بنات هن شفاء وميسرة و زينة [١].

عملية اغتيال الشيخ طالب السهيل عام ١٩٩٤

بعد إعدام معظم المشاركين في المحاولة الانقلابية لعام ١٩٩٣ والتي كان الشيخ طالب جزءا أساسيا فيها،شعر بمتابعة تحركاته من قبل المخابرات العراقية . وفي أوائل نيسان ١٩٩٤ كانت بيروت،المدينة التي احبها،محطته الأخيرة . ويبدو

---

(١) مقابلة شخصية مع عائلة الشهيد.

أن عيون الأشرار المنطلقة من وكر الجريمة (السفارة العراقية) في بيروت كانت تراقب الدار عن كثب). وبعد أن تفرق الأصدقاء والأقارب،حيث كان آخر الخارجين (أخت زوجته) فاعتقد المجرمون أنها زوجته، يضاف إلى ذلك أنه بنفس الوقت كانت الكهرباء مقطوعة . وفي الساعة الثامنة وأربعين دقيقة من مساء يوم ١٢/نيسان /١٩٩٤ قرع المجرمون الباب،بينما كان الشهيد خارجا من الحمام وقد وضع مسدسه جانبا،وزوجته مشغولة في المطبخ لإعداد العشاء،فقال الشهيد من الطارق ؟ أجابه : أني مبعوث من قبل الخياط جورج وجلبت القمصان المطلوبة. (سبق للمرحوم أن طلب من الخياط جورج أن يرسل له القمصان) عند ذلك فتح الباب . وكما تروي زوجة الشهيد السيدة (أم ورود) تقول: (سمعت جدالا حادا، وكان المرحوم يتكلم بصوت عال ولكن غير مفهوم، ولم ينقطع إلا عند سماعي صوت سقوط شيء كبير،عندها ناديته طالب..طالب..ماذا هناك ؟ وفجأة وإذا برصاصة باتجاه الصوت وتكسر الزجاج الكائن خلف الباب)). (طبعا الرصاصة بدون صوت لأن المسدس مزود بكاتم).

بعد تنفيذ الجريمة من قبل المجرم المدعو (هادي) ولدى سماعه صوت زوجة الشهيد داخل الدار .. ارتبك وفر هاربا، ونزل على السلم حيث كان مجرم آخر ينتظره في نهاية السلم (هو الملحق التجاري العراقي) . وفي هذه الأثناء لحق بهم حارس البناية فأشهروا عليه أسلحتهم من الرشاشات والمسدسات فتراجع . ثم ركبا في السيارة نوع (بي أم دبليو) التابعة للسفارة العراقية والتي كانت تنتظرهما في الشارع بجانب البناية وسائقها القنصل العراقي وبجانبه الملحق الثقافي العراقي . وانطلقوا بها

وخلال هذه اللحظات خرجت زوجة الشهيد وهي تصرخ قتله صدام .. قتله صدام ... فخرج الجيران وحملوا الشهيد إلى المستشفى لإنقاذه، وطلبوا حضور الشرطة، والتي حضرت خلال دقائق،وآجرت بعض التحقيقات وسألوا زوجة الشهيد من تتهمين ؟ أجابت فورا: صدام . ولقد كانت إجراءات الشرطة اللبنانية سريعة وجرى اهتمام كبير من قبل الحكومة اللبنانية، وبعد نصف ساعة من

الحادث تم إلقاء القبض على الخياط جورج ترجانيان وهو من اصل ارمني ويحمل عدة جنسيات ومتورط في العملية. (إن الأمر الذي أدى إلى كشف الخياط وبالتالي المجرمين هو أن الشهيد أمسك بالكيس الذي به القمصان، وعند سماع المجرم صوت زوجة الشهيد ارتبك وأسرع في الهرب وترك القمصان).

ولدى التحقيق مع الخياط جورج اعترف بان رجال السفارة العراقية أخذوا القمصان منه . فتم إلقاء القبض على الملحق التجاري عندما كان عائدا من كازينو لبنان، والتي قضى سهرته فيها بعد أن أتم جريمته، وقد اعترف بأنه رمى مسدسه في النهر . ثم القي القبض على القنصل العراقي، وقد اعترفوا جميعا بجريمتهم عند إلقاء القبض عليهم ..إلا أن المجرم (هادي المدرب على الاغتيالات) وكذلك الملحق الثقافي، اختبأ في مبنى السفارة العراقية . وفي اعترافات المجرمين انهم تلقوا الأوامر من قصي صدام مباشرة عبر التلكس، وهو المشرف على العمليات السرية،وانهم قبل أن يكونوا دبلوماسيين فهم ينتسبون إلى جهاز المخابرات العامة،وان العملية لابد من تنفيذها،وأن لم تنجح فسيتم تكرارها مهما كانت الظروف، حتى أن تطلب تفجير البناية بأكملها وفعلا عثرت الشرطة على كميات كبيرة من المتفجرات والأسلحة في السيارة (بي أم دبليو)، وأفادوا في التحقيق بان السلطة العراقية ستنفذ حكم الإعدام بهم وبعوائلهم أن لم تنفذ العملية . غضبت الحكومة اللبنانية، و قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع العراق، وطرد أعضاء السفارة العراقية . ولدى ذهاب القائم بأعمال السفارة العراقية إلى مطار بيروت لغرض مغادرة الأراضي اللبنانية إلى عمان كان معه في نفس السيارة المجرم الملحق الثقافي والمجرم (هادي) وهو المنفذ الأول . وعند نزولهم من السيارة في مطار بيروت تم إلقاء القبض عليهما. واستمر القضاء اللبناني بالتحقيق في القضية. وفي أحد الأيام جلبوا إلى البناية والدار لتمثيل جريمتهم. فتبين أن القنصل العراقي والملحق الثقافي بقوا في السيارة جنب البناية، ودخل إلى البناية كل من الملحق التجاري الذي بقي اسفل السلم، وصعد إلى باب دار الشهيد المجرم (هادي) حاملا كيسا يحتوي على القمصان ووضع تحته على راحة يده (مسدسا بكاتم

صوت) وبعد أن قرع الباب وخرج إليه الشهيد، ناوله الكيس، عندها رماه بعدة إطلاقات في رأسه فسقط الشهيد على الأرض ممسكا بالكيس ثم سمع صوت من الداخل فأطلق رصاصة باتجاه الصوت وهرب نازلا)[1] .

مصير المجرمين

أحدهم مات في السجن غير مأسوف عليه بعد اعتقاله في لبنان ويدعى (خالد علوان الجبوري) من سكنة الضلوعية محافظة صلاح الدين، وكما ذكر فإن الآخر ويدعى كامل الجبوري قتل بطريقة غامضة في بغداد بعد أسبوع واحد من تسليمه إلى العراق. والآخران ذكر انهما مختفيان داخل العراق، أحدهما والمدعو هادي يسكن مدينة النصر في محافظة الناصرية يحظى برعاية السلطة المادية والأمنية. وبعد سنتين من الاعتقال في لبنان سلموا إلى حكومتهم (العراق) عن طريق سوريا بحجة انهم دبلوماسيون ولا يحق للحكومة اللبنانية الاستمرار في اعتقالهم أو محاكمتهم . أن هذه العملية هي أول قضية تدان فيها حكومة صدام بشكل قانوني ورسمي وباعتراف المجرمين، وهو اعتراف يثبت بأن سفارات النظام الصدامي ما هي إلا أوكار للجرائم والإرهاب، وإن أعضاء السلك الدبلوماسي العراقي هم عناصر مخابراتية.

والشهيد الشيخ طالب علي السهيل ولد في بغداد عام ١٩٣٠،وتربى في عائلة عربية عريقة. وهو شيخ قبيلة بني تميم[2] . درس الزراعة والحقوق وحفظ القرآن. حياته السياسية حافلة بالمواقف الوطنية .

عمل عشرات السنين معارضا للأنظمة الدكتاتورية، وتعاون مع قادة المعارضة العراقية في سبيل تحقيق الهدف المنشود،وهو القضاء على الدكتاتورية،

---

(١) مقابلة شخصية مع عائلة الشهيد.

(٢) تم تصفية أحد شيوخها في محافظة البصرة وهو الشيخ كنعان الكنعان،وذلك لمشاركته بشكل فعال في الانتفاضة عام ١٩٩١ بعد أن شمل بالعفو. علما أنه كان من القضاة المرموقين في المحافظة.

وإرساء أسس الديمقراطية . تزوج من السيدة منيرفا كريمة الدكتور علي بدر الدين، وهي هاشمية النسب لبنانية الأصل، ورزق منها بسبع بنات،اغتالته الأيادي المجرمة من عناصر جهاز المخابرات العراقية في منزله الكائن في بيروت منطقة عين التينة،ليلة الثلاثاء الموافق ١٢/نيسان /١٩٩٤،ولقد لقي حادث اغتياله استنكارا واسعا في لبنان، وعلى الصعيد العربي والعالمي، ناهيك عن الساحة العراقية لاسيما المعارضة.

المحاولة الانقلابية لعام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥

أوائل عام ١٩٩٤ قرر أحد التنظيمات المعارضة في الخارج العمل على إسقاط النظام الصدامي،فشرع بوضع الخطط اللازمة لذلك، وتهيئة بعض المستلزمات الضرورية وفي صيف ذلك العام تم القرار بالمباشرة بالعمل الميداني ،وكانت الخطوة الأولى منه هي الدخول إلى داخل العراق والاتصال والتنسيق مع القيادات العسكرية والشخصيات المدنية . ففي شهر حزيران عام ١٩٩٤ دخل عدد من الضباط من قيادة ذلك التنظيم وهم يحملون معهم هموم الشعب العراقي وآلامه في عقولهم وقلوبهم، وكذلك يحملون دماءهم وأرواحهم على اكفهم فداء للوطن والشعب، وفي بداية دخولهم تم تبليغهم من قبل متعاونين في الأجهزة الأمنية بان عليكم الخروج والمغادرة لوصول برقيه إلى الأجهزة الأمنية تعلمهم بدخولكم، لكنهم أصروا على مواصلة الواجب، وإكمال المهمة، رغم الخطورة القصوى، وبعد أن أتموا المهمة، وقاموا بما هو مطلوب من اتصالات وتنسيق خرجوا وعادوا سالمين (واجهوا صعوبات وأخطارا كبيرة خلال تلك الفترة التي قضوها داخل العراق ولسنا الآن بصددها) استمر العمل وتوسعت الاتصالات داخل العراق.

ولكن بالنظر إلى وجود معلومة أولية لدى الأجهزة القمعية للنظام فأنها كانت تراقب عن كثب،وقد حصلت على معلومات إضافية تفيدها في تحديد أهدافها، حيث حاول أحد أعضاء التنظيم والمدعو (أحمد) كسب ضابط مخابرات يسكن منطقة أبي غريب، وخلال مفاتحته بالعمل شعر (أحمد) بأن ضابط المخابرات يسجل حديثه بواسطة جهاز تسجيل فتشاجرا وتفرقا . ذهب أحمد مباشرة إلى مدينة الفلوجة، فأخبر كل من شاكر فزع الزوبعي وخالد قاسم العاني بالموضوع،فأخبراه بضرورة المغادرة فورا إلى منطقة كردستان حيث مقر التنظيم . ولمتابعته وتأخره بعض الوقت القي القبض عليه في أبي غريب . ونتيجة التحقيق والتعذيب الوحشي اعترف أحمد على بعض أعضاء التنظيم، وهم العقيد شاكر فزع الزوبعي وخالد قاسم العاني وعباس حلول العامري والرائد صالح محمد صالح الجبوري . ولقد اتصل شاكر فزع بالرائد صالح الجبوري واخبره بوجوب مغادرة بغداد إلى شمال العراق إلا انه تأخر والقي القبض عليه في طريق عودته إلى الموصل، ولكونه كان يعمل عضو ارتباط كانت لديه معلومات أكثر،وقد تعرض إلى اشد أنواع التعذيب فأعترف على مجموعة من التنظيم في الموصل وبغداد والرمادي . واستمرت حملات الاعتقالات أكثر من شهر، وتجاوز عدد المعتقلين السبعين شخصا . ولغرض التعتيم والتضليل على هذه العملية قامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات، واسعة طالت المئات من المواطنين الأبرياء، خاصة من محافظات الموصل وبغداد والرمادي وديالى وتكريت وبابل،إلا أن الغالبية من المعتقلين أطلق سراحهم بعد أن قضوا عدة أشهر رهن الاعتقال والتحقيق والتعذيب والتنكيل . وبقي رهن الاعتقال كوكبة من الضباط، وعدد من الشخصيات المدنية الأفذاذ، ممن لهم علاقة بالعملية، وقد تعرض المعتقلون لأنواع التعذيب طيلة فترة اعتقالهم التي زادت عن ستة اشهر ذاقوا خلالها الحرمان والتنكيل والتعذيب الجسدي والنفسي. لكنهم كانوا في أروع حالات الصمود والتحدي والإصرار على صحة عملهم، كما روى أحد المشاركين وحكم علية بالسجن وأطلق سراحه بعد حين، وتمكن من الهروب من العراق إلى بلد آخر وهو أبو شاهين،كذلك روى عن صورة للإصرار

والصمود لدى التحقيق مع اللواء الركن وضاح ثامر إسماعيل الشاوي الذي طـرح عليه سؤال : هل أنت نادم على ما فعلت ؟ أجاب: كلا ولو خرجت مـن السـجن سأحاول مرة ثانية .

ويضيف أبو شاهين : لقد كان اللواء الركن وضاح الشاوي مـهموما وقلقـا خوفا من ضعف وعاطفية والدته أن تطلب استرحاما من صدام له ولشقيقه .

أساليب التعذيب

لقد تم اعتقالهم في زنزانات انفراديـة مظلمـة قياسـاتها ١,٥×١,٥×١,٥م. ويضربون بشكل يومي وكما يلي:ـ

التعليق من الأرجل ويبقى الرأس متدليا إلى الأسفل ويضـرب بالـهراوات والكيبلات.

التعليق من الأيدي على قضبان النوافذ وتبقى الأرجـل متدليـة ويضـرب بمختلف الأدوات.

يطرح أرضا وهو مكبل الأيدي ويضرب بالآلات الخشبية والحديدية.

الكي بالكهرباء والسجاير في مختلف أنحاء الجسم لاسيما الوجه والرأس.

الصعق الكهربائي وذلك بواسطة سلكين يربطان على الأذنيـن والأعضـاء التناسلية، وتسمى بمصطلح الجلادين (الترجية) أي القرط. أدوات وآلات أخـرى لا يتمكن المعذب من معرفتها كونه معصوب العينين، كالتعذيب بالكرسي وحصـر الرأس بين فكي آلة ميكانيكية والضغط عليه بشدة .... الخ.

وقد استشهد تحت التعذيب الوحشي كل من الشهيدين قحطان عبد اللطيـف الجبوري وهيلان حديد الجبوري.

القائمون بالتحقيق والتعذيب

كان جهاز المخابرات هو المسؤول عن التحقيق والتعذيب بإشراف قصي صدام ومانع عبد الرشيد التكريتي مدير الجهاز حينها، يعاونهما عدد من ضباط المخابرات منهم عصام خضير مدير النشاط المعادي، وضابط آخر هو مدير مكافحة التجسس، ومدير حاكمية المخابرات، والمحقق باسم العزاوي والمحقق (موفق) وعناصر أخرى للتعذيب منهم المدعو (وعد التكريتي).

الأحكام الصادرة

شكلت محكمة خاصة في حاكمية المخابرات وجميع أعضائها ضباط مخابرات بما فيهم ممثل الادعاء العام و (محامي الدفاع عن المتهمين)، وعلى مدى يومي ١٨ و ١٩٩٥/٣/١٩،حيث جرت المحاكمة بعد أن ارتدى أعضاء المحكمة بدلاتهم السوداء المزينة بأشرطة بيضاء أو حمراء أو خضراء كي تكون محاكمة شكلية تفتقر إلى أدنى مستوى من قواعد وأصول المحاكمات، وبعد أن صورت المحكمة فديويا . صدرت الأحكام التالية :ـ

أولا. الإعدام شنقا حتى الموت وقد نفذ بهم مساء يوم ١٩٩٥/٥/١٧ في سجن أبي غريب وهم:ـ

١- اللواء الركن وضاح ثامر إسماعيل الشاوي (قائد الفرقة المدرعة/١٢)

٢- النقيب سداد ثامر إسماعيل الشاوي (ضابط مخابرات)

(شقيقان)

٣- العميد الطيار الركن محمد مظلوم الدليمي (آمر قاعدة البكر الجوية)

٤- العقيد المتقاعد شاكر فزع الزوبعي

٥- المهندس بشار خسرو

٦- الملازم الأول حسان علوان خلف الجبوري

٧- علاء الدوري

٨- الرائد صالح محمد صالح الجبوري

٩- بالإضافة إلى ثلاثة ضباط من طيران الجيش وضابط آخر برتبة مقدم

ثانيا. الإعدام ولم ينفذ ولازالوا في سجن أبي غريب وهم :ـ

١- أثير النمراوي

٢- محمد عشراوي (معلم متقاعد من أهالي الفلوجة)

٣- الشيخ حسين من أهالي أبي غريب

ثالثا . الحكم بالسجن المؤبد لكل من :ـ

١- القاضي عارف عبد الرزاق الشاهين

٢- العقيد الطيار المتقاعد رعد عبد المنعم الجنابي

٣- خالد قاسم العاني

٤- عباس حلول العامري

٥- جواد الفلاحي

٦- أركان عبد اللطيف عبد الله الجبوري

٧- خالد عبد اللطيف عبد الله الجبوري

٨- يونس (من أهالي عين زالة في الموصل)

٩- العقيد فؤاد

رابعا. الحكم بالسجن المؤقت من خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة على المجموعة الباقية ومنهم :ـ

١- النقيب سفيان وضاح ثامر الشاوي

٢- أبناء عم الرائد صالح الجبوري

٣- بالإضافة إلى آخرين من سكنة الموصل وبغداد وديالى والرمادي

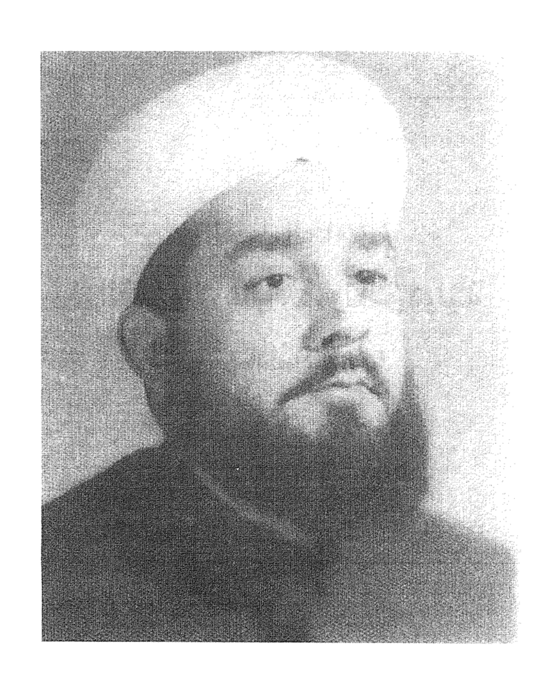
مدينة الرمادي (البيضاء) ترتدي حلة حمراء

ولدى تشيع جثمان الشهيد البطل العميد الطيار الركن محمد مظلوم الدليمـــي في مدينة (الرمادي) من قبل أبناء قبيلة (الدليم) شارك في التشييع أصدقاء الفقيد ومحبوه، ومن أراد أن يتحدى السلطة الجائرة، احتجاجا وتحديـــا، ورفضـــا لـــهذه الأحكام، ومن وراءها من أركان السلطة،بالرغم من إصدار الأوامر الصارمة لذويه وأقاربه بعدم إقامة مراسيم التشييع والعزاء . لكن الجمع الغفير رفض القبول وقرر التحدي وإعلان الاحتجاج . وبدأت مسيرة التشيع باجتياز شوارع المدينة لاســـيما التي تمر بدوائر ومؤسسات السلطة، علما أن النظام اتخذ كافة التدابير الاحترازيـــة لها،حيث تم نشر قوات الطوارئ والأجهزة الأمنية في المدينة،وتم نصب الأســـلحة المتوسطة على سطوح البنايات . لكن هذه الإجراءات لم تخف أبناء الرمادي بـــل زادتهم إصرارا وتحديا واستفزازا مختلطة مع المشاعر الجياشة لفقد ابنـــهم البـــار يضاف إلى ما تراكم في أعماقهم من رفض للحكم الجائر، وما جلبه مـــن ويـــلات ودمار للعراق ولشعبه وبإعدام الكثير من أبنائـــهم الأبطـــال المخلصيـــن لبلدهـــم وشعبهم. ووسط هذه المشاعر والأحاسيس وحيث المسيرة باتت تظاهره احتجاجية، وعند مرورها قرب بناية المحافظة ومقر الحزب الحاكم، وإذا بالرصاص ينـــهمر من سطوح البنايات صوب المواطنين. عندها مباشرة هجم المواطنون المشـــيعون وبالأسلحة المتيسرة على مقر المحافظ، ومقر الحزب، ومقرات الأجهزة الأمنيـــة، واستطاعوا احتلالها، وهرب من فيها من الأجهزة الرسمية، طاف المشيعون المدينة وتم احتلالها كاملة من قبلهم وتحولت مسيرة التشييع إلى انتفاضة شعبية . وخـــلال بضع ساعات اجتاحت المدينة قوات كبيرة من الحرس الجمهوري الخاص، وقـــوات فدائيي صدام وقوات الطوارئ مسندة بالمدفعية وطيران الجيش، وتمـــت اســـتباحة مدينة الرمادي بالقتل والاعتقال والاعتداء وتهديم البيوت والنهب والسلب، وكـــانت هذه العملية بإشراف مباشر من قبل (عدي وقصي صدام التكريتي) ثـــم قـــاموا بعمليات منظمة لتفتيش بيوت المواطنين فـــي المدينـــة، وبحمـــلات الاعتقـــالات العشوائية وما يرافقها من ممارسات لاإنسانية ولاأخلاقية.



الفصل الخامس

القمع والإرهاب .... وثائق دولية وشهادات ضحايا



الشهيد الشيخ عبدالعزيز البدري

التعذيب سياسة شاملة لأجهزة صدام القمعية

مارست الأجهزة الأمنية العراقية وما تزال أنواعا من التعذيب البشع والوحشي ضد المواطنين، واستخدمت من أجل ذلك وسائل وأدوات وتقنية خاصة لا يمكن لإنسان أن يمارسها ضد أخيه الإنسان. وقد اعتمدت هذه الأساليب لإشاعة الرعب والإرهاب وكتم الأفواه والتخلص من المعارضين الوطنيين ومن كل من يشك بولائه للعصابة الحاكمة. وقد تعرض نتيجة ذلك الملايين من أبناء الشعب العراقي إلى الخطر والموت أو الإصابة بالعاهات المستديمة والأمراض النفسية. إن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام العراقي ــ على أيدي الأجهزة الأمنية القمعية ــ لاسيما التعذيب الجسدي والنفسي من الجسامة والهول ما لا يصدق، وتتبرأ منه كل القوانين والشرائع والأعراف حتى الهمجية منها، وعصور القرون الوسطى وأقسى محاكم التفتيش. وتتميز هذه الممارسات اللاإنسانية بقساوتها وحجمها وشموليتها واستمراريتها،فالتعذيب لا يشمل المتهمين أو المشتبه بهم فحسب،بل يمتد إلى الأبرياء من أقربائهم وذويهم أو أصدقائهم أطفالا ونساء،شبابا وشيوخا كوسيلة من وسائل الضغط عليهم، لانتزاع اعترافاتهم، أو الإقرار بما يملى عليهم من تهم، لهذا ترى اهتماما متزايدا لدى المنظمات الدولية ذات العلاقة في السعي للحد من هذه الجرائم الدولية المنظمة ولكن بدون جدوى .أما شمولية التعذيب وسعته كما ونوعا فلا يمكننا الإحاطة به، ولا يتسع المجال لسرد وتبيان جميع جوانبه، لذلك نكتفي ببعض الوثائق الدولية بهذا الخصوص، وبعض شهادات الضحايا الذين عذبوا ، لإعطاء صورة مصغرة عن الجرائم التي ترتكبها أجهزة النظام القمعية،بحق أبناء شعبنا العراقي المبتلى.

شهادة أم [1]:

في شهر كانون الأول ١٩٨١ اعتقل أحد طلاب السنة الرابعة في كلية الطب جامعة بغداد داخل الكلية مع عدد من الطلاب الآخرين . وقد تم إيداعه السجن بدون محاكمة وبدون أن توجه إليه أية تهمة،كما تعرض إلى التعذيب وأعمال العنف الأخرى. وفي شهر أيلول ١٩٨٢ استدعيت والدته لاستلام جثته من مركز الجثث الموجود في بغداد وقد اقتطفت الإيضاحات التالية من الشهادة التي أدلت بها والدة الضحية :

بعد أربعة اشهر من اعتقال ابني أعلمت بأنه موجود في سجن أبي غريب ببغداد. وفي شهر أيلول ١٩٨٢،حضر إلى المنزل عناصر من الأمن. وقالوا لي : ((اذهبي إلى مركز الجثث لتسلم جثة ابنك))، تقول الأم الثكلى :

" ذهبت إلى المركز في اليوم التالي حيث وجدت حوالي ١٥٠ شخصا حضروا للبحث عن جثث لأقربائهم .

أخيرا دعيت للتعرف على جثة ابني واستلامها قالوا لي : (نريد أن نعيد ابنك إليك،ولكن عليك إلا تبكي وإلا تقيمي أية مجالس عزاء ونواح . تأخذينه وتدفنينه ثم تعودي إلى منزلك دون إثارة أية ضجة . وإذا بكيت أو رفعت صوتك بالنواح فانك تعرفين ما الذي ينتظرك) .... أجبتهم بأننا ((لن نفعل شيئا من هذا)) عندها قادوني إلى الغرفة التي توجد فيها جثة أبني . وعندما دخلت ورأيت ما بداخل الغرفة لم اصدق ما رأت عيناني؟! أبشر يفعلون مثل هذه الأفعال ببشر آخرين؟! . الغرفة لها بابان اثنان . أحدهما يؤدي إلى غرفة التبريد، وعند دخولي لم أجد ابني في غرفة التبريد . كانوا قد القوا جثته في غرفة أخرى على الأرض ..نظرت حولي فرأيت تسع جثث ملقاة بالقرب من جثة ابني على أرض الغرفة ...ولكن جثة ابني لم تكن كالجثث الأخرى، بل كانت في وضع أشبه بوضع الجلوس. كان جسمه مغطى بالدم وبالجروح الدامية ...وبالحروق ...لا أعرف بماذا

---

(١) جميع الشهادات أدرجتها كما وردت بلغة أصحابها ومن مصادرها (المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق)،إلا عند مقتضى الاختصار .

احرقوا جلده ...رأيت جثة كانت آثار المكواة الكهربائية على رأسها ورجليها ...جثة أخرى كانت محترقة تماما كالفحم .أما باقي الجثث فكانت عليها حروق مختلفة ...

في مركز تسليم الجثث، كانت الأجسام ملقاة على الأرض ...أحدها كان صدره مقطوعا بالطول إلى ثلاثة أجزاء ...من العنق حتى اسفل الجذع . يبدو انه قطع بالة حادة كالساطور. كان لحمه ابيض اللون كما لو انه سلق بالماء الحار من الكتف الأيسر حتى اسفل الصدر،وكذلك الشيْ نفسه من الجانب الأيمن.

جسد آخر مقطوع الساق بالساطور ...وآخر كان مقطوع الذراعين .أحدهما سملت عيناه وجدع انفه . جثتان أخريان كانتا محترقتين بشكل مخيف . كانتا متفحمتين بحيث لا يمكن تمييز الوجه لشدة الحروق . إحدى الجثتين كانت مشنوقة وقد استطال عنقها لثقل الجسم ...واللسان كان متدليا خارج الفم الذي لا يزال يقطر بالدماء...أما الجسم فكان متيبسا.

وكانت هناك تسع جثث ،إلى جانب جثة ابني،مغطاة من العنق إلى القدمين بالضمادات . وقد رأيت على معصمي ابني آثار يبدو أنها نشأت عن ربط يديه بالمقعد لمنعه من الحركة. وهناك آثار أخرى بالقرب من العنق وفوق الكتف وعلى الذراعين والساقين والركبتين .. وكانت تبدو على جسمه آثار السياط ...كان جسمه...الأم لا تستطيع أن تتصور أو تصف ابنها في مثل تلك الحالة.

في اليوم ذاته،ذهب أحد جيراننا للبحث عن جثة ابن أخته،وهو أيضا في السنة الرابعة كلية الطب ...شاهد في الغرفة عشرين جثة لشبابات عاريات...مقطعات النهود ...ممزقات الأوصال..

كل يوم كانت هناك أشياء جديدة،من هذا النوع،فقد سلمت أربع جثث إلى ذويها في حينا وفي الأحياء المجاورة.. المشاهد نفسها تتكرر يوميا في مركز بغداد الطبي .. كل الذين يذهبون إلى هذا المركز يقولون بأن كثيرا من الناس يتجمعون يوميا أمامه ويستلمون الجثث .. في اليوم الذي ذهبت فيه إلى المركز،وصلت شاحنتان محملتان بجثث الطلاب والمهندسين المقتولين والذين تبدو على أجسامهم آثار التعذيب ..كان المجموع عشرين جثة ...عشرة في كل شاحنة .

وقد استمر الوضع على هذا الشكل طيلة شهر ونصف بلا انقطاع .. كان يتم تسليم الجثث،وبهذا الشكل المخيف ...في البصرة ..وسائر أنحاء العراق،بالتأكيد الآن توقفوا عن إعادة الجثث إلى العائلات . انهم لا يسلمون حاليا غير أوراق الضحايا وشهادات الوفاة .الأهالي الذين يتسلمون مثل هذه الشهادات يتعرضون للتهديد والوعيد بإنزال العقوبة الشديدة بهم إذا تكلموا أو أثاروا الاضطراب أو ناحوا على موتاهم ..انهم لا يستلمون غير الأوراق".

وقد علمت تلك الأم من أحد الأشخاص الذين يقومون بمهمة دفن الضحايا الذين يموتون تحت التعذيب، بأنه شهد في الأسبوع الفائت،دفن ثلاثمائة جثة لأشخاص ماتوا جميعا تحت التعذيب.

شهادة سجين

في شهر تموز ١٩٨٤ ،حصلت منظمة العفو الدولية على شهادة أحد السجناء السابقين. وهو في الرابعة والأربعين من العمر وقضى الفترة الممتدة من آبار ١٩٨٢ إلى آذار ١٩٨٤ في سجن (أبي غريب)، وفي السجن المركزي في بغداد. وهو واحد من ١٤٤ (مفقودا) جرى اعتقالهم من قبل قوى الأمن في الفترة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢ . وعندما طرحت منظمة العفو الدولية هذه القضية على الحكومة العراقية،كان الرد بان الأسماء الموجودة في حوزة المنظمة مختلقة من الأساس . غير أن الشخص الذي نحن بصدده الآن كان قد اعتقل،على ما يبدو،بعد أن رفض التعاون مع بعض أجهزة الأمن،وقد جاءت الشهادة التي أدلى بها حول مكان الاعتقال وظروفه وأشكال التعذيب،جاءت متطابقة مع التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية خلال السنوات الأخيرة.

ظروف السجن والتعذيب

"زنزانات السجن المركزي في بغداد هي بمساحة ثلاثة أمتار طولا ومترين عرضا . وهي مظلمة جدا وجدرانها مغطاة بالقرميد الأحمر المائل إلى السواد .

هذه الزنزانات مخصصة في الحقيقة للسجن الانفرادي خلال فترة الاستجواب التي تكون قصيرة عادة،غير أنها يمكن أن تستوعب .ولفترات طويلة،عددا يصل إلى ١٨ سجينا . ففي بعض هذه الزنزانات الصغيرة قضى بعض السجناء عدة سنوات من حياتهم . كل زنزانة مزودة بدوش وبصنبور ماء يظلان مفتوحين دائما لان الماء لا يجري فيهما إلا لمدة ساعتين في الأسبوع ...ولا يحق لنزلاء هذه الزنزانات استقبال ذويهم أو استلام البريد،ولا يحصل الأهالي على أية معلومات حول المكان الذي يتم احتجاز أبنائهم فيه.

وهنالك نوع آخر من الزنزانات التي تبلغ مساحتها حوالي ٥٠ مترا مربعا تقريبا . إحدى هذه الزنزانات مخصصة للنساء . ونظرا لكثرة ما يجري من اعتقالات فقد ضاقت الزنزانات عن الاستيعاب واستعملت الأروقة في طابقي السجن لإيواء المعتقلين : فعلى امتداد جانبي الرواق وبين باب كل زنزانة والباب الآخر أقيمت دعامات من الفولاذ على ارتفاع عشرين سنتيمترا من أرض الرواق،وبهذه الدعامات ربط السجناء من معاصمهم بواسطة قيد حديدي (وقد اعتمد ذلك منذ عام ١٩٨٣) في كل واحدة من هذه الزنزانات عدد من السجناء يتراوح بين ٨٠ و ١٣٠ . وقد يصل هذا العدد إلى ٢٠٠. وفي كل زنزانة دوش واحد ومرحاض واحد لاستعمال جميع السجناء . وهواء الزنزانة متعفن ونتن، وكي يتمكن السجناء من النوم فإنهم يلجأون إلى تبادل الأماكن بالتناوب .

أما العناية الطبية فهي شبه معدومة، ولا يحصل المرضى من السجناء على مثل هذه العناية إلا عند وصولهم إلى حالة من الخطر الكبير . وقد علمت أن العديد من السجناء قد ماتوا تحت التعذيب أو بسبب الحياة المزرية في الزنزانة . وعندما كنت في الزنزانة الكبيرة،حيث أمضيت عدة اشهر،رأيت أحد السجناء وهو يموت . لقد فاضت روحه أمام أعيننا . كان ذلك في صيف عام ١٩٨٣ وكانت الزنزانة تحوي مائة وثلاثين سجينا والهواء كان حارا ونتنا . وقد أغمي على أحد السجناء العراقيين ..على كل حال فالإغماء كثير الوقوع. أخذنا ندق على الباب لاستدعاء الحارس، وفي الوقت نفسه كان أحد السجناء (وهو طبيب) يحاول إسعاف المغمى عليه . وعندما جاء الحرس والطبيب بعد طول انتظار،كان الوقت قد فات وأصبح

الرجل في عداد الأموات . كان الرجل في الثلاثين من عمره مهندس إلكتروني. متزوج وأب لطفلة صغيرة.

كان نصف السجناء تقريبا يتعرضون للتعذيب . وهنالك أشكال متعددة من التعذيب وكلها تجري في غرفة مخصصة. وموجودة في الطابق الأول تحت الأرض. عند المدخل توجد ممسحة أرجل كتب عليها لفظة (أهلا) بالإنكليزية . ويتم التعذيب بالشحنات الكهربائية وباللذع بالسجائر، وبالتحريق بالغاز وبالصفائح المعدنية الملتهبة، وبالتعليق بالسقف بواسطة أغلال يربط بها المعصمان، وبالتفسخ بواسطة آلة يوضع السجين فوقها، وتربط يداه وقدماه،وبالضرب بواسطة شريط مصنوع من الأسلاك المعدنية، أو بواسطة أنبوب مياه مصنوع من الحديد الصُّلب. وعلى العموم، يفقد السجناء وعيهم تحت التعذيب وعندها يحملون إلى الزنزانة حيث يتم إلقاؤهم على الأرض أمام أنظار السجناء الآخرين . ويتعرض السجناء إلى المعاملة السيئة جدا من قبل المسؤولين عن السجن ..وكل من تصدر عنه بادرة احتجاج ـ كالإضراب عن الطعام مثلا ـ يضرب بشريط الأسلاك المعدنية أمام زملائه ... والحراس ينظرون إلى السجناء باعتبارهم جواسيس وعناصر خطرة. بين حين وآخر (مرتين في الشهر تقريبا)يجري اقتياد السجناء إلى بهو غير مسقوف مساحته ثمانين مترا مربعا وذلك لاستنشاق الهواء النقي وممارسة الرياضة ... وتستمر فترة الاستجمام هذه لمدة نصف ساعة . غير أن السجناء مجبرون خلال هذه الفترة على القيام (بنشاطات رياضية) من النوع الذي يصعب تحمله : فهم يتعرضون طيلة فترة (الاستجمام الرياضي) إلى الضرب والإهانات والشتائم.

(أبو غريب/ خاصة) اسم يرمز إلى سجن تابع لسجن أبي غريب المركزي ويستخدم عادة من قبل الأجهزة السرية . له مدخل خاص، ويخضع لحراسة مشددة من قبل رجال الأمن. توجد في القاعة أربعة مرافق مجهزة بالماء البارد الوسخ . يفتح باب الزنزانة ثلاث مرات يوميا ويسمح للسجناء أن يذهبوا إلى المرافق خلال عدة دقائق وعلى السجين أن يقضي حاجته خلالها وان يغسل المرحاض، ويملا الخزان بالماء. الدوش غير موجود، وإذا أراد السجين أن يغسل

وجهه وشعره فانه يمنح عشرة دقائق إضافية مرتين في الشهر، ويسمح له باستعمال الماء البارد . وإذا كانت الزنزانة تضم أربعة سجناء فانهم يذهبون إلى المرحاض على دفعتين أي أن الرجلين يدخلان معا إلى المرحاض . وإذا مكثا طويلا في الداخل فانهما يتعرضان للضرب والجلد من قبل الحراس . ليست هنالك أية أوضاع أو حالات استثنائية،وإذا اضطر أحد السجناء إلى القيام لقضاء حاجته خلال الليل لا يسمح له بالخروج بل عليه أن يستعمل وعاء خاص بالزنزانة ...النوم ممنوع بتاتا من الساعة السابعة صباحا حتى الساعة الحادية عشرة ليلاً . وكذلك يمنع الكلام بتاتا مع الزملاء خلال الفترة ذاتها . ويتعرض كل من يخالف هذه القاعدة إلى عقاب شديد. في الصيف يكون الحر شديداً، وفي الشتاء يكون البرد قارسا،خصوصا أثناء الليل . لا توجد أية أجهزة للتدفئة،وهنالك مصباح زئبقي يضئ الزنزانة ليلا ونهارا وبتحكم من خارج القاعة".

شهادة طبيب

عام ١٩٨٤ حصلت منظمة العفو الدولية على شهادة أدلى بها طبيب عراقي شارك في عمليات سحب دماء السجناء . وهي عمليات كانت تؤدي بهم إلى الموت. وقال الطبيب في شهادته بأنه علم بإجراء حوالي ألف عملية من هذا النوع في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . ومثل هذه العمليات تجري تحت الإشراف المباشر لـ(رئاسة المخابرات) وبمشاركة مدير السجن وموظفي مؤسسة بنك الدم في بغداد.

"قيل لي هنالك أشخاصا في سجن أبي غريب في بغداد يريدون التبرع بالدم .. وقادني طبيب السجن إلى مستشفى السجن . هناك رأيت شخصين لا حراك بهما ويعانيان من الصدمة . نبضات القلب سريعة وضعيفة، والجلد بارد ولزج مما يدل على انهما يعانيان من صعوبة التنفس. أخبرني طبيب السجن بان هذين الشخصين مجرمان، وبأنه سحب دماءهما،بعد تخديرهما،بهدف الاستفادة من دمائهما قبل إعدامهما . ثم أخبرني هذا الطبيب بأنه يحمل أوامر من القيادة العامة باللجوء إلى هذه الأساليب بحق الأشخاص السياسيين المهمين بحيث تكون نتيجة الفحص الطبي

مفيدة بحصول الوفاة (بالسكتة القلبية) وتطبق هذه التعليمات أيضا بحق المجرمين المحكومين بالإعدام". الطبيب يواصل مشاهداته في سجن آخر .

أخبرني طبيب السجن بأنه سيقوم بسحب دماء ثلاث سجناء، وطلب مساعدتي له في هذه المهمة. وعندما أجبته بالرفض أخبرني بان القيادة العامة للأمن هي التي طلبت أن أقوم بالإشراف على هذه العملية وبأنه يجب تنفيذها وإلا ستكون تحت طائلة الإرسال إلى السجن .عندما لا يكون الدم متوفرا،خصوصا خلال الحرب،كانت وحدات متحركة من بنك الدم تقوم بتنظيم حملات التبرع في المدارس والمعاهد والمصانع والسجون . وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، جرت هذه الحملات دون أن يكون الأشخاص الذين قدموا دمهم متبرعين فعلا ودون أن يخضعوا للفحوصات الطبية الضرورية،وقد جرت هذه الأمور في المصانع والسجون خاصة . إلا أن عمليات سحب الدم في هذه الظروف لم تكن تتجاوز الكميات المرخص بها .

وقد قدم الطبيب الإيضاحات التالية :

عندما تسحب كمية من الدم من أحد الأشخاص تتراوح بين لتر ونصف ولترين فإنه يتعرض لما يلي:

فقر دم حاد وفقدان وعي ناجم عن نقصان كمية الدم في الدماغ . تتم مكافحة الإغماء عن طريق حقن المصاب بكمية من الماء المملح مساوية لكمية الدم التي سحبها . وبهذا يتم تجنيب المريض من التعرض للموت الفوري .

حتى في حالة تعويض نقص الدم باستعمال الماء المملح فإن كمية الكريات الحمراء تكون في حالة من النقص الشديد (٢ إلى ٤ ملل بالمائة) وبالتالي غير كافية لتغذية الأعضاء الرئيسية للجسم.

بعد ذلك،وفي غضون ثلاثة إلى خمسة أيام يصاب القلب بالضعف ويتضاءل نشاطه بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى نوبة قلبية تعقبها الوفاة . في هذه الحالة يتحدد سبب الوفاة في التشخيص الطبي على انه (توقف القلب) ويتم إعلام أسرة المتوفي رسميا بأنه توفي بنوبة قلبية، وأنه توفي طبيعيا، والحقيقة انه قتل بسبب سحب دمه"!!؟

أخبار التعذيب في الصحافة الأجنبية

نذكر في ما يلي بعض النماذج لحالات التعذيب التي نقلتها تقارير مختلفة ونشرت في صحف عالمية:

أولا : قالت الاوبزيرفر في عددها الصادر يوم ١٥/٣/ ١٩٨٧ في حديث حول إعدام العشرات من الأطفال الأكراد وتعذيبهم:

" لقد سلمت خمسة وسبعون تابوتا تحتوي على أطفال معدومين إلى عوائلهم في السليمانية،كانت آثار التعذيب واضحة على الأجساد وقد تم قلع عيون عدد منهم"

ثانيا : نشرت صحيفة Spotlight الأمريكية بعددها الصادر في الثاني من حزيران عام ١٩٨٦ تقريرا بقلم Sasha Rakozy ومما جاء فيه حول قضية آل الحكيم :

"" إن أفراد هذه العائلة هم من آل الحكيم الكريمة والذين اختفوا بعد أن رموا في غياهب سرية وعذبوا حتى الموت من قبل رجال الشرطة السرية التابعين لصدام دكتاتور العراق.

ولغرض إرهاب بقية أفراد الشعب الذين يتألف عددهم من (١٣) مليون نسمة في ذلك القطر الغني بالنفط، فإن صدام قد حول العراق إلى دولة بوليسية تتحكم برقاب الناس بقسوة بالغة ".

وأضافت الصحيفة :

" إن صدام حسين يدير أفظع جهاز تعذيب في العالم في هذا العصر " هذا ما قاله أحد كبار الدبلوماسيين المعتمدين في الأمم المتحدة، والذي ساعد مراسل (سبوت لايت) في الاطلاع على الأدلة التي ستقدم أمام الأمم المتحدة شريطة أن يحتفظ مراسلنا باسم هذا الدبلوماسي الكبير،ويعلق هذا الدبلوماسي الكبير بقوله : " أن العالم لا يعرف إلا الشيء القليل، أو لا يعرف شيئا عن هذه المآسي في العراق".

ثالثا : وفي ١٩٨٥/٥/٣١ نشرت صحيفة التايمز البريطانية مشاهدات مراسلها الصحفي البريطاني الشهير (روبرت فسك) عن مآسي العراق وربما

تعتبر مشاهداته من أهم التقارير التي كتبها هذا الصحفي حول أوضـــاع العـــراق، كتب هذا المراسل يقول :

" لدى العراق سجل أسود بالنسبة لحقوق الإنسان،فالمعارضون السياســـيون يساقون إلى ساحات الإعدام، ويعذب البعض منهم، أما المشكوك فيهم فإنهم يسجنون في سجن (أبي غريب) ويجبرون على مشاهدة زوجاتهم يزنى بهن من قبل رجال أمن صدام . كما أن بعض السجناء اضطروا لمشاهدة أطفالهم يعذبون أمامهم ".

رابعا : وتحت عنوان (تأقلم العراقيين مع حكم الإرهاب) نشرت صحيفـــة الــ (نيويورك تايمز) بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣ مقالا حول الأوضاع في العراق ممـــا جاء فيه:

" الصورة الجديرة بالملاحظة هي ما يخص حقوق الإنسان وقد نقـــل أحـــد الدبلوماسيين إن هذه الصورة التي قدمتها المخـــابرات الأمريكيـــة (CIA) فـــي تقريرها لعام ١٩٨٣ إلى الكونجرس قد تم تحسينها عما ورد في مســـودة التقريـــر المحرج،حيث ورد في التقرير الآتي :

" النشاطات التي تعتبرها السلطة مهددة لأمنها تؤدي إلـــى الاعتقـــال (دون توجيه تهم) والأحكام القاسية مع سوء المعاملة وتعذيب وإعدامات بعد محاكمـــات صورية)

شهادة المواطن الأمريكي روبرت سبورلنغ

روبرت سبورلنغ أمريكي عمره خمسون عاما، متزوج وأب لطفلين . عمـــل مديراً تقنياً في فندق نوفوتيل السدير بغداد للفترة من كـــانون الأول ١٩٨١ لغايـــة تموز ١٩٨٣، اعتقل ليلة ٣٠ حزيران ١٩٨٣ من قبل اثنين من(رجال) المخابرات العراقية، حيث كانا ينتظرانه في قاعة المسافرين في مطار بغداد الدولي عندما كان يروم مغادرة العراق لقضاء إجازته في فرنسا . واستجوب المذكور حول نشـــاطات تجسسية مزعومة له، واخضع للتعذيب خلال الاستجواب .

وقد أدلى بشهادته أمام منظمة العفو الدولية بعد إطلاق سراحه بتاريخ ١٨/تشرين الأول/١٩٨٣ وفيما يلي بعض التفصيلات المأخوذة من شهادته :ـ

اقتيد روبرت سبورلنغ إلى سيارة كانت تنتظره على مقربة من المطار . عصبت عيناه قبل الوصول إلى المكان المقصود . ويعتقد سبورلنغ أن ذلك المكان هو رئاسة المخابرات العامة العراقية .عند الوصول صودرت أوراقه، وأخذت ثيابه، واستبدلت بثياب السجناء كما اخذ حذاؤه (حجم ٤٧) وأعطي حذاء (حجم ٤٢)، ثم اقتيد إلى زنزانة في الطابق الأول بطول ٣,٧٠ متر وبعرض مترين وخمسة وثلاثون سنتيمترا وبارتفاع ثلاثة أمتار . وكانت هنالك مغسلة ودوش تجري فيهما المياه بدرجة الغليان وغطاءان، وكان ينام على أرض الزنزانة بدون فراش،وكان حراس الزنزانة يغيرون درجة حرارتها من اشد الارتفاع إلى اشد الانخفاض بواسطة جهاز كهربائي، وقد حل روبرت في ثلاث زنزانات خلال فترة اعتقاله منها واحدة قضى فيها أربعة وعشرون ساعة بصحبة سجين عراقي،كما قضى أربعة وعشرون ساعة أخرى في رواق داخل البناية .

أشكال ومدة التعذيب

تحدث روبرت سبورلنغ عن مرحلتين من الاستجواب :

المرحلة الأولى من ٣٠ حزيران إلى ٣٠ تموز /١٩٨٣ وخضع إلى ثمانية استجوابات حول نشاطاته (التجسسية) .

وفي المرحلة الثانية من ٣٠ تموز إلى ١٣ تشرين الأول ١٩٨٣ واخضع إلى سبعة استجوابات حول أشخاص آخرين . وخلال ذلك كله كانت عيناه معصوبتين ويداه موثوقتين بواسطة وثاق حديدي . وكانت معظم جلسات الاستجواب تجري بحضور خمسة إلى سبعة أشخاص باللباس المدني بالإضافة إلى المترجم . وخلال عدد من هذه الجلسات تعرض لأشكال مختلفة من التعذيب خلال أوقات مختلفة من الطول والقصر (ففي ٦ تموز،و ٢٣ تموز ،١٤ أيلول) تعرض إلى أربعين ضربة بمطرقة على أخمص القدمين، وإلى شحنات كهربائية في اليدين والرجلين ومنطقة الكليتين والأعضاء التناسلية والأذنين . كما تعرض إلى ضربات بالذراع

على رأسه وإلى ضربات بالمطرقة على ظاهر قدمـــه وإلـــى رفســات بالجزمـــة (الحذاء) على أذنه وإلى ضربات على أذنيه بواسطة نوع مـــن المخــدة الشــبيهة بقفازات الملاكمين كما تعرض إلى صفعات شديدة)).

ويذكر سبورلنغ في شهادته : (في التاسع من تموز أفهموني بأنهم سيقطعون بعض أعضاء جسدي، وهددوني بقطع أذني اليسرى بعد أن ربطوها إلى آلة حادة، واخبروني بأنهم سيقطعون جزءاً من جسمي في كل مرة امتنع عن الكلام،فـــي ١٤ آب ضربوني بشدة على رأسي حتى أوشكت على الإغماء،وخلال خمسة وســبعين يوما من ٢٧ تموز إلى ٩ تشرين الأول خضعت إلى نظام غذائي (جزائي)، ففـي خلال الأيام الخمسة عشر الأولى حصلت على وجبات كاملة، ثم لم أحصل خـــلال ستين يوما إلا على نصف وجبة خلال عدة أيام متتالية، ثم تتبعها عدة وجبات عادية وقبل العودة إلى نصف الوجبة،وخلال هذه الفترة من سوء التغذية حصلـــت علـــى أربع وجبات يستحيل مضغها، لكثرة ما فيها من الملح، وقد حصلت علـــى وجبـــة مماثلة بالملح مرة أخرى في ٨ آب .

((وكان عليّ أن استمع يوميا إلى الصراخ والضجيج الصادر من الســـجناء الذين يستجوبونهم تحت التعذيب، وفي التاسع من آب فحصت من قبل طبيب بعـــد الإصابة بتقيح في ظاهر القدمين نتيجة الضرب والرفس بأعقاب أحذية الحـــرس)) وقد حصل روبرت على هذه الخدمة الطبية عشية اليوم الذي قابل فيـــه القنصـــل الأمريكي في وزارة الخارجية .

أطلق سراح روبرت سبورلنغ في ١٨ تشرين أول ١٩٨٣ وسلم إلى الممثلية الأمريكية في بغداد وفي اليوم التالي غادر العراق.

شهادة المواطن أمجد خالد سلمان الربيعي

مواليد ١٩٦٧ ــ البصرة ــ حي الجزائر ــ طالب في معهد الصحة العالي

تاريخ الاعتقال : ٢٤ /١٩٨٧/١٢

في تمام الساعة الثامنة صباحا ، داهم دارنا عـــدد مـــن(رجـــال) الأمـــن المسلحين، وكنت نائما، وجميع العائلة كانوا قد خرجوا إلى أعمالهم ومدارســـهم ..

فألقى رجال الأمن القبض عليَّ وقاموا بتفتيش المنزل، وتم نقلي إلى معاونية أمن البصرة بادئ الأمر .. حيث بدءوا بضربي بالأيدي، والركل بالأقدام والكيبلات الكهربائية على سائر أنحاء جسدي، وبالخصوص على الرأس ..وأنا لا اعرف سبب كل ذلك ثم تم توقيعي على أوراق أجهل ما كتب عليها، ولم يسمحوا لي بقراءتها . والقي القبض علي من قبل ملازم أول أمن عبد الرزاق من أهالي الحلة .. وملازم قيس وعدد من شرطة الأمن أجهل أسماءهم . تم نقلي في الساعة الواحدة ظهرا من نفس اليوم إلى مديرية أمن محافظة البصرة.

المحطة الأولى/ مديرية أمن محافظة البصرة

وتقع في العشار بالقرب من المركز الثقافي لجامعة البصرة، وهي مكونة من ثماني طوابق صفراء اللون في السابق، وحاليا بيضاء اللون، تقع بجوار مبنى محكمة البصرة الجديد . بعد إدخالي إلى هذه المديرية تم عصب عيني بقطعة قماش خاكية اللون بعرض ١٠ سم وطول ٢٠ سم وتم ربطها على عيني بواسطة رباط حذاء اخضر اللون عدد ٢،ربط أحدهما بالآخر، وتم اقتيادي من قبل نفرين بصحبتهما ضابط الأمن المدعو قيس، والذي كان يحمل بيده أوراقي التحقيقية . أول الأمر أصعدوني سلما من ٦ درجات ثم سرت مسافة مترين، وأنزلوني على سلم من ٨ درجات، سرت على طابوق مرصوف في الأرض، وجاء أحدهم من الجهة المقابلة وسأل (شبي هذا؟) ولم يجبه مرافقي بل لم ينتظر أي جواب منهم جاءتني ضربة على المعدة فانحنيت إلى الأسفل متألما، وبادرني بضربة أخرى على رقبتي .. وكان اسمه أبو حيدر حسب ما عرفت فيما بعد.

اتجهوا بي إلى اليمين لمسافة مترين، ثم طرقوا بابا حديديا على اليسار.أدخلوني..سرت ٣ أمتار ثم انحرفوا بي على جهة اليمين وأدخلوني غرفة على جهة اليسار وأجلسوني أرضا .. تركوني لمدة ١٥ دقيقة جاءني أحدهم، وركلني بقدمه بقوة على ظهري، وامرني بالنهوض ونهضت جاء آخر ويدعى الحاج صلاح التكريتي حسب ما عرفت فيما بعد وطلب مني إخراج ما في جيوبي وكانت مائة دينار وخمسون فلسا، وقلادة ذهب، وساعة فضية، وقلم حبر ومحفظة

وهوية طالب، فتحوا العصابة عن عيني وسألني عن سبب إحضاري . فأجبت والله لا اعلم كنت نائما وأحضروني إلى هنا،بادرني أحدهم ويدعى السيد كامل وقال لي أنه ملازم أول رزاق . وقال لي انك متهم بسبب (عدي صدام حسين) وأضاف على كل حال ستخرج عصرا بعد توقيعك على تعهد خاص .أدخلوني إلى موقف مديرية أمن البصرة الموضح في الرسم المرفق رقم (١) وأجلسوني عند الباب بعد أن عصبوا عيني بـ (يشماغ) احمر (كوفية) وقيدوا يدي بجامعة حديدية (كلبجة) إلى الخلف وأجلسوني عند الباب داخل الموقف ... اسمع صوت مروحة كبيرة وسط هدوء تام .. سألني شخص عن سبب إحضاري فأجبته لا اعلم، وقال لي هل سمعت بعفو عن السجناء ؟ قلت له كلا . عرفت فيما بعد انه سجين أيضا يدعى حيدر يعمل شرطي مرور من أهالي شط العرب، والآخر اسمه أحمد من أهالي الزبير ويعمل شرطيا. أيضا احضرا لاتهامهما بتزوير إجازات سوق، وحكما لمدة عشر سنوات. لم يستدعونني للتحقيق في اليوم الأول بل فكوا وثاقي، واستدعوني في اليوم الثاني ١٩٨٧/١٢/٢٥ مساء قبل توزيع وجبة العشاء ..قيدوا يدي إلى الخلف وأدخلوني على ضابط التحقيق المدعو ملازم أول صبيح العبادي (من أهالي البصرة ـ شط العرب سكنة الجمعيات الشارع الأول ـ قتل أثناء قصف التحالف وهو في سيارته متجها إلى النجف) بادرني مباشرة وبدون أي مقدمات : تتكلم الحقيقة أولا ؟ فقلت له أي حقيقة وماذا أتكلم وأنا لا اعرف حتى سبب وقوفي أمامك.. فقام بضربي بمطفأة سجائر وقد غضب، وانهال علي بالسب والشتم، وقال خذوه وأخذني الحرس وأعادني إلى مكاني في الموقف ولم يدم جلوسي لحظات حتى استدعاني مرة أخرى، وبعد أن قيدوني إلى الخلف وعصبوا عيني أدخلوني عليه فقال الضابط للحرس افتح عينيه لأراه .. بعد ذلك نظر إلي مليا وقال : تعال لجلس هنا،على كرسي أمامه فقال : تكلم الحقيقة وأنا أساعدك فقلت له : صدقني أنا لا اعرف لماذا أنا هنا .. فقدم لي سيجارة فشكرته. وبعد عدة محاولات ترهيبية وترغيبية لإجباري على التكلم ومع إصراري على عدم معرفة أي شي(وهذه هي الحقيقة) أمر الحرس ويدعى السيد كامل بإدخالي إلى غرفة التعذيب.

مواصفات غرفة التعذيب ومحتوياتها

١- مساحتها ٦ × ٥ متر مدخلها من باب في غرفة الضابط.

٢- تحتوي على كرسي بشكل رحلة الدرس مصنوع من حديد متحرك بواسطة (بوريرنكات)

٣- في أعلى الغرفة كلاّب (جنكال) تتدلى منه سلسلتان حديديتان

٤- منضدة كتابة حديدية كبيرة وضعت عليها أجهزة مختلفة وأسلاك كهربائية

٥- بطاريات سيارات كبيرة مربوط بها ثلاث أسلاك مرتبطة بتليفون خاص .. ويخرج سلكان من التلفون، في نهاية السلكين قراصتان تشبهان قراصات شحن بطارية السيارة.

٦- كلابات مثبتة في الجدار .

٧- خزانات حديدية وعدد من الكتب مرمية على الأرض .

٨- هراوات وعصي كهربائية بإعداد كبيرة وفلقة عدد أربعة .

٩- جدار ابيض يشبه شاشة السينما أمامه عارضة سينمائية، وكاميرا فيديو مثبتة على مساند، إضافة إلى أنبوب ماء مثبت في الأرض يحيط بالغرفة وفيه حلقات.

١٠- قناني مشروبات كحولية وغازية .

١١- ملابس متسخة وأخرى ملطخة بالدماء تحت منضدة الكتابة .

ما جرى لي في غرفة التعذيب

١- قاموا بتجريدي من ملابسي .

٢- قاموا بلف قطعة قماش (لفاف طبي) على معصمي اليدين ثم قيدوني بجامعة حديدية (كلبجة) إلى الخلف . أصعدوني على الرحلة الحديدية المتحركة وربطوا يدي بكلاّب مثبت بالسقف، وسحبوا الرحلة فأحسست بألم فضيع لا أستطيع وصفه في مفاصل الكتفين وبحالة أشبه بالإغماء .

٣- ربطوا قراصة حديدية في الجهاز التناسلي وأخرى في الصدر، أحسست برجات كهربائية رهيبة، وألم هائل، واستمر تعذيبي ١٥ دقيقة، رفعوا عني القراصات ولكن بقيت بهذا الوضع لمدة ساعة كاملة أنزلوني بعدها وأخذوني إلى الموقف .

٤- ربطوا يدي بجامعة حديدية بالباب وقدماي لا تلامسان الأرض حتى الصباح. في اليوم التالي ١٩٨٧/١٢/٢٦ استدعاني ضابط التحقيق، وكنت اشعر بآلام لا أستطيع وصفها،وعندما أدخلوني عليه أشار إلى الحرس فأدخلوني غرفة التعذيب مرة أخرى، وربطوا ساقي بالفلقة وبدءوا يضربونني أول الأمر بأنابيب بلاستيكية سوداء، ثم استبدلوها بأخرى يبدو أنها مملوءة بالرصاص أو الحصى الناعم..ثم استبدلوها بأخرى مؤلمة للغاية فهي تحدث شرارة كهربائية عند ملامستها الجسم، كنت أتألم واستغيث ولكن ما من مغيث ولم اكن اسمع سوى كلمة (اعترف).

أساليب التعذيب التي مورست معي في مديرية أمن محافظة البصرة

١- الفلقة.
٢- الضرب بالعصا الكهربائية والدونكيات على سائر جسدي .
٣- ربطي على الأرض بواسطة حلقات مثبتة في الأرض.
٤- التعليق في السقف ويدي إلى الخلف.
٥- ربط يدي إلى الباب بحيث لاتلامس قدماي الأرض ولمدة طويلة.
٦- الحبس الانفرادي .
٧- منعي من الطعام والماء.
٨- قلع أظافري .
٩- الركل بالأقدام والأيدي.
١٠- قاموا بسحب قنينة دم مني .
١١- إحضار والدتي وتم الاعتداء عليها وتعذيبها أمامي.

التهم الوهميّة التي وجهت لي ويطلبون عليها الاعتراف هي:

١- سب ابن الرئيس المدعو عدي صدام حسين ـ المادة (١/٢٢٥).

٢- اتهامي بالانتماء إلى ما يسمى بـ(منظمة العمل الإسلامي) علما بـأني لم اسمع بها إلا من قبل ضابط التحقيق . وكنت أظن في بادئ الأمر أنها إحدى منظمات حزب البعث . وبقيت على هذه الحالة من التعذيب لغاية ١٩٨٨/٥/٢٥ في ذلك اليوم تم إرسالي إلى مديرية الأمن العامة في بغداد ـ شارع النضال -.

المحطة الثانية /مديرية الأمن العامة ـ بغداد ١٩٨٨/٥/٢٥

١- أدخلوني إلى غرفة انفرادية بعد تفتيشي من قبل الحرس، وتركوني ثلاثة أيام قبل استدعائي .. بدأت بعدها حفلات التعذيب معي . بداية زرقوني بإبرة طبية اجهل محتواها وهو عبارة عن سائل شفاف مائل قليلا إلى الاصفرار .

٢- أساليب التعذيب التي تعرضت لها في مديرية الأمن العامة لا تختلف كثيرا عما تعرضت له في مديرية أمن محافظة البصرة، سوى حالة واحدة تعرضت لها هناك اخجل من ذكرها بل وأتمنى الموت عند ذكرها، وهي تعيش معي كل لحظة .

٣- قاموا بتعذيبي بالكهرباء بصورة مكثفة نسبة لما تم في السابق، وكانوا يركزون في التحقيق لتثبيت تهمة انتمائي إلى منظمة العمل الإسلامي.

٤- أحضروا شخصين لا اعرفهما شهدوا بانتمائي إلى منظمة العمل الإسلامي .

٥- أحضروا والدتي واثنين من أخواتي إحداهما بعمر ٩ سنوات، وقاموا بتعذيبهم أمامي بشكل مروع،حتى كادت أن تزهق أرواحهن عدة مرات أثناء التعذيب.

أسماء القائمين والمشرفين على تعذيبي في مديرية أمن البصرة

١- ملازم أول أمن صبيح العبادي ــ قام بإعدام عدد من السجناء بدون محاكمة.

٢- ملازم أمن محمد الدوري – من أقارب نائب الرئيس العراقي ــ عزت الدوري.

٣- مفوض الأمن الحاج صلاح التكريتي ــ من تكريت.

٤- مفوض الأمن الحاج صلاح ــ من البصرة .

٥- رأس عرفاء الأمن أبو حيدر النجفي ــ من النجف .

٦- رأس عرفاء الأمن هادي ــ من الكوت

٧- الأمين سعد عمرة ١٧ سنة ــ من البصرة ــ حي الحسين.

أسماء القائمين والمشرفين على تعذيبي في مديرية الأمن العامة/بغداد

لا أستطيع تذكر أسمائهم في الوقت الحاضر، سوى اسم أحد الضباط ويدعى (سعد الاعظمي) حيث كان قاسيا معي أثناء التحقيق، ولذلك لم يمسح اسمه من ذاكرتي أبدا، أرسلت بعد شهرين من التعذيب إلى رئاسة المخابرات العامة المرتبطة برئاسة الجمهورية حيث يشرف عليها صدام حسين من الناحية الفعلية، وقد شاهدته مرتين هناك، وأكد عدد من السجناء وجوده في غرفة التعذيب أثناء سير التحقيق معهم.

المحطة الثالثة /رئاسة المخابرات العامة بغداد

(المنصور ١٩٨٨/٨/٢٨)

معتقلات هذه الدائرة وهي من اكبر دوائر الإرهاب في العراق وربما في العالم، موزعة على عدة أبنية، والمعتقل الذي كنت فيه (في الطابق الخامس) مقسم إلى عدة قواطع كنت أنا في القاطع ٧٥ انفرادي ١٠.

وسائل التعذيب

إن الضرب بالأيدي والركل بالأرجل والكيبلات والفلقة هنا لاشيء، وليست من الأهمية بالذكر إذا ما تمت مقارنتها مع وسائل التعذيب الأخرى الموجودة هنا، والذي مارسوه معي واختصره بما يلي : ـ

التعذيب الجسدي : ـ

١- الضرب والركل بالأيدي والأقدام بصورة وحشية للغاية حتى كانت الدماء تنزف مني بغزارة دون أن يقوموا بتضميدي.

٢- الكي بالكهرباء

٣- وضعي بغرفة مغلقة ورشها بمبيد حشري مما أدى بي إلى الإغماء عدة مرات.

٤- ربطي ببوابة حديدية عبر الممر (٣٦) ساعة متواصلة، وكنت عرضة للبصاق والضرب من كل من يمر بي

٥- ربط يدي باتجاهات مختلفة وقيام أحدهم ويدعى أبو غضب بضربي والتدريب عليّ بلعبة الكونغ فو .

٦- ضربوني على رأسي بعمود خشبي مما أدى بي إلى الإغماء وضعف بالنظر .

٧- إطفاء سجائرهم عدة مرات بمقعدي .

٨- ظهور أعراض مرض الجرب في الأماكن التناسلية، واعتقد انه بسبب الإبرة التي تم زرقي بها .

٩- عدم السماح لي بالاستحمام مطلقا أو التخلي (ولفترات طويلة بالنسبة للأخيرة).

التعذيب النفسي: ـ

١- قاموا بالاعتداء الجنسي على والدتي وإحدى أخواتي أمام عيني .

٢- وضعي داخل غرفة صغيرة ٢ × ٢ متر يدعونها (بالغرفة الحمــراء) وهي كلها مغطاة بالمرمر الأحمر، وفيها ضوء مخفي بلون احمر، وقــد أتعبت أعصابي جدا، وكلما كنت أحاول أن أنام يقومون بإسماعي أصواتا مرعبة،صراخ ـ صوت قطار ـ انفجارات ...الخ من خلال مكــبرات صوت مخفية وبصوت عال جدا مما اثر على حــالتي النفســية كثــيرا، وأصبت بحالة الكآبة الحادة الانفعالية حسب ما سيأتي ذكره في الصفحات اللاحقة، وهذه الحالة مازلت أعاني منــها بصــورة دائميــة ومســتمرة وبازدياد...

٣- السب والشتم الذي يمس شرفي ويمس الخالق والنبي وآل بيته، وبشــكل لا يقبله أي إنسان.

٤- حجزي في التواليت وهي مليئة بالقاذورات ولعدة أيام كنت في وضـــع صحي ونفسي منهار للغاية.

٥- أحضروا أمامي فتاة تدعى ضمياء ترتدي الحجاب الإسلامي، وقالوا انك قمت بكسبها إلى منظمة العمل الإسلامي، وكنت تجتمع معها في داركــم، وكانت مقيدة إلى الخلف ولكني لاحظت أنها لم تتعــرض لأي تعذيــب، فعرفت أنها إحدى ألاعيبهم، فأسالتها هل تعرفينني؟ أجــابت بالإيجــاب، فقلت لها أين دارنا فقالت بالبصرة، فقلت في أي منطقة . فسكتت ونظرت بوجه الضابط فقام بضربي على فم المعدة وعلى رقبتي فسقطت أرضــا، وكان الوقت كافيا للضابط للهمس إليها بعنوان دارنا فأخبرتني، فأســألتها بصعوبة هل تستطيعين وصف منشآت دارنا ؟ فسكتت أيضا،فتيقنت مــن أنها لعبة من ألاعيبهم، وضربني الضابط مع من كان واقفا من الحــوس، فقررت الصمود والتحدي حتى الموت. تم حجزي انفراديا فـــي غرفــة مظلمة لا تحتوي إلا على بطانية واحدة ذات رائحة نتنة. وكان الطعـــام الذي يقدمونه لي عبارة عن صمونة واحدة وقدح ماء فقط،فمرضت جــدا

وفي إحدى المرات أعطوني معكرونة مقلية بدهن السيارات (كريز).
واستمر الحجز الانفرادي حتى تاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٠ حيث أرسلوني إلى مديرية الأمن العامة وبقيت ثلاثة أيام فيها، وأرسلوني في اليوم الثالث ليلا إلى مديرية أمن محافظة البصرة.

عودة إلى المحطة الأولى مديرية أمن البصرة

التاريخ ١٩٨/١٢/٢٤ ـ السبت الثامنة صباحا.

ركزوا بالتحقيق معي هذه المرة على التهمة الواهية والمختلقة لي وهي سب عدي ابن صدام حسين وأعيد تعذيبي بقوة وعنف بالوسائل التي ذكرتها آنفا .

ثم عرضت على محكمة الثورة، وحكمت علي بالإعدام شنقا لانتمائي إلى ما يسمى بمنظمة (العمل الإسلامي)، ثم قررت المحكمة إنزال عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد عطفا على شبابي، ولم أعلم ماذا فعلت ؟ ! ولماذا حكمت ؟ ثم نقلت إلى ما يسمى مركز النباتات الطبية وهو معتقل مقابل مستشفى الشماعية، فأدخلت في زنزانة صغيرة استمرت التحقيقات والتعذيب بعدها بأشهر ، نقلت بعدها إلى سجن مدرسة الشباب البالغين وهو محطتي الأخيرة حيث يقع في منطقة الرشاد ببغداد. مدير السجن العقيد جبار معن الخفاجي والمدير المسائي المقدم عصام عبد الرحمن أبو مصطفى،ومجموعة أخرى من الضباط منهم النقيب خالد محسن محمد والنقيب عبد الكريم أبو سحر وبعض الحراس منهم حامد السوداني وحيدر حقي إسماعيل وعلي وأحمد (من أهل الثورة) وجواد أيضا من أهل الثورة، وبقيت في ذلك السجن لغاية إطلاق سراحي في ١٩٩٠/٨/٢١ خلال عفو عام صدر بعد احتلال دولة الكويت الشقيقة، وخرجت فوجدت أن والدتي قد أعدمت بتهمة توزيع منشورات ضد النظام . وبعد الانتفاضة عام ١٩٩١ تم إعدام جميع أفراد عائلتي (والدي وأخواني أحمد ومحمد وثلاث من أخواتي وذلك يوم الاثنين ١٩٩١/٤/١) على أثرها أصبت بحالات وأمراض نفسية وجسدية شديدة للغاية .

شهادة المواطن ك الهاشمي

خلال فترة اعتقال المواطن في الأجهزة الأمنية مر بعدت محطات وهي :

المحطة الأولى: سجن أبي غريب: ــ

يقسم سجن أبي غريب إلى عدة أقسام . فالأقسام المختصة بالسياسيين والأقسام الخفيفة وبعض الأقسام الثقيلة وهناك الأقسام التي تدعى بالخاصة وهي الأقسام المغلقة والمفتوحة . فالمغلقة تشمل عدة أقسام هي : ق١،ق٢،ق٣،والميم والمحجر.

أما المفتوحة فهي عدة أقسام أيضا، وهناك فاصل بين المفتوحة والمغلقة. ساحة الغرفة الواحدة٦×٤ متر ويوضع فيها أكثر من خمسين معتقلا، في هذا المكان تنعدم كل وسائل الخدمة والرحمة،فمثلا :

لا تتوفر المياه إلا في الفترة الأخيرة وبقدر غير كاف .

رداءة الطعام إلى الحد الذي سبب الكثير من الأمراض كالسل الرئوي وسائر أمراض سوء التغذية .

عدم وجود ملابس وأغطية تمنع من البرد،كما لا توجد مرواح للتهوية في وقت الحر.

اتباع برنامج للضرب بالهراوات دون سبب،مما سبب وفاة الكثيرين ممن لا يستطيعون تحمل مثل هذا البرنامج ومنهم الشهيد علي حمادي البالغ من العمر ٥٥ عاما ــ من أهالي البصرة ــ وذلك عام ١٩٨٧ وكان هذا الشخص يعمل في الشركة الأفريقية في البصرة.

وبعبارة واحدة فإن المكان كان مكانا للإعدام البطيء ، لقد أغلقت علينا الأبواب مدة عشر سنوات لكي يجهل خبرنا تماما، وقد كتبوا لافتة على الباب وبحجم كبير ــ مخزن بطانيات ــ وعلى باب آخر مستودع .... وهكذا .

وفي هذا السجن لا يأمن السجين على نفسه، رغم أنه يقضي محكوميته،فقد يتعرض للضرب والإعادة والاعتقال مجددا . ومما حصل فعلا وعلى سبيل المثال أن صدام كامل ووطبان التكريتي اقدما على اعتقال بعض سجناء أبي غريب

مجدذا، وجرى ما جرى معهم وعلى اثر ذلك استشهد السيد حسين الشـــوكي مـــن الكوفة/النجف الاشرف، وعمره ٤٥ سنة يعمل كاسب .

لقد قمنا نحن السجناء عدة مرات بالمطالبة بتحسين الوضع في السجن، وفــي إحدى تلك المرات انهالت علينا القنابل المسيلة للدموع، وأطلقـــت علينـــا النـــار، فاستشهد على اثر ذلك موحان علي سالم من الكوت مواليد ١٩٦٥.

إنني في هذا الاستعراض السريع لا اقدر على الإحاطة بكل التفاصيل بذلـــك السجن وإسراره، كالسجناء الموجودين تحت الأرض في زنزانات مظلمة، ولكـــن وبمجرد الطلب ساكون مستعدا لكتابة التفاصيل لاحقا كما إنني مســـتعد لأي لقـــاء لأدلي بكافة المعلومات المطلوبة.

فيما يلي قائمة ببعض المعتقلين في سجن أبي غريب

ت	الاســــــم	المواليد	المهنة أو التحصيل	المدينة	المادة القانونية
١	قاسم مهاوي الاسدي	١٩٤٥	دكتوراه	البصرة	١٥٦ عقوبات مؤبد
٢	السيد محمد علي الطباطبائي	١٩٤٧	عالم ديني	كربلاء	مؤبد
٣	فائز أحمد البلداوي	١٩٦٣	طالب	بلد	مؤبد
٤	عبد الأمير النجفي	١٩٦٥	كاسب	النجف	مؤبد
٥	عزيز البصري	١٩٥٧	كاسب	البصرة	مؤبد
٦	عقيل البصري	١٩٥٧	ملازم	البصرة	مؤبد
٧	عدنان حويش	١٩٦٣	طالب إعدادية	بعقوبة	مؤبد
٨	خشن داغر	١٩٤٣	كاسب	بغداد	مؤبد

المحطة الثانية : الشعبة الخامسة ــوتقع في الكاظمية في بغداد، وهـــي مؤسسة قمعية برزت نشاطاتها في السنوات الأخيرة وتمارس فيها أنواع التعذيـــب تدعى ــ الشعبة الخامسة (إحدى شعب مديرية الاستخبارات العسكرية العامة).

المحطة الثالثة .مديرية الأمن العامة ــ الشعبة الخامسة .

المحطة الرابعة جهاز الأمن الخاص (سجن الرضوانية).

أما سجن الرضوانية فهو بؤرة من الفساد والظلم داخل أجهزة البعث الظالم ونظام صدام المجرم،ذلك المعسكر الذي يقع في ضواحي غرب بغداد .

يشرف على التحقيق في هذا المعسكر ضابط برتبة مقدم يدعى المقدم قاسم، وهو من أهالي قلعة سكر (الناصرية) ويعمل تحت إمرة المدعو صدام كامل أحد أقرباء رئيس النظام، والبالغ من العمر حينها ٣٧ سنة، وهو ذو سلوك صبياني يملؤه الغرور بنفسه، فلقد مارس أوسع أنواع الفتك والتعذيب في هذا المعسكر

عندما اندلعت الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١ أخذت المفارز العسكرية تقتاد الناس من الشوارع، وتمت تصفية القطاع الأوسع منهم في بغداد في هذا المعسكر، وأما العدد الآخر فمصيره مجهول. وقد قيل انهم الآن موجودون في سجن أبي غريب في القسم الأول والقسم الثاني والميم (المغلق)الأول والميم الثاني فضلا عن الجملون .

من وسائل التعذيب المستخدمة في هذا السجن أذكر ما يلي : ــ

التعذيب بالشحنة الكهربائية : وقد استشهد جراء هذه الطريقة عدد كبير وكان المعتقلون حينما يتعرضون لمثل هذه الصعقة أما أن يتقيئوا الدم، أو النزف من الأنف وأما الإصابة بالجنون أو الاستشهاد على الأكثر من جراء توقف القلب!

التعذيب بواسطة البراميل : وخلاصة هذه الطريقة أن يضعوا برميلا فارغا على نار شديدة التأجج والأوار، ويضعوا المواطن البريء فوقه وكلما اشتدت الحرارة اشتدت آلامه واستغاثاته، حتى يبلغ حد الهستيريا من شدة الألم، وعلى أثر ذلك يأخذ بذكر الأسماء التي ترد على ذهنه دونما تمييز، فيتورط عدد جديد من الأبرياء أملا في أن يتخلص هو من هذا التعذيب الوحشي.

الضربات بالهراوات والمقابض الحديدية المسمّات بالكيبلات .

إطلاق الرصاص الوهمي على السجناء لاستفزازهم وإرهابهم.

سجناء أبي غريب يعذبون في الرضوانية

يضم سجن الرضوانية عددا كبيرا من المواطنين الأبرياء الذين أخذوا من بيوتهم الآمنة أو من أماكن عملهم ..وقد امتد الظلم إلى أكثر من ذلك، حيث تم أخذ سجناء أبي غريب المحكوم عليهم بالمؤبد وفق المادة ١٥٦ عقوبات إلى التعذيب في هذا المعسكر. وما يزال مصير هؤلاء مجهولاً ومنهم هذه القائمة :ـ

ت	الاسم	المدينة	العمر	ملاحظات
١	السيد زايد	ميسان	٤١	....
٢	حسن ميرزا	البصرة	٤٣	مدرس لغة عربية
٣	عقيل نعمة	النجف	٣٠	كاسب
٤	صباح الكاظمي	النجف	٣٥	مهندس ميكانيك
٥	كريم الصافي	السماوة	٣١	طالب هندسة
٦	أبو تحسين الحلي	الحلة	٤٠	مدرس في إعدادية صناعة الحلة
٧	خلف راضي (أبو سيف)	الديوانية	٤٣	معلم
٨	راضي دحام	البصرة	٣٥	معاون مهندس
٩	عقيل حميد	البصرة	٤٠	خريج معهد الإدارة بغداد
١٠	د. علي العبيدي	كربلاء	٢٥	يدعى أبو أبرار

ومما تجدر الإشارة إليه أن صدام نفسه في يوم ١٩٩١/١١/٢٣ جاء إلى هذا المعسكر، واعدم عشرين ضابطا رميا بالرصاص . وأود أن أشير إلى أن الوسائل الخدمية معدومة في هذا المعسكر وهو عبارة عن مجموعة من المخازن موزعة على دهاليز مظلمة . وغرف داخل غرف،الأكل رديء وماء الشرب معدوم . أما الشوارع المحيطة بالبناء فكانت مشجرة ولا يعطي المنظر العام للمكان فكرة عن انه معد لأغراض الاعتقال والتعذيب والإعدام،كما لا يبدو عليه انه استقبل في الآونة الأخيرة أكثر من خمسة وعشرين ألف معتقل كان يتم ترحيلهم منه على وجبات إلى أماكن مجهولة ومنها ـــ أبي غريب ـــ على ما رجح الكثيرون

في حينها وكان يلاحظ على المنقولين انهم يخرجون من الرضوانية وهم في حالة نفسية رديئة، وصحة سيئة للغاية.

محطات أخرى

ميسان والانتفاضة الشعبية

في مدينة العمارة ارتكب النظام الجائر جرائم كبيرة، فعند وصول الجيش إليها لقمع الانتفاضة،قام بوضع سيطرات على مخارج المدينة استقرت فيها فرق الإعدام. وقد أعدم الكثير من الشباب والشيوخ وخاصة في السيطرة الواقعة على طريق العمارة ــ بغداد، والسيطرة الواقعة بين العمارة ــ الميمونة أمام الباب الخلفي لمقر الفيلق الرابع، لقد قام المجرم علي حسن المجيد بإعدام شخص من كل عشرة يلقى القبض عليهم، ولدى هذه السيطرة ــ المستقرة خلف مقر الفيلق الرابع ــ قوائم بأسماء المتهمين بالاشتراك في الانتفاضة، والمطلوب إلقاء القبض عليهم . وعندما لا يجدون الشخص المطلوب فإنهم كانوا يأخذون بديلا عنه ويعدمونه، وقد قام علي حسن المجيد بنفسه بهذا العمل أيضا وأمام أعين العسكريين، وفي مدرسة قتال الفيلق الرابع،خلف مقر الفيلق وعلى طريق العمارة ــ ميمونة قامت عناصر النظام بحفر خنادق خلف المسقفات وربطوا كل عشرة معتقلين مع بعضهم في أحد الخنادق وأهالوا عليهم التراب، ودفنوهم وهم أحياء ....

في مستشفى صدام العام

عندما دخل الجيش هذا المستشفى في العمارة قام بشد أيدي وأرجل الموجودين في المستشفى من مرضى وغيرهم ورميهم في النهر قرب المستشفى،ومن أولئك المرضى. شخص يدعى (رعد عبد الحسين) من مواليد ١٩٦٥ من سكنة منطقة (عواشة)، وقاموا أيضا برمي آخرين من أعلى المستشفى حيث رمى (عباس هادي) من فوق الطابق الثالث إلى الأرض، علما إنه كان من الراقدين في المستشفى للعلاج وهو من منطقة الحي العسكري من مواليد ١٩٦٧.

اعتقالات واسعة

هذا وقد اعتقل الكثير من أهالي العمارة ولم يعرف عنهم شيئاً حتى الآن، ومن هؤلاء أذكر شخصا يدعى جبار عمره (٢٥ سنة) يعمل كاسبا، ويسكن منطقة الزيوت،وعبد الزهرة جبار محمد وعمره ٢٦ سنة عسكري يسكن الحي العسكري،وثجيل زبون وعمره ٣٢ سنة،كاسب سكن ناحية السلام ،ومسلم صالح وعمره ١٥ سنة وهو شخص أخرس ولديه تخلف عقلي يسكن منطقة السرية.

اعتقالات عام ١٩٩٢

بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٨ قام النظام المجرم بحملة اعتقالات في مختلف أقضية ونواحي محافظة ميسان، وقد دوهمت البيوت، وأرهبوا ساكنيها وأهانوهم، وفيما يلي أسماء بعض من عرفتهم من المعتقلين: ــ

ت	الاســـــم	العمر	المهنة	العنوان	شهود الاعتقال
	جبر صالح خالد البيضاوي	٢٩	طالب	حي الحسين	أبو حسن
	أحمد صالح خالد	١٩	طالب	حي الحسين	أبو حسن
	عبد الزهرة محيبس الزبيدي	٢٠	طالب	الوحدة الميكانيكية	أبو حسن
	كريم نور النوري	٣١	سائق	قطاع ٣٠	أبو حسن
	فيصل نور النوري	٢٥	عسكري	قطاع ٣٠	أبو حسن
	حمزة نور النوري	١٩	طالب	قطاع ٣٠	أبو حسن
	أحمد هاشم البهادلي	٢١	طالب	الوحدة الميكانيكية	أبو حسن
	عبد الله نجم البهادلي	٢٥	عسكري	حي الثورة	أبو تقي
	محمد عبد الله المحمداوي	٢٥	كاسب	حي الثورة	أبو تقي
	عبد الرزاق محي كريم	٢٦		المحمودية	أبو تقي
	أمير محي كريم	٢٢	كاسب	المحمودية	أبو تقي
	علي محي كريم	٢٨	كاسب	المحمودية	أبو تقي
	كاظم مجيد	٢٢	عسكري	أبو رمانة	أبو حسن

	رسن شواي العلياوي	٣٩	متقاعد	حي الرسالة	أبو حسن
	حسين راضي شندل البيضاوي	٢٦	كاسب	الوحدة الميكانيكية	أبو حسن
	علاء إبراهيم محمد السوداني	٢٦	عسكري	....	أبو حسن
	عبد الكاظم محسن	٣٢		حي المعلمين	أبو تقي

اعتقالات سابقة وإعدامات

تذكرنا هذه الحملة بحملات عديدة سابقة قام بها النظام في المحافظة،ففي عام ١٩٨٨ يذكر أهالي العمارة حملة من تلك الحملات قام النظام خلالها باعتقال أكـثر من ٢٠٠٠ شخص قيل انهم من الهاربين من بطش السلطة وقد اعدم الكثير منهم ، ونذكر منهم هذه الأسماء:

ت	الاســــــــــم	العمر	العنوان
	ناصر حسن	٢٨	كميت ــ ميسان
	حسين سادة مهر	٣٢	كميت ــ ميسان
	خشان علي	٣٠	البتيرة ــ ميسان
	ناهي طعمة	٣٠	البتيرة ــ ميسان
	سيد علي الموسوي	٢٨	المجر الكبير ــ ميسان
	سيد جاسم الموسوي	٣٠	المجر الكبير ــ ميسان
	كريم صالح	٢٨	قلعة صالح ــ ميسان
	جواد كاظم	٣٠	قلعة صالح ــ ميسان
	سيد كريم الموسوي	٢٥	المجر الكبير ــ ميسان
	ماجد هني عسكر	٣٠	كميت ــ ميسان
	عيدان	٣٠	الماجدية ــ ميسان
	عبد الزهرة ربيع	٣٢	الماجدية ــ ميسان
	صلاح كريدي	٣٢	الماجدية ــ ميسان

يختتم المواطن شهادته بقوله، إن هذا قليل من كثير مما أعرفه، وما خفي عنا في سجون النظام السرية والعلنية أكثر من هذا وذاك، والذي أتساءل عنه واعتقد أن جميع الشعب يشاركني هذا التساؤل : ألا يحرم القانون الدولي أفعال النظام الإرهابية هذه ؟

وإذا كان يحرمها أليس هناك من يستطيع أن يفعل شيئا لهذا الشعب المظلوم ؟ أم أن المجتمع الدولي لا يزال يجهل ما يجري في العراق؟ انتهت شهادة المواطن.

شهادة المواطن التونسي ناجي بنور

تونسي عمره ٣٦ عاما كان مديراً لقسم الاستقبال في فندق (نوفوتيل ـ السدير)، بغداد وفي الفترة بين كانون الثاني ١٩٨٢ و٢ حزيران ١٩٨٣ ، وهو يوم اعتقاله، قيل له خلال أحد الاستجوابات بأنه غير متهم بأي جناية، وبأنه أعتقل فقط للإدلاء بشهادات ضد ثلاثة من موظفي الفندق.وقد قامت منظمة العفو الدولية، في شهر شباط١٩٨٤ بنشاطات سريعة وطارئة لمصلحة هذا المعتقل العربي . وفي شهر آذار ١٩٨٤ أعربت المنظمة مجددا عن قلقها بهذا الخصوص لدى وزارة الداخلية في العراق، وذلك بعد تلقي المنظمة معلومات تفيد بأن الحالة الصحية لناجي بنور متردية نتيجة التعذيب .وكان اعتقال ناجي بنور بدون أية مذكرة توقيف، كما حرم من استشارة محام، ومن استقبال زائريه من أفراد أسرته، أو من ممثلي القنصلية التونسية في بغداد. وقد أطلق سراحه في الثاني من نيسان ١٩٨٤ . وأدلى بشهادته لدى منظمة العفو الدولية حيث تكلم عن اعتقاله وظروف توقيفه . وقد اخترنا من أقواله التفاصيل التالية :ـ

قام أحد زملائه في العمل باستدراجه إلى موقف السيارات التابع للفندق . وهناك قام رجال مسلحون يعرف اثنين منهم . بإدخاله بالقوة إلى صندوق السيارة الخلفي،ومن ثم انتقلت السيارة بسرعة كبيرة إلى المقر العام لقوى الأمن في بغداد، وفي المركز أعطي لباس المساجين، وعصبت عيناه بعد ارتداء اللباس، تم ربط يديه، وبدءوا يضربونه بقبضات الأيدي والأرجل، وقد تعرض إلى ضرب عنيف

على وجهه وأذنيه . ثم أعطي رقما واقتيد إلى زنزانة بطول ١٢ متر وعـــرض ٩ أمتار وفيها أكثر من ٢٠٠ معتقل. وقد اقتصر غذاؤه خلال فترة توقيفه التي دامـت عشرة اشهر على حساء العدس والأرز والشاي والخبز، مع طبق مـــن الفاصوليـا البيضاء،مرة أو مرتين في الأسبوع . وخلال فترة الاعتقال هذه لـــم يسـمح لـه بالخروج من الزنزانة لاستنشاق الهواء إلا ساعتين فقـــط لا غـير . وكـــان يتـم إخضاعه بشكل منتظم إلى استجوابات قاسية، ويطلبون منه بإلحاح أن يقدم وشايات بحق زملائه في العمل، وبان يتعاون مع قوى الأمن. وبعد أن أمضي عدة أيام فـي السجن، ورفض التعاون، ضرب بعنف وصفع على رأسه مما سبب له نزيفا فـــي الأذن اليمنى . ثم تعرض للتعذيب خلال الاستجوابات اللاحقة وذلك من شهر أيلول حيث وافق على وثيقة (يعترف فيها) بأنه مارس التجسس والاغتصـــاب . وقـد أطلق سراحه في الثاني من نيسان ١٩٨٤.

مدة التعذيب وأشكاله

اعتقل ناجي بنور عشرة أشهر في مديرية أمـــن بغـداد، وتعـرض إلـى الاستجواب حوالي مائة مرة . وكان في بعض الحالات يخضع إلى اسـتجوابين أو ثلاثة استجوابات في اليوم الواحد ،ومنها ما كان يتم أثناء الليل . وخلال كل واحـد من هذه الاستجوابات كان يتعرض للتعذيب خلال فترات تتراوح بين ساعة واحـدة وثلاث ساعات .كانت عيناه معصوبتين ويداه موثوقتين بشكل دائم . تعرض لإفراغ شحنات كهربائية في أذنيه وإبهامي يديه وقدميه وحلمة الثدي وبين أصابع الرجلين. وفي الوقت نفسه كان يضرب على ساقيه، وعلى رأسه بشريط حديدي يبلغ سـمكه حوالي ٢ سنتيمترا . كان يتلقى باستمرار ضربات بالقضبان وبالمطارق المصنوعة من الكاوتشوك وركلات بالأرجل على وجهه ورأسه وظهره ويديه وساقيه وقدميه . عذب أيضا بالفلقة أي بالضرب على أخمص القدمين، حيث أصيب بكسور عديـــدة وبقي طيلة ستة أسابيع غير قادر على الوقوف . وكان يتلقى ضربات بحد اليد على فقرات العنق والظهر ومنطقة الحوض وذلك خلال فترة اعتقاله .

الإرهاب الدولي لنظام صدام

استخدام الأسلحة الكيماوية خلال الحرب مع إيران

لم يتورع صدام عن استخدام السلاح الكيماوي ضد أبناء العـــراق و ضـــد جيرانه ، ففي معظم السنوات الثمانية للحرب العراقية الإيرانية ،خاصة بعد عـــام ١٩٨٢, استخدم صدام السلاح الكيماوي ضد هجمـــات الجيــش الإيرانـــي و راح ضحيتها الكثير من القتلى بالإضافة إلى الإصابات العديدة .

ثم تجاوز استخدام السلاح الكيماوي ضد الشعب و الجيش الإيراني إلـــى استخدامه ضد أبناء الشعب العراقي ، ففي عام ١٩٨٧ ارتكبت مذبحة فـــي مدينـــة حلبجة ، شمال العراق ، راح ضحيتها أكثر من خمسة آلاف مواطن عراقي كردي إضافة إلى العديد من الإصابات , حيث تم إسقاط القنابل الكيماوية بواسطة أسـراب من الطائرات و بأمر مباشر من صدام .

ومن جهة أخرى استخدم صدام النابالم و القنابل الفسفورية ، المحرمة دوليا، ضد أبناء الشعب العراقي في جنوب البلاد و خاصة سكان الأهوار خلال الأعـــوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ , ١٩٨٦ تحت ذريعة وجود قوى معارضة لنظامه , وهذه جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية و جرائم إبادة جماعية وفق القوانين الدولية و مواثيق الأمم المتحدة .

غزو دولة الكويت الشقيقة

إن عملية غزو دولة الكويت الشقيقة في الثاني من آب عام ١٩٩٠ تمثل أكبر عملية إرهابية دولية في التاريخ الحديث للدول العربية. بل أنها تجاوزت المعنـــى اللغوي والاصطلاحي للإرهاب،حيث أنها خرقت المعاهدات الثنائيـــة ومعـــاهدات حسن الجوار وميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولـــي فـــي احترام سيادة الدول . كما أنها تمثل تنصلاً كاملاً لما تعهد به صدام ودعى إليه فـــي ما سمي(بالإعلان القومي) الذي أصدره في شباط عام١٩٨٠، ودعى بموجبه إلـــى احترام سيادة الدول المجاورة وفض النزاعات بالحوار والطرق الســـلمية وتحريـــم

العدوان على الدول العربية وضرورة وقوف الجميع ضد من يعتدي على أشقائه!!وقد أنتهك كل هذه التعهدات.

إن ابتلاع وضم دولة ذات سيادة وعضو في الجامعة العربية وفي هيئة الأمم المتحدة بالقوة ،تعد جريمة دولية كبرى . إن ما جرى لدولة الكويت يفوق ذلك،لقد قامت أجهزة صدام القمعية بانتهاكات خطيرة وفضيعة أهمها، تشريد الشعب الكويتي الشقيق والمقيمين في البلاد من العرب والأجانب، خاصة آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين اتخذوا من الكويت ملاذاً آمناً ، بالإضافة إلى التعامل القاسي والعنيف مع المواطن الكويتي، تدمير البنية التحتية للبلد،نهب وسرقة ممتلكات الدولة والشعب الكويتي، تدمير ونهب المواقع الرمزية للدولة ومقرات أمير البلاد والحكومة والمتاحف والبنوك ومجلس الأمة والأرشيف الكويتي ....

القتل والتعذيب والاعتقال التعسفي وتعمد الإهانة ومس الكرامة والخطف، وأسر آلاف المواطنين من الكويت. أن نظرة متفحصة لما كان يجري خلال فترة الاحتلال لدولة الكويت من قبل صدام وأجهزته القمعية، تخرج بنتيجة واضحة، أن تلك العملية لم تكن رد فعل للأزمة العلنية التي افتعلها نظام صدام لأسباب مالية واقتصادية فحسب، بل يظهر أنها عملية مدبرة وهادفة،وتحمل معها حقداً أعمى وضغينة دفينة. ففي الوقت الذي تجري فيه مفاوضات سياسية ثنائية بين العراق والكويت لتسوية الخلاف بالطرق السلمية، كانت هناك استعدادات عسكرية يقوم بها نظام صدام من الحشد العسكري الكبير لقوات الحرس الجمهوري قرب الحدود الكويتية وإجراء مناورات لها عند الحدود . وفي أوائل تموز عام ١٩٩٠، أي قبل شهر من الاجتياح قام صدام بعملية غريبة شيئاً ما في العرف العسكري على الأقل، وهي إجبار قادة الحرس الجمهوري على أداء القسم لتنفيذ ما سيجري تبليغهم به وعدم إفشاء السر، وبعد نصف شهر من ذلك أجرى نفس القسم لآمري الألوية في قوات الحرس الجمهوري!! وقد سبق ذلك ببضعة شهور قيام صدام بإرسال مجموعة صغيرة من الضباط برئاسة الفريق الركن أياد فتيح الراوي قائد قوات الحرس الجمهوري حينها وإدخالهم إلى دولة الكويت لغرض الاستطلاع. ولقد دخلت هذه المجموعة بصفة تجار سيارات!! لقد أحاط صدام عملية اجتياح الكويت

بسرية شديدة حيث لم يخبر بها إلا بعض المقربين منه، من أفراد عائلتــــه وقــادة الحرس الجمهوري ومدير جهاز المخابرات العامة . أما طاقم الحكومة والحـــزب الحاكم والقوات المسلحة فلم يعلموا بها إلا من خلال وسائل الإعلام بعد تنفيذها. إن عدم مناقشة وأخبار أركان الدولة وكذلك عملية أداء القسم لقادة وآمري تشـــكيلات الحرس الجمهوري، مردها أن صدام متأكد أن معظم أبناء الشعب العراقي بما فيهم من في نظام الحكم، يرفضون هذه العملية الهمجية وسيقفون ضدها . وهذا ما تـأكد بشكل جلي بعد الغزو، وأهم المؤشرات على ذلك هي امتعاض وتململ شديد رغـم قمع وسطوة أجهزة صدام،وامتناع أبناء الشــعب عــن اقتنــاء أو شــراء المــواد والممتلكات الكويتية بل تحريمها . يضاف إلى ذلك ترك أفراد الجيش مواقعهم فــي الكويت والهروب والانسحاب قبل بدأ الحرب حيث وصلت نسبة الهروب إلى مـــا يزيد على ٣٠% ثم جاء الرد الواسع والكبير لأبناء الشعب في الانتفاضة الشــعبية في آذار ١٩٩١.

وما يعزز ما ذهبنا إليه أن الأشخاص الذين عينهم صدام لتولي حكم دولـــة الكويت خلال فترة الاحتلال،جميعهم من أقاربه وهم أخيه من أمه سبعاوي إبراهيـم التكريتي وأبناء عمه علي حسن مجيد التكريتي،أما المشرفون على النهب والســلب فهم أبنائه عدي وقصي وأقاربه وصهريه حسين كامل وصدام كـــامل ... وكــأن القضية عائلية،نعم هناك حقد عائلي للفارق والموروث العائلي المبتور الذي يشــعر به صدام، وبين الموروث العائلي لعائلة الصباح المعروف بأصالتها.

وخلال فترة الاحتلال استمر النهب المنظم والمسيطر عليه مركزياً من قبل صدام وأشراف أبنائه (عدي وقصي)، وبإشراف وتنفيذ علي حسن مجيد وسبعاوي إبراهيم التكريتي.ثم جاءت الجريمة الكبرى الأخرى وهي إحــراق آبــار النفــط الكويتية ...!! ما هي الغاية ؟! من المستفيد ؟ هل يوجد مبرر غير الحقد الأعمـــى والتخريب لاقتصاد وثروة بلد شقيق وتعتبر ثروة عربية وإسلامية .

هل يوجد إرهاب أقسى من ذلك؟؟

أي درجة من العدوانية والكراهية للإنسان يحملها صدام ؟؟ لم يسلم منـــه لا الإنسان ولا الحيوان ولا البيئة ولا الهواء ولا الثروات ولاالكرامات !!

(الأسرى) الكويتيون...نموذج للقرصنة الدولية

لقد طالت أيادي السلطة القمعية مواطني دول أخرى . وكنموذج لذلك ما أصاب الشعب الكويتي الشقيق من قهر وظلم وتعسف ونهب خلال فترة الغزو التي استمرت حوالي ستة اشهر، حيث الهجرة والتهجير من بلدهم تاركين ممتلكاتهم، والإذلال والاعتداء على من بقي في وطنه وعلى أرضه. لا أريد الخوض في عملية غزو الكويت ومسبباتها التي تتحمل مسئوليتها جهات عدة في مقدمتها، بل الأساسي فيها صدام وزبانيته،لأنه ليس موضوع البحث،لذا اقتصرت على جريمة الخطف والاعتقالات التعسفية وما صاحبها من تعذيب نفسي وجسدي وإعدام واختفاء .....الخ . إن الآلاف منهم تم خطفهم واعتقالهم وأطلق عليهم تسمية (أسرى)، وأنا أرى أن تسميتهم (أسرى) ليست دقيقة حيث أن عمليات الأسر تتم خلال الحروب بين دولتين، ومن العسكريين الذين يتم أسرهم خلال العمليات العسكرية، وهذا لم يتم بالمعنى الحقيقي للحرب بين النظام العراقي ودولة الكويت، بل إن أغلبهم مدنيون وليسوا عسكريين، تم اعتقالهم من بيوتهم ومدنهم وليس في جبهة القتال، لذلك يمكن اعتبارهم (مختطفين وليسوا أسرى)، خطفوا بواسطة الأجهزة الأمنية المعززة بالقوة العسكرية . وهذا العمل يعتبر قرصنة وإرهابا دوليا منظما، قام به أشخاص معلومين يتصفون بصفة رسمية لنظام معين، ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسئوليته الإنسانية والقانونية لتجريم هذا العمل وتقديم القائمين به إلى العدالة.

لقد مرت قضية (المختطفين الكويتيين) بمرحلتين، الأولى منذ بداية الغزو في ٢ آب ١٩٩٠ إلى حين الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١.ففي هذه الفترة كان المختطفون (الأسرى) الكويتيون موزعين في معتقلات مختلفة ضمن المحافظات والمدن بإشراف المنظمات الحزبية، ومديرية الأمن العامة، ومديرية الاستخبارات العسكرية، والمخابرات العامة .

ولدى تفجر الانتفاضة الشعبية قام الثوار بإطلاق سراح المئات بل الآلاف منهم في المحافظات الجنوبية والفرات الأوسط بعد سيطرة الثوار عليها. ففي

محافظة بابل وحدها ومن معتقلات مختلفة فيها تم إطلاق سراح أكثر مـن (١٥٠) مواطنا كويتيا حال السيطرة عليها، وكانوا في حال يرثى لها من حيـث وضعـهم الصحي والنفسي والجسدي من جراء سوء المعاملة والتعذيب والإرهـاب وسـوء التغذية . وقد تم إيصالهم إلى المحافظات الجنوبية ومنها إلى الكويت بعـد تقديم بعض الخدمات الصحية والإدارية. أما المرحلة الثانية فتبدأ بعد إعادة النظام الحاكم سطوته على المحافظات الثائرة، حيث قام بجمع المتبقيـن مـن (المختطفيـن) أو (الأسرى) ووضعهم في معتقلات مركزية سرية للغاية، وبإشراف مركزي صـارم من قبل جهاز الأمن الخاص، ولقد وردت شهادات عديدة لاسيما من أطباء كـانوا يعالجونهم،تثبت وجود أعداد من المواطنين الكويتيين معتقلين في معتقلات خاصـة تابعة لجهاز الأمن الخاص ويتم تغيير أماكنهم بصورة مستمرة . إن هـذا العمـل الإجرامي لم ينحصر بالمواطنين المعتقلين بل ينسحب على عوائلـهم وأقربائـهم وأصدقائهم وجميع أفراد الشعب الكويتي بل وجميـع الشـعوب المحبـة للسـلام والإنسانية، والتي ترفض القتل والإرهاب، أنـها جريمـة إنسـانية ليـس بحـق (المختطفين) فحسب بل بحق البشرية جمعاء، لأنهم لم يعتقلوا أو يختطفوا بسـبب جرمهم بل بسبب جنسيتهم وهويتهم، لاسيما وان مصيرهم ما يزال مجهولاً بـل أن النظام الحاكم ينفي وجودهم أصلا،وهذا هو ديدن النظام وأجهزته القمعيـة حيـث أخفى الآلاف من العراقيين منذ عشرات السنين بعد خطفـهم واعتقالـهم، ولـدى استفسار عوائلهم عن مصيرهم فإن الأجهزة الأمنية تنفي علمها بهم أو وجودهـم لديها .

الرهائن الأجانب نموذج للإرهاب الدولي

عند غزو دولة الكويت الشقيقة في ٢ آب عام١٩٩٠، قامت الأجهزة القمعيـة سيما جهاز الأمن الخاص ،المخابرات العامة، والاستخبارات العسكرية، باعتقـال المئات من رعايا الدول الأجنبية المتواجدين في دولة الكويت (رهائن) . وهـذا العمل الإرهابي هو الأول من نوعه، حيث يقوم نظام باعتقال رعايا دول أخـرى (رهائن)، وتم توزيعهم على المناطق المهمة والحيوية كدروع بشرية لمنع قـوات

التحالف الدولية من مهاجمة هذه المواقع . إنه عمل إجرامي ويخالف كل القوانين والأعراف الدولية، بل هو قرصنة دولية منظمة وخطف لرعايا دول أخرى ثم استخدامهم كدروع بشرية وهي جريمة إنسانية أخرى . حيث الاعتقال والتعذيب وتعريضهم لخطر الموت لا بسبب جرم اقترفوه بل بسبب موقف دولهم المناهض للغزو والاحتلال الظالم وهذه جريمة ضد الجنس البشري . وممارسة مشابهة لهذه الجريمة اقترفتها أجهزة النظام القمعية خلال الانتفاضة الشعبية في آذار عام ١٩٩١ بحق المواطنين العراقيين،حيث قامت قوات الحرس الجمهوري باحتجاز المواطنين الهاربين من نار القصف المدفعي الكثيف، والدبابات والصواريخ على المدن المكتضة بالسكان،وعند الشروع بالتقدم والهجوم لاحتلال تلك المدن يتم اركاب هؤلاء المواطنين من النساء والأطفال والشيوخ على سطوح الدبابات والمدرعات كدروع بشرية . وهذا يدين النظام وأجهزته القمعية سواء مع المواطنين العراقيين أو العرب أو الأجانب،فكما ذكرنا سابقا أن الجرم ينسحب على عائلة وأقرباء (المتهم /البريء) فانه ينسحب على مواطني الدول التي لها موقف مناهض لجرائمه.

ألا تكفي هذه الممارسات البشعة والشاذة أن تجعل من نظام صدام القمعي نظاما خارج عصره وأن ينبذ من المجتمع الدولي، وأن تسقط شرعيته وبالتالي إسقاطه وإسقاط فكره الغريب عن العصر .

الفصل السادس

الأجهزة الأمنية العراقية..رؤية مستقبلية



مفهوم الأمن المعاصر

يبقى الأمن من الحاجات والمتطلبات الأساسية والضرورية للإنسان، كفـــرد وكجماعة وكدولة، بل هو من أهم تلـــك المتطلبـــات الإنســـانية لضمـــان وبقـــاء واستمرارية الحياة بشكلها الطبيعي والفعال .

والمفهوم المعاصر للأمن يجب أن يعبر عن فلسفة العمـــل الأمنـــي واقعـــا وطموحا، والتطرق إلى التغييرات التي طرأت عليها سلبا أو إيجابا، وبـــالضرورة انعكاس هذه التغييرات على مفهوم الأمن الذي تجاوز معطيات الفكر التقليدي للأمن وإلى آفاق جديدة ومتعددة . أن التطور الحضاري للمجتمعات، وتشابك المصـــالح و تعقدها، وتطور العلاقات الحديثة بين الدول والمجتمعات على جميـــع المســـتويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية وغيرها،فرض تحولاً كبيرا وهاما على الفكر الأمني، وعلى ممارساته وفعالياته، وأضاف تبعات ومســـؤوليات جديدة لا حصر لها، بحيث لا تجد مجالاً أو فعالية من مجالات وفعاليـــات الحيـــاة المعاصرة والمعقدة والمتشعبة إلا وتجد معها حاجة أساسية للخدمة الأمنية، بحيـــث أصبحت أجهزة الأمن التقليدية لا تستوعب هذا الكـــم الـــهائل مـــن المســـؤوليات والواجبات،وان واجباتها التقليدية لا تمثل إلا جزءا يسيرا من الواجبات الحديثـــة، والمناط بها، والتي نتطلع إليها لمواكبة العصر ومتطلباته المتعددة والمتجددة، والتي تتطلب وجود خدمة أمنية تحيط بشتى مجالات الحياة الإنسانية حفاظا على ديمومتها وتطورها، ولخلق بيئة آمنة ملائمة للعمـــل الخـــلاق والمبـــدع، والعيـــش بأمـــان واستقرار.

ولقد شاعت في عصرنا الراهن مصطلحات تعـــبر عـــن تشـــعب وتعـــدد مسؤوليات الأمن ضمن مجالات الحياة المعاصرة، كالأمن الاقتصـــادي، والأمـــن السياسي، والأمن الغذائي، والأمن الفكري، والأمن الثقافي، والأمـــن الصنـــاعي، والأمن الإلكتروني، والأمن الاجتماعي، والأمن الوطني، والأمن القومي، وغيرهـــا ... وهذا يدل على المسؤوليات الكبيرة والمتعددة الملقاة على عاتق الأجهزة الأمنية،

والتي تشكل كل مجالات الحياة، وهو ما يعبر عنه حاليا (بـــالأمن الشـــامل[1])، والذي تجاوز نطاق الدور التقليدي لأجهزة الأمن العام. أن مفهوم الأمن المعـــاصر وكما عبرنا عنه آنفا (بالأمن الشامل) يرتكز على مفهوم (أمن المجتمع) أو (أمن الدولة) والقصد بالدولة هنا بمعناها الحقيقي الواسع، أي الدولـــة ككيـــان سياســـي اجتماعي وجغرافي يتشكل من أرض وشعب وحكومة . حيث كثر مؤخرا ترديـــد كلمة دولة كمرادف للسلطة، أو نظام الحكم، وهذا تحجيم وتقزيم لمفهوم الدولة، نابع من الفكر الاستبدادي الذي يحاول أن يجعل من نظام الحكم بل الحاكم الأوحد هـــو الدولة، ويلغي المجتمع (الشعب والأرض) وهذا ما عمل به نظام صـــدام بـــالقول الشائع : (إذا قال صدام قال العراق) أو كما قال أحد الانتهازيين والمتزلفين مـــن حاشية صدام بعد انتهاء حرب الكويت ورغم ما أصاب العراق من دمار وتخريـــب له :

لا تهتم سيدي مادمت سالما فكل شي يهون .!

وهنا لابد من العمل على ترسيخ وتطبيق مفهوم (أمن المجتمع) في عـــراق المستقبل والعمل على تطوير الأجهزة الأمنية على جميـــع الأصعـــدة الحضاريـــة والإنسانية والعلمية والإدارية... كي تتمكن من معالجـــة المعضـــلات المســـتجدة والمتشعبة، والارتقاء بها إلى مستوى حضاري متقـــدم، للتعـــامل مـــع المجتمـــع، وبوصفها جزء منه وخادم له، لا بوصفها أجهزة ضغط وتعسف وكبت لحرياته .

إن مهمة الأجهزة الأمنية أساسية ومستمرة ومتطورة، ويتوقف على نجاح هذه المهمة ديمومة وحفظ كل إنجاز في أي قطاع، بل إن عـــامل الأمـــن هـــو الأساسي لكل فعل حضاري، وهو قاعدته الصلبة، وحصنه المنيع، وإن ضعفـــه أو غيابه يؤدي إلى تقويض أركان الدولة، فلا حياة بدون أمن .

---

(١) عبد الهادي الحالي ــــ نحو مؤسسة أمن عصرية .

تطوير مؤسسات الأمن

في الوقت الذي يدخل فيه العالم الألف الثالث للميلاد مسلحا بسلاح العلم والتطور التقني والمعلوماتي، وسبل الاتصال المتقدمة والمتنوعة، ونزوع الشعوب نحو الديمقراطية، وإرساء قواعد العدالة والتحرر، ونشر مبادئ حقوق الإنسان، وترسيخ السلام والأمن والاستقرار ، فإن المفاهيم الاقتصادية الحديثة لاسيما العولمة أصبحت وستكون ذات تأثير كبير على حياة الشعوب، وعلى درجة فاعلة مع بعضها البعض . هذه العوامل أثبتت أنه ما من مجتمع أو شعب يتمكن من الحياة بشكل طبيعي، ويواكب العصر بمعزل عن الشعوب الأخرى . أي أن أوضاع وظروف أي بلد تتأثر وتؤثر بما يجري حولها وفي العالم كله .

إن الظروف والأوضاع الشاذة التي مرت على العراق خلال الحقبة الماضية من تاريخه، لاسيما العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، انعكست على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والأمنية .. وتردت هذه الجوانب إلى مستويات دنيا . ولقد كان الجانب الأساسي والفاعل والذي بدوره انعكس على مجمل الأصعدة الأخرى هو الجانب الأمني، لان الأمن هو السياج المتين والحصن الحصين لجميع الأصعدة الأخرى، فلا انتعاش اقتصادي بدون بيئة آمنة، ولا حياة سياسية سوية بلا استقرار. ولا مجتمع سوي بلا بيئة مطمئنة ومستقرة، وكذلك الجوانب الثقافية والفكرية، فأعمال العقل والفكر تتطلب الاطمئنان والإدمان وعدم القلق . والحاضنة الأساسية لتوفير الأجواء الملائمة لكل فعاليات المجتمع على كل الأصعَدة كي تنمو وتطور وتتفاعل تفاعلا إيجابيا، هو الأمن بكل فروعه .

وبما أن السلطة في العقود الماضية أعطت جل اهتمامها لأمنها فقط وعلى حساب أمن المجتمع، وأمن الدولة اللذين هما غاية وهدف العملية الأمنية، وما أمن السلطة إلا وسيلة من وسائلها لغرض تنفيذ وتحقيق الهدف الأساسي في خلق مجتمع أمن ودولة مستقرة . لذلك أدى هذا الانحراف في فلسفة ووظيفة الأمن إلى انحراف وتشويه المؤسسات القائمة على تنفيذه وهي الأجهزة الأمنية المعروفة في العراق.

لقد تعمق وتجذر الانحراف والتشويه في هذه الأجهزة على مختلف المستويات سواء في التنظيم أو في الواجبات والمسؤوليات، أو في تعدد الأجهزة وتقاطع مسؤولياتها، وكذلك في انتخاب الأفراد وتأهيلهم وكفاءاتهم ، وفي مدى علاقة هذه الأجهزة بالمواطنين ودرجة الثقة بهم، وعلى المستوى التربوي الوطني والقومي لمنتسبي هذه الأجهزة ، حيث أصبح المؤشر هو الولاء لرأس السلطة وليس للوطن والشعب والأمة، وهذه مسألة في غاية الخطورة يجب معالجتها بكل حزم ولا تقبل التأخير أو التهاون .

لهذا فإن كل العوامل والظروف الموضوعية والذاتية، وكمقدمة لبناء دولة القانون والمؤسسات، ولخلق بيئة ملائمة لمجتمع يتمكن من مواكبة التطور الحضاري العالمي وقادر على الاندماج والتعايش مع الشعوب الأخرى،لهذا كله وغيره يتطلب منا العمل بكل جدية وجرأة محسوبة،على تحديث المؤسسات الأمنية وتوحيدها وتطويرها والوصول بها إلى المستوى اللائق بالإنسان عامة، وبالإنسان العراقي خاصة، وما يحقق له إنسانيته، ويصون كرامته وحريته، ويرسي أسس ومقومات الأمن الوطني والقومي من منظور أمن المجتمع،ولكي تتمكن مؤسسات الأمن والشرطة من القيام بهذه المهام، فلابد من النهوض بها إلى درجات الكفاءة والجاهزية، وأعلى الشعور بالمسؤولية الوطنية والقومية، كي تكون قادرة على مواجهة تحديات المرحلة الراهنة والقادمة ،وهو المقياس الحقيقي لفاعلية دورها في خدمة قضايا المجتمع،ولبناء مؤسسات أمن عصرية بكل المقاييس، لاسيما بعد التركة الثقيلة للفترة الماضية .

ويتطلب الأمر أولا وقبل كل شي تغيير وتطوير الفكر الأمني وفلسفة الأمن التي انتهجها خلال نصف القرن الأخير والعمل وفق نظرية الأمن الحديث (المعاصر)، والتي تستند بشكل أساسي على أمن المجتمع بكل فروعه، ونبذ فلسفة (أمن السلطة)، وممارساتها السابقة . كما يتطلب الأمر الاهتمام بالعنصر البشري القادر على استيعاب الفكر الجديد، وتحمل مسؤولياته، والجدير ببناء أواصر ثقة وتعاون مع أبناء الشعب ، ومن ثم توضع الخطط التفصيلية لتطوير وتحديث هذه

المؤسسات، حيث لا مجال لذكرها هنا بشكل مفصل، لكن بالإمكان الإشارة إلى بعض الملامح والخطوات العامة لهذه البرامج وأهمها :

١- إجراء تغييرات في الارتباط والهيكل التنظيمي لكافة الأجهزة الأمنية والشرطة وفقا لفلسفة الأمن الحديثة وإلغاء بعضها ودمج البعض الآخر .

٢- تحديث الإجراءات والممارسات وأساليب العمل، وتطويرها لخدمة وتحقيق غاية الأمن، واستخدام وسائل العلم والمعرفة لذلك.

٣- الاهتمام بانتخاب العناصر البشرية لاسيما القيادية منها، وتأهيلها تربويا ومهنيا وفنيا .

٤- تغيير مسؤولياتها وواجباتها التي أسندت إليها وفقا لفلسفة أمن السلطة، وتثبيت المسؤوليات والواجبات وفقا للفكر الأمني الحديث، والسياقات الأصيلة وفق فلسفة أمن المجتمع .

٥- العناية القصوى بالمواطن، والعمل بكل الوسائل المتاحة لبناء ثقته بالأجهزة الأمنية والشرطة، وتوليد القناعة لديه بأنها وجدت من اجله، ومن ثم حثه على التعاون معها لتحقيق الهدف المشترك .

٦- إدخال مسؤوليات وواجبات خدمية واجتماعية إضافية ضمن مسؤوليات الأجهزة الأمنية .

٧- تطوير احتياجاتها من الأجهزة والمعدات كي تتمكن من تنفيذ واجباتها لخدمة المجتمع والوصول بها إلى مستوى عصري .

لقد عانى المواطن العراقي الأمرين من جراء الدور المنحرف للأجهزة الأمنية، وما من شعب عانى من أجهزته الأمنية ما عاناه الشعب العراقي . لذلك فإنه يدرك تماما حقيقة الدور الأمني في المجتمع، وأثره على شخصية المواطن، وعلى بناء الوطن . حيث حرم نعمة الأمن والاستقرار والطمأنينة بسبب الظروف الشاذة التي مر بها العراق، والتجربة المريرة التي خاض غمارها طيلة بضعة عقود ماضية،وقد أعطى التضحيات الكبيرة من أجل حصوله على الأمان والاطمئنان وصون كرامته وحريته .

لقد شاع في العراق ــ شأنه شأن كل أنظمة الحكم المستبدة ــ (النمــــوذج البوليسي القمعي) وتعبيرا عن حالة القهر والتعسف والاضطهاد، لتثبيـــت ســـلطة وهمجية الحاكم ولو كانت على جماجم أبنـــــاء الشـــعب، وعلـــى حســـاب أمنــــهم واستقرارهم وانتهاك حرياتهم وحرماتهم وكرامتهم ، مما ولد عزلاً تاماً بين أفـــراد الأجهزة الأمنية وبين أبناء الشعب،وحتى على المستوى التربوي، وعلـــــى ســـبيل المثال نرى انه صار من الدارج لدى الأمهات أو الآباء، ولغرض ردع وتخويــــف أطفالهم، فانهم يرددون بعض العبارات ذات الدلالة مثلا (جاءك الشرطي) أو (أن عملت كذا ..سوف ننادي عليك الشرطي) أي اقتران الشـــرطي مـــع العفـــاريت والوحوش المفترسة و....مما يزرع الكراهية وعدم الثقة به ...إذن لابد من عـــودة الأمور إلى صيغتها الطبيعة، بحيث تصبح الأجهزة الأمنية هي الحـــارس الأميـــن للوطن والمواطـــن،توفـــر الأمـــن والاســـتقرار وتدفـــع الظلـــم وتمنـــع انتـــهاك الحرمات،ويصبح الأمن حاميا للنظام والشرعية وسيادة القانون،ويربا بنفسه عن كل الصغائر التي تنال من قيم وشهامة الرجال،أمينا وفياً، وصديقاً وخادماً للوطن مـــن خلال تأديته لواجباته والنهوض بمهامه الموكولة له.

أسس العمل الأمني

* تأمين الاستقرار العام من خلال حفظ النظام والأمن العـــام هـــو الـــهدف الأسمى للأجهزة الأمنية ويركز على توفير بيئة أمنية مســـتقرة لجميـــع أفراد المجتمع، ولكافة قطاعاته السياســـية والاجتماعيـــة والاقتصاديـــة، وتنسجم مع متطلبات الحرية والديمقراطية وكرامة الإنسان.
* التعامل الأمني يختلف حسب التطور الاجتماعي والحضاري والسياسي لذا فانه يختلف من البادية إلى الريف إلى المدينة .
* ينبغي أن يكون بناء الأجهزة الأمنية على أسس وفلسفات تنظيمية وإدارية شاملة، تجعله أكثر قدرة على تقديم افضل الخدمات الأمنيـــــة، وبـــأرقي

مستوياتها، وبأسرع ما يمكن، وفقا لمعايير حقوق الإنسان المعتمدة التي تصون حرية وكرامة المواطن.

* يتوجس الإنسان خيفة من الأعمال والأشخاص والموضوعات والأشياء المحاطة بالسرية والكتمان، ويقل الخوف والحذر كلما كان هامش وحيز المجهول صغيرا [1].

وفي العمل الأمني بشكل عام، يعاني العاملون من حذر وتوجس المواطنين منهم، ومن أعمالهم، ومن عدم الثقة بهم، لعدم اطلاع المواطنين على طبيعة عملهم، وعلى الإجراءات المتخذة من قبلهم لتحقيق الأمن والاستقرار . لذا فإن إعلام المواطنين بطبيعة مهام الأجهزة الأمنية، ونسج روابط وعلاقات مع المواطنين يسهم كثيرا في إزالة حالة الخوف والحذر من نفوس المواطنين تجاه الأجهزة الأمنية ومن ثم بناء الثقة بهم، وبأعمالهم، ويدفعهم إلى الفهم والإدراك والتعاون الإيجابي مع رجال الأمن، وبالتالي الإسهام الفعال من قبل المواطنين في سبيل تحقيق أهداف العمل الأمني، ويؤدي بالمواطنين إلى التزامهم بالقوانين والأنظمة ومساهمتهم بمنع الجريمة والتبليغ عن الجرائم دون تردد،وإعطاء الشهادة عن الجرائم وإلقاء القبض على المجرمين في حالة استطاعتهم. من هذا نفهم أن المواطنين يرغبون معرفة أهداف وطبيعة عمل الأجهزة الأمنية أولا، والاقتناع بها ثانيا، ومن ثم يبذلون الجهد للإسهام في العملية الأمنية بشكل إيجابي، ويتحقق التعاون والعلاقة الإيجابية بين المواطنين والأجهزة الأمنية .

المؤسسة الأمنية في المستقبل

لكي نلحق بالركب العالمي، ونردم الفجوة العميقة التي فصلت وطننا عن البلدان المتقدمة نتيجة هذه الفترة السوداء للحكم الاستبدادي المتخلف، لابد أن نبدأ

---

(١) نفس المصدر السابق .

من حيث انتهى العصر والعالم في مجالات الحياة كافة، أي بالعمل الأمنـــي، ومـــا يتعلق به من حيث آفاقه وطموحاته ومنجزاته .

إن واقع مؤسساتنا الأمنية يؤكد مدى الانحدار والانحراف والتشويه الـــذي لا مثيل له في دول المنطقة بل العالم أجمع، وان شذوذ مؤسساتنا الأمنية ســـواء فـــي التنظيم، أو الارتباط، أو في المسؤوليات والواجبات، أو في تعدد الأجهزة وتقـــاطع بعضها مع البعض الآخر في واجباتها، وفي تجسسها على بعضها، وعلـــى أفـــراد الشعب،أو في انتخاب وانتقاء أفرادها على أسس غير حضارية نابعة من التميـــيز العنصري والطائفي والإقليمي . وهذا مرده أساسا إلى انحـــراف فكرهـــا وفلســـفة عملها التي قامت بصياغتها السلطة المنحرفة، والتي تعيش خارج عصرها .وليـــس لمنتسبي الأجهزة الأمنية ذنب في ذلك ألا بقدر المسؤولية الوطنية والإنسانية الملقاة على عاتقهم تجـــاه وطنـــهم وشـــعبهم، لـــذا فـــإن أي توجـــه نحـــو إصلاحـــها وتصويبها،يتطلب أولا وقبل كل شي تصويب فلسفة الأمن، بل يجب صياغة فلســفة أمن حديثة تتماشى وتطورات العصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة والتقنية، لاسيما في مجالات حرية الفكر، والرأي وصون كرامة وحقوق الإنســـان، ونبذ التمييز والتفرقة بكل ألوانها.

إن هذه المهمة ليست باليسيرة، ولكنها ليست مستعصية .حيث تتطلب رجـــالا مخلصين ومؤمنين بوطنهم وشعبهم، وذوي فكر متحرر ونير، وذوي قدر كاف من الجرأة وتحمل المسؤولية، حيث تتطلب قرارات جريئة، ومدروسة تستهدف تغيـــير بنية ومسؤوليات الأجهزة الأمنية تغييرا جذريا يطال هياكلها التنظيمية وارتباطاتـــها وواجباتها وعناصرها البشرية وأهدافها وعلاقاتها مع المجتمع . كما ينبغي أن تأتى فلسفة الأمن المعاصر بطروحات جديدة تلبي حاجات الفرد والمجتمـــع فـــي هـــذا العصر ، لذلك لابد من التأكيد على إدخال مفاهيم ومســـؤوليات حديثـــة كمفـــهوم (الخدمة العامة) إلى المسؤوليات الأمنية إلى جانب المفهوم التقليدي للأمـــن، دون أن يطغى أحدهما على الآخر .

وهنا ينبغي على رجل الأمن أن يكون وسيلة اتصال فعالة بين النظام من جهة وبين الشعب بما فيه من طموحات ونزعات من جهة أخرى،لنقل مشاعر واحتياجات وأفكار أفراد المجتمع إلى السلطة، ومعرفة مشاكلهم، ولتوضيح القوانين لتسهيل تطبيقها . وهذا يتطلب من رجل الأمن أن يكون بمستوى ثقافي يؤهله لمثل هذه المسؤوليات .

كما ينبغي أن يكون الاتصال مع المجتمع، وتلمس حاجات الفرد ورفعها إلى السلطة والأجهزة ذات العلاقة هو نقطة الارتكاز في التوجهات القادمة للأمن العام. أن رجل الأمن بحكم اتصاله واحتكاكه بالمواطن يوميا هو اقدر على توصيل فكر الدولة وتطلعاتها إلى المواطن، وكذلك هو الأقدر على اكتشاف هموم وحاجات وتطلعات المواطن، وإيصالها إلى السلطة .ومن المهم بناء علاقة وثيقة بين رجل الأمن وبين المواطن، وهذا يتوقف على مصداقية رجل الأمن وقدرته على تنفيذ متطلبات المواطن، والتفاعل الإيجابي مع رغباته المشروعة، وعلى السرعة التي يتم فيها التنفيذ والتفاعل . أذن لابد من العمل على تعميق انتشار الأمنيين أفراد الشعب وذلك بإعادة النظر في أسلوب العمل وتواجد الأجهزة الأمنية وتوزيعها بما يضمن توفر السيطرة الأمنية في أسرع وقت مناسب، وهذا يتطلب إعادة النظر في التنظيمات الهيكلية وارتباطاتها وربطها بشبكة اتصال كفوءة وسريعة . كما يتطلب تحديث غرف العمليات والأجهزة الفنية للارتقاء بها إلى مستوى فكر العصر، لترسيخه وترجمته من خلال ممارسات وفعاليات يلمسها الجميع . كما ينبغي تطوير وتحديث القوانين والأنظمة بحيث لا تشكل عبئا على التنظيم الحديث، وبالتالي على أهدافه وغاياته . هنا لابد من التأكيد مرة أخرى على مشكلة الثقة بين المواطن ورجل الأمن، لهذا ستحظى عملية التواصل وبناء الثقة والعلاقة الإيجابية بينهما على قدر كبير من الأهمية لإعادتها، وتقوية أواصرها بالعمل والاتصال اليومي، وإشعار المواطن بالخدمة الأمنية التي يقدمها له رجل الأمن. ومن الضروري والمهم إعادة النظر في الإجراءات عند تقديم الخدمة الأمنية للمواطنين من ناحية تبسيطها بحيث يتمكن المواطن من الحصول عليها بأسرع ما يمكن وبأقل جهد .

بحيث لا يتحمل المواطن أية مشقة حين يروم التعاون والتعامل مع رجل الأمن. وبسبب هذه النقطة ذهبت ضحايا وأرواح، وطمست جرائم، وصرفت جهود مضنية هدرا،حيث الروتين الجامد والممل، والتعامل القاسي غير الحضاري مع المواطن، لأنه دائما في خانة الاتهام، فيتورط ذلك المواطن الذي يخبر عن جريمة ما شاهدها صدفة، حيث يتحول من شاهد ومتعاون مع رجل الأمن ــ خدمة للمجتمع وللمصلحة العامة ــ إلى متهم يتعرض إلى سلسلة من المشاكل هو في غنى عنها .

الأدوار الإضافية للأمن المعاصر

ينبغي أن يتيح الفكر الأمني المعاصر بالإضافة إلى مجالاته التقليدية مجالات إضافية في واجبات رجل الأمن وهي [1] :

١- الدور الاجتماعي: ويتضمن مجالين وهما مجال الضبط الاجتماعي ومجال الخدمة الاجتماعية . ويعبر هذا الدور عن مجموعة الأنشطة التي تضطلع بها أجهزة الأمن لخدمة أعضاء المجتمع وفقا للقوانين والأنظمة المرعية، نظرا لانتشارها بين أوساط المجتمع، ولخبراتهم وإمكانياتهم وتوفر المعلومات لديهم بما يمكنهم من مساعدة الأجهزة الاجتماعية الاختصاصية .

٢- الدور الاقتصادي

٣- الدور التربوي

٤- الدور الإنساني

٥- الدور الإعلامي

هذه الجوانب ينبغي أن تكون في دائرة اهتمام أجهزة الأمن إضافة إلى واجباتها التقليدية المعروفة كي نوفر مزيدا من الأمن والاستقرار والحياة الكريمة للمواطن . هذا الدور يتطلب إعادة النظر في أهداف المؤسسة الأمنية، وتحديث

---

(١) نفس المصدر السابق .

أجهزتها ومعداتها، لاسيما وسائل الاتصال، وتعزيزها بعنصر بشري مخلص وكفوء ومثقف يحب وطنه وشعبه.بهذا العمل والتطوير يمكن أن نصل إلى أجهزة أمنية عصرية متطورة قادرة على الوصول إلى قلب ضمير المواطن، وبإمكانها إنجاز واجباتها الوطنية والقومية والإنسانية بأحسن صورة . عندها تعاد الثقة بدور رجال الأمن في تحقيق أمن الوطن والمواطن أو ما يسمى بـ(أمن المجتمع) الذي هو الهدف الأساس الذي نتطلع إليه ويصبو إليه الجميع.

وعندها فقط سنكون أوفياء لوطننا وشعبنا الذي عانى ما عانى من استبداد السلطة التي سخرت الأجهزة الأمنية لحمايتها فقط، وللتنكيل وبث الرعب في المجتمع، والتي وجدت أصلا من اجله ولسعادته وأمنه، وعندها سنفخر بأجهزتنا الأمنية لأنها أصبحت في مستوى الثقة وبمسارها الطبيعي.

الدور الاجتماعي للمؤسسة الأمنية

لاشك أن هنالك جهات أو أجهزة عديدة مختصة ومعنية بالخدمة الاجتماعية كالتربية والتعليم ومؤسسات الشؤون الاجتماعية، والقضاء ومؤسسات العدل والمؤسسات المعنية بالنشاط الثقافي والفني والرياضي والسياحي، والقطاعات الأهلية المعنية بالخدمات الاجتماعية، والنشاطات الدينية، والجمعيات الخيرية، والمنتديات وغيرها، ولما للأجهزة الأمنية من انتشار وصلات وتماس مع المواطنين بشكل دائم ومستمر، ولتوفر الخبرات والإمكانيات والمعلومات لديها، مما يجعلها أكثر قدرة وكفاءة في تقديم الخدمات الاجتماعية، ومساعدة الأجهزة الاجتماعية المعنية في وظائفها الاجتماعية تحقيقا لمصلحة المجتمع، لاسيما وأنها من وسائل الضبط الاجتماعي، وجزء حيوي من أجهزة السلطة التنفيذية، وهي بهذا الدور تساهم مساهمة فعالة في ضبط السلوك الاجتماعي للفرد وفق قيم وتقاليد المجتمع وفي توفير حياة طبيعية من خلال رفع أو تخفيف المعاناة عن المواطنين . وهناك دوران أساسيان في هذا المجال هما :

١- دور في مجال الضبط الاجتماعي .

٢- دور في الخدمة الاجتماعية .

ويبدأ الدور الاجتماعي لجهاز الأمن قبل وقوع الجريمة وأثناء ملاحقتها وعند تنفيذ العقوبة وبعد انتهائها . ومن الضروري التنسيق بين جميع الأجهزة التي تساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية بما فيها جهاز الأمن، وتحديد دور كل منها بوضوح،وان يتم التعاون فيما بينها للوصول إلى غاياتها بموجب خطة موحدة واضحة . وأن لا يعمل الجهاز في غياب جهاز أو مؤسسة أخرى ذات علاقة، وأن يكون دور كل منهم مكمل لدور الآخر وليس على حسابه، بل يعمل الجميع في منطقة واحدة ووفق خطة عمل موحدة ومتكاملة ومنسقة تضمن الدقة والانسجام ووحدة التوجه،لتحقيق أمن المجتمع، وأمن المواطن،أمن المؤسسات، والأمن بفروعه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري والغذائي .....الخ .

العلاقات الإنسانية

حيثما وجد شخصان أو أكثر تربط بينهما مصلحة مشتركة ، تنشأ علاقة إنسانية معينة تتراوح بين الود والكراهية، وإيثار المصلحة الشخصية أو المصلحة العامة،وعند تكوين جماعة من الناس لهدف معين لابد من وجود رئيس لها تقع عليه مسؤولية إدارة شؤون هذه الجماعة وقيادتهم للوصول إلى الأهداف المطلوبة، وعلى عاتقه تقع مسؤولية كشف إمكانياتهم وقدراتهم بأفضل صيغ ممكنة، وهي أمور تعتمد بدرجة كبيرة على العلاقات الإنسانية التي تربط ما بين الرئيس من جهة والمرؤوسين من جهة أخرى. ويتحمل الرئيس مسؤولية توجيه هذه العلاقات بشكل يضمن به تحقيق الأهداف التي اجتمعوا من اجلها بأسهل الطرق وبأفضل النتائج، وقد يحاول المرؤوسون توظيف هذه العلاقات لخدمة أهدافهم الشخصية أو العامة كما يرونها هم.

الأمن والعلاقات الإنسانية

بما أن للأمن رسالة إنسانية فإنه يعتمد على العلاقات الإنسانية اعتمادا كبيرا، وينبغي أن يعمل القائمون على الأجهزة الأمنية بأقصى جـــهودهم لتقديـــم افضـــل الخدمات الأمنية المتكاملة لجميع أفراد المجتمع، بغـــض النظـــر عـــن أجناســـهم ومعتقداتهم الدينية والسياسية وأدوارهم الاجتماعية، بغية توفير بيئة آمنة لهم للتمتع بحياتهم بكرامة واحترام، وبالتالي تتفتح لديهم مكامن الإبداع والتقدم للمساهمة فـــي بناء الوطن، وفي بناء الحضارة الإنسانية [١].

إن المبادرة لبناء علاقات إنسانية بين جهاز الأمـــن وبيـــن المواطنيـــن ــ المجتمع ــ يجب أن تأتى من جهاز الأمن نفسه، باعتباره جهاز الدولة الرســـمي المضطلع بمسؤولية تقديم الخدمات الأمنية، وعند ترسيخ هذا الدور الخدمي لـــدى المواطن، والتركيز ثقافيا وإعلاميا وميدانيا على محو آثار مفهوم (أمن الســلطة) لإحلال مفهوم (أمن المجتمع) محله، عندها تأتي الاستجابة الإيجابية مـــن قبـــل المواطنين، وتبنى علاقات ودية تتدرج نحو الأفضل بمرور الزمن، ووفق منـــاهج تربوية وإعلامية وميدانية تتعزز بالاختيار والانتخاب الدقيق لمنتسبي جهاز الأمن، ووفق مواصفات خاصة، وبالتأهيل والتدريب على مختلف الأصعدة والمســتويات . وبهذا الصدد لدينا أفكار وبرامج عملية لا يسمح المجال هنا لذكرها، وعندما تنجز العلاقة الودية بين طرفي العملية الأمنية سيساهم المواطن مســاهمة كبـــيرة فـــي إرساء الأمن سواء من خلال التزامه بالقوانين والأنظمة طواعية خدمة للوطـــن، أو من خلال ازدياد وعيه الأمني الذي يحد من وقوع الجريمة، أو من خلال تقديمـــه المعلومات تطوعا للجهاز الأمني. وهذا لا يتم إلا من خلال بناء عرى الثقة بالجهاز الأمني، وبناء علاقات إنسانية وطيدة بينهما، بحيث يشعر كلاهما – الجهاز الأمنـــي والمجتمع – أن الأول في خدمة الثاني وان المجتمع هو غاية جهاز الأمن، وبنفـــس الوقت هو أحد ركائزه الأساسية عندما تكون العلاقة بينهما إيجابية.

---

(١) العقيد أحمد صالح العمرات ــ إدارة العلاقات الإنسانية / إطلالة على العمل الشرطي. ص ١٠، ١٩٩٦.

ضرورة تدريس حقوق الإنسان

إن العلاقة الإيجابية بين أمن الفرد وبين حقوق الإنسان يدفعنـــا أن ننـــاقش موضوع (حقوق الإنسان). هذا الموضوع البالغ الأهمية، والذي تشكو مجتمعاتنا من نقص الوعي فيه، والإحاطة به، بسبب غيـــاب الديمقراطيـــة، وتسـلط الأنظمـة الاستبدادية التي تستهتر بالإنسان، وبما يتصل به من حقوق وقيم . والخطوة الأولى في هذا المجال هو نشر الوعي بحقوق الإنسان بين أفراد المجتمع، لما له من تأثير كبير في التطور الوطني والقومي،وللتوصل إلى فهم أوسع لما تعنيه حقوق الإنسان، وما تحمله من دلالات أصلية تهدف إلى تنمية معارف أفراد المجتمع بمعانيها.

لقد أثبتت التجربة الاجتماعية والسياسية في العراق الحاجة الملحة إلى وجود حركة تنويرية للتعريف بحقوق الإنسان . ومن الضروري أن تدرك كـــل القـــوى السياسية والاجتماعية والثقافية، وخاصة العاملين في مجال حقـــوق الإنســـان، أن الجهل الذي يصيب الشعب فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان يكاد يماثل أو يزيد في الأهمية على الأمية والتخلف في مجال القراءة والكتابة والمعارف [١].

لذلك يجب تدريس مادة حقوق الإنسان في المدارس والجامعات لاسيما كليات الحقوق أو القانون، وأن يكون التدريس شاملا لجميع مراحل التعليم، وتتضمن كـل ماله علاقة بحقوق الإنسان كالتعريف بها ومضامينها وجذورها بما يتصل بقيمنـــا الإسلامية والعربية، وأساليب الدفاع عنها لتحقيقها وحمايتها من الانتـــهاك قانونيـــا وسياسيا. ولكي يكون التدريس لهذه المادة الحيوية فعالا وناجحا، لابد مـــن توفـــر المدرس والمعلم الذي يشعر بعمق وجدانه بالإيمان التام بها،كـــي يكـــون القـــدوة والمثال الذي يحتذى به سلوكا في مجال حقوق الإنسان حيث لا يمكن أن ترسخ هذه القضية في عقل ووجدان المتعلمين إذا كانت تتم على يد معلم لا يؤمن شخصيا بها. لذلك يجب العناية بانتخاب المدرسين لحقوق الإنســـان، وأن يكونـــوا ذوي تـــأهيل

(١) نجيب الصالحي سلسلة ــ مقالات العراق أولاً ــ حقوق الإنسان.

أكاديمي وإنساني، مع توفير الحصانة اللازمة لهم لضمان قيامهم بدورهم التربوي والتعليمي .

إن حقوق الإنسان المختلفة التي جاءت بها المؤتمرات الدولية أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تبعه من وثائق دولية، أو الجمعيات غير الحكومية، كلها تعتبر كيانا واحدا، وتتم دراستها على أساس علاقتها بجوانب الحياة، وبحقوق الأفراد، وان أردنا تنظيم أسبقيات للشرائح المطلوب تدريسها حقوق الإنسان فإن رجال الأجهزة الأمنية لهم أسبقية أولى لما لعملهم من صلة بهذا الموضوع يوميا وتفصيليا،ثم رجال مؤسسات الخدمات العامة الأخرى.

الأمن وحقوق الإنسان

الأمن من أهم الحاجات الإنسانية الأساسية، وقد نصت على ذلك كافة الشرائع السماوية، وفي مقدمتها شريعتنا الإسلامية السمحاء، كما اهتمت بها ونظمتها الشرائع الوضعية وفي طليعتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي تضمن في مادته الثالثة (لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه) أي انه اعتبر الأمن(سلامة الشخص) حقا أساسيا يجب صيانته والمحافظة عليه .

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أهم الوثائق العلمية التي توصل إليها العقل البشري خلال القرن العشرين، وأبرمها المجتمع الدولي كأول وثيقة تتناول حقوق كافة أعضاء الأسرة البشرية، ولها قوة إلزامية كقوة القانون،لنظرته الشاملة للإنسان . ومن خلال مزايا الإعلان العالمي الإيجابية بات يتمتع بثقل معنوي كبير يتطور مع تطور الحياة،فدخل في دساتير بعض الدول، وله تأثير إيجابي على قوانينها وقراراتها، والدعوات المتكررة من قبل بعض الدول لاحترام مضامينه، بل أصبح حاليا مقياسا لتطور الدول وتطبيقها للصيغ الديمقراطية التي تتماشى مع العصر، وتنسجم مع تطورها الحضاري والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتنسجم كذلك مع قيمها وتراثها.

المواطن ورجل الأمن من منظور مستقبلي

إن المرحلة القادمة لابد وأن تشهد حضوراً وتفاعلا كاملا من قبل جهاز الأمن، وفي كل ما يتصل بأمن وسلامة واستقرار المواطن، وتوفير أسباب الحياة المستقرة ، وهذه مهمة نبيلة، والقيام بها ليس بالأمر اليسير، خاصة بعد القطيعة المرة بين المواطنين وبين ورجل الأمن خلال الفترات المنصرمة، والتي بينت خلالها أسيجة من الشك وعدم الثقة والكراهية والرعب ،مما يتطلب تهديمها وبناء أواصر من الثقة والحب والتعاون بديلا عنها، ويتطلب أيضا جهودا مضنية ومخلصة، وعملا دؤوبا وهادفا، وحرصا شديدا على البذل والعطاء من اجل الوطن والمواطنين . بحيث يعمل الجميع وبالدرجة الأساسية جهاز الأمن على ترجمة شعار (الشرطة في خدمة الشعب) إلى واقع حي وملموس، وليس مجرد شعار للمزايدات، بل وأمسى مثلا للتندر والفكاهة لشدة تناقضه مع الواقع المؤلم، حتى صوره الناس بلفظ (الشرطة في خدمة الشغب) تندرا (مع تقديري لكل رجل أمن وطني وشريف) . وبمقدار ما يتحقق من مصداقية وتجسيد لهذا الشعار يتحقق التقارب بين المواطن وبين رجل الأمن، وتزداد الثقة وسبل التعاون بينهما . لذا يجب أن تكون خدمة المواطن وتأمين استقراره وطمأنينته التي افتقدها سنوات طويلة، والسهر على راحته وصون حريته وكرامته هي المهمة الأساسية، والمسؤولية الوطنية، والأولوية القصوى التي تحظى باهتمام الأجهزة الأمنية. وسيشعر المواطن عندها انه اقرب إلى هذه الأجهزة التي وجدت لخدمته وحمايته، وان علاقة إيجابية يومية تربطه معها، وستولد لديه قناعات جديدة أهمها:

أ. العملية الأمنية ليست حكرا على الأجهزة الأمنية،بل للمواطن دور بارز في إنجاحها .

ب. الضرورة القصوى للعلاقة الإيجابية والمتوازنة بين رجل الأمن المعني وتحقيق الاستقرار والأمن، وبين المواطن الذي يمثل الجهة المستفيدة من هذه الخدمة .

ج. الدور الاجتماعي للأجهزة الأمنية في ظل تطورات العصر أمر لابد منه نظرا لتشعب مجالات الحياة، وضرورة تفاعل جميع الأجهزة المعنية لتحقيق الهدف المنشود.

د. الدور الإنساني للأجهزة الأمنية الملتزمة، ومساهمة المواطن المستنير بمقتضيات وطنية، هما معيار كفاءة العملية الأمنية التي تمثل الأرضية اللازمة لاستقطاب الأنشطة الحياتية، لاسيما في مجالات الاقتصاد والاستثمار، لتحقيق نهضة تنموية شاملة. وهذا ما يحقق ما يسمى (بالأمن الشامل) الذي نراه هدفا عظيما وطموحا، ومشروعا يستحق أن يعمل من أجله كلا طرفي المعادلة الأجهزة والمواطنين.

مستقبل العلاقة بين رجل الأمن والمواطن

لابد من القول أولا بأن صعوبات جمة تعترض سبيل الجهود التي ستبذل لردم الهوة الكبيرة التي تفصل المواطنين عن رجال الأمن، لاسيما وان هذه الهوة تضمنت الكثير من الدماء والضحايا والأبرياء، ويجب أن نعترف بان خطايا وأخطاء كبيرة وكثيرة قد وقعت، يتحمل وزر القسم الأكبر منها رأس النظام، ويتحمل وزر قسم منها أجهزة الأمن كأجهزة، وكأفراد ونزر يسير يتحمله المواطن أو المجتمع بتعبير اصح . ورب قائل يقول وما هو ذنب رجل الأمن الذي لاحول له ولاقوه وعليه أن ينفذ ما يؤمر به ؟ ؟ وما هو ذنب المجتمع أو المواطن المغلوب على أمره ؟ ؟.

أقول هذا صحيح إلى حد ما،أي أن رأس النظام وقيادته العليا هي المسؤولة عما حدث كمسؤولية كلية حيث تساهم أيضا في مسؤولية القسمين الأدنى المذكورة أعلاه إضافة إلى قسمها الأكبر، ولكن هذا لايبرء ساحة الآخرين من المسؤولية سواء كانوا أجهزة أو أشخاص أو مجتمع . كان عليها أن تحمل المسؤولية الوطنية والاجتماعية لردع المستبد، والوقوف بوجهه بأي صورة وبأي قدر مستطاع، ولو بتخفيف الاستبداد والظلم وعدم المشاركة الفاعلة فيه .

ورغم أننا نقدم أفكاراً طموحة وبرامج تترجم وتجسد هذه الأفكار، ولكننا لا ندعي بأننا نملك عصا سحرية تعمل المعجزات بين ليلة وضحاها، لاسيما وان الأمر يتعلق بموضوع الأمن بصورة عامة، والذي له أهمية استثنائية للمجتمع والسلطة معا، وله علاقة بقضية تغيير قناعات وأخلاقيات وميول وسلوك، وان كان غير مستحيل، إلا أنه ليس سهلاً، وقد يستغرق وقتا، لكنه يتحقق إن تضافرت الجهود، وخلصت النوايا، لأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، وعلى النظام الجديد أن يبدأ بهذه الخطوة الإيجابية في ميدان الأمن يعتمد على فكر جديد يستجيب لكل دواعي التطور والتحديث، على أن يتبع ذلك إجراءات وبرامج عملية توظف لخدمة ما نتطلع إليه .

إن المشكلة الأساس في هذا الموضوع هو إلى أي مدى ستكون الاستجابة لأبعاد هذه الأفكار خلقيا وحضاريا ؟ هذه هي المعضلة الجوهرية ! وقد تتوفر الإمكانيات المادية لاستيراد آخر ما توصل إليه العلم،ومن اليسير أن نتبنى نظريا فلسفة أمنية متطورة وعصرية، وأفكارا حديثة، كوسيلة لتغيير القناعات السائدة، أو الأنماط السلوكية التي تعودها الناس في السابق، وعانوا منها الأمرين ، ومن السهل الدعوة والتبشير لهذه الأفكار،لكن العسير هو مدى تقبل أصحاب الشان والتزامهم في سلوكياتهم وفي قناعاتهم بها، لأنها ليست رهنا بقرار يتخذ فينفذ . فهنالك الكثير من التغييرات التي تتحكم بهذا الأمر،أهمها متغيرات الأنماط السلوكية التي تميزت بها أجهزة الأمن خلال الحقبة الماضية من تاريخها، فأصبحت سمة ملازمة لها،وظروف المهنة نفسها،وظروف منتسبي هذه الأجهزة، ومستوياتهم الثقافية والتربوية،واعتبارات القيم السائدة في أجهزة الأمن اعتبارات تتعلق بجهات وأجهزة أخرى، والاعتبارات الأخلاقية السائدة في المجتمع عموما، ومدى التطور الحضاري للدولة، وكذلك للدول المجاورة خاصة، والدول الأخرى عامة . اذ ليس من السهل ضبط جميع هذه المتغيرات والتي تعتمد عليها درجة الاستجابة لتصل إلى مستوى الفكر الجديد. فهذه الصعوبة يجب أن لا تمنعنا من المحاولة للتغيير نحو الأفضل، حيث يجب أن لا يسمح بإبقاء القديم على قدمه، وان أي تقدم نحوزه

هو افضل من السكون بنفس الموقع، أو التراجع للخلف، وهو بهذا يستحق المحاولة للتغيير نحو الأحسن . كما ينبغي أن يعمل الجميع كل في نطاق اختصاصه، ولكن على أجهزة الأمن أن يكون لها فضل السبق للعمل على تغيير الواقع بإرادة قوية، وإصرار على العمل المتواصل، ولاشك أن أية إضافة إيجابية من جهة الأجهزة الأمنية سينعكس على محصلة المعادلة، ويستشعره المجتمع بارتياح في صورة ردود فعل إيجابية تضاف إلى مجمل العملية الأمنية، وهكذا تستمر المعادلة بالنمو والاستمرارية الإيجابية والتفاعل والتوازن بين طرفي المعادلة لخدمة أمن الوطن والمواطن، وبناء مزيد من الثقة والمحبة المتبادلة، وبمرور الزمن تتعمق الأفكار وتطبق الإجراءات وتعمق السلوكيات وسيتعودها الجميع، لتشكل جزءاً من الأنماط السلوكية السائدة، التي هي بمثابة بداية القناعات المطلوب ترسيخها وتجذيرها في المجتمع بشكل عام . وفي هذا السياق لابد من التنويه وتثبيت بعض المبادئ وهي :

أ- إن المواطن هو حجر الزاوية في العملية الأمنية، وفي فعاليات ونشاطات أجهزة الأمن وهو مقياس تقييمها .

ب- أن بناء أسس العلاقة بين المواطنين وأجهزة الأمن من مسؤولية أجهزة الأمن نفسها، وأي تقصير فيها يحاسب عليه جهاز الأمن المعني، وأن المواطن دائما على حق (افتراضا) ومن واجب أجهزة الأمن كسبه إلى جانبها، وان تقنعه بأهمية أن يكون معها، وسوف لن يقتنع بذلك قبل أن تكون هذه الأجهزة معه شكلا وموضوعا، هنا لابد من التوقع في المراحل الأولى أن نصادف ممارسات سلبية غير مسؤولة، تسيء إلى ما نصبو إليه مما ينبغي مقاومتها والعمل على تجاوزها، والإصرار على المضيء قدماً، وان لا تثنينا عن هدفنا في بناء علاقة إيجابية متينة، لن ينال منها مستهتر أو جاهل أو غير مسؤول .

جـ- إن بناء علاقة إيجابية بين المواطنين وأجهزة الأمن يتطلب أحداث تغيير جذري في أغلب جوانب العمل المهني لأجهزة الأمن كافة، بعضها

يتعلق بطبيعة الأفراد العاملين وتأهيلهم لتحمل تبعات الأفكـــار الجديـــدة، وبعضها يتصل بمفهوم الخدمة الأمنية نفسها،ولغرض إنجاح هذا البرنامج ينبغي أن لا يسمح بالاتصال بالمواطنين لغير أصحاب التأهيل المناســب، والثقافة المناسبة خاصة في المراحل الأولى .

د- إن لا تقتصر واجبات المؤسسات الأمنية علــــى الإجـراءات الجنائيــة والملاحقة، بل تتعداها لتساهم في الخدمات العامة، كي ترفع من معانـــاة المواطن، وتدخل في صميم حياته اليومية، ليشعر المواطن بخدمة رجــل الأمن أمنيا وخدميا، وانه حلقة الوصل بينه وبين مؤسسات الدولة، ممـــا يجعله يعيد النظر في ما يحمله من صورة سيئة عن رجل الأمن لصـــالح مستقبل العلاقة الإيجابية بينهما، والتي ستسهل وتفتح الآفاق لمزيد مـــن الأفكار والبرامج المتطورة، التي سيتاح لها المجال للتطبيق العملي فـــي مراحل مختزلة وقصيرة ستعود بالخير الوفير على الجميع، وعلى رسالة رجل الأمن، فضلا عن العلاقة النموذجية المطلوبة بين الجهة المســؤولة عن الأمن والجهة المستفيدة منها .

مستويات الأمن في المجتمع

هناك ثلاثة مستويات للأمن في المجتمع هي :

١- **الأمن الوطني** . (في حدوده الدنيا) وهو ما يعبر عنه باعتبارات الأمن العام لاحترام القوانين والأنظمة . وهو يختص بجهة معينـــة، ولتحقيــق هدف محدد، ومن منظور داخلي (محلي) لمعالجـــة معضـــلات محليـــة كالجريمة وسلوك الأفراد،وغيرها من الأدوار التقليدية للأجهزة الأمنية.

٢- **الأمن الشامل** : وينعكس بما يلي : ـ

أ- للوظيفة الأمنية مجالات متعددة إنسانية واجتماعية مكملة لدورها التقليدي.

ب- إضافة إلى الدور التقليدي في فرض النظام واستقراره، لابد من ضمــان أسباب الحفاظ على مقدرات ومقومات الدولة وعوامل بقائها وازدهارهـــا

في المجتمع الدولي وهذا لا تقوم به الأجهزة الأمنية لوحدها بل تتظافر جميع المؤسسات والأجهزة في جميع المجالات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .. لمنع كافة أشكال الخطر الذي يهددها، وتقوية مرتكزاتها لتامين استقرارها وازدهارها.

٣- **الأمن القومي** . المقصود به التعبير عن حماية المصالح الحيوية للدولة من أخطار محتملة تهددها، أو من الممكن أن تهددها من الخارج ، وقد يكون حماية المصالح المشتركة لمجموعة من الدول التي ترتبط بصلات وثيقة .

إن المستوى الأول تجاوزه العصر حيث أصبح الأمن التقليدي جزءاً يسيراً من الأدوار الإضافية العصرية للأمن، وان المستوى الثالث خارج اهتمامنا بهذه الدراسة،لذا لا يبقى سوى الأمن الشامل وهو موضع اهتمامنا في منظورنا للأمن.

نظريات الأمن[1]

١- **النظرية التقليدية**. تكتفي بالواجبات التقليدية للأجهزة الأمنية في حدودها الدنيا ولا ترى ضرورة في الخوض في مجالات جديدة .

٢- **النظرية المعاصرة** . وترى أن أمن المجتمع لا يمكن تحقيقه من خلال الإجراءات التقليدية على اعتبار أن الأمن لا يتجزأ وأن تأمين جانب لا يغني عن الجوانب الأخرى . كما أن المتغيرات التي طرأت على الفكر الإنساني انعكست على مؤسساته،وان المؤسسات الأمنية المعاصرة لابد لها من التعامل مع المواطنين وتستخدم لتقريب المسافة بين السلطة والمجتمع لخدمة الصالح العام، وان النظرية التقليدية عاجزة عن تامين وتحقيق أمن المجتمع المعاصر .

(١) عبد الهادي الجالي ـــ نحو مؤسسة أمن عصرية .

لهذا يتوضح رجحان كفة النظرية المعاصرة لأنها تنسجم مع تطور المجتمع وتستجيب للعصر،وهي بمثابة وسيلة لإعادة صياغة المعادلة الأمنية بعيدا عن تراكم الماضي وتركاته، ومعاناة المواطنين.

ولطي صفحة الماضي الأليم ولتجديد هذه المؤسسة الحيوية وذات الاحتكاك المباشر بالمجتمع، حيث توفر لها كل أسباب التفاعل والتعاون مع قضايا المجتمع في إطار متوازن . لهذا ندعو إلى صيغة ومفهوم الأمن الشامل وهناك برامج عملية لتحقيق ذلك، ولكن لسنا بصددها الآن .

نظرية الأمن الشامل (١)

في سياق تطور فكر وفلسفة الأمن المعاصر ظهرت بوادر نظرية تم تطبيقها في دول كثيرة ألا وهي نظرية أو مفهوم الأمن الشامل .

وتستمد هذه النظرية أسسها ومرتكزاتها من مفهوم أمن المجتمع الذي ذكرناه سابقا، ونحرص بجد على إرساء قواعده بخطى واثقة وحثيثة في بلدنا في المستقبل القريب إن شاء الله، وبلا شك يحتاج ذلك إلى جهود مضنية وتعاون تام بين الجميع، وإرادة قوية وإصرار رغم الصعوبات والعراقيل التي ستواجهه، كالتشكيك بجدوى التغيير من قبل البعض، والتقليل من مردوداته الإيجابية من قبل البعض الآخر، أو رفضه معللا مرة بطبيعة المجتمع العراقي،ومرة بالظروف الاستثنائية غير المستقرة،أو تأجيل ذلك إلى حين،إلى غير ذلك من التبريرات التي يجب الوقوف بوجهها من منطلق :

" إن الخطوة على طريق التحديث ومواكبة العصر خير من المراوحة بنفس البقعة".

نعم قد يمضي وقت قبل البدء بالعمل لتطبيق نظرية الأمن الشاملة،حيث هنالك مراحل تسبقه لإعادة بناء المؤسسات الأمنية بعد هذا التراكم من التشويه

---

(١) نفس المصدر السابق.

والانحراف والتدمير ، حيث أننا نؤمن باستراتيجية المراحل،أي العمل وفق خطوات مدروسة ومحكمة الخطط على أن لا تنسينا الصورة الكاملة للاستراتيجية الأمنيـــة التي نصبو إليها.

أن مفهوم الأمن الشامل ينسجم مع معطيات الأمن المعاصر والفكر الأمنـــي الحديث بل الفكر الإنساني عموما ـ لأنها ـ نظرية الأمن الشامل ـ تعني فيمـــا تعني ببساطة أن للوظيفة الأمنية ـ الشرطية ـ جوانب متعددة تتعدى وظيفة منـــع الجريمة وملاحقتها أن وقعت لإثباتها إلى وظائف تمس حيـــاة المواطـــن اليوميـــة بأبعادها الإنسانية والاجتماعية والحضارية، والتي لها بالنتيجة تأثير كبير على أمن المجتمع وعلى إشاعة الاستقرار فيه . وبشكل عام هناك معنيان أو مقصدان لمفهوم الأمن الشامل هما:

١- إن وظيفة أمن المجتمع ليست حكرا على الأجهزة الأمنية،وان كان عليها المسؤولية الأكبر،بل أنها مهمة مشتركة مـــع جـــهات وأجـــهزة الدولـــة الأخرى يتولاها كلٌ ضمن اختصاصه، لاسيما وإن مفهوم أمن المجتمـــع في العصر الراهن مفهوم واسع، وأخذ أبوابـــا وفروعـــا عـــدة كـــالأمن الاقتصادي، والأمن التكنولوجي، والأمن الغذائي، والأمن البيئي، والأمـــن السياسي، والأمن الثقافي ....الخ فهذا المفهوم الشـــامل يتطلـــب تكـــاتف الجميع لتحقيق أهدافه للمحافظة على تماسك وازدهار الدولة، بل وتماسك الأسرة الدولية جمعاء التي أصبحت بمثابة قرية بفعل ثورة الاتصـــــالات والطفرات التكنولوجية والتقنية .

٢- للوظيفة الأمنية (الشرطية) مجالات متعددة بغض النظر عن واجبـــات ومسؤوليات الأجهزة الأخرى . هذه المســـؤوليات والواجبـــات تتعـــدى الواجبات التقليدية، ومن أهمها الواجبات الاجتماعية والإنسانية والخدميـــة والإعلامية والعلاقات العامة .

مبررات نظرية الأمن الشامل

مما يدعم مفهوم الأمن الشامل وضرورة العمل بموجبه وفق سياق التطـــور الفكري والحضاري المبررات التالية :

١- أن أمن المجتمع لا يمكن أن يتحقق بمجرد حماية المجتمع مـــن خطـــر الجريمة، كما أن الإجراءات التقليدية لا تكفي لإيجاد هذه الحمايـــة، لأن الجريمة تسبقها ظروف وأنشطة تؤدي إليها، لابد من دراستها والإحاطـة بها . كما أن تنفيذ العقوبة على المجـــرم لا يعنـــي زوال العـــودة إلـــى الجريمة، مما يتطلب استمرارية المتابعة والرعاية بعد تنفيذ العقوبة .

٢- إن أجهزة الأمن لديها إمكانيات وموارد ووسائل ومعلومات عن الوســط الذي تعيش فيه، مما يمكنها من التنبؤ بكافة الظواهر السلبية وكذلك تتمكن من تقديم المساعدة للأجهزة الأخرى المعنية لتسهيل معالجتها .

٣- الأجهزة الأمنية بحكم عملها المهني واختلاطها بوسطها الاجتماعي يمكن أن تكون بمثابة حلقة وصل واتصال بين هذا الوسط الاجتمـــاعي وبيـــن الأجهزة والمؤسسات الرسمية، مما يحسن أساليب المعالجة فـــي اقصـــر وقت وأفضل الطرق .

٤- الأجهزة الأمنية والشرطية هي جزء من الجهاز الإداري، وهي معنيـــة بالمشاركة في جانب الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين .

٥- بحكم انتماء الأجهزة الأمنية العضوي إلى المجتمع، لابد من أن تشـــارك في نشاطاته وفعالياته وترتبط به بصلات وثيقة لا ينبغي أن يحول دونـــها وظيفتها في الحفاظ على الأمن العام .

لذا فإن مفهوم الأمن الشامل يتلخص في ضرورة النظر إلى الأجهزة الأمنيـة على أنها الأجهزة المعنية بالمحافظة على تماسك المجتمـــع وبنائـــه الاجتمـــاعي والسياسي والاقتصادي والغذائي والثقافي والفكري،واتخاذ كل ما يلزم من فعاليـــات ونشاطات في حدود القانون لتأمين ذلك . وعليه لابد من أن تقوم بـــأدوار متعـــددة تنفرد بجانب منها، وتشارك الأجهزة الأخرى في الجوانب الأخرى لتصـــل، إلـــى

فكرة الأمن الشامل،وهو تعبير يعني كل ما ينبغي أن تقوم بـــه الأجـــهزة الأمنيـــة المعاصرة في مجتمع متحضر لتأسيس مؤسسة أمنية معاصرة .

قد تكون هنالك خشية أو حذر من تشتت وعدم تركيز الجهود، أو تضـــارب وتقاطع وازدواجية بين عمل الأجهزة والجهات المعنية في موقـــع مـــا . أن هـــذه الخشية أو الحذر واردة ولها مبرراتها، ولغرض معالجتها والاطمئنان مـــن هـــذه المحاذير علينا مراعاة المبادئ التالية : ـــ

١- إن اختصاص الأجهزة الأمنية في النواحـــي الاجتماعيـــة والإنســـانية والخدمية الأخرى يجب أن لا يكون على حساب واجباتها الأساسية، بـــل المساعدة في تعميق أثرها لتحقيق أمن المجتمع .

٢- الأجهزة الأمنية ليست بديلا عن الجهات الأخرى ذات الاختصاص بـــل رديف ومساعد لها .

٣- يجب تنسيق جهود جميع الأجهزة بخطط واضحة وبرامج عمل منســـقة بحيث توزع الأدوار ويعمل الجميع لهدف مشترك هو المصلحة الوطنية .

٤- انسجام مفهوم الأمن الشامل مع مفاهيم الأمن الوطني والأمـــن القومـــي والأمن الدولي، وذلك بالربط بين اعتبارات الأمن العام المتعلقة بـــالجرائم وقيم ومثل المجتمع، وبين اعتبارات المقومات الأساسية للدولة الحديثـــة، وكذلك اعتبارات مقومات الأمن القومي وفق المصالح المشتركة، وبالتالي اعتبارات مقومات الأمن الدولي باعتبار الدولة عنصرا وعضوا فاعلا في الاستقرار العالمي .

دور الأمن في التقدم الحضاري

إن الرقي والإبداع في المجتمع تبدأ بالفرد،وان إبداعات الفرد تنطلق من شعوره بالأمن. وقد أكدت ذلك نظرية (ماسلو)[1]،التي تهتم بالإدارة والسلوك الإنساني . حيث أن الشعور بالخوف يكتم الحاجات والإبداعات، فالإنسان الخائف لا يفكر حتى بحاجاته الضرورية كالجوع، بل جل اهتمامه بتوفير الأمان وإزالة أسباب الخوف، فإن توفر له الأمن،يفكر بإشباع حاجاته المادية،ثم يفكر بتربية حاجاته المعنوية،وهي المرحلة المثلى التي عندها يشعر الفرد بكيانه وبدوره في المجتمع . وفي هذه الحالة يكون عطاؤه مبدعا،ويساهم في بناء الحضارة لمجتمعه وللإنسانية .

من هذا يتضح أن للبيئة الآمنة دور مهم في تقدم المجتمعات حضاريا من خلال توفيرها لما يلي :

١- الاستقرار والاطمئنان على الحياة والحقوق الأخرى للأفراد والمجتمعات

٢- الإبداع في شتى مجالات الحياة كل حسب رغبته واختصاصه، والتنوع في الإبداع

٣- تفجير طاقات الأفراد والجماعات الفكرية والعلمية والأدبية والفنية والمهنية الخ، مما يخلق تنافسا إيجابيا مشروعا .

٤- استقطاب طاقات وعقول محلية وإقليمية ودولية .

٥- جذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار،حيث أن الأمن والاستقرار في أي بلد هو الشرط الأساسي لجذب رأس المال.

٦- خلق تنمية شاملة.

٧- بناء علاقات إيجابية وسليمة محلية وإقليمية ودولية .

٨- تشجيع السياحة الداخلية والخارجية .

وهذه بمجملها تعني التقدم الحضاري .

---

(١) عالم اسكندنافي معاصر له أبحاث كبيرة في هذا المجال لذلك سميت النظرية باسمه.

رؤى لمعالجة الوضع الأمني في العراق

العمل الأمني والاستخباري هو عمل ذهني راقي المستوى يحتاج إلى قدرات في التحليل بعد جمع المعلومات،وقدرات في الربط ووضع الحلول . وأجهزة الأمن يجب أن تضع في أولى مسؤولياتها وحساباتها أمن المجتمع وأمن المواطن،عندها فقط ستكون أجهزة الأمن وسيلة من وسائل التغيير نحو الأفضل والمساعدة في نمو الإبداع،بعد توفير مستلزمات الأمن للمواطن وعلى مختلف المستويات، حيث لا إبداع مع القهر والخوف والتسلط . أن معالجة الوضع الأمني في العراق،بعد التخريب العميق الجذور على مختلف الأصعدة،ذات وجهين ،الوجه الرئيسي والأساسي هو الأجهزة الأمنية حيث أنها المسؤول الأول في العملية الأمنية،والوجه الثاني هو المواطن أو المجتمع ككل، حيث انه المستفيد من العملية الأمنية، ولكي يساهم في إرساء أسس متينة وصحية للعملية برمتها .

والوجهان لا يمكن معالجتهما إلا من خلال نظام حكم وطني ديمقراطي ومخلص،هدفه وغايته رفع المعاناة عن الإنسان العراقي، وحفظ كرامته، وصون إنسانيته ومعتقداته، ويعبر عن آمال الشعب، ويرفع عن كاهله معاناة العقود الطويلة الماضية التي أنهكته، ويعوضه عما فاته من تقدم وازدهار وطمأنينة وسعادة، ويرسخ شعوره بالمواطنة الحقيقة، والانتماء للوطن، ويعيد إليه حقوقه الإنسانية والمدنية والسياسية التي انتهكت من قبل النظام الصدامي خاصة، والأنظمة السابقة عموما . لذا يجب تغيير عمل الأجهزة الأمنية سواءا في الممارسة أو التوجه، أو بعبارة أخرى يجب تغيير فلسفة الأمن التي تعمل بهديها الأجهزة الأمنية حاليا، علما أن الأجهزة الأمنية لاتصنع بقرار حكومي، وإنما هي تعبير عن تراكم خبرة طويلة، وتجربة عملية كانت في الأساس تتعامل مع سلوك إنساني ضمن إطار جغرافي وتاريخي محدد . وفيما يتعلق بالأجهزة الأمنية لغرض المباشرة في معالجتها فانه من المهام الأساسية التي تقع على عاتق النظام البديل لنظام صدام ،تغيير فلسفتها الأمنية أولا،والمستمدة من فلسفة النظام أي بمعنى آخر العمل على إرساء أسس فلسفة الأمن المعاصر، والتي تقوم على تامين الأمن للمجتمع، أي

الاهتمام بأمن المواطن وأمن الوطن، وبالتالي تغيير أهداف العملية الأمنية وتغيير مهام ومسؤوليات وواجبات أجهزة الأمن، ومن ثم وضع الخطط والبرامج المرحلية الواضحة لتغيير هيكلية وارتباط أجهزة الأمن على ضوء الواجبات المحددة لـها، وتحديد صلاحياتها بحيث تكون أجهزة فنية ومهنية وخدمية للوطن والمواطن والمجتمع على ضوء نظرية الأمن الشامل. أما فيما يتعلق بالمواطن فهو بدون شك عنصر مهم ومكمل لدور الأجهزة الأمنية، وإن معادلة العملية الأمنية لاتكون متوازنة ومستقرة ما لم يشارك المواطن إيجابيا فيها. ولاشك أن المواطنين كافة وقعوا بشكل أو بآخر تحت تعسف وظلم وتسلط النظام الصدامي وأجهزته الأمنية القمعية، ويتحمل كافة منتسبيها المسؤولية التاريخية والإنسانية والوطنية، كما يتحمل الغالبية منهم المسؤولية الجزائية جراء ما لحق بأبناء الشعب العراقي من موت وإخفاء وتغييب ونفي وإبعاد وتعذيب والآم وأمراض وعقد نفسية واجتماعية وفكرية ومعاناة وظلم وتعسف وقهر وحرمان وانتهاك لأبسط حقوقهم الإنسانية والمدنية. أن المواطن العراقي يحمل في ذاكرته صورة بشعة ومؤلمة للأجهزة الأمنية ومنتسبيها، ولا يحس إلا بسياطها ورعبها وتعسفها وابتزازها، وهو يمقتها ولا يأمن جانبها . وعندما ترجع الذكريات بالمواطن العراقي إلى الوراء يتمنى أيام شرطة الدرك والجندرمة الاستعمارية مقارنة بالأجهزة الأمنية الدموية والوحشية في عهد صدام . لذلك فإن المهمة صعبة وشاقة للغاية كي نتمكن من تغيير وجهة نظر المواطن إزاء الأجهزة الأمنية، وتحتاج العملية إلى وقت، وعمل مضن لإيجاد أرضية ملائمة من الثقة النابعة من توجهات حضارية، وسلوك جديد ومنضبط للأجهزة الأمنية، يتزامن مع تثقيف دائم للمواطن ولأفراد الأجهزة الأمنية بهذا الاتجاه أن المجتمع العراقي يعاني في ظل نظام صدام من العنف الاجتماعي الذي يهدد السلام الاجتماعي والمجتمع برمته، وقد شجع النظام الحاكم هذا العنف بين الناس من اجل تفتيت التجانس الاجتماعي كي يهدم القاعدة والركيزة للوحدة النفسية والاجتماعية بين المواطنين، وبالتالي كي تظهر الأحقاد والبغضاء بين أبناء المجتمع، وهنا يبرز دور النظام غير الأمين وغير المخلص في تأجيج الصراعات

والأحقاد بين أبناء الشعب الواحد. أن العنف الاجتماعي أو الشعبي بات يهدد قيم المجتمع العراقي،كما يهدد نمط الشخصية العراقية،وقد شجع النظام على ذلك العنف، بل انه المغذي الأساسي له لكي يبرر عنفه ضد المجتمع، لكن عنف السلطة لم يوجه ضد القتلة أو السراق .... بل ضد من يبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة،حيث أن المشكلة سياسية وليست جزائية، وتتعلق بالسلطة وأسلوب حكمها الدكتاتوري المتخلف . لذلك يحتاج المجتمع العراقي لاسيما بعد سقوط النظام الصدامي مباشرة،إلى حالة ضبط أمني عالية،واعتبار السارق والقاتل وما شاكل يهدد أمن المجتمع،وان زعزعة أمن المجتمع هي زعزعة لأمن الدولة والنظام وليس العكس. مما يوجب ممارسة العمل الأمني ضمن ضوابط أخلاقية عالية حتى يتم اعتياد الناس على الحالة الجديدة، وتبنى الثقة بين طرفي العملية الأمنية (المواطن ورجل الأمن) . أن صيغة الأمن الجديدة يجب أن تمارس عملها ضمن القانون المكتوب وليس طبقا للأهواء والأمزجة،وهدفها حماية الإنسان وضمانة أمنه النفسي والاجتماعي ضد التهديدات الداخلية والخارجية، فالإنسان غاية سامية ووسيلة كريمة .

رؤى لمستقبل المؤسسات الأمنية دورا،وتنظيما، وإدارة

إن رسم رؤى لمستقبل المؤسسات الأمنية تضعنا أمام الآتي :

١- يجب إلغاء كافة الأجهزة المستحدثة التي أوجدها رأس النظام لحمايته الشخصية كجهاز الأمن الخاص و(الوكالات الاستخبارية)، والاقتصار على الأجهزة الأساسية وهي الأمن العامة والاستخبارات العسكرية والمخابرات العامة فقط، مع إعادة النظر في مسؤولياتها وصلاحياتها وتنظيمها .

٢- فك ارتباط هذه الأجهزة الحالي برئاسة الجمهورية وإعادة ربطها أصوليا بالجهات ذات العلاقة وحسب الأنظمة .

٣- تحديد واجباتها وصلاحياتها وفقا للأنظمة والقوانين، والحد من هيمنتها ومعالجة انحرافاتها بحزم.

٤- مراعاة المرونة في تنظيمها كي تتمكن من أحداث التغييرات المطلوبة باستمرار لمواكبة التطورات العصرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ......

٥- الفصل في أدوارها وإنهاء التقاطعات والتداخلات في واجباتها التي تسبب الإرباك وعدم الاستقرار والتركيز على العمل في المساحة المحددة لدور كل منها

٦- أن يكون منتسبوا الأجهزة الأمنية في كل محافظة من أبناء المحافظة نفسها قدر المستطاع .

٧- انتخاب العناصر الأمنية انتخابا دقيقا ووفق مواصفات خلقية وثقافية وسلوكية جيدة ومن المعروفين بالنزاهة والوعي والكفاءة والحرص، والاستفادة من أبناء وأقارب ضحايا نظام صدام.

٨- إعداد برامج ثقافية مستمرة لمنتسبي الأجهزة الأمنية لترسيخ الوعي الوطني، ولتركيز الولاء للوطن وللشعب، فمهمة الأجهزة الأمنية هي ضمان أمن الوطن والمواطن، والإشارة باستمرار إلى جرائم وخطايا الأجهزة الأمنية السابقة بحيث تترسخ لديهم أن الأعمال المشينة تطارد فاعلها عاجلا أم أجلا . وكما يجب ترسيخ مفهوم القانون فوق الجميع،وأن عهد الفوضى والاستهتار بحق المواطن وبحق القانون قد ولى دون رجعة .

٩- الاعتماد على العناصر الجيدة والمشهود لها بالاستقامة والتي لم تتورط في جرائم بحق أبناء الشعب،من منتسبي الأجهزة الأمنية خاصة الذين أحيلوا على التقاعد أو طردوا لأسباب وطنية.

١٠- إعطاء صلاحيات لممثلي الهيئات والمؤسسات والفعاليات الاجتماعية والمشاركة في استتباب الأمن والاستقرار في مناطقهم .

١١- إخضاع المرشحين إلى اختبار في الطب النفسي للتأكد من سلامتهم النفسية والاجتماعية .

١٢- إدخال المرشحين إلى دورات تطويرية في مجالات حقــوق الإنســان والقوانين العامة .
١٣- يمنع انتمائه إلى أي حزب أو حركة سياسية ومتابعة ذلك خلال خدمته.
١٤- مراقبة سلوكه العام خلال الخدمة لتقويم أي انحراف .
١٥- تأهيل منتسبي الأجهزة الأمنية والقمعية الصدامية تأهيلا وطنيا وإنسانيا وأخلاقيا ومبدئيا، ووفق برنامج يعد لهذا الغرض لإعادة انسجامهم مــع باقي المجتمع، وزرع روح المواطنة فيهم، وحب الوطن والشعب والولاء لهما، والعمل على اندماجهم مع المواطنين،إضافة إلى تأهيلهم مهنيا حسب إمكانياتهم ورغباتهم،لإعادتهم مواطنين صالحين في المجتمع . (وإعــادة توجيه وإرشاد وتصحيح سلوك العناصر المنحرفــة والمتمــردة وســيئة السلوك بسبب انخراطها في الأجهزة القمعية بواســطة مراكــز إعــادة التكييف)[١] .

سأحاول التركيز في هذا الموضوع على مديرية الأمن العامة لأنها المسؤولة عن الأمن العام، والذي هو بتماس مباشر ويومي مع المواطن . أمـــا المخــابرات العامة والاستخبارات العسكرية فهما ليسا بتماس مباشر مع الحياة اليومية لأبنـــاء الشعب .

١- **مديرية الأمن العامة:** يفضل تبديل تسميتها إلى (مديرية الأمن العام) كي يتم ربط كافة قوى الأمن الداخلي من الشرطة والأمن بها .

أ- الواجبات والأهداف

أولا. يتركز الواجب الرئيسي للأمن العام في تحقيق هدف أساسي يتمثل فــي حفظ النظام العــام، وتطبيــق القــانون، وتوفــير الأمــن والاســتقرار للوطــن

---

(١) الدكتور عبد الحسين وداي العطية ــ برنامج عمل لإعادة تشغيل المجتمع العراقي ــ بحث غير منشور.

والمواطن،وهو يمثل المهمة الكبرى التي تستأثر بجهود كافة قـوى الأمـن العـام والشرطة في مختلف دول العالم .

ثانيا. القيام بكافة التدابير الوقائية لمنع وقوع الجريمة .

ثالثا. القيام بجميع الإجراءات القضائية لاكتشاف الجريمة وتعقب مرتكبيـها والقبض عليهم وتسليمهم للعدالة.وتشمل هذه المهنة التحريات والأدلة الجرمية وتلقي الشكاوي وضبط الأشياء.

رابعا. المحافظة على الآداب العامة

خامسا. إدارة وحراسة السجون وتأهيل السجناء مهنيا.

سادسا. التهيؤ للمشاركة في الإنقاذ خلال الكـوارث الطبيعيـة كـالزلازل والأعاصير والفيضانات .

سابعا. مراقبة وتنظيم السير والتنقل على الطرق .

ثامنا. مساعدة الأشخاص عند تعرضهم للخطر بحرا وبرا وجوا.

تاسعا .معاونة السلطات العامة في وظائفها وفقا لنظرية الأمن الشامل مثـل الإشراف على الاجتماعات العامة وحراسـة المنشـات والشـخصيات، وتنظيـم الانتخابات العامة والمهرجانات والمشاركة في قوات حفظ السلام الدولية.

عاشرا. المساهمة في تامين السكن الأمن للمواطنين كالمشاركة في فحـص البنايات والدور .

أحد عشر . المساهمة في حماية البيئة .

اثنا عشر . البحث عن المفقودين لاسيما الأطفال وتامين الحماية لهم .

ثلاثة عشر. أية واجبات أخرى تفرضها القوانين المرعية .

ب- من حيث التنظيم

أولا. الأمن العام يعد هيئة نظامية ذات شخصية اعتبارية معنوية مسـتقلة ترتبط بالسلطة التنفيذية من خلال وزارة الداخلية،لذا يجب فك ارتباطـها الحـالي برئاسة الجمهورية.

ثانيا. إعادة النظر بالهيكلية لأحداث تغييرات جذرية تنسجم مـــع واجباتـــها المحددة

ثالثا. تتألف من أشخاص بالزي الرسمي العسكري، وآخرين بالزي المدنـــي حسب طبيعة المهمة المكلفين بها.

رابعا. ضرورة أن يتسم بالمركزيـــة ويســتوعب كافــة قــوى الشــرطة والأمن(شرطة . أمن. مرور. جوازات . أحوال مدنية . الدفاع المدنـــي .. الـــخ) كما هو الحال في الشرطة الفرنسية والأردنية .

خامسا. ينبغي أن تكون مـــن التنظيمـــات المركبـــة اســتجابة للتغيــيرات والتطورات السياسية والاجتماعية والحضارية والتحديات المعاصرة لمواكبة تطـور الجريمة وسلوك أفراد المجتمع ومواكبا لمتطلبات المراحل، كي يكون عصريا.

ج- من حيث أسلوب الإدارة

أولا. أن يقوم بواجباته انطلاقا من فلسفة الأمن الشامل والتي تعنـــي تهيئـــة البيئة الإنسانية المتكاملة الخالية من الخوف والغضب والشعور بالاضطهاد .

لذا فهي تستهدف منع الجريمة قبل وقوعها،وضبطها إذا وقعت،والمحافظـــة على النظام العام بكافة إبعاده السياسية والاجتماعية والصحية والبيئية .

ثانيا. لكي تكون من الأجهزة المتطورة عالميا ينبغي أن يقدم لها من أسباب القوة والدعم المعنوي والمادي، وقوى بشرية كفوءة ذات مستوى عال من التـــأهيل العلمي والفني، وسياسة وطنية واضحة تستلهم مبادئـــها مـــن القيـــم الإســـلامية والأخلاق العربية ومبادئ الحرية والديمقراطية وكرامة الإنسان.

ثالثا. مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، حيث يترك لكل مدير شـــرطة أو مدير دائرة حرية التصرف والإدارة في حدود الخطط المركزية التي تعتمدها الأمن العامة . لذا فهي تستلهم احدث النظريات الإدارية مع الأخذ بظروف الواقع العملـي أو ملابسات الحدث والأزمة، ووضع خطط التنسيق والتعاون مع مختلف الوحـدات

والمديريات بحث العمل وفق روحية الفريق الواحد لتحقيق الهدف الأسمى وهو أمن الوطن والمواطن على السواء.

رابعا. لغرض تفعيل العمل التعاوني يجب العمل وفق نظام (السيطرة) للربط الوثيق بين القيادة والوحدات العاملة في مختلف البلاد معلوماتيا .بحيث يتمكن متخذو القرارات الاعتماد على قاعدة معلوماتية دقيقة من حيث التوثيق والملائمة ومواكبة الحدث باستمرار..

٢- جهاز المخابرات العامة

أ- الواجبات

أولا. حماية الأمن الوطني.

ثانيا . تحصين المواطنين من الخرق الأجنبي والتجنيد ومكافحة التجسس.

ب- التنظيم والإدارة

أولا. ترتبط بالسلطة التنفيذية وفق صيغة خاصة .

ثانيا. مركزية التخطيط والتنفيذ .

ثالثا. إعادة النظر بهيكلية الجهاز بشكل عام لأحداث تغييرات جذرية فيه تنسجم مع واجباته ودوره المحدد .

٣- مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

أ- الواجب. تقديم الخدمة الاستخبارية للجيش وفق سياقات العمل الثابتة له

ب- التنظيم والإدارة. فك ارتباطها برئاسة الجمهورية وإعادة ربطها برئاسة أركان الجيش كالسابق، وإعادة مديرية الأمن العسكري لهيكليتها مع مراعاة سياقات العمل الثابتة لها للالتزام بها وعدم الحياد عنها .

التنظيم

ينبغي أن يكون التنظيم لأجهزة الأمن ليس جامدا بل عملية متجددة لمواكبة المستجدات والتطورات التي تطرأ على الدولة بشكل عام، سواء السلطة أو المجتمع، لاستيعاب ومواجهة التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية، كي تبقى هذه الأجهزة قادرة على تلبية احتياجات القائمين عليها، لتأدية واجباتهم على أفضل صورة، لاسيما الخدمة الأمنية للمواطنين. وهذه لا تتم بشكلها الصحيح إلا بمواكبة لتطور المجتمع في جميع النواحي كي تسير معهم بنفس المستوى والروحية . لهذا يتطلب التنظيم للأجهزة الأمنية بشكل عام المراجعة المستمرة والشاملة لجميع المستويات، وان يطال التغيير والتبديل كافة فروعها ومستوياتها، بحيث تستجيب للظروف الأمنية التي مرّ بها القطر خلال الفترة الماضية، وما رافقها من انحراف خطير في وظيفة هذه الأجهزة، بل في فلسفة عملها والقواعد التي تعمل بموجبها وممارساتها القمعية والإجرامية بحق المواطنين، والبعيدة عن صلب عملها،والتسيب والانفلات الأمني الحاد بما له صلة بأمن المواطن، ولنأخذ سنوات التسعينات التي حفلت بارتفاع مستويات الجريمة واختلاف نوعيتها بشكل ملفت للنظر وبلا رقيب بل أن السلطة باتت كأن الأمر لا يهمها مطلقا، والأنكى من ذلك أصبحت الأجهزة الأمنية متمثلة بأفرادها فاعلا أو شريكا في أغلب هذه الجرائم التي تمس أمن المواطن كالقتل والسرقة والسطو والسلب والاغتصاب والنصب والاحتيال والرشوة وجميع مظاهر الفساد الإداري والفساد الاجتماعي، فكانت فوضى أمنية بكل معنى الكلمة بحيث أن المواطن ينام في بيته وهو غير آمن على حياته وماله وعرضه . وهذا هاجس إضافي يقع على كاهل المواطن الذي عانى طيلة ثلاثة عقود من الزمن – الرعب والخوف وعدم الاطمئنان مما يمكن تسميته بالأمن السياسي الذي جعل المواطن مشروعاً دائماً للتهمة السياسية التي تحاك وتفصل له وفق مشيئة أي فرد من أفراد الأجهزة الأمنية المتشابكة والمتعددة.

هذا الجو غير الصحي وغير الطبيعي ولد مشاكل وأمراض نفسية واجتماعية واتجاهات سياسية وفكرية واجتماعية غير صحية يجب معالجتها ومحو آثارها وفق برنامج حضاري وعلمي مدروس،وبحيث يستمد هذا البرنامج قوته من فلسفة جديدة للعمل الأمني، ركيزتها الأساسية وموضوعها المهم هو أمن المجتمع والوطن الذي من خلاله يتم تامين أمن الدولة ــ المواطنين والسلطة ــ وليس العكس، وهذا يتطلب أن تكون الأجهزة الأمنية ذات كفاءة عالية في الأفراد والتجهيزات والحرص الشديد في انتقاء الأفراد كما يجب إعادة النظر بقواعد العمل التي تحكم هذه الأجهزة وفقا للفلسفة الحديثة . ومن ثم يتم إدخال التغييرات الجوهرية في هيكلية التنظيم استجابة للتغييرات الجذرية هذه وللظروف المستجدة ولابد أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات الحضارية والسياسية والاقتصادية والتقنية في الوطن والعالم بحيث يصبح هنالك مجال واسع لإدخال أية عناصر مستجدة لتأخذ مكانها كمرتكزات أساسية تنطلق منها نشاطات الأجهزة الأمنية. وبعبارة أخرى تحتاج الأجهزة الأمنية إلى مراجعة شاملة في فلسفتها وقواعد عملها وتنظيمها وواجباتها وانتخاب أفرادها لتصبح مؤهلة لمهامها وواجباتها .. ولتصبح فصيلا وطنيا همه صيانة أمن الوطن والشعب وبجدارة.

الأمن الوطني .... والهوية

من بين الأهداف الإستراتيجية لكل دولة هو تحقيق الأمن الوطني . ولا يتحقق الأمن الوطني بأمن السلطة مطلقا، والنظام الصدامي مثال ساطع على ذلك، حيث سخر جميع إمكانيات العراق ــ وهي هائلة ــ لتوفير الأمن للسلطة وحدها ومارس شتى أنواع المحرمات والجرائم لتحقيق ذلك،من إرهاب وانتهاك الشعب وحرمانه من حقوقه الأساسية وخنق حرياته وتهميش المؤسسات الرسمية والشعبية بل أصبحت شبه ملغاة، وتحويل بعضها إلى أجهزة قمعية بوليسية .

كما قام بإنشاء عدد من الأجهزة الأمنية والاستخبارية ليراقب بعضها البعض الآخر . واستحدث قوات وميليشيات (الحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري

الخاص، فدائيي صدام،والأمن الخاص ...... الخ) لتشكل قــوة قمعيــة للشــعب والجيش ولبعضها البعض عند الحاجة. إن السلطة في العراق ليست سلطة سياســية بل سلطة أمنية صرفة . وفي كل خطوة يقدم عليها النظام لتعزيز أمن سلطته بــهذه الكيفية، يخسر جزء من أمنه ويزداد خوفا وقلقا وحذرا من الشعب،فيندفع باتجـــاه خطوة أمنية أخرى على حساب أمن المواطن والوطن . ومن ضمن هذه الخطـوات أيضا شن الحروب الكارثية التي من نتائجها تدمير ما تبقى من البـــلاد وانتــهاك السيادة الوطنية والأمن الوطني . وهكذا استمر الخط البيـــاني بالتصـــاعد ولحيــن وصوله إلى النقطة الحرجة، عندها انفجر بركان الشعب في انتفاضتـــه فـــي آذار ١٩٩١ التي عمت معظم مناطق العراق من جنوبه ووسطه إلى شماله .

لقد أصبح البون الشاسع بين أمن السلطة وبين أمن المجتمع كالمسافة بيـــن الإرهاب وبين الأمن، لأن السلطة الصدامية لا تحمي المواطن،بـــل هـــي دائمــة التشكيك والاتهام بوطنيته وانتمائه وعدم إخلاصه وخيانتـــه وارتباطاتــه خــارج الحدود....الخ من التهم والمثالب التي واجهها ومازال المواطن طيلة العقود الثـلاث الماضية، وهو مسلوب الإرادة ولا يشارك في صنع القرارات التي تهمــــه وتــهم وطنه. إن عدم المشاركة هذا يضعف الانتماء الوطني، لان عدم مشـــاركة أبنــاء الشعب في بناء وطنهم ومستقبلهم وقراراته، تعني هامش يتهم وأن مصالحهم ليست بأيديهم ولا رأي لهم فيها، وهذه تؤدي إلى ضعف عضويتهم في المجتمــع . هــذه العوامل وسلوك السلطة بمجملها تجعل صفة الرعوية اقرب منها إلى المواطنة،كمـا تولد نزعات عنصرية وطائفية وعشائرية وإقليمية وأبنية أخرى . أن هذه النزعـات السلبية تؤدي بالمواطنين إلى الانكفاء وعدم الشعور بالمواطنة .

إن صدام التكريتي بحث عن أمنه الشخصي فعزّز أمن سلطته فقــط، علــى حساب أمن المجتمع، وعمل على قضم أمن المواطن والمجتمع، ورغم ذلـــك لــم يتمكن من توفير أمنه، وبذلك خسر طرفي المعادلة، ولم يحقق الأمن الوطني .

إن المعضلة الأساسية في العراق هي إقصاء الشعب بكل مكوناته (العـــرب، الكرد، التركمان، الآشوريين، الخ) من المشاركة الفاعلة فـــي إدارة الدولـــة، وان

الإقصاء والعزل يولد العنف والنزعات السلبية ، بالإضافة إلى حرمان أبناء الشعب من حقوقهم وحرياتهم العامة (حرية الفكر، حرية المعتقد،حرية التعبير والنشر،حرية التنقل،حرية الاجتماعات والتنظيم،حق السكن،حق التملك،حق التعليم،حق الانتخاب والترشيح، الخ) .

إن هذا الإقصاء والحرمان يضعف المواطنة والإيمان بها،لان المحروم لا يشعر بانتمائه الوطني،ويفقد هويته الوطنية . إن السلطة الأمنية الصدامية أفقدت العراقيين هويتهم، لاسيما وان الشعب العراقي متعدد الأعراق والطوائف والثقافات، لأنها وضعتهم في دائرة الاتهام حتى ظهر ذلك بشكل علني وجلي بعد أن كان خفياً، وذلك من خلال سلسلة المقالات الصحفية التي نشرت في جريدة الثورة (لسان حال السلطة) والتي صدرت بعد انتفاضة الشعب عام ١٩٩١ وبلغة غاضبة من الشتم والسب على أبناء الشعب وإلصاق كل ما يشين بهم .

إذن أمن السلطة لا يحقق الأمن الوطني بل يخرقه ويحطمه،لما له من تأثيرات سلبية على مفاهيم الانتماء الوطني والمواطنة والهوية .

إن أمن المواطن والمجتمع هو الذي يحقق الأمن الوطني ، كما أن من بين شروط تحقيق الأمن الوطني هو تحقيق الوحدة الوطنية شعبا وأرضا . وفي المجتمع العراقي حقيقة واقعية هي التعددية بكل أشكالها العرقية والدينية والحزبية والثقافية والسياسية والفكرية . وإن الوحدة الوطنية لا تترسخ دون الاعتراف بهذه التعددية، والمحافظة عليها، والتفاعل معها إيجابيا . فالتعددية هي علامة قوة في المجتمع لا ضعف، إن أحسن التعامل معها، حيث سيتوفر تنوع وتكامل وتلاقح الأفكار والثقافات والرؤى،وهذه عوامل قوة ودفع في التقدم الحضاري للمجتمع، وتزيد اللحمة الوطنية متانة.

وعلى هذه الأسس يمكن بلورة هوية وطنية عراقية للمواطن العراقي،بل لابد من العمل على ذلك، بغض النظر عن عرقه أو دينه أو مذهبه أو ثقافته أو فكره أو معتقده، بل أن هويته العراقية هي الأساس والمعيار الوحيد لمواطنته وانتمائه، وعلى أساسها ترسم الحقوق والواجبات،حيث هناك ارتباط وثيق بين الانتماء

الوطني وبين مشاركة المواطنين ومصالحهم الناجمة من التفاعل الإيجابي في بناء الوطن . وهذا يعني أن التوازن الطبيعي بين الواجبات والحقوق للمواطنين على أساس المواطنة هي لحمة الانتماء الوطني،وان المشاركة الفاعلة بلا تمييز أو عزل هي سده .

ومن هنا يتوضح أن بلورة هوية وطنية عراقية قائمة على أسس الانتماء إلى الوطن والمجتمع، وبتوفير مقومات المواطنة السليمة، هي مسؤولية على قدر كبير من الأهمية،وباستيعاب التنوع والتعدد في بنية المجتمع العراقي،مع ضرورة الاحتفاظ بالخصوصية لكل عناصر المجتمع وعدم اذابتها، بل المحافظة على هويتها الخاصة وتوفير الحرية والبيئة الملائمة لتقويتها ودعمها عندها يتحقق الأمن الوطني .

ولتقوية الأواصر والروابط بين مكونات الشعب العراقي ولترسيخ الهوية الوطنية، لابد من أن تكون العلاقة بين هذه المكونات بأفضل صيغها، ووفق صيغة (العضوية) التي تجعل من صفة (المواطنة) هي الصفة الوحيدة التي على أساسها تتحدد الحقوق والواجبات .

إن أفضل الصيغ العصرية التي تحافظ وتنمي وتعزز هذه الأواصر والعلاقات المترابطة بين مفاهيم الأمن الوطني، والوحدة الوطنية، والتعددية،وهوية المواطنة، هي صيغة الديمقراطية، حيث أنها تكرس وتعزز العناصر الإيجابية وتقويها في التكوين المجتمعي، وتضعف العناصر السلبية فيه .

فلا أمن وطني بدون هوية مواطنة، ولا هوية وطنية بدون وحدة وطنية، ولا وحدة وطنية بدون تعددية، ولا تعددية بدون ديمقراطية .

إن دولة المؤسسات تجنب البلد تكرار توارث الماضي وأخطائه، كما أنها تنم عن احترامها للعالم ولشعبها،وكل نظام يحترم شعبه لابد له من دستور دائم يصاغ على مقياس شعبه، لا على مقاس الحاكم . أن المؤسسات والدستور الدائم أهم سمات النظام الديمقراطي،وهما ضمانة لتقوية الأمن الوطني .

وهنا ينبغي الاستفادة من العبر التاريخية الخاصة أو العامة،لمعالجة مشـــاكل العراق السياسية والأمنية، ولبناء مستقبل واعد لمجتمعه المتعدد القوميات والطوائف والثقافات والتيارات السياسية، والذي ينبغي أن ينعم بالأمن والاستقرار والحريـــات العامة،وضمان الحقوق العامة، دون قمع أو عزل أو تمييز أو تهميش تحـــت أيـــة ذريعة أو تبرير أو شعار فارغ لاستغفال الآخرين أو إرهابهم .

من أعلاه نخلص إلى تأشير شروط تحقيق الأمن الوطني العراقي وهي :

١- توفير أمن المواطن وأمن المجتمع،وهذا بدوره سيوفر أمن السلطة .

٢- بلورة هوية وطنية عراقية، ومن أهم مقوماتها هي :

أ- الانتماء الوطني العضوي.

ب- التوازن بين الحقوق والواجبات على أساس المواطنة فقط.

ج- المشاركة الفاعلة في إدارة البلاد.

د- بناء وتقوية المصالح المشتركة للمواطنين وعلى أسس سليمة.

٣- تحقيق الوحدة الوطنية.

٤- الاعتراف بالتعددية والتنوع.

٥- الأخذ بالإطار والصيغة الديمقراطية لممارسة إدارة البلاد.

وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة الفرز بين أمن الدولة (الوطني والقومي) وبين الجرائم العادية سواء كانت جنائية،جزائية،أخلاقية،والابتعاد عن الخلط علـــى جميع المستويات سواء الوقائية أو العلاجية .

استنتاجات وتحليلات:

وضع النظام الدكتاتوري في أولويات أهدافه،تدمـــير مرتكـزات المجتمـــع العراقي الأساسية وكما يلي:

* هدم القاعدة العقلية والفكرية للإنسان العراقي، لأنه يعتبر الفكر وحريتــــه عدوه الأول.

* قمع واضطهاد وتصفية العلماء والمفكرين والتربويين وأساتذة الجامعات والفنانين والأدباء والكتاب، أي النخب الفكرية والعلمية في المجتمع لأنهم يؤمنون بالنقد والتحليل وبرفض ومواجهة الأنظمة الدكتاتورية .
* قمع واضطهاد الطلبة لأنهم رجال الغد،ومحاولة السلطة احتواء الشباب بصورة عامة، بتقديم صيغ جاهزة للتعليم والتفكير ومنع القدرات وحجب روح الابتكار والإبداع.
* استهداف قمع النخب السياسية من شتى الاتجاهات،فشمل القمع الإسلاميين والشيوعيين والوطنيين والقوميين وحتى البعثيين الرافضين للدكتاتورية.
* تخريب الجيش مستهدفا قياداته وسياقاته وأنظمته الأصيلة .
* تحويل حزب البعث من حزب جماهيري إلى جهاز قمعي بوليسي وتصفية العناصر المخلصة والوطنية والقومية فيه.
* تخريب عقول ونفوس المواطنين لاسيما ضعاف النفوس بإغداق المنح والهدايا، وبإثارة الفتن والمشاكل بين مكونات المجتمع العراقي، وبالإرهاب.
* انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها الحد الأدنى من هذه الحقوق من قبل أجهزة نظام صدام القمعية التي لا مثيل لها في العالم.
* ارتكبت السلطة العراقية وأجهزتها السرية القمعية منذ استلام السلطة عام ١٩٦٨ ولغاية ٢٠٠٢ عمليات إعدام واسعة النطاق وبسعة وشمولية لا يوجد لها مثيل في العالم،وشيوع عقوبة الإعدام، بحيث كادت أن تكون العقوبة الوحيدة لأبسط الجنح والجرائم كالسب والشتم، وعدم الولاء للحزب والشك ببيانات الاذاعة، وغيرها من التهم التي لا تستحق إيقاع عقوبة الحبس البسيط .
* إجراء المحاكمات الصورية والسرية وغير القابلة للاستئناف، والتي لا تتوفر فيها ابسط قواعد وأصول المحاكمات كالدفاع والشهود وغيرها . بل أن نسبة كبيرة من الإعدامات جرت بدون آية محاكمات ويتم

إعدامهم في المعتقلات أو في الصحاري والبراري ودفنهم في مقابر جماعية ملأت البلاد .

* شمولية عقوبة الإعدام لكافة فئات وطبقات المجتمع بما فيها النساء والأطفال.
* قرارات ما يسمى مجلس قيادة الثورة (وهو أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية في العراق منذ ١٩٦٨) تمنع كل نشاط سياسي وتحكم بالإعدام كل من ينتمي إلى حزب أو حركة سياسية عدا حزب البعث، بل زادت على ذلك بأثر رجعي لاسيما فيما يخص حزب الدعوة الإسلامية.
* شملت الإعدامات حتى أعضاء حزب البعث الحاكم، ويتم إعدامهم على أيدي رفاقهم لتلطيخ اكبر عدد ممكن من أفراد الشعب بدماء أبناء وطنهم.
* قسم من الإعدامات تتم في الساحات العامة بحضور المواطنين لغرض بث الرعب ونشر الإرهاب بين المواطنين .
* إن نسبة كبيرة من الإعدامات كانت حصة العرب الشيعة لاسيما الإسلاميين خصوصا .
* تقوم الأجهزة الأمنية باستيفاء ثمن الرصاصات والنقل والمصروفات الأخرى من ذوي المعدومين!!
* تعرض أفراد الجيش العراقي إلى حملات إعدام كبيرة ومستمرة لاسيما خلال الحرب العراقية الإيرانية، وتحت مختلف الذرائع كالتخاذل والهروب من الجبهة ومن الخدمة العسكرية والخيانة و......، وغيرها من قائمة الذرائع الواهية وغير الصحيحة، وتحت هذه الذرائع تمكنت السلطة من التخلص من الضباط المتميزين بالكفاءة والوطنية والجرأة والذين يشك بولائهم لرأس السلطة، ويحذر من اتخاذهم موقف معارض في وقت ما، أو كان لهم موقف مناوئ للسلطة القائمة.

* باستعراض تنظيم وهيكلية الأجهزة الأمنية القمعية الأساسية في العــــراق نرى بوضوح أنها مصممة لمراقبة وقمع المواطنيــــن لحمايـــة النظـــام ورأسه.
* تعدد الأجهزة (الأمنية) القمعية وتشابكها للمنافسة فيما بينـــها ومراقبـــة بعضها للبعض الآخر، وزرع الشك فيما بينها، وبالتـــالي التســـابق فـــي إيصال المعلومات عن أبناء الشعب، بل وقد يؤدي بـــهم إلـــى اختـــلاق الأخبار والمعلومات والتهم بحق المواطنين لكسب رضا رأس الســـلطة، وإبعاد المسائلة والمحاسبة عنهم، كما أن هذا التعدد يؤدي إلـــى توريـــط اكبر عدد ممكن من المواطنين للعمل كوكلاء في هذه الأجهزة.
* للأجهزة الأمنية المتعددة جيش رديـــف مـــن الأجـــهزة الأخـــرى غـــير الاختصاصية، (وكالات استخباراتية)، وتقوم هذه الوكالات برفد الأجهزة الأساسية بالمعلومات عن المواطنين،حيث سعة انتشارها واختلاطها بيـــن أبناء الشعب،واطمئنان المواطن بها نوعا ما لأنها تعمـــل تحـــت مظلـــة وتسميات مختلقة مثل (حزب، اتحاد، نقابة، جمعية، لجنة ... الخ).
* انتخاب عناصر الأجهزة الأمنية يجرى بموجب خطة دقيقة، وعلى أســـس عائلي وإقليمي (مناطقي) وطائفي وعنصري، وحسب أهمية الموقـــع أو المنصب والجهاز، فمسئولي جهاز الأمن الخاص من عائلة صدام حســـين فقط، ورؤساء جهاز المخابرات من تكريت، ومسؤولي الأمن العامة مـــن تكريت أو الرمادي، ومسؤولي الاستخبارات من تكريـــت والموصـــل، وكذلك بالنسبة إلى العناصر القيادية في هذه الأجـــهزة، أمـــا العنـــاصر التنفيذية فهي مختلطة بنسب متفاوتة . وإما العناصر الخدمية بمـــا فيـــها عناصر التعذيب فأغلبها من وسط وجنوب العراق، والبعض الآخر مـــن شمال وغرب العراق، ويعملون تحت إمرة الفئتين أعلاه. وإما عنـــاصر المهمات الخاصة والاغتيالات فيتم انتخابهم من بين أشخاص مجرميـــن، لديهم الاستعداد للفعل الإجرامي من بين عمـــوم المجتمـــع ويرتبطـــون

بالجهاز الأمني مباشرة أو يتم انتخابهم لغاية محددة .وإما الوكلاء والمخبرون فهم من الوسط الاجتماعي والمكان الذي يجري نشاطهم فيه.

* انحراف مديرية الاستخبارات العسكرية عن مهماتها الفنية المطلوبة منها وتحولها إلى جهاز أمني وقمعي أساء للجيش والوطن،وذلك باضطهاد ومراقبة منتسبي القوات المسلحة لاسيما الضباط، مما اثر سلبا على كفاءتهم واندفاعهم في العمل،وعزل إعداد كبيرة منهم عن تسلم مواقع مهمة من خلال كفاءاتهم،تحت ذرائع واهية مثل انتماء أقاربهم إلى حركات سياسية معارضة،وقد تركزت هذه الإجراءات ضمن سياسة طائفية واضحة ضد أبناء الفرات الأوسط والجنوب والذين يشكلون غالبية عرب العراق (٨٠%) .
* شمل العنف المواطنين العرب المقيمين في العراق كما حدث للأشقاء المصرين في نهاية الثمانينات حيث اعدم عشرات منهم بعد أن قدموا خدمات للعراق، والمواطنين الأردنيين الأربعة الذين اعدموا لأسباب تافهة عام ١٩٩٨، إضافة إلى حملات الاعتقال والتعذيب لمختلف مواطني الدول العربية الشقيقة.
* استهدفت الأجهزة القمعية التخريب الفكري للمواطن والمجتمع العراقي وعملت على هدم شخصية المواطن بالإرهاب والقلق وعدم الثقة وزرع الشك، وإضعاف تماسك الأسرة والمجتمع لتسهيل السيطرة عليه .
* انفردت الأجهزة الأمنية القمعية في العراق بتوجيه التهمة إلى الأهل والأقارب وإلى الدرجة الرابعة من القرابة وأحيانا أكثر من ذلك وهم أبرياء .
* انفردت الأجهزة بارتكابها جرائم باعتقال وتعذيب وتهجير وإعدام الأطفال.
* تعرضت المرأة العراقية إلى جرائم وانتهاكات لا مثيل لها في العالم، بل تعتبر سابقة في تاريخ الدول من حيث القسوة والسعة وآثارها، وأغلبها

مورست ضد نساء لا ذنب لــــهن بــل بجريـــرة غـــيرهن مـــن أفـــراد العائلة،فتعرضن إلى الإعدام والاعتقال والاغتصاب والتعذيب والتشـــهير وغيرها لإرغام رجال العائلة على الاعتراف أو التعاون معهم .

* نفذت الأجهزة الأمنية جرائم قتل وإعدامات جماعية بســـبب الانتمـــاءات الأثنية والطائفية.
* استمرار الأجهزة القمعية بعمليات إرهاب للمواطنين مـــن خـــلال القتـــل والإعدام والاختفاء والتهجير والتعذيب والاغتصاب والاغتيـــال، ومـــن خلال الإشاعات والحرب النفسية وبث الوكلاء والمتعاونين والجواسـيس، وزرع الشكوك وفقدان الثقة بين المواطنين .
* ارتكبت الأجهزة القمعية مجازر وحشية بقطاعات من أبناء الشعب لاسيما في الانتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ وعمليات الأنفال عام ١٩٨٨ .
* انحراف الأجهزة الأمنية نتيجة طبيعية لانحراف في طبيعة فلسفة الأمـــن النابعة من فلسفة النظام الحاكم، أي أن اصل الانحراف في فلسفة النظـــام الحاكم، ولكن هذا لا يسقط المسؤولية عن عناصر الأجهزة الأمنيـــة يـــد النظام المنفذة، ولولاها لما تمكن النظام من هذه السطوة والعنف الدمـــوي والتسلط والإرهاب الذي مارسه بحق أبناء الشعب، لذلك فإن المســـؤولية تضامنية مشتركة بين الطرفين .
* عمل النظام الحاكم وأجهزته القمعية على هدم الشخصية الشيعية والتـــي تؤلف غالبية سكان العراق، (٦٥ــ ٦٨%) من مجموع الشعب، وذلـــك بعزلها عن الحياة السياسية والحكم وبوضعها في دائرة الاتهام لإرهابـــها وتحجيمها،فكل شيعي متهم ــ حتى وإن كان عضو قيادة قطريـــة فـــي الحزب (أعلى سلطة حزبية فـــي العـــراق) ــ مـــرة بعـــدم الـــولاء للثورة،وأخرى بالشعوبية أو الخيانة أو الطائفية أو الارتباط بـــالأجنبي أو متعاطف مع حزب الدعوة الإسلامية أو..... وعليهم إثبات براءتهم بمزيد من الولاء والطاعة والنفاق والتملق. ومن يدين له بالولاء والطاعة منـــهم

فإن موقعه في السلطة لا يتعدى المخبر أو الملفق والمصفق والمنفذ الأمين أو من مداحي السلطان أو (شرطيا) يعمل ليل نهار من اجل إرضاء سيده.

* ابتعاد الأجهزة القمعية عن أية أدوار وطنية أو قومية لمصلحة العراق أو الأمة العربية، بل على العكس قامت بأدوار تخريبية وهدامة سواء على مستوى المجتمع العراقي وثرواته الوطنية، أو على المستوى القومي حيث المؤامرات وأحداث الشغب وتحريض الشعوب العربية ضد أنظمتها والتي ثبت ضلوع جهاز المخابرات العراقية فيها ومن خلال سفارات النظام في تلك البلدان .

* ورغم مسؤولية صدام عن كل ما حدث في العراق شعبا وأرضا فإن الأمر لا يعفي الآخرين من المسؤولية،حيث أن الكم الهائل من الجرائم والمعاناة وحجم التخريب الكبير بحق الوطن والمواطنين وبهذه الشمولية والسعة والقسوة، لا يمكن لشخص ما،مهما أوتي من قدرات، أن يقوم بها بدون متعاونين معه، لديهم نفس الاستعداد للجريمة وباندفاع وقناعة ورغبة . أن معظم مسئولي الأجهزة الأمنية وعدداً من العناصر الحزبية والقيادات العسكرية،يسهمون في تحمل مسؤولية تدمير وطن وتحطيم شعب .

* بالنظر لما تعرض له الشعب العراقي من اضطهاد وقمع وقتل جماعي وإخفاء وتهجير قسري وتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية،واستنادا إلى المبادئ التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/١٠،وإلى اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقة بها،وإلى المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية الموقع عليها عام ١٩٦٦،وإلى المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموقع عليها عام ١٩٦٦، وإلى المعاهدة الدولية لإزالة جميع أشكال التمييز العنصري الموقع عليها عام ١٩٦٥،وإلى المعاهدة الدولية لمنع التعذيب الصادرة

عام ١٩٧٦، والمعاهدة الدولية لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية الصادرة عام ١٩٦٨، وإلى المعاهدة الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٤ والتي حرمت الاعتداء على جماعات وطنية لأسباب عرقية أو دينية أو ما شابه ذلك، وإلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية الموقوفين أو المسجونين،المصادق عليه من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه المؤرخين عام ١٩٥٧و١٩٧٧،واستنادا إلى إعلان حقوق الطفل الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٩،وإلى اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ حول منع استعمال الغازات السامة . استنادا إلى ذلك كله يتطلب تحقيق العدالة وذلك بمحاكمة رموز النظام المسؤولين مسؤولية مباشرة عن تلك الجرائم بحق الإنسانية وجرائم الحرب وزعزعة الأمن والاستقرار .

* إعادة بناء الأجهزة الأمنية الأساسية (أمن عام،مخابرات عامة،استخبارات) بحيث يتم بناؤها على أسس وطنية صرفة، وبما يرسخ أسس أمن المجتمع، وحماية المواطن، وإعادة النظر بتنظيمها وهيكليتها وارتباطها ومسؤولياتها وصلاحياتها وعناصرها .
* محاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت بحق أبناء الشعب وبحق الوطن وفقا للقانون ومبادئ العدالة .
* وضع برنامج دقيق لإعادة تأهيل منتسبي هذه الأجهزة وطنياً واجتماعياً ونفسياً ليكونوا مواطنين نافعين ، لا سيما الشباب منهم ، و يضمن إعادة اندماجهم مع المجتمع،وهنا لابد من الإشارة إلى أن هناك عناصر وطنية كفوءة في هذه الأجهزة يمكن الاستفادة منها .. وظلت وفية لشعبها حتى ولو بالنية والعمل السري وقد طالت أحكام الإعدام العديد منهم أسوة بأحرار الشعب.



المصادر

١-العقيد أحمد صالح العمرات ... إدارة العلاقات الإنسانية / إطلالة على العمل الشرطي، ط١، عمان، ١٩٦٦.
٢- اللواء الدكتور بهاء الدين إبراهيم.... الشرطة والأمن الداخلي في مصر القديمة.
٣- بيار سالينجر وأريك لوران.......... حرب الخليج / الملف السري.
٤- حسن العلوي .... العراق دولة المنظمة السرية، ط٥.
٥- محمد نور الدين شحادة .... قناع القناع، ط١، ١٩٩٢.
٦- محمد الآلوسي .... عبد العزيز البدري العالم، المجاهد، الشهيد (كتا تحت الطبع).
٧- العميد الركن نجيب الصالحي .... الزلزال، ط١، ١٩٩٨.
٨- عبد الهادي المجالي .... نحو مؤسسة أمنية عصرية.
٩- الدكتور عبد الحسين وادي العطية .... برنامج عمل إعادة تشغيل المجتمع العراقي (بحث غير منشور).
١٠- الدكتور علي كريم سعيد .... عراق ٨ شباط/ مراجعات في ذاكرة طالب شبيب.
١١- العقيد الركن عزيز قادر الصمانجي .... التاريخ السياسي لتركمان العراق.
١٢- الدكتور ضياء المختار والدكتور ح. حسين .... الحريات الأكاديمية في العراق/ حقوق مهدورة.
١٣- المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق.
١٤- العميد الركن نجيب الصالحي.......... العراق أولاً/ حقوق الإنسان.
١٥- فائق الشيخ علي .... مقال في جريدة الحياة في عددها (١٢٠٨٠) الصادر يوم ١٩٩٦/٣/٢٢ بعنوان الانتفاضة العراقية في ذكرها الخامسة / قصة الشرارة الأولى.
١٦- جريدة صوت العراق في عددها (١٩٣) الصادر يوم ١٧ أيلول ١٩٩٦.
١٧- تقرير الاستخبارات البريطانية عن العشائر العراقية لعام ١٩١٧.
١٨- مقابلات مع شخصيات سياسية عسكرية وأمنية.
مقابلات مع ضحايا القمع أو ذويهم.



الملاحق

الملحق (أ)

نظم شرطية مختارة

فيما يلي مجموعة من النظم الشرطية في بعض الدول من اجل المقارنة والتحليل:

أولا. نظام الشرطة في بريطانيا

يوجد في المملكة المتحدة البريطانية وأيرلندة الشمالية (٥٢) قوة شرطة . ويرأس كل قوة شرطة مسؤول هو (التشيف كونستابل) (Chief Constable) ماعدا لندن الكبرى ومدينة لندن التي يقود الشرطة فيها مفوض أو كمشنر(Commissoner).

أما في أيرلندة الشمالية فان قوة الشرطة هناك هي الرويال اولستركونستابيولاري(Royal ulster constabulary) .

ولكل قوة شرطية في بريطانيا هيئة مرجعية تتكون من لجان مؤلفة من قضاة ومستشارين محليين .

ويتمتع التشيف كونستابل رئيس قوة الشرطة في المناطق بدرجة عالية من الاستقلال حيث انه المسؤول عن تطبيق القانون في منطقة اختصاصه .

يرأس شرطة لندن وزير الداخلية ويساعده موظفون من وزارته ، أما في ايرلنده الشمالية فيتم تعيين السلطة من قبل سكرتير الدولة.

ويمكن تصنيف مسؤولي الشرطة في بريطانيا إلى : —

- وزير الداخلية . وهو مسؤول عن شرطة لندن.
- سكرتير الدولة لشؤون سكوتلندة. وهو مسؤول عن أعمال الشرطة في سكوتلندة.
- سكرتير الدولة لشؤون أيرلندة الشمالية .وهو مسؤول عن أعمال الشرطة في أيرلندة الشمالية.
- وتخضع قوى الشرطة كلها لمفتشين من الشرطة (Inspectors of Constabulary) ويرجع هؤلاء حسب الحاجة ومنطقة الاختصاص أما إلى وزير الداخلية ، أو إلى سكرتير الدولة لشؤون سكوتلندة ، أو إلى سكرتير الدولة لشؤون أيرلندة الشمالية . ويظل هؤلاء المفتشون على اتصال وثيق بالدوائر التي

يراقبونها. وفي الوقت نفسه يقومون بدور المستشارين.أما شرطة لندن فان وزير الداخلية هو المسؤول المباشر عنها.

ثانيا : نظام الشرطة في فرنسا

يوجد في فرنسا جهازان للحفاظ على أمن الدولة والنظام العام وحماية الأشخاص والأموال وهما:

١. الشرطة الوطنية : وهي إدارة مدنية تابعة لوزارة الداخلية مكونة من :

- شرطة بالزي الرسمي.
- شرطة بالزي المدني.
- موظفين إداريين وفنيين.

٢. الجندرمة الوطنية: وهي جهاز عسكري تابع لوزارة الدفاع الوطني ، وينقسم أساسا إلى تشكيلين لكل واحد منهما مهام مختلفة ، وهما:

- الجندرمة الإقليمية ، مؤلفة من وحدات صغيرة تتمركز في شبكة مواقع في الريف وفي المدن.
- الجندرمة المتحركة ، وهي غير ملحقة بمواقع جغرافية محددة وهي مكلفة بحفظ النظام.
- تشكيلات جندرمة مختصة مثل، جندرمة الجو ، جندرمة النقل الجوي، الحرس الجمهوري في باريس.

التنظيم الهيكلي

يتسم تنظيم الأجهزة الشرطية في فرنسا بالمركزية ، كما هو الحال في كثير من الإدارات الفرنسية . حيث يقف على راس الإدارة العامة لشرطة الوطنية (مدير عام) يرأس إحدى عشرة مديرية مختصة :

- مديريتان مركزيتان
- تسع مديريات للشرطة العاملة ، ومنها المديرية المركزية للشرطة العدلية التي ينتمي إليها المكتب المركزي القومي للانتربول في فرنسا.

مهام الشرطة الفرنسية

تنقسم مهام الشرطة في فرنسا إلى نوعين أساسين هما:ـ

١. مهام حفظ النظام العام ، ويقوم بها شرطيون بالزي الرسمي (الشرطة الوطنية والجندرمة)، فمثلا تشارك الجندرمة المتحركة في عمليات حفظ النظام في الطريق العام مثلها مثل تشكيلات الشرطة الوطنية ذات الزي الرسمي.

٢. مهام عدلية ، وتعلق بمعاينة الجرائم والجنايات ، والبحث عن مرتكبيها عن أدلة الإثبات وإحالة الأشخاص الذين تتوفر ضدهم مؤشرات خطيرة وكفيلة بإدانتهم ، إلى السلطات القضائية ، وهناك دوائر مختلفة تساهم في مهمة الشرطة العدلية وهي :

- الدوائر المركزية (لاسيما الإدارات)
- المقاطعاتية للشرطة العدلية.
- الدوائر الإقليمية والمحلية للشرطة المدنية.
- الجندرمة الإقليمية.

٣. مهام خاصة ، وتقوم بها مديريات خاصة من الشرطة الوطنية وتتعلق بـ:

- مراقبة المن في البلاد.
- الشرطة الجوية والحدودية.

تمارس الدوائر جميعها مهمات الشرطة العدلية تحت قيادة وإشراف السلطات العدلية ، وتكون في تلك الأثناء ملحقة بها . ويمكن لحاملي الصفة الخاصة بضباط الشرطة العدلية من بين رجال الشرطة والجندرمة أن يقوموا بأعمال إجرائية ذات طابع قسري مثل:

- المداهمات
- ضبط وثائق الإثبات .
- احتجاز شهود أو مشبوهين.

وتمارس جميع الأعمال الإجرائية العدلية فقط في نطاق حدود منطقة الاختصاص للدائرة التي ينتمي إليها الضابط العدلي (إلا في استثناءات ينص عليها القانون) أما رجال شرطة الدوائر المركزية للشرطة العدلية ، فان لديهم صلاحيات على نطاق قومي.

ثالثا . نظام الشرطة في ألمانيا

تُنظم الشرطةِ في ألمانيا الاتحادية في دوائر اتحادية ودوائر تابعة للولايات الإحدى عشرة الفدرالية (لاندر) . وتقوم أكاديمية قيادة الشرطة بتامين التدريب المشترك لرجال الشرطة المكلفين بممارسة مسؤوليات في هذين المستوين (الاتحادي ، والمحلي)

١. **الدوائر الاتحادية:**

تخضع الدوائر الاتحادية لسلطة وزير الداخلية الاتحادي ، الذي لا يملك صلاحيات توجيه تعليمات إلى وزراء الداخلية في الولايات (لاندر) . بيد أن القانون ينص على وجوب وجود تعاون متبادل بين السلطات وبين الدوائر في هذين المستويين

(الاتحادي ، والمحلي)

تكون الشرطة الأمنية من الدوائر التالية:

- الإدارة الاتحادية للشرطة العدلية .
- شرطة الحدود الاتحادية.
- الشرطة الملحقة بالدوائر الإدارية في البرلمان الفدرالي .
- شرطة السكك الحديدية وفرع التحقيق لسكك الحديدية الاتحادية.

مهام الإدارة الاتحادية للشرطة العدلية

تكلف هذه الإدارة بثلاث مهام رئيسية هي :ـــ

أ. تقوم بمهمة مركز معلومات واتصالات لكل دوائر الشرطة في ألمانيا الاتحادية في مجال مكافحة الجريمة.

ب. تمتع بصلاحية خاصة بها في مجال التحقيق في قضايا ذات طابع دولي وخاصة في قضايا المخدرات ، وتزوير النقد ، والمخالفات ذات الصلة بالأسلحة والمتفجرات.

ج. يمكن الاستعانة بها في ميادين أخرى ، وذلك بموجب تعليمات أو بطلب من سلطة معينة . ولمزيد من التفصيل عن هذه المهام انظر الشكل التالي:

٢. دوائر شرطة الولايات:

تبنى وزراء داخلية الولايات في ألمانيا ، هيكلا تنظيميا نموذجيا لدوائر الشرطة يتسم بوجود مستويين مختلفين من التكامل.

المستوى الأول:

مؤلف من إدارة الشرطة ، ويشتمل على فرعين يخضعان لسلطة مسؤول واحد وهما:

- فرع خاص بالشرطي بالزي الرسمي.
- فرع خاص بالتحقيق القضائي.

ويتمتع المسؤول بصلاحية القيادة والإشراف على مجموع الدوائر التابعة لإدارته (كل مديرية شرطة تغطي قطاعا من السكان يشمل حوالي < ٣٠٠ > ألف نسمة في الوسط المدني أو تغطي مجال عمل يبلغ حوالي ثلاثين كيلوا متراً مربعا من المناطق الريفية)

المستوى الثاني

وهذا المستوى خاص بالمقاطعة ، وهناك قسم الشرطة الذي يغطي عدة مديريات . ويقوم هذا القسم بعدة مهام خصوصية وهو لذلك مزود بما يلي :ـــ

- مختبرات علمية
- وحدات عملياتية .

- شعب ردع الجنوح التجاري .
- مفوضيات لشرطة الطريقات السريعة .

ويوجد في كل ولاية ، وعلى المستوى المركزي فيها ، الوحدات التالية :ـــ

- جهاز شرطة بالزي الرسمي ينقسم إلى:ـــ

أ. وحدات للتدخل ، إذا اقتضى الأمر .

ب. وحدات خاصة ذات صلاحية في المناطق الحدودية والموانئ والخطوط النهرية.

- جهاز شرطة للتحقيق القضائي (دائرة الشرطة العدلية في الولاية)
- مدرسة للشرطة.

مهام الشرطة في دوائر الولايات الألمانية

تقوم دوائر الشرطة في الولايات الإحدى عشرة بمعظم تحريات الشرطة العدلية، حيث لا تتمتع الإدارة الاتحادية للشرطة العدلية بأي سلطة قضائية خاصة بها في مجال طلبات التسليم أو المساعدة الدولية في القضايا الإجرامية ، اذ أن هذا النوع من الطلبات تعالج من قبل السلطات المختصة في الولايات الألمانية الإحدى عشرة .

بيد انه تجدر الإشارة هنا إلى أن الإدارة الاتحادية للشرطة العدلية هي . المكلفة على المستوى الدولي ، بتلقي طلبات البحث الصادرة عن السلطات في الولايات، كما تقوم بإرسال الطلبات القادمة من البلدان الأجنبية إلى هذه الولايات.

رابعا: نظم الشرطة في إيطاليا

تتولى وزارة الداخلية في إيطاليا مسؤولية حماية القانون والنظام العمومي. وبوصفها السلطة العليا . فإنها تنسق بين نشاطات مصالح الشرطة وتراقب تطبيق القانون والأمن العام عن طريق إدارة الأمن العمومي . وطبقا للمبادئ التي تسنها وزارة الداخلية فان إدارة الأمن العمومي تحمل مسؤولية إنجاز المهام التالية :ـــ

- تطبيق المبادئ المعتمدة في إطار النظام والأمن العام .
- التنسيق الفني والعملياتي بين مصالح الشرطة .
- إدارة ومراقبة شرطة الدولة الإيطالية .
- مراقبة وإدارة التجهيز التقني بما في ذلك التجهيز المقدم لكل مصالح وزارة الداخلية الأخرى .

● يتكون قسم الأمن العمومي من المصالح التالية : ـــ

- قسم التخطيط والتنسيب بين مصالح الشرطة .
- الإدارة المركزية لمراقبة .
- الإدارة المركزية للقضايا الجارية والعامة.
- الإدارة المركزية للحيطة(مخابرات ومكافحة إرهاب)

- الإدارة المركزية للطرقات وسكك الحديد وشرطة الحدود وشرطة المراكز .
- الإدارة العامة .
- إدارة مدارس الشرطة .الإدارة المركزية للمصـــالح التقنيـــة والفنـــون العســـكرية المتعلقة بنقل الشرطة وتموينها وإيوائها ومصلحة المحاسبة الفرعية.

وهناك مصالح شرطة أخرى يمكن أن تقدم المساعدة لقسم الأمن العمومي في مجـــــال حفظ النظام والأمن العام مثل : ــ

- سلك حراسة السجون .(مسؤولون عن النظام داخل الســـجون وتـــابعون لـــوزارة العدل)
- سلك حراسة الغابات وهم مكلفون بحماية الغابة والمحيـــط وخـــاضعون لمراقبـــة وزارة الزراعة .

وعلى المستوى الإداري فان إيطاليا مقسمة إلى جهات ومقاطعات وبلديات ، ويكلـــف بالأمن في كل مقاطعة موظفان رفيعا المستوى هما : ــ

والي المقاطعة: وتكون مهمته حفظ النظام والأمن العام في المقاطعة، ويراقب أيضـــا تطبيق التعليمات الخاصة بهذه المسائل ، كما يدير مصالح شـــرطة المقاطعـــة وكـــل القوى الأخرى الموضوعة تحت تصرفه، وينسق بين نشاطات كل مصالح الشرطة.

قاضي بحث وتحري:وتشمل صلاحياته كل مظاهر تنسيق مصالح حفظ النظام والأمـــن العام

أما في البلديات ، فان لكل بلدية شرطتها المحلية ، تقف صلاحياتـــــها عنـــد حـــدود المنطقة البلدية وتشمل شبكة الطرقات ولإدارة المحلية (كالرخص والأسواق والصحـــة العامة)

خامســـا: نظـــام الشرطة في اليابان

يوجد في اليابان نوعان من الشرطة ، شرطة وطنية وشرطة تتبع الولايـــة، ويســـود بينهما التعاون كما لو كانا شرطة واحدة . وقد أحدثت لجـــان الأمـــن العـــام لضمـــان استقلال الشرطة السياسي . وهكذا فان رجال الشرطة صنفان :

- الموظفون الذين ينتمون للإدارة المركزية.
- الموظفون التابعون لإداراتهم المحلية المختصة.

١. الشرطة الوطنية:

وتتبع اللجنة الوطنية للأمن العمومي الوزير الأول ويرأسها وزير الدولة، وتتكـــون اللجنة من خمسة أعضاء مختارين من عدة قطاعات (اقتصادية ، ثقافية.....الــخ) وتخضع الشرطة الوطنية إلى مراقبة هذه اللجنة.

وتتولى الشرطة الوطنية مسؤولية استتباب الأمن على كـــامل الـــتراب اليابـــاني ، وتدير وتراقب مصالح الشرطة المحلية ، وهي بذلك مكلفة بمساعدة أبحاث البنيـــة

الأساسية الوطنية ، وتمارس عن طريق مكتب شرطتها القضائية دور المستشار والمنسق . ويلحق بالشرطة الوطنية الوحدات التالية: ــ

- المدرسة الوطنية للشرطة .
- المعهد الوطني لعلوم الشرطة .
- والحرس الإمبراطوري.

٢. شرطة الولاية:

لليابان (٤٧) ولاية بما في ذلك طوكيو وهوكايدو ، ولكل ولاية لجنة أمن عمومية تابعة للوالي ، والدور الأساسي المناط بشرطة الولاية هو حفظ الأمن والنظام العموميين.

ويترأس كل إدارة في الولاية رئيس شرطة ، وتعمل كل شرطة ولاية مستقلة عن غيرها ، ولكنها تعاون مع بعضها بعضا ويكون هذا التعاون قويا عندما يتعلق الأمر بالبحث في المخالفات الجنائية أو البحث عن الأشرار الفارين .

مسؤولية الشرطة ومهامها

ينص الفصل الثاني من قانون الشرطة الياباني على أن (مسؤوليات الشرطة تتمثل في حماية الحياة والأشخاص في ممتلكات كل فرد والحيطة من المخالفات وردعها وإجراء الأبحاث {الجنائية}، وإيقاف المشبوه { المشتبه } فيهم وهي مكلفة بكل المسائل المتعلقة بحفظ النظام والأمن العموميين).

وإضافة إلى ذلك فان الشرطة اليابانية تتولى الأعمال التالية:ــ

- البحث عن الأطفال المهملين أو الفارين من المنزل الأبوي وحمايتهم.
- نجدة الأشخاص الذين يكونون في وضع خطر في البحر أو البر.
- استجواب الأشخاص الذين يكونون في حالة سكر في المحلات العمومية أو في وسائل النقل العمومي.
- مساعدة المواطنين على تربية أطفالهم تربية لائقة وفي تحسين أماكن سكناهم من اجل الحيطة من الجرائم.
- القيام بمراقبة الأسلحة النارية والمتفجرات .
- إسداء النصيحة المتعلقة بحوادث الطرق .
- القيام بدوريات حراسة في المقاطعة.
- حماية بعض الأشخاص الهامين أو بعض المحلات الخاصة.

سادسا: نظام الشرطة في الأردن

يوجد في المملكة الأردنية الهاشمية مديرية الأمن العام وكما يلي:ـ

١. يساعد مدير الأمن العام للقيام بواجباته المختلفة خمسة مساعدين هم :

- مساعد مدير الأمن العام للعمليات والتخطيط والتدريب ، وتتبع لـــــه الإدارات التالية:
  - إدارة التخطيط والتنظيم .
  - إدارة العمليات .
  - إدارة الصيانة .
  - إدارة التدريب .
  - أكاديمية الشرطة الملكية .
  - إدارة الشرطة السياحية.
- مساعد مدير الأمن العام للإدارة .وتبع له الإدارت التالية :
  - الإدارة المالية .
  - إدارة الإمداد والتجهيز .
  - إدارة المستودعات .
  - إدارة الأبنية .
  - المؤسسة الاستهلاكية .
  - قيادة معسكر المديرية.
  - إدارة النوادي .
- مساعد مدير الأمن العام لشؤون السير ، وتتبع له الإدارات التالية :
  - إدارة السير .
  - إدارة ترخيص السواقين والمركبات .
  - إدارة الدوريات الخارجية .
- مساعد مدير الأمن العام لشرطة القضائية ، وتبع له الإدارات التالية:
  - إدارة التحقيقات والبحث الجنائي.
  - إدارة الحدود والإقامة .
  - إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل .
  - إدارة مكافحة المخدرات والتزييف .
  - إدارة الشؤون القانونية .
  - محكمة الشرطة .
- مساعد مدير الأمن العام لقوى البشرية ، وتتبع له الإدارات التالية :
  - إدارة شؤون الضباط .

- إدارة شؤون الأفراد .
- إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي.
- إدارة الإفتاء والإرشاد .
- قيادة الشرطة النسائية .

٢. يرتبط بمدير الأمن العام مباشرة كل من :

- المفتش العام .
- مكتب الأمن الوقائي.
- لواء الأمن العام.
- ديوان الأمن العام .
- قيادة الشرطة الخاصة .
- الأمانة العامة للاتحاد الرياضي للشرطة .
- مكتب مدير الأمن العام .

٣. يتولى المساعدون كل ضمن اختصاصه الإشراف على أعمال مديريات الشرطة ومتابعتها وتوجيهها ضمن السياسة العامة لمديريات الأمن العام والخطط والبرامج التي تحقق الأهداف العامة .

٤. يرتبط لواء الأمن العام ، وقيادة الشرطة الخاصة إداريا مع مساعد للعمليات والتخطيط والتدريب لغايات تسهيل عملها .

الملحق (ب)

مقتطفات من تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان الجزء الخاص بالعراق لعام ١٩٨٨

مظاهر التمييز بسبب العرق ، الأصل القومي ، الدين أو الرأي السياسي:

وإذا ما انتقلنا إلى ما إذا كان هناك تمييز بسب العرق أو الأصل القومي أو الديـــن أو الرأي السياسي أو غير ذلك من الأمور التي تناولتها المادة (٢) ١ من أحكـــام العـــهد الدولي فسوف نجد واقعا مختلفا في قسماته عما تمت الإشارة إليه في حالـــة المســـاواة بين الجنسين .

فمن واقع الشكاوي الواردة للمنظمة يتخذ التمييز مظاهر مختلفة تتفـــاوت فيمـــا بينـــها فتمس حقوقا تتعلق بحق المواطنة ، كما تتخذ الانتهاكات صورا مختلفة منها التـــهجير القسري ومصادرة الممتلكات مع إجراءات الترحيل ، ويمتد الأمر في بعض الأحيـــان إلى مصادرة الشهادات العلمية والدراسية وبطاقة الهوية

ويأتي في مقدمة العناصر التي تدل عدة شواهد على تعرضها لصور التميـــيز ســـالفة الذكر أبناء القومية الكردية وبعض المنتمين للاقليات* الدينية والعرقية ونخص بـــالذكر الشيعة* والمواطنين من اصل إيراني.

فقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عشرات الشكاوي من أفراد ومـــن جمعيـــات عراقية مختلفة منها (منظمة حقوق الإنسان في العراق) ، (وجمعية الدفـــاع عـــن المهجرين العراقيين) (والمنظمات الشعبية العراقية ــ المكتـــب المركـــزي) تشـــير جميعها إلى انتهاكات في هذا الصدد .

كما تلقت المنظمة شكاوى تتعلق بحالات إعـــدام دون محاكمـــة ، واختفـــاء قســـري واعتقال لسنوات طويلة شمل اعتقال أطفال وشباب بلغ عددهم ٣٠٠ شخص ومعظمـــهم من مدينة السليمانية في شمال العراق جرى اعتقالهم بين نهايات ســـبتمبر ومنتصـــف أكتوبر ١٩٨٥ واعدم من بينهم ٢٩ شابا ــ دون محاكمة ــ في أوائل يناير ١٩٨٧ .

---

*يشكل العرب الشيعة في العراق أغلبية السكان (حوالي ٦٨%من مجموع سكان العراق وليس أقليـــة، وهـــذه المغالطة أو الخطأ الذي وقع فيه منظموا التقرير نتيجة للتضليل والتشويه للحقائق التي يمارسها النظام العراقـــي).
المؤلف

إلا انه من الأهمية بمكان التنويه بان مثل هذه الممارسات وان كانت تقع بحق بعض العناصر الكردية وبحق المنتمين لبعض الاقليات في العراق إلا أنها تقع بالقدر نفسه بحق المعارضين السياسيين عامة في العراق ومن ثم فهي اقرب إلى أسلوب عام تنتهجه الجهات المختصة إزاء المعارضة السياسية .

ومن ثم فان وجه الخصوصية في أوضاع المجموعات العرقية والدينية المشار إليها يكمن في الطابع النوعي للانتهاكات (الترحيل ، انتهاك حق المواطنة ...) وذلك إضافة إلى الانتهاكات الأخرى التي تمارس بحق المعارضين إجمالا . كما يكمن في أن طبيعة الانتماءات العرقية والاثنية والدينية للاقليات ينظر لها من جانب السلطات المعنية في العراق على أنها عامل مرجح لاحتمالات انصراف ولاء هذه المجموعات لجهات أخرى أو على نحو أدق للجار المتنازع ، معه ، إيران ، أو لاحتمالات توظيف الأخيرة لأي حالة من حالات الاستياء التي قد توجد في هذه اللحظة أو تلك بينهم .

الحق في الحياة

لا تزال المنظمة العربية لحقوق الإنسان تنظر بقلق بالغ لاتساع نطاق عقوبة الإعدام في قضايا الرأي في العراق وللقائمة الطويلة من الأفعال التي تعاقب بالإعدام ولشيوع حالات الإعدام دون محاكمة أو بعد محاكمات مقتضبة تفتقر إلى الضمانات الأساسية المتعارف عليها دوليا . كما يساورها قلق بشان حالات القتل السياسي الذي يتخذ في بعض الأحيان طابع القتل الجماعي

وكان أعضاء لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة قد أعربوا في أعقاب استماعهم لتقرير ممثل حكومة العراق عن قلقهم بشأن الجانب المتعلق بالحق بالحياة خاصة في ضوء كثرة الحالات التي وردت إليهم لعدم توافر معلومات رسمية عن عدد الحالات التي نفذ فيها بالفعل هذا الحكم . هذا وكان تقرير منظمة العفو الدولية قد أكد المعنى نفسه مشيرا للزيادة المستمرة في عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام راصدا انه منذ مارس ١٩٧٦ اصدر مجلس قيادة الثورة ١٧ قرارا يجيز فيها توقيع عقوبة الإعدام وذلك على ٢٩ نوعا من الأفعال المرتكبة .

ونظرا لان الإطار التشريعي الخاص بحالات الإعدام قد تمت تغطيته في بند سابق فسوف يعني البند الحالي بتبيان الإطار التطبيقي في هذا الشان ، راصدا الحالات التي نمت لعلم المنظمة والتي أكدتها دوائر أخرى سواء كانت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أو بعض المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية .

حسبما تفيد الشكاوي الواردة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان تشيع حالات لإعدام بين عدة فئات أبرزها المتهمون بعضوية أحزاب محضورة ــ وعلى رأسها حزب الدعوة الإسلامية والحزب الشوعي ــ كما تشيع بين الأكراد المتهمين بالانتماء لحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني (المحظور نشاطهما) وكذلك بين المنشقين عن حزب البعث الحاكم والفارين من الخدمة العسكرية والمشتبه في معارضتهم للحكومة من المنتمين للاقليات الدينية أو ممن يحبذون إنهاء النزاع المسلح مع إيران.

وتتخذ الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة صورا مختلفة فإضافة للاعدامات هناك حالات القتل الجماعي والقصف المسلح لبعض المناطق الكردية ، وحالات إطلاق النار على المتظاهرين من الطلاب وإصابة بعض المدنيين من النساء والأطفال ، وحالات الاغتيال السياسي للمعارضين المقيمين بالخارج وحالات الموت تحت التعذيب . وفيما يتعلق بحالات الإعدام دون محاكمة والموت من جراء التعذيب فقد أفادت التقارير الواردة لمنظمة أن ٢٩ شابا من بين ٣٠٠ من الأطفال والشباب معظمهم من مدينة السليمانية قد تم إعدامهم دون محاكمة في أوائل يناير ١٩٨٧ . كما أفادت أن آخرين من بين هؤلاء المعتقلين قد تعرضوا للتعذيب ما أدى إلى وفاة ثلاثة أطفال على اثر ذلك . هذا ولا يزال اعتقال باقي أفراد هذه المجموعة مستمرا وان كانت حقيقة مصيرهم وأماكن احتجازهم غير معروفة . هذا وكان أهالي ضحايا الإعدام قد تسلموا جثث ذويهم مقابل مبلغ من المال . وقد أفادت التقارير أن الجثث حملت آثار واضحة للتعذيب وان بعض الضحايا ــ فيما يبدو ــ قد اقتلعت عيونهم . هذا وكانت التقارير الواردة للمنظمة العربية للحقوق الإنسان قد أشارت إلى أن هؤلاء جميعا (ال ٣٠٠ طفل وشاب) قد تم اعتقالهم بين نهايات سبتمبر ومنتصف أكتوبر ١٩٨٠ دون أن يقترفوا أي ذنب ، وإنما لمجرد انتمائهم لأسر يزاول بعض أفرادها أنشطة سياسية معارضة أو لصلات القرابة مع أشخاص أما فروا من الخدمة العسكرية أو انضموا للوحدات الكردية المسلحة وانهم قد اتخذوا (كرهائن) لدفع أقاربهم لتسليم أنفسهم .

وقد أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في برقية وجهتها لرئيس العراقي صدام عن قلقها البالغ وناشدته إجراء تحقيق في حالات الإعدام دون محاكمة وحالات الوفاة من التعذيب . كما طلبت تزويدها بمعلومات عن أسباب اعتقال باقي الأفراد . وناشدته الإفراج الفوري عنهم إذا لم تكن هناك تهم موجهة إليهم، أو كفالة تقديمهم لمحاكمات عادلة إذا كان هناك تهم بجرائم محددة منسوب إليهم وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في أعقاب ذلك ردا من السيد السفير سمير عبد العزيز نجم والذي كان وقتها يشغل منصب رئيس شعبة المصالح العراقية في مصر جاء فيه : أن برقية المنظمة قد أحيلت إلى وزارة الخارجية (وأنها قيد الدراسة من قبل الجهات

المعنية) إلا أن المنظمة ـــ رغم هذا الوعد ـــ لم تسلم أي رد يفيد أن الأمر قـــد درس من الجهات المعنية . وفي تاريخ لاحق أفادت إحدى نشرات منظمة العفو أن السـفارة العراقية في الملكة المتحدة قد أقرت بإعدام سبعة من الشباب وصفتهم بأنـهم ارتكبـوا أعمال عنف وتخريب ، وانه تمت محاكمتهم في محكمة خاصة روعيت فيها جميـع الضمانات القانونية اللازمة وأنهم قد ثبتت علهم التهم المنسوبة لهم وصدرت ضدهـم أحكام بالإعدام وباستثناء هؤلاء السبعة (فيما ورد ذكره من أن هناك ٢٩ شـابا قـد اعدموا هي مزاعم لا أساس لها من الصحة وهي شائعات مغرضـة يشـيعها النظـام الإيراني لنيل من سمعة العراق ومكانته الدولية) هـذا ولـم يوضـح الـرد طبيعـة الإجراءات القانونية التي تمت بمقتضاها المحكمات كما لم يشر لحالات الوفاة بسـبب التعذيب ولا إلى مصير من لازالوا رهن الاعتقال .

كما كانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد تلقت شكوى أخرى تفيد إعـدام ثمانيـة أشخاص من العراقيين الأكراد وضحه أن جثثهم قد سلمت لذويهم في ١٢ يناير ١٩٨٧ وذلك مع تعليمات بعدم إقامة مراسيم العزاء . علما بان حالات الإعدام قد نفـذت دون محاكمة . ويشمل هؤلاء الأشخاص أفرادا من سكان القرى المحيطة بمدينة السـليمانية في شمال العراق ومنهم صالح عبدالله وحاجي رسول أمام احمد ورشيد أميـن وعطـا احمد أمين وجمال مالو محيي وجمال مصطفى وشريف حسن وهوشنك عبـد الحميـد كوردر. كما أفادت إحدى الشكاوي الواردة للمنظمة أن إعداما قد وقع في أوائـل هـذا العام بحق الطالب السيد فائز الحيدري البالغ من العمر (٢٢) عاما وهو مـن أهـالي الكاظمية ببغداد وقد اتهم بمعارضة السلطات . علما بان تاريخ اعتقاله يعود لنوفمـبر ١٩٨٥ وان مصيره ظل غير معروف فيما بين تاريخ اعتقاله وتاريخ إعدامه.

كما وردت للمنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوتان مرفق بكل منهما صورتان لجثتيـن مشوهتين وقد جاء بهما أن اثنين من الطلاب العراقيين الحاصلين على حـق اللجـوء السياسي في باكستان ـــ وهما نعمة مهدي (٣٠ عاما) وسامي محمـد مـهدي (٢٩ عاما) ـــ قد تم اختطافهما في ١٤/٣/ ٨٧ من جامعة كراتشي حيث كانا يدرسان بكلية الهندسة . وانه قد عثر فيما بعد على جثمانيهما في إحدى المناطق من المدينة النائيـة دون رأسيهما ، كما كانت آثار التعذيب بادية عليهما وهو الأمر الذي صعـب معـه التعرف على شخصيتهما في أول الأمر . وقد نسبت الشكوتان أمر ارتكاب الحادث لما سمته بـ (وكلاء) السفارة العراقية ، كما وصفت الحادث بأنه جـاء انتقامـا مـن الطالبين بسبب انتمائهما إلى المعارضة الإسلامية وبعد فشل الجهود الرامية لتسـليمهما إلى السلطات العراقية وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد أعربت عـن قلقـها البالغ من الأنباء التي تلقتها وذلك في خطاب وجهته لوزير داخليـة دولـة باكسـتان وناشدته إجراء تحقيق في الأمر .

وقد أفاد تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٧ أن بعض المعتقلين السياسيين قد لقـوا حتفهم من جراء التعذيب ومنهم طيار سليم محمد وهو طالب يبلغ من العمر ١٨ عاما وقد اتهم بعضوية الحزب الديمقراطي الكردستاني المحظور نشاطه علما بأنه كان قد اعتقل في تشرين الأول / ١٩٨٥ وورد انه توفي تحت التعذيب كما نشرت أسماء ٨٥ شخصا من قد تم اختفائهم في ظروف غامضة وقيل انهم تعرضوا للإعدام فيما بين يناير ٨٥ وفبراير ١٩٨٦

كما أشار تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمعني بحالات الإعدام دون محاكمة أو الإعدام التعسفي لتلقي اللجنة ما يفيد أن ٢٠٠ شخص في شمال العراق قد قتلوا وقيل انهم من الأكراد وزعم أن بعضهم قد اعدم بدون محاكمة والبعض الآخر قد قتل أثناء المظاهرات ، وأن مجموعة ثالثة قد ماتت نتيجة التعذيب الذي لاقته على أيدي قوات الأمن . وذلك فضلا عن وجود مزاعم أخرى بشان حدوث حالتي إعدام خلال عام ١٩٨٦ في شمال العرق . وكانت نفس هذه الحالات قد سجلتها منظمة العفو في تقرير هام عام ٨٧ وأفادت أنها تلقت ردا من السفير العراقي في المملكة المتحدة في آب / ١٩٨٦ أفاد فيه (أن هذه المزاعم هي محض اختلاقات اصبغ عليها رقم وموقع لكي تبدو معقولة)

كما وردت تقارير أخرى في مطلع السنة عن إعدام تسعة آخرين من أعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني (المحظور نشاطه) وذلك في الموصل وكركوك وبغداد . وكانت منظمة العفو قد أعربت عن مخاوفها حول مصير ١٦ عضوا في الحزب الاشتراكي الكردستاني موقوفين في سجن أبو غريب ، وقيل انهم يواجهون عقوبة الإعدام . كما وردت تقارير أخرى عن مقتل ٢١ شخصا في شمال العراق في عمليات يبدو أنها تمت خارج نطاق القضاء . وكان بين الضحايا ١٥ طالبا من مدارس ثانوية ومن جامعة صلاح الدين تم اعتقالهم وإعدامهم بصورة فورية في إبريل ما بين ٢٧ آذار / و ٣ نيسان . كما ورد أن ستة معتقلين اعدموا علنا بصورة فورية خارج السجن المركزي في السليمانية في ٩ نيسان وقيل أن جميع الضحايا ـ وهم من المتعاطفين مع الاتحاد الوطني الكردستاني المحظور ـ كانوا دون سن الثامنة عشرة.

كما سجلت تقارير أخرى عدت حالات إعدام بحق المتهمين بعضوية الحزب الاشتراكي الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني حيث اعدم تسعة أشخاص ثم خمسة أشخاص من المنتمين للأول وستة أشخاص من الثاني من بينهم طالبان من المدرسة الثانوية المهنية بالسليمانية وذلك في يناير ١٩٨٦ .

هذا وسبق للمنظمة أن تناولت حالات إعدام دون محاكمة نفذت بحق عشرة أفراد من أسرة حجة الإسلام محمد باقر الحكيم في ٣ـ٦ مارس ١٩٨٦ ووفاة المفكر الإسلامي محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى اللذين ماتا تحت التعذيب . كما جاء في التقرير

الذي أعده المقرر الخاص بحالات الإعدام بدون محاكمة والمقدم للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن بعض الأفراد المنتمين للطائفة الآشورية قد اعدموا دون أن توجه إليهم تهم محددة وبدون محاكمة في منتصف عام ١٩٨٥ .
وفيما يتعلق بالقتل الجماعي تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عدة شكاوى تتعلق بتعرض بعض القرى التي يقطنها المواطنون الأكراد لما سمته الشكاوي (بالقصف الكيماوي) . وأوردت الشكاوي في هذا الصدد قوائم بأسماء من وصفتهم بأنهم من الشهداء الذين راحوا ضحية هذا القصف ، وبأسماء القرى التي تعرضت له ، وألحقت بذلك صوراً للتشوهات التي خلفها مثل هذا القصف على عدد من الأشخاص ممن نجوا من الموت . وأكدت الشكاوى الواردة أن هذه العمليات لا تتعلق بالحرب العراقية الإيرانية ، حيث أن القرى التي تعرضت لذلك تبعد عن منطقة العمليات الحربية العسكرية للطرفين . وأفادت أن من بين المواقع التي تعرضت لذلك عدة قوى في محافظات السليمانية، واربيل، وكركوك ، وصلاح الدين، ودهوك .
وأفادت أن سكان القرى المدمرة تم ترحيلهم وإعادة تسكينهم في مناطق مختلفة من القطر لكن أقساما منهم اعتقلوا في مخيمات في المنطقة الصحراوية القريبة من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية . وأضافت أن (القصف الكيماوي) وجه ضد الأهداف المدنية في كردستان وانه شمل إحراق الحقول بما فيها من المحاصيل زراعية وتدمير عدد من الجوامع والكنائس .
وقد أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها البالغ من الأنباء التي تضمنتها الشكاوى وذلك في خطاب لها وجهته إلى للسلطات العراقية ، وناشدته فيه إيضاح حقيقة الأمر واتخاذ التدابير المناسبة بشأن ما ورد فيها من معلومات والتي أن صحت تعد انتهاكا لحقوق الإنسان وفي مقدمة ذلك الحق في الحياة .
وكانت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قد تناولت في معرض مناقشاتها للتقرير الأخير المقدم من حكومة العراق حالات نمت لعلمها وتتعلق بإطلاق النار على المتظاهرين وهي حالات راح ضحيتها طلاب وبعض عناصر أخرى من المدنيين شملت بعض النساء الأطفال .
وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد تلقت أنباء بان قرارا بالعفو قد صدر في أخريات هذا العام ٨٧ عن المعارضين السياسيين في الخارج وانه يشمل المحكوم عليهم بالإعدام وقد طالب القرار بعودة هؤلاء الأشخاص لأرض الوطن. وقد أفادت الأنباء أن هذا القرار قد أعلنه وزير الإعلام العراقي أثناء مهرجان شعري استضافه العراق . وقد تلقت المنظمة هذا النبأ بارتياح بالغ وتأمل أن يمتد قرار العفو ليشمل جميع سجناء الرأي والضمير.

الحرية والأمان الشخصي:

من بين ما يثير قلق المنظمة العربية لحقوق الإنسان شيوع عمليات الاعتقال العشوائي للأشخاص المشتبه بمعارضتهم للحكومة . واستمرار الاعتقال لسنوات طويلة دون محاكمة ، فضلا عن انعقاد المحاكمات بحد ذاته لا يعني بالضرورة كفالة الضمانات اللازمة كما سبق إيضاح ذلك .

وقد تراوحت التقديرات حول العدد التقريبي للمعتقلين السياسيين في السجون العراقية . فقد زعمت المنظمة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في العراق أن عدد سجناء الرأي يصل إلى ما يزيد على بضعة آلاف ، وأن لديها كشوفا بأسماء المئات من المعتقلين . بينما أشارت منظمة العفو لوجود عشرات المئات من المعتقلين . هذا وكانت المنظمة الأولى قد أوردت قائمة بأسماء ١٣٥ شخصا من سجناء الرأي والضمير.

وقد استفسرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في خطاب وجهته للسلطات العراقية عن حقيقة الأمر ودواعي استمرار اعتقال هؤلاء وعن ماهية التهم الموجهة إليهم وعن أسباب عدم تقديمهم المحاكمة ، إلا أنها لم تتلق ردا . وكانت القائمة التي تلقتها المنظمة ــ والتي شملت أسماء ١٢٥ شخصا ــ قد تضمنت أسماء معتقلين ينتمون إلى قطاعات مختلفة ، من بينهم ٢٧ طالبا جامعيا ، و٢٩ طالبا دون المرحلة الجامعية و ١١ عاملا و٦ من المزارعين و٧ من العسكريين و٧ آخرين من الموظفين و ٤ من رجال القانون و٧ من المعلمين و٢ من ربات الأسر . وفي مقدمة هؤلاء امجد حسن والي (عسكري) معتقل منذ عام ١٩٨١ واكرم حسن محمد البياتي (مزارع) معتقل منذ عام ٨٢ ، وإسماعيل احمد محمد (عامل) معتقل منذ عام ٨١ ، واسعد عبد الحسين محمود (طالب جامعي) معتقل منذ عام ٨٤ ، وشاكر عبد الرزاق (موظف) معتقل منذ عام ٨٢ ومهدي صالح القزويني (رجل قانون) معتقل منذ عام ١٩٨٠ ونوال عبد المنعم تحسين (ربة بيت) معتقلة منذ عام ١٩٨٤.

وجدير بالذكر انه من بين المئات الذين لا يزالون رهن الاعتقال أشخاص اتهموا بالانتماء لأحزاب سياسية محظورة وغيرهم من منتقدي الحكومة والمشتبه بمعارضتهم لها ومعارضي التجنيد الذين رفضوا الاشتراك في الحرب العراقية / الإيرانية ، والفارين من الجيش والطلاب من لقي القبض عليهم أثناء المظاهرات والأشخاص الذين اتخذوا كرهائن عوضا عن أقاربهم المطلوبين من قبل السلطات وعديد من العناصر الكردية . هذا وتشمل التهم الموجهة إليهم تهمة الخيانة الوطنية وأعمال التجسس والتآمر ضد الدولة أو الحزب الحاكم أو الثورة ، وكثيرا ما تساق تلك التهم مضافا إليها إشارة مقتضبة للتعاون مع جهات أجنبية معادية للعراق وذلك دونما تسمية واضحة لهذه الجهات كما سجل ذلك تقرير الكونجرس الأمريكي.

هذا وقد سبق الإشارة للشكاوى التي تلقتها المنظمة بشان استمرار اعتقال طالبين عراقيين فور وصولهما ال العراق في ٩ شباط ١٩٨٧ في أعقاب قرار طردهما من فرنسا . وكان الطالبان هما فوزي حمزة الربيعي ومحمد حسن خير الدين ــ قد أفادا مرارا انهما يخشيان العودة إلى العراق علما بأنهما متهمان بالانتماء إلى حزب الدعوة الإسلامية وهي مسألة يعاقب عليها بالإعدام . وقد أجرت المنظمة اتصالات بشأنهما فقد تلقت بارتياح نبأ صدور عفو عنهما في ١٣ آذار .

وبخصوص حالات الاختفاء القسري أشار تقرير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (وثيقة رقمEN/CN/1986/15 بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٨٦ أن الفريق العامل قد أحال قائمة تشمل أسماء ٥٣ فردا من أعضاء أسرة شيعية معروفة مازالوا مفقودين حسبما تفيد التقارير . هذا وكان ممثلون من اللجنة الدولية للإفراج عن النساء المحتجزات والمختفيات في العراق قد اجتمعوا بالفريق المعني في هذا الصدد ، وزعموا انه قد القي القبض على العديد من الأشخاص المفقودين أما لرفضهم الانضمام إلى حزب البعث ، أو انتقاما من أقاربهم من الرجال الذين عارضوا الحرب العراقية / الإيرانية . وابلغوا الفريق بـ ٣٠ حالة تشمل ١٦ امرأة وأربعة رجال اختفوا فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ هذا وتشير إحدى الشهادات التي استمع إليها الفريق المذكور إلى أن أعضاء العائلة المذكورة تتكون من عدة زعماء دينيين وعلماء وانهم لم يشتركوا في الأنشطة السياسية ولكنهم أعلنوا انهم يحبذون إنهاء النزاع المسلح مع البلد المجاور . وكانت التقارير قد أفادت أن قوات الأمن العراقية كانت قد اتخذت تدابير انتقامية ضد جميع أفراد العائلة التي تتكون من حوالي ٥٠٠ شخص ، وان مصير باقي أفراد العائلة ممن نجوا من الاختطاف والإعدام مازال يكتنفه الغموض . وقد أورد الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري ملخصا إحصائيا بخصوص الاختفاءات القسرية ففي العراق فأفاد بأن مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق إلى الحكومة بلغ ٧٢١ حالة وان مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشان الحالات التي أحالها الفريق بلغت ٥٦ حالة بينها ١٠ حالات لأشخاص إفادة الحكومة انهم قد اعدموا وان الحالات التي لا تزال معلقة تبلغ ١٤٣حالة . كما أضاف الفريق العامل أن الحالات التي أوضحتها مصادر غير حكومية بلغت ١٩ حالة حيث أفادت أن ٦ أشخاص قد اعدموا إضافة إلى العشرة الذين أوردتهم الحكومة وأوضحت أن ٥ تم إطلاق سراحهم و٧ اتضح انهم طلقاء وان واحدا قد توفي في الاعتقال.

هذا وكانت منظمة العفو قد أشارت إلى أن عددا كبيرا من المدنيين بينهم طلاب قد اعتقلوا في اربيل بشمال العراق عقب محاولة قامت بها قوات المعارضة الكردية لاغتيال محافظ اربيل في آذار ١٩٨٦ .

وإجمالا نستطيع القول أن المنظمة ظلت تتلقى على غرار السنوات السابقة تقارير عن انتشار عمليات الاعتقال العشوائي للأشخاص المشتبه بمعارضتهم للحكومة وللمدنيين الأبرياء . ويلاحظ تعارض مثل هذه الممارسات مع ما جاء بالدستور العراقي وبقانون العقوبات حيث تتضمن التشريعات العراقية ما يفيد عدم جواز استمرار مدة التوقيف لما يتجاوز مدة خمسة عشر يوما في كل مرة حيث يلزم أما إحالة الموقوف إلى المحكمة أو إطلاق سراحه .

وجدير بالذكر أن الحكومة العراقية قد أعلنت عن منح عفو ـ بموجب القرار رقم ٢٨٧ الصادر عن مجلس قيادة الثورة ـ عن بعض السجناء ممن كانت قد صدرت بحقهم أحكام بالسجن في محاكم مدنية وعسكرية . إلا أن العفو لم يشمل المحكوم عليهم الإعدام ، كما أن العدد الفعلي للسجناء الذين شملهم العفو غير معروف. هذا وكان عفو آخر قد صدر في أيلول عن الفارين من الجيش بوجوب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٧٥ .

وإذا كان الاعتقال التعسفي وما يصاحبه من إجراءات احتجاز طويلة الأمد وغياب الضمانات الأساسية الأخرى هو أحد المظاهر المهددة للأمان الشخصي، فانه بلا شك ليس المظهر الوحيد . فهناك من الممارسات ما يهدد مقومات الإحساس بالأمان ، ومنها على سبيل المثال شعور العناصر المنتمية لأصول إيرانية بخطر الترحيل خارج البلاد أو بخطر الاعتقال ، ومنها أيضا معاناة السجين السياسي نفسه الذي يعيش حالة يسودها القلق بسبب عدم معرفته بمصيره ولا لأمد بقاءه ففي السجن . ومنها كذلك شيوع أسلوب رفع التقارير وهو الأمر الذي يلقي على حد وصف بعض الشكاوي الواردة تشجيعا من الجهات الأمنية مما يترك آثاره في إيجاد حالة من انعدام الأمان . هذا وكانت بعض المصادر الصحفية منها (الأهرام ١٩٨٧/٧/٢٣) قد أشارت لإصدار الرئيس العراقي مرسوماً يأمر فيه الموظفين بالعمل على إنقاص وزنهم إلى مستويات صحية وإلا تعرضوا إلى فقدان وظائفهم . إلا أن المنظمة لم تتلق ما يؤكد أن مرسوما بهذا الشان قد صدر . ولكن في حالة ما إذا كان هذا الأمر صحيحا فان تهديد المرء باحتمال فقدان وظيفته هو أمر ينطوي على المساس بالأمن الوظيفي والمعيشي.

معاملة السجناء وغيرهم من المعتقلين

يحظر الدستور العراقي ممارسة التعذيب فقد جاء في الفقرة (أ) من المادة (٢٢) أن كرامة الإنسان مصونة وتجرم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي أو النفسي . كما جاءت نصوص قانون العقوبات رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ مجرمة كافة الأفعال الماسة بحياة الإنسان وسلامة بدنه وكرامته . بل ونصت المادة ٣٢٢و٣٢٣ من قانون العقوبات على معاقبة كل موظف أو مكلف بخدمة عامة بالسجن مدة لا تزيد على سنة إذا استعمل القسوة مع أحد الناس اعتمادا على وظيفته ، وبمعاقبة كل مواطن بالحبس إذا عذب أو أمر بتعذيب متهم لحمله على الاعتراف بجريمة أو الإدلاء بأقوال أو معلومات بشأنها ويكون في حكم التعذيب استعمال القوة أو التهديد بها .

وبالرغم من تلك التشريعات تفيد تقارير موثوق بها أن التعذيب بشقيه الجسدي والنفسي يمارس على نطاق واسع ، بل ويمارس ـ على حد توصيف منظمة العفو ـ بشكل روتيني من قبل قوات الأمن . بل لقد رصدت منظمة العفو ٣٠ طريقة تستخدم في تعذيب المعتقلين السياسيين وذلك على حد رواية الأشخاص الذين سبق اعتقالهم . ومن المعروف أن جميع مزاعم التعذيب قد تم نفيها جملة وتفصيلا من جانب السلطات العراقية بما في ذلك تقارير التعذيب المزودة بشهادات طبية والتي قدمها أشخاص سبق اعتقالهم في العراق وأثبتت الفحوص الطبية التي اجروها في الخارج صحت تعرضهم لها.

هذا وكان تقرير الكونغرس الأمريكي قد سجل ملاحظة مؤداها أنه بالنظر لأحكام البناء الأمني بأجهزته المختلفة يصعب تصور أن الممارسات المتعلقة بالتعذيب تتم دون موافقة ضمنية من كبار المسؤولين داخل تلك الأجهزة.

إلا انه من الأهمية بمكان في هذا الصدد الإشارة إلى الفقرة ٣ من المادة ٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب والتي تنص بوضوح على انه (لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة من موظفين أعلى رتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب) وهو الأمر الذي أكدته المادة (٢) من مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين والتي اعتمدتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في القرار ١٦٩/٣٤ .

هذا وتجمع التقارير والشكاوى الواردة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان على تعرض الأشخاص المعتقلين لأسباب سياسية أو لأسباب تتعلق بالاعتبارات الأمنية عامة للتعذيب ولسوء المعاملة . ويفيد عدد من الشكاوى الواردة للمنظمة أن إساءة المعاملة تشهد أعلى صورها في الفترة التالية مباشرة للاعتقال وخلال فترة الاستجواب والتحقيق والتي كثيرا ما تمتد لعدة شهور.

وقد جاء في إحدى الشكاوى التي تلقتها المنظمة وصف لطرائق التعذيب المستخدمة ولأسماء بعض المعتقلين ممن لقوا حتفهم من جراء تعرضهم لها . فقد

أفادت أن كل من صاحب رحيم أبو كلل والسيد محمد جلوخان ومحمد علي ماشاء الله وجاسم محمد علي العطار وعبد الحسين أبو لحمة قد فارقوا الحياة بعد التعذيب الذي تعرضوا له ، كما جاء ذكر المعتقلة ميسون غازي (١٩ عاما) التي اعتقلت عام ١٩٨٦ وتوفيت من جراء التعذيب . وعلى الجانب الآخر أوردت أسماء أخرى ممن تعرضوا للتعذيب منهم إكرام حسن محمد البياتي . واحمد عبد الرسول وثائر شفيق محمد وقد وصفتهم بأنهم ما زلوا معتقلين بسجن الفضيلية وآخرون منهم جواد كاظم الاحمدي ، وحسن علي ، وجواد عباس ، واسعد عبد الحسين ممن تم إحالتهم إلى سجن أبي غريب .

حقوق الاقليات :

تتعرض الأقلية التي تنتمي لأصول إيرانية لمظاهر نوعية من الانتهاك أبرزها التهجير القسري . وقد أفادت الشكاوى الواردة للمنظمة أن المواطنين الذين تتخذ بحقهم هذه الإجراءات ليست كلها بالضرورة من العناصر السياسية . وقدرت إحدى الشكاوى عدد المهجرين بأنهم يصلون إلى مائة ألف مواطن . وأضافت أن جميعهم قضوا سنوات عمرهم بالعراق ويعتبرونه وطنهم مثلهم في ذلك مثل سائر المواطنين العراقيين . وأوردت الشكاوى أن عمليات التهجير تنطوي على مظهر آخر من مظاهر الانتهاكات وهو حرمان المهجرين من الحصول على ممتلكاتهم وحبس عدد منهم لفترات تصل إلى ست سنوات وذلك قبل تهجيرهم الفعلي . وكانت الشكاوي الواردة للمنظمة قد تطرقت أيضا إلى أن المواطنين من اصل إيراني لا يحصلون أصلاً على شهادة الجنسية العراقية إلا بشق الأنفس . كما أضافت أن الشهادة التي تمنح لهم هي من الدرجة الثانية ويسجل عليها بالخط الأحمر عبارة (من التبعية الإيرانية) ويترتب على هذه العبارة الحرمان من مميزات وطنية عديدة فضلا عن جواز سحبها في أي وقت هذا وكان تقرير الكونغرس الأمريكي لعام ١٩٨٦ قد أشار إلى أن العديد من الأسر التي تنحدر من اصل إيراني قد أقامت في العراق لعدة أجيال بل وان بعض أفرادها يذكرون أن أجدادهم ليسوا أصلا من إيران إنما زعموا انهم من أبناء الجنسية الإيرانية لتفادي الخدمة العسكرية الإجبارية في عهد العثمانيين كما كانت الشكاوى الواردة قد أفادت أن إجراءات التهجير القسري قد تسببت في تشتيت أعضاء الأسرة الواحدة . ومن الأمثلة الصارخة لذلك ، الحالات التي يتم فيها تهجير الزوج والأولاد بوصفهم من اصل إيراني ويتم إبقاء الزوجة باعتبارها من اصل عراقي ـ والعكس صحيح:

وكانت الشكاوى قد أشارت إلى أن التزواج الذي تم على مدى أجيال يصعب معه الزعم بان هناك عرقا يمكن إرجاعه إلى جذوره الأولى الخالصة دونما تداخل لعروق أخرى فيه .

هذا ويتعرض أبناء القومية الكردية أيضا لإجراءات تهجير .فقد قدرت إحدى الشكاوى الواردة للمنظمة أعداد من اتخذت بحقهم إجراءات تهجير بنحو عشرات الآلاف من الأسر . وكانت قد أفادت انه قد القي بهم – على حد وصفها– على الحدود الدولية بعد أن تم تجريدهم من وثائقهم الشخصية : وتشمل جوازات السفر وشهادات الجنسية العراقية وشهادات الخدمة العسكرية والشهادات العلمية والدراسية، وبعد مصادرة أموالهم وممتلكاتهم رغم أنها مسجلة بأسمائهم وفق القوانين والأنظمة المرعية.

كما أشارت لاحتجاز أبناء المهجرين خاصة ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٣٠ عاما واستمرار احتجازهم في السجون لفترات طويلة وصلت في بعض الأحيان لمدة سبع سنوات دون محاكمة أو اتهام .. وأضافت أن انقطاع أية أخبار عنهم أو معلومات هو وجه آخر من وجوه المعانات وقفدرت الشكوى عدد المعتقلين من أبناء المهجرين بألفي معتقل، وأفادت أن الاعتقال يتخذ أحيانا شكل الاعتقال الجماعي لأسر بأكملها.

كما أشارت لمظهر آخر من مظاهر التعسف يتمثل في حرمان زوجات المهجرين من العراقيات من حق زيارة أزواجهن خارج البلاد وسلبهن حرية الاختيار ما بين اللحاق بأزواجهن أو البقاء في موطنهن . وسلطت الضوء على ما سمته (بتشجيع حالات الطلاق) ولاشك أن هذه الأمور في مجملها تؤدي إلى انفصام أواصر الأسرة الواحدة . وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد ناشدت السلطات العراقية إعادة الأسر المهجرة إلى ديارها وإطلاق سراح المحتجزين وإتاحة الفرصة أمام زوجات المهجرين في حالة ما إذا استمر قرار أبعاد أزواجهن خارج البلاد – لاختيار الانضمام إلى أزواجهن أو البقاء داخل البلاد مع كفالة حقهن في الزيارة . وأخيرا تزويد الطلاب من أبناء المهجرين بوثائقهم وشهاداتهم الدراسية بواسطة اليونسكو على حد اقتراح الشكوى الواردة للمنظمة .

وفي ختام هذا العرض تجدر الإشارة لأوضاع العمالة العربية في العراق ولقضية الأسرى الإيرانيين في العراق والأسرى العراقيين في إيران وذلك على نحو موجز .

فمن المعروف أن العراق هو أحد مراكز الاستقطاب الرئيسية للعمالة العربية المهاجرة ويلاحظ أنها قد استمرت في استقبال تلك العمالة بالرغم من الحرب الدائرة مع إيران . وتشير التقارير إلى أن العامل العربي الوافد إلى العراق قد يتمتع أحيانا بمزايا تزيد على نظيره المحلي. وان العراق هو البلد المستقبل الوحيد الذي صدق على كافة الاتفاقيات العربية الجماعية التي تلزمه قانونا باحترام حقوق العمالة العربية. إلا أن واقعة الحكم بإعدام نحو ٥٠ من العمال المصريين ، التي أدت الوساطات لتخفيف

بعضها إلى سجن مؤبد إزاء تورطهم في عمليات تزوير أوراق سفر وتهريب بعـــض التحويلات بالعملة الصعبة قد ألقت الضوء على بعض المشكلات التي يتعــرض لــها هؤلاء العمال. فإضافة إلى أن عقوبة الإعدام للتلاعب في بيانات جواز السفر تنطــوي على مخالفة للقواعد التشريعية المتعارف عليها في أن تأتي العقوبة مناسبة للجريمة فقد كشفت شهادات العائدين من العراق من عدة اوجه لسوء المعاملة والتعرض للإهانـــات إزاء أية شبهات في أقسام الشرطة والجمارك بل أوضح بعض العائدين أن الحكومـــة العراقية قد قررت خصم ما يعادل راتب شهرين إجباريا من كـــل مواطـــن مصـــري يرغب في مغادرة العراق كما قررت أيضا مصادرة أية مبالغ أخرى يشتبه فـــي أنـــها تزيد على متوسط معدل الدخل أثناء فترة الإقامة ، مما تسبب معه ضياع معظم دخـــل بعض العملين هناك بعد إجراءات تفتيش مهينة للكرامة.

أما بالنسبة لمسألة الأسرى فقد أورد تقرير الكونغرس الأمريكـــي وجـــود مـــا يقارب من ١٢ ألف أسير إيراني في العراق وأضاف أن معظم هؤلاء مســـجلين لـــدى الصليب الأحمر حيث يسمح للأخير بزيارت معسكراتهم. إلا انـــه أشـــار لتجـــاوزات وصفها بأنها غالبا ما تحدث في الشهور الأولى للاعتقال . وتشـــمل التعذيـــب وســـوء المعاملة . وعلى الجانب الآخر كانت المنظمة قد تلقت شكاوى بشان وضعية الأســـرى العراقيين في إيران أفادت تعرضهم للتعذيب والإهانة . وقد أعربت المنظمة في حينـــها (انظر النشرة رقم ١١) عن دعوتها لكافة المنظمات الدولية لعمل ما في وسعها مـــن اجل ضمان تطبيق قواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف الخاصة بمعاملـــة الأســـرى ليس فحسب بالنسبة للأسرى العراقيين في إيران بل وأيضا بالنسبة للأسرى الإيرانييـــن في العراق . وقد ذكرت المنظمة في هذا الصدد الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة حيـــث سبق أن أرسل السكرتير العام بعثة تفقدت أحوال الأسرى علـــى الجـــانبين العراقـــي والإيراني عام ١٩٨٥ وانتهت إلى وضع تقرير شامل تعرض للتجاوزات المتبادلة فـــي معاملة الأسرى من الجانبين ونوهت المنظمة في نشرتها بان صـــدور قـــرار مجلـــس الأمن الأخير بوقف الحرب وحل النزاع بسبل سلمية ومتضمنا مناشدة الطرفين تبـــادل أسرى يمثل إجماعا دوليا حيال القضية.

الملحق (ج)

نص قرار البرلمان الأوربي

قرار حول احتجاز وتعذيب الأطفال في العراق

أن البرلمان الأوربي :

أ. قلق جدا بشأن التقارير التي تلقتها منظمة العفو الدولية حول اعتقال واحتجاز (٣٠٠) طفل وفتى في محافظة السليمانية شمال العراق عام ١٩٨٥ م ، وعلى ما يبدو لأجل الضغط على آبائهم كي يوقفوا نشاطاتهم السياسية.

ب. ذهل من جراء التقارير التي تتحدث عن تعرض هؤلاء الفتية للتعذيب ومقتل ٢٩ منهم .

ج. وحيث أن التقارير تشير إلى انهم قتلوا دون محاكمة في كانون الثاني ١٩٨٧ م.

د. ولا يعرف أين يحتجز أطفال السليمانية الثلاثمائة حاليا.

١. يدين بوضوح هذه الجرائم التي تلحق العار بالحكومة التي ترتكبها أو تسمح باستمرارها. ويعبر عن عميق تعاطفه مع عوائل ضحايا أعمال القتل الأخيرة ومع الفتية الذين لا يزالون قيد الاحتجاز.

٢. يدعو إلى الإفراج الفوري عن كل الأطفال والفتية المحتجزين بسبب النشاطات السياسية لآبائهم أو ذويهم

٣. يدعو حكومات الدول الأعضاء لممارسة كل وسائل الضغط الممكنة للضغط على حكومة العراق لتامين الإفراج عن كل الأطفال المعتقلين المتبقين في العراق، وإعادتهم إلى عوائلهم ومعاقبة المذنبين بتعذيب وقتل ضحايا القمع تلك.

٤. يحذر من مغبة استمرار هذه الجرائم الذي سيكون له انعكاس على الدول للأعضاء مع العراق .

٥. يعطي التعليمات لرئيسه لتقديم هذا القرار إلى المجلس ، واللجنة ، ولقاء وزراء الخارجية للتنسيق السياسي ، والحكومة العراقية.

الملحق (د)
قائمة بأسماء ١٢ طفلا من عائلة الحكيم احتجزوا منذ عام ١٩٨٣ م

ت	الاسم	العمر أثناء الاعتقال	معلومات أخرى
١.	علي عبد الهادي الحكيم	١٥	اعدم والده واثنان من اخوته أيضا
٢.	جعفر عبد الصاحب الحكيم	١٦	اعدم والده أيضا
٣.	حسين علاء الحكيم	١٦	اعدم والده أيضا
٤.	هادي محمد حسين الحكيم	١٦	اعدم والده أيضا
٥.	رضا كاظم سيد محسن الحكيم	١٥	اعدم والده أيضا
٦.	حيدر علاء الحكيم	١٧	اعدم والده أيضا
٧.	هاشم محمد تقي الحكيم	١٧	اعتقل والده وأطلق سراحه لاحقا بسبب كبر سنه
٨.	علي محمد حسين الحكيمم	١٦	اعدم والده أيضا
٩.	ميثم عبد الرزاق الحكيم	١٢	احتجز والده
١٠.	نور الدين عبد الرزاق الحكيم	٩	احتجز والده
١١.	عز الدين محمد سعيد الحكيم	١٦	اعدم أربعة من إخوانه
١٢.	زيد عبد الوهاب يوسف الحكيم	١٦	اعدم والده

قائمة بأسماء ٣١ طفلا دون الثامنة عشر من عمرهم اعتقلوا وذكر انهم اعدموا

أ. ــ ثلاثة أطفال كانوا دون الثامنة من عمرهم وقت اعتقالهم وإعدامهم في مطلع كانون الأول عام ١٩٨٧ م . وكانوا من بين (٣٠٠) طفل وشاب اعتقلوا بين أواخر أيلول وأواسط تشرين الأول عام ١٩٨٥ م.

ت	الاسم	تاريخ ومكان الولادة	العمر وقت الإعدام
١.	دارا حسين حسن	١٩٩٧٠ م/شيخ محي الدين	١٧
٢.	دلير محمود علي	١٩٧٠ م/ در كزين	١٧
٣.	سالار عمر	١٩٧٠ م/ مجيد بيك	١٧

ب. أحد عشر طفلا كانوا دون الثامنة عشرة من عمرهم وقت اعتقالهم في أواخر أيلول وأواسط تشرين الأول عام ١٩٨٥ م ، وتم إعدامهم لاحقا في مطلع كانون الأول عام ١٩٨٧ م، بعد بلوغهم سن الثامنة عشر.

ت	الاسم	تاريخ ومكان الولادة	العمر وقت الإعدام
١.	فرهاد الشيخ حسن	١٩٦٩م / سر شقام	١٦
٢.	ريبوار حاج أمين	١٩٦٨ م/ الشيخ محي الدين	١٧
٣.	اراس رشيد	١٩٦٨ م/ رزكاري	١٧
٤.	اوات إسماعيل	١٩٦٨ م/ جوارباغ	١٧
٥.	هيرش كمال قادر	١٩٦٨ م/ شاروانی	١٧
٦.	علي عبدالله	١٩٦٨ م/ خبات	١٧
٧.	نبز توفيق	١٩٦٨ م/ سرشقام	١٧
٨.	أزاد يوسف عمر	١٩٦٨ م/ مجيدبيك	١٧
٩.	عمر احمد أمين	١٩٦٨ م/ مجيدبيك	١٧
١٠.	اكرم صديق معروف	١٩٦٨ م/ توي ملك	١٧
١١.	فريدون حسن	١٩٦٨ م/مجيدبيك	١٧

ج. سبعة عشر طفلا ذكر انهم اعدموا في تشرين الثاني عام ١٩٨٧ م وكـــانوا دون الثامنة عشر من العمر وقت إعدامهم.

ت	الاسم	تاريخ الولادة	تاريخ ومكان الإعدام	العمر وقت الإعدام
١.	ناظم حيدر	١٩٧٠م	١٩٨٧/١١/١١م جيمن ــ محافظة كركوك	١٧
٢.	فائق بكر قادر	١٩٧٢م	=----------------=	١٥
٣.	نريمان عثمان عبد الله	١٩٧١م	١٤-١٨/١١/١٩٨٧م، شقلاوة – محافظة اربيل	١٦
٤.	فلاح والي	١٩٧١م	=----------------=	١٦
٥.	إسماعيل اسعد	١٩٧٢م	١٩٨٧/١١/١١م، حامية فايدة	١٥
٦.	لطيف عادل	١٩٧٢م	=----------------=	١٥
٧.	سكفان خالد علي	١٩٧٢م	=----------------=	١٥
٨.	هيول ميشو ميحو	١٩٧٠م	=----------------=	١٧
٩.	رزكار عبدالله	١٩٧١م	١٩٨٧/١٠/٢٨م ، معسكر تدريب الموصل	١٦
١٠.	كاروان نوزاد حمه اغا	١٩٧٠م	٣٠-١٩٨٧/١٢/٣١م، سجن أبو غريب	١٧
١١.	دارا محمد صادق	١٩٧٠م	=----------------=	١٧
١٢.	ريبوار محمد كريم عزيز	١٩٧١م	=----------------=	١٦
١٣.	شيركو رضا احمد رضا	١٩٧٠م	=----------------=	١٧
١٤.	رزكار أنور حاجي رضا	١٩٧١م	=----------------=	١٦
١٥.	جمال حمه صالح	١٩٧٢م	=----------------=	١٥
١٦.	دانا حاجي صادق معروف	١٩٧٣م	=----------------=	١٤
١٧.	لقمان حاجي علي	١٩٧١م	٣٠-١٩٨٧/١٢/٣١م، سجن أبو غريب	١٧

الملحق (هـ)

أسماء (٣١٥) من المختفين

ت	الاسم	اسم المجمع السكني	اسم القرية الأصلية	المواليد	العمر أثناء الاختفاء
١	رضوان الشيخ عثمان شيخ احمد	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٩	١٤
٢	إمداد لقمان ملا مصطفى	=-----=	=------=	١٩٦٦	١٧
٣	بداد لقمان ملا مصطفى	=-----=	=------=	١٩٦٧	١٦
٤	شهرزاد لقمان ملا مصطفى	=-----=	=------=	١٩٦٨	١٥
٥	بارزان لقمان ملا مصطفى	=------=	=------=	١٩٦٩	١٤
٦	نافع نوري شيخ محمد صديق	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٦	١٧
٧	مصباح شيخ سليمان	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٦	١٧
٨	أزهر أحيا	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٨	١٥
٩	شهرزاد نذير شيخ احمد	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٨	١٥
١٠	محمد ملا عيسى مصطفى	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٩	١٤
١١	مؤيد اسعد شريف	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٧	١٦
١٢	أنور إسماعيل احمد	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٦	١٧
١٣	مل حسن عبد الله	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٨	١٥
١٤	وهاب حسن عبدالله	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٦	١٧
١٥	كمال حسن عبدالله	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٨	١٥
١٦	خير الله سليم سعيد	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٧	١٦
١٧	نياز عزيز عبدالله	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٧	١٦
١٨	عبدالله طلحة قرطاس	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٧	١٦
١٩	عارف احمد علي	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٦	١٧
٢٠	سعيد احمد علي	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٨	١٥
٢١	محمد ملا درويش	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٨	١٥
٢٢	عادل ملا درويش	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٦	١٧
٢٣	زكرى ملا درويش	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٨	١٥
٢٤	إحسان علي شهاب	قوشتة بة	بارزان	١٩٧٤	٩
٢٥	ناجوان علي شهاب	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٨	١٥
٢٦	شوان احمد مام رمش	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٧	١٦
٢٧	طه عمر محمد	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٦	١٧
٢٨	سعيد محمد حارس	قوشتة بة	بارزان	١٩٦٦	١٧
٢٩	احمد عمر حسن	قوشته به	بارزان	١٩٦٨	١٥
٣٠	ميرخان إسماعيل ميرخان	قوشته به	بارزان	١٩٦٧	١٦

٣١	صادق يونس عبدالله	قوشته به	بارزان	١٩٦٦	١٧
٣٢	مصطفى يزدين عبدالله	قوشته به	بارزان	١٩٦٧	١٦
٣٣	شهوار علي يونس	قوشته به	بارزان	١٩٦٦	١٧
٣٤	إسماعيل محمد شكر	قوشته به	بارزان	١٩٦٦	١٧
٣٥	نبي محمد شكر	قوشته به	بارزان	١٩٧١	١٢
٣٦	ملا شني بشير ملا شني	قوشته به	بارزان	١٩٦٦	١٧
٣٧	ازور بشير محمد	قوشته به	بارزان	١٩٦٧	١٦
٣٨	جميل صالح ملا عثمان	قوشته به	بارزان	١٩٦٦	١٧
٣٩	شكري خالد صالح	قوشته به	بارزان	١٩٦٦	١٧
٤٠	يارو علي محمد	قوشته به	بارزان	١٩٦٧	١٦
٤١	حمد عبدالله بيرو	قوشته به	بارزان	١٩٦٦	١٧
٤٢	شير رشيد عزو	قوشته به	بارزان	١٩٦٦	١٧
٤٣	سلمان عادل	قوشته به	كوركه ى	١٩٧٠	١٣
٤٤	خورشيد درويش باقي	قوشته به	كوركه ى	١٩٧٠	١٣
٤٥	فتاح فتاح عزيز	قوشته به	كوركه ى	١٩٦٨	١٥
٤٦	عشقي حمكو مصطفى	قوشته به	بله يي	١٩٦٧	١٦
٤٧	ملا عبدالله عبدالله	قوشته به	بله يي	١٩٦٦	١٧
٤٨	بهجت جبرائيل	قوشته به	بله يي	١٩٦٧	١٥
٤٩	عباس علي احمد مكائيل	قوشته به	بله يي	١٩٦٧	١٦
٥٠	ملا زاده مصطفى	قوشته به	بله يي	١٩٦٨	١٥
٥١	احمد حدو احمد	قوشته به	بله يي	١٩٦٧	١٦
٥٢	لطيف مصطفى رجب	قوشته به	بله يي	١٩٦٧	١٦
٥٣	فائق إسماعيل حسن	قوشته به	بله يي	١٩٦٩	١٤
٥٤	موسى عمر زبير	قوشته به	بله يي	١٩٦٦	١٧
٥٥	صديق احمد اغا	حرير	شيروان	١٩٦٧	١٦
٥٦	مام طه حاجي مام طه	قوشته به	بله يي	١٩٦٦	١٧
٥٧	سعيد سلمان	حرير	بيراني	١٩٦٨	١٥
٥٨	شيرزاد سعيد	حرير	بيراني	١٩٦٨	١٥
٥٩	محمود شكر	حرير	بيراني	١٩٦٦	١٧
٦٠	علي خالد حسكو	حرير	فازي	١٩٧٢	١١
٦١	اشقي بدرو احمد	قوشته به	زازوكي	١٩٦٨	١٥
٦٢	عادل بدرو شيخو	قوشته به	زازوكي	١٩٦٩	١٤
.٦٣	شاكر شيخو ملا حبيب	قوشته به	بيره سالي	١٩٦٦	١٧
.٦٤	عادل درويش ملا حبيب	قوشته به	زازوكي	١٩٦٦	١٧
.٦٥	سليمان عبدالله سليمان	حرير	سيلكي	١٩٦٩	١٤

٦٦.	عز الدين فقي إسماعيل	حرير	سيلكي	١٩٧٢	١١
٦٧.	طه عزيز طه	حرير	سيلكي	١٩٦٨	١٥
٦٨.	فتاح رشيد حسين	حرير	سيلكي	١٩٧٢	١١
٦٩.	نزار جركيس	حرير	سيلكي	١٩٧٠	١٣
٧٠.	محمد سليم صالح	حرير	سيلكي	١٩٦٨	١٥
٧١.	كمال عبدالله	حرير	سيلكي	١٩٧٢	١١
٧٢.	سراج الدين ته فو	حرير	سيلكي	١٩٦٨	١٥
٧٣.	فايق ته فو	حرير	سيلكي	١٩٧٢	١١
٧٤.	عبد العزيز حجي	حرير	سيلكي	١٩٦٦	١٧
٧٥.	شاهين حجي محي عبدالله	حرير	سيلكي	١٩٦٩	١٤
٧٦.	محمد أمين صالح	حرير	سيلكي	١٩٦٧	١٦
٧٧.	هاشم عبدالله	حرير	سيلكي	١٩٦٦	١٧
٧٨.	احمد محمود احمد	حرير	سيلكي	١٩٦٩	١٤
٧٩.	محمد جندي احمد	حرير	سيلكي	١٩٧٤	٩
٨٠.	جوهر جوهر حسين	حرير	سيلكي	١٩٦٧	١٦
٨١.	جبار مل عبدالله	حرير	سيلكي	١٩٦٨	١٥
٨٢.	احمد عبدالله سلمان	حرير	سيلكي	١٩٧٤	٩
٨٣.	حسكو احمد حمد اغا	حرير	شيتته ى	١٩٦٧	١٦
٨٤.	احمد عبد الرحمن مصطفى	قوشته به	ئيسومه ري	١٩٦٨	١٥
٨٥.	زبير إسماعيل مصطفى	قوشته به	ئيسومه ري	١٩٦٩	١٤
٨٦.	محمد يونس	قوشته به	ئيسومه ري	١٩٦٩	١٤
٨٧.	عبدالله محمد عبدالله	قوشته به	ئيسومه ري	١٩٦٩	١٤
٨٨.	حجي ملا يونس	قوشته به	ئيسومه ري	١٩٦٧	١٦
٨٩.	حسين حبيب عبدالله	قوشته به	زيوه يي	١٩٦٦	١٧
٩٠.	محمود فقي محمد	قوشته به	زيوه يي	١٩٦٦	١٧
٩١.	يوسف فرخو محمد	قوشته به	زيوه يي	١٩٦٦	١٧
٩٢.	ياسين مصطفى	قوشته به	زيوه يي	١٩٦٦	١٧
٩٣.	صالح مصطفى	قوشته به	زيوه يي	١٩٦٦	١٧
٩٤.	شريف مصطفى	قوشته به	زيوه يي	١٩٦٨	١٥
٩٥.	خوشوي سليم	قوشته به	زيوه يي	١٩٧٠	١٣
٩٦.	جوهر حسن علي	ديانه	كاني بوتي	١٩٦٨	١٥
٩٧.	إحسان بابكر مشك	ديانه	كاني بوتي	١٩٦٨	١٥
٩٨.	ملا زادة ملا يحيى ملا	ديانه	بيه يي	١٩٦٦	١٧
٩٩.	بشير مصطفى حسن بيك	ديانه	كاني بوتي	١٩٦٨	١٥
١٠٠.	هه وار إبراهيم بابير	ديانه	كاني بوتي	١٩٦٦	١٧

١٠١.	مكي ميركو اسعد	ديانه	كاني بوتي	١٩٦٦	١٧
١٠٢.	محمد حسين حسين	قوشته به	هيندلي	١٩٦٧	١٦
١٠٣.	زكري ناوخوش مصطفى	قوشته به	هيندلي	١٩٧٠	١٣
١٠٤.	جعفر تمر محمود	قوشته به	هيندلي	١٩٦٩	١٤
١٠٥.	فاخر بابكر محسن	قوشته به	هيندلي	١٩٦٧	١٦
١٠٦.	سلمان شرو فق عمر	قوشته به	بيه يي	١٩٦٨	١٥
١٠٧.	رمزي صالح احمد	قوشته به	هفنكي	١٩٦٦	١٧
١٠٨.	ويسي مصطفى عبدالله	قوشته به	هفنكي	١٩٦٧	١٦
١٠٩.	مصطفى صالح علي	قوشته به	هفنكي	١٩٦٧	١٦
١١٠.	عزت صديق	قوشته به	شيتنه	١٩٦٦	١٧
١١١.	كاظم محمد عزيز	قوشته به	شيتنه	١٩٦٦	١٧
١١٢.	صالح عمر بابير	قوشته به	ميني خنكه يي	١٩٦٩	١٤
١١٣.	عادل ملا يونس	قوشته به	شانه دري	١٩٦٩	١٤
١١٤.	سليمان بابير محمد أمين	قوشته به	شانه دري	١٩٦٧	١٦
١١٥.	حدو حاجي حدو	قوشته به	شاندري	١٩٦٨	١٥
١١٦.	محمد أمين حاجي حدو	قوشته به	شاندري	١٩٦٧	١٦
١١٧.	حسكو أحمد	ديانا	كوري	١٩٦٧	١٦
١١٨.	صبري سازم محمود	حرير	بيرسيافي	١٩٦٦	١٧
١١٩.	ناظم خال ملا عزيز	حرير	بيرسيافي	١٩٦٨	١٥
١٢٠.	محمد حاجي إبراهيم قادر	حرير	ماميسكي	١٩٧٠	١٣
١٢١.	حسين صالح محمد	حرير	ماميسكي	١٩٧١	١٢
١٢٢.	عزيز ميرخان حامد	ديانا	كانيه ديري	١٩٦٩	١٤
١٢٣.	عدنان علي يحي	قوشته به	هيزان	١٩٧١	١٢
١٢٤.	نجم الدين جادر يحيى	قوشته به	هيزان	١٩٦٧	١٦
١٢٥.	جلال جادر يحيى	قوشته به	هيزان	١٩٧١	١٢
١٢٦.	صندقي حجي ادم	قوشته به	هيزان	١٩٦٧	١٦
١٢٧.	أحمد حجي أدم	قوشته به	هيزان	١٩٦٩	١٤
١٢٨.	صلاح الدين حسين	قوشته به	هيزان	١٩٦٨	١٣
١٢٩.	نعمان طه	قوشته به	هيزان	١٩٧٠	١٥
١٣٠.	تحسين عبد الرحمن	قوشته به	هيزان	١٩٦٧	١٣
١٣١	سلمان رشيد	قوشته به	هيزان	١٩٧٠	١٦
١٣٢.	مصطفى ملا علي مصطفى	قوشته به	الكه بي	١٩٦٨	١٣
١٣٣.	عيس حاجي عيسى	قوشته به	الكه بي	١٩٦٩	١٥
١٣٤.	محمد عبد الرحمن ملا ذياب	قوشته به	الكه بي	١٩٦٨	١٤
١٣٥	حسين حدو حسن	قوشته به	الكه يي	١٩٦٩	١٥

١٣٦.	صالح فتاح سليمان	قوشته به	الكه يي	١٩٦٧	١٤
١٣٧.	خليل عبد الله محمد	قوشته به	صفتي	١٩٧٠	١٦
١٣٨.	حجي حسين محمد	قوشته به	صفتي	١٩٦٦	١٣
١٣٩.	حادي حكيم سعيد	قوشته به	صفتي	١٩٧٠	١٧
١٤٠.	درويش خالد مصطفى	قوشته به	صفتي	١٩٦٨	١٣
١٤١.	علي ميرخان صالح	قوشته به	صفتي	١٩٧٠	١٥
١٤٢.	زهير أحمد رجب	قوشته به	صفتي	١٩٧٠	١٣
١٤٣.	رعد شكري علي	قوشته به	صفتي	١٩٧١	١٢
١٤٤.	ويسى حسن طه	قوشته به	صفتي	١٩٧٠	١٣
١٤٥.	محمد أمين عبد الله يوسف	قوشته به	صفتي	١٩٦٦	١٧
١٤٦.	يوسف عبد الله يوسف	قوشته به	صفتي	١٩٦٩	١٤
١٤٧.	رفيق مصطفى علي	قوشته به	صفتي	١٩٧٠	١٣
١٤٨.	عثمان عبد الله عثمان	قوشته به	صفتي	١٩٦٦	١٧
١٤٩.	تازدين محمد محمد	قوشته به	صفتي	١٩٦٨	١٥
١٥٠.	ميكائيل إبراهيم عمر	قوشته به	صفتي	١٩٦٩	١٤
١٥١.	ملا حسن جيجو ملا حسن	قوشته به	صفتي	١٩٦٩	١٤
١٥٢.	طيب محمد أمين سليا	قوشته به	صفتي	١٩٦٦	١٧
١٥٣.	عبد الله جاقشين سيس	قوشته به	صفتي	١٩٦٦	١٧
١٥٤.	فارس جاقشين سيس	قوشته به	صفتي	١٩٦٩	١٤
١٥٥.	عزيز حسن	قوشته به	صفتي	١٩٦٩	١٤
١٥٦.	محمد وحيد عمر سعيد	ديانا	بيه يي	١٩٦٦	١٧
١٥٧.	زاهير رشيد	ديانا	بيه يي	١٩٦٧	١٦
١٥٨.	أسعد وحيد	ديانا	بيه يي	١٩٦٩	١٤
١٥٩.	مولود جيجو مولود	بحركة	بيخشاش	١٩٦٧	١٦
١٦٠.	صدقي جوجو	بحركة	بيخشاش	١٩٦٨	١٥
١٦١.	شوان رشو	بحركة	بيخشاش	١٩٦٩	١٤
١٦٢.	رمضان ميران	بحركة	بيخشاش	١٩٦٦	١٧
١٦٣.	كمال علي	قوشته به	سورانكي	١٩٦٦	١٧
١٦٤.	شيرزاد علي	قوشته به	سورانكي	١٩٦٨	١٥
١٦٥.	عيسى إبراهيم وسمان	قوشته به	هسنكي	١٩٦٧	١٦
١٦٦.	أحمد جبو وسمان	قوشته به	هسنكي	١٩٦٨	١٥
١٦٧.	سفري رسم جيجو	قوشته به	هسنكي	١٩٦٩	١٤
١٦٨.	شريف ياسين	قوشته به	هسنكي	١٩٦٩	١٤
١٦٩.	حادي ياسين	قوشته به	هسنكي	١٩٧٠	١٣
١٧٠.	زكري ياسين	قوشته به	هسنكي	١٩٧١	١٢

١٧١.	عزيز سلمان حاجي	قوشته به	هسنكي	١٩٧٠	١٣
١٧٢.	سيامند سلمان حاجي	قوشته به	هسنكي	١٩٦٢	١١
١٧٣.	خوشفي داويد محمد	قوشته به	هسنكي	١٩٦٩	١٤
١٧٤.	عزيز ذياب ذياب	قوشته به	هسنكي	١٩٦٦	١٧
١٧٥.	فاخر ذياب ذياب	قوشته به	هسنكي	١٩٧٠	١٣
١٧٦.	عبد العزيز علي	قوشته به	هسنكي	١٩٧١	١٢
١٧٧.	خورشيد خال حمزة	قوشته به	ميركمور	١٩٦٦	١٧
١٧٨.	عيسى موسى محمد	ديانا	ميركمور	١٩٦٦	١٧
١٧٩.	رجب وسمان محمد	ديانا	راوه شاني	١٩٦٦	١٧
١٨٠.	جكو بابكر سيفدين	قوشته به	راوه شاني	١٩٦٦	١٧
١٨١.	فرهاد إلياس عبد الرحمن	قوشته به	ريشه يي	١٩٦٩	١٤
١٨٢.	سليمان ديوالي اسكندر	قوشته به	ريشه يي	١٩٦٧	١٦
١٨٣.	أحمد ديوالي اسكندر	قوشته به	ريشه يي	١٩٦٩	١٤
١٨٤.	عزت ياسين غزالي	قوشته به	بازي	١٩٦٧	١٦
١٨٥.	نجم محمد خزالي	قوشته به	بازي	١٩٦٧	١٦
١٨٦.	ديوالي محمد خالي	قوشته به	بازي	١٩٦٦	١٧
١٨٧.	ولي محمد علي	قوشته به	بازي	١٩٦٧	١٧
١٨٨.	عيسى إلياس خدر	قوشته به	بازي	١٩٦٧	١٦
١٨٩.	سليم محمد تازدين	بحركة	سركيري	١٩٦٦	١٦
١٩٠.	خير الله محمد تازدين	بحركة	سركيري	١٩٦٨	١٦
١٩١.	أسعد حسين محو	حرير	تويي	١٩٦٨	١٧
١٩٢.	محمد إسماعيل ملا	حرير	زيت	١٩٦٦	١٥
١٩٣.	محمد رسول أحمد	قوشته به	بكريس	١٩٦٨	١٥
١٩٤.	محمد عبد الله علي	قوشته به	بكريس	١٩٦٩	١٤
١٩٥.	نزار نوري طاهر	قوشته به	كوله كي	١٩٦٦	١٧
١٩٦.	ناجي نوري طاهر	قوشته به	كوله كي	١٩٧٠	١٣
١٩٧.	سليمان عزو إبراهيم	قوشته به	كوله كي	١٩٧٠	١٣
١٩٨.	نادر محمد حاجي	قوشته به	كوله كي	١٩٦٨	١٥
١٩٩.	شيخ أمير ملا عبد الله فقي	قوشته به	كوله كي	١٩٦٩	١٤
٢٠٠.	زكي محمود إبراهيم	قوشته به	كوله كي	١٩٦٨	١٥
٢٠١.	عيسى سعيد محمود	قوشته به	كوله كي	١٩٦٨	١٥
٢٠٢.	نظمي عيسى	قوشته به	ديرشك	١٩٧٠	١٣
٢٠٣.	خليل عزيز	قوشته به	ديرشك	١٩٧١	١٢
٢٠٤.	باقي عبد الله قوشته به	قوشته به	ديرشك	١٩٧٠	١٣
٢٠٥.	شهاب جميل سليم	ديانا	كاني بوتي	١٩٦٦	١٧

٢٠٦.	فوهاد محمود	قوشته به	شكه فتوبي	١٩٦٦	١٧
٢٠٧.	سعيد فاخر طاهر	قوشته به	كوله كي	١٩٦٩	١٤
٢٠٨.	جميل فقي محمد	قوشته به	كوله كي	١٩٦٧	١٦
٢٠٩.	فرهاد إبراهيم بابير	ديانا	كاني بوتى	١٩٦٨	١٥
٢١٠.	لقمان عبيد عمر	قوشته به	بالانا	١٩٦٩	١٤
٢١١.	شيخ عز الدين محمد فقي سين	قوشته به	بيباني	١٩٦٦	١٧
٢١٢.	مولود مولود عمر	قوشته به	بيباني	١٩٦٨	١٥
٢١٣.	قاسم عمر خزالي	قوشته به	بالندي	١٩٦٧	١٦
٢١٤.	ديوالي محمد خزالي	قوشته به	بالندي	١٩٦٧	١٦
٢١٥.	عبد الله أبا بكر فتح الله	قوشته به	بالندي	١٩٦٧	١٦
٢١٦.	نوزاد رشيد حاجي	قوشته به	هوسطاني	١٩٦٦	١٧
٢١٧.	فاخر سليم إسماعيل	قوشته به	هوسطاني	١٩٦٦	١٧
٢١٨.	نزت صالح أحمد	قوشته به	هوسطاني	١٩٦٧	١٦
٢١٩.	حسكو حسكة أحمد	قوشته به	هوسطاني	١٩٦٦	١٧
٢٢٠.	عبد الرحمن عمر احمد	قوشته به	هوسطاني	١٩٦٧	١٦
٢٢١.	نادر عبد الخالق ملو	قوشته به	هوسطاني	١٩٦٧	١٦
٢٢٢.	تحسين محمد أحمد	قوشته به	هوسطاني	١٩٦٧	١٦
٢٢٣.	عيسى صبري	قوشته به	افدوري	١٩٦٧	١٦
٢٢٤.	محمد طاهر صبري	قوشته به	افدوري	١٩٦٩	١٤
٢٢٥.	صادق صبري	قوشته به	افدوري	١٩٧١	١٢
٢٢٦.	تحسين سليمان	قوشته به	افدوري	١٩٦٧	١٦
٢٢٧.	خوشوي شويف	قوشته به	افدوري	١٩٦٩	١٤
٢٢٨.	مصطفى خليل	قوشته به	افدوري	١٩٦٩	١٤
٢٢٩.	حسين ملكو باجو	حرير	كاني لنجي	١٩٦٦	١٧
٢٣٠.	جبار سعيد عبد الله	حرير	هويه	١٩٦٩	١٤
٢٣١.	أحمد نعمان عبد الله	حرير	هويه	١٩٦٦	١٧
٢٣٢.	بالول أحيا أحيا	حرير	هويه	١٩٦٦	١٧
٢٣٣.	فرهاد أحيا أحيا	حرير	هويه	١٩٧٣	١٠
٢٣٤.	أيوب علي شماشة	حرير	هويه	١٩٧٥	٨
٢٣٥.	نوري علي شماشة	حرير	هويه	١٩٧٤	٩
٢٣٦.	عزيز ميرزا	حرير	هويه	١٩٦٦	١٧
٢٣٧.	شوكت محمد ميرخان	حرير	سروكاني	١٩٦٧	١٦
٢٣٨.	خسرو محمد ميرخان	حرير	سروكاني	١٩٦٩	١٤
٢٣٩.	رشيد عبد الله	قوشته به	ايروان	١٩٦٦	١٧
٢٤٠.	صالح فتاح	قوشته به	ايروان	١٩٦٨	١٥

٢٤١.	هاشم ملا حسن	قوشته به	ايروان	١٩٦٦	١٧
٢٤٢.	ملا علي إبراهيم	بحركة	بيندرو	١٩٧٠	١٣
٢٤٣.	أحمد نبي حسين	قوشته به	ريزان	١٩٦٦	١٧
٢٤٤.	حكمت حسن ملا	قوشته به	ريزان	١٩٧٤	٩
٢٤٥.	هاشم محمد اباكر	قوشته به	شنكيل	١٩٧٠	١٣
٢٤٦.	حسين حمد ياسين	قوشته به	شنكيل	١٩٦٩	١٤
٢٤٧.	نعمان عبد الرحمن صالح	قوشته به	شنكيل	١٩٧١	١٢
٢٤٨.	ياسين محمد ياسين	قوشته به	شنكيل	١٩٧١	١٢
٢٤٩.	كمال علي ياسين	قوشته به	شنكيل	١٩٦٦	١٧
٢٥٠.	صبري سليم مام رمش	قوشته به	شنكيل	١٩٦٦	١٧
٢٥١.	عيسى سليم مام رمش	قوشته به	شنكيل	١٩٦٩	١٤
٢٥٢.	توفيق قاسم مام رمش	قوشته به	شنكيل	١٩٦٦	١٧
٢٥٣.	شعبان أحمد مام رمش	قوشته به	شنيكل	١٩٦٩	١٤
٢٥٤.	ملا عبد الله	قوشته به	شنكيل	١٩٧٢	١١
٢٥٥.	شكر قاسم	قوشته به	شنكيل	١٩٧٠	١٣
٢٥٦.	مسلم رشيد	قوشته به	شنكيل	١٩٦٩	١٤
٢٥٧.	حطم جيجو	قوشته به	شنكيل	١٩٦٧	١٦
٢٥٨.	سردار طاهر	قوشته به	شنكيل	١٩٧٠	١٣
٢٥٩.	صالح طاهر	قوشته به	شنكيل	١٩٧٢	١١
٢٦٠.	حكيم إسماعيل ملا	قوشته به	شنكيل	١٩٦٩	١٤
٢٦١.	حسن مصطفى	قوشته به	تيلي	١٩٦٦	١٧
٢٦٢.	حجي قمر	قوشته به	تيلي	١٩٦٩	١٤
٢٦٣.	رشيد صالح	قوشته به	تيلي	١٩٦٦	١٧
٢٦٤.	خوشفي جمعة	قوشته به	تيلي	١٩٧٠	١٣
٢٦٥.	أحمد صالح	قوشته به	تيلي	١٩٦٦	١٧
٢٦٦.	شكري أحمد	قوشته به	تيلي	١٩٦٧	١٦
٢٦٧.	صادق يوسف	قوشته به	تيلي	١٩٧٠	١٣
٢٦٨.	فاخر ياسين	قوشته به	تيلي	١٩٧٠	١٣
٢٦٩.	محسن ياسين	قوشته به	باب سيفا	١٩٧٢	١١
٢٧٠.	حسكو مجيد	قوشته به	باب سيفا	١٩٦٨	١٥
٢٧١.	بهرام أسعد	قوشته به	باب سيفا	١٩٦٩	١٤
٢٧٢.	محمد سليم	قوشته به	باب سيفا	١٩٦٧	١٦
٢٧٣.	حسين سليم	قوشته به	باب سيفا	١٩٦٩	١٤
٢٧٤.	كاظم جادر	قوشته به	باب سيفا	١٩٦٩	١٤
٢٧٥.	نايف نعمان	قوشته به	باب سيفا	١٩٦٧	١٦

٢٧٦.	رشيد صالح	قوشته به	تيلي	١٩٦٦	١٧
٢٧٧.	محمد جتو	قوشته به	تيلي	١٩٦٩	١٤
٢٧٨.	رشيد هادي	قوشته به	تيلي	١٩٦٦	١٧
٢٧٩.	جبلي أمين	قوشته به	تيلي	١٩٦٦	١٧
٢٨٠.	موسى عمر	قوشته به	تيلي	١٩٦٨	١٥
٢٨١.	محمد طاهر ماجد	قوشته به	داويدكا	١٩٦٦	١٧
٢٨٢.	شكري باراني	قوشته به	داويدكا	١٩٦٦	١٧
٢٨٣.	أنور مصطفى	قوشته به	داويدكا	١٩٦٦	١٧
٢٨٤.	صالح ملا عبد الله	ديانا	نيدلي	١٩٦٩	١٤
٢٨٥.	جبار رشيد شيفكي	قوشته به	شيفكي	١٩٦٤	١٥
٢٨٦.	علي ياسين إسماعيل	قوشته به	شيفكي	١٩٦٦	١٧
٢٨٧.	ميكائيل ياسين	قوشته به	شيفكي	١٩٦٩	١٤
٢٨٨.	إسماعيل ياسين	قوشته به	شيفكي	١٩٦٩	١٤
٢٨٩.	ياسين جادر	قوشته به	شيفكي	١٩٦٧	١٦
٢٩٠.	قاسم طه	قوشته به	شيفكي	١٩٦٦	١٧
٢٩١.	توفيق علي	قوشته به	شيفكي	١٩٦٨	١٥
٢٩٢.	سالم علي	قوشته به	شيفكي	١٩٧٠	١٣
٢٩٣.	حسين شيخو	قوشته به	شيكفي	١٩٦٩	١٤
٢٩٤.	مهدي سليمان محمد	حرير	اركوشي	١٩٦٨	١٥
٢٩٥.	رشيد غازي بابير	حرير	اركوشي	١٩٦٧	١٦
٢٩٦.	شكر محمد كرم	حرير	اركوشي	١٩٦٩	١٤
٢٩٧.	فهمي سعدي بوزو	حرير	اركوشي	١٩٦٨	١٥
٢٩٨.	سالم فقي إبراهيم غفور	حرير	اركوشي	١٩٦٩	١٤
٢٩٩.	شكري زكي حاجي	حرير	اركوشي	١٩٦٧	١٦
٣٠٠.	شيخو مر طاهر شيخو مر	قوشته به	زوره كفان	١٩٦٧	١٦
٣٠١.	جخسي قادر	قوشته به	شاندري	١٩٦٩	١٤
٣٠٢.	شريف موسى	قوشته به	شاندري	١٩٦٦	١٧
٣٠٣.	حسكو ملا عزيز	قوشته به	شاندري	١٩٦٩	١٤
٣٠٤.	حسين صالح شفان	قوشته به	شاندري	١٩٦٦	١٧
٣٠٥.	مخلص صالح شفان	قوشته به	شاندري	١٩٦٩	١٤
٣٠٦.	عزيز بيرم أحمد	ديانا	كويران	١٩٦٦	١٧
٣٠٧.	حسين صالح أحمد	كوره تو	كوره تو	١٩٦٦	١٧
٣٠٨.	سلمان ملا أبو بكر	قوشته به	بيري سالي	١٩٦٦	١٧
٣٠٩.	نومر جبران فق سين	قوشته به	ريشه ي	١٩٦٦	١٧
٣١٠.	ملا سمائيل جبرائيل	قوشته به	ريشه ي	١٩٦٧	١٦

.٣١١	شيخو مر ياسين إسماعيل	قوشته به	ببان	١٩٧٥	٨
.٣١٢	خالد محمد ريزاني	قوشته به	ريزان	١٩٧٢	١١
.٣١٣	أسعد صالح مصطفى	حرير	فازي	١٩٧٠	١٣
.٣١٤	حسكو محمد	قوشته به	زازوكي	١٩٦٦	١٧
.٣١٥	دلبرين سليمان	قوشته به	هوستان	١٩٦٦	١٧

قائمة بأسماء وتفاصيل ١٧ طفلاً من الذين اختفوا أثناء الحجز

ت	الاسم	تاريخ الميلاد	العمر	الإقامة	تاريخ الاختفاء	المهنة	الملاحظات
١.	عمار جبار قاسم	١٩٦٤	١٧	بغداد	١٩٨١/١١/٣	طالب	اعتقل من بيته مع والده (٥٢) عاماً، مصيره ومكان تواجده مجهولان
٢.	فارس فوزي علاني	١٩٦٥	١٧	بغداد	١٩٨٢/٧/٢٥	طالب	اعتقل من بيته مع أربعة من أخوانه (تراوحت أعمارهم بين ١٠-١٩) ذكر أنه اعتقل في البداية في مديرية الأمن العامة في بغداد، مصيره ومكان تواجده مجهولان
٣.	صلاح حامد وهاب	١٩٦٧	١٥	كربلاء	١٩٨٢/٥/٢٠	طالب	اعتقل من بيته مع والدته وزوج أخته، اعتقل شقيقه في ١٩٨٢/٥/١٠ ذكر أنه احتجز في البداية في كربلاء، مصيره ومكان تواجده مجهولان
٤.	رياض محمد أحمد	ذ٩٦٤	١٧	بغداد	١٩٨/١٠/١٥ ١	طالب	اعتقل من بيته، ذكر أنه احتجز في البداية في مديرية الأمن العامة في بغداد، مصيره ومكان تواجده مجهولان
٥.	هاشم مهدي كوله	١٩٦٦	١٤	كربلاء	١٩٨٠/٧/٢٣	طالب	اعتقل من بيته مع أربعة من أخوانه (تراوحت أعمارهم بين ١٨-٣٠)، شوهد آخر مرة في ١٩٨٠/٧/٢٥في أمن كربلاء ذكر أنه نقل إلى بغداد، مصيره ومكان تواجده مجهولان منذ ذلك الحين
٦.	وسام فاضل عبد الرزاق الموسوي	١٩٦٤	١٧	بغداد	١٩٨١/٧/١٥	طالب	اعتقل من بيته اعتقل أخوه (٢٠) عاماً في تشرين الثاني ١٩٨٢م، ذكر أنه احتجز في البداية في أمن فلسطين في بغداد مصيره ومكان تواجده مجهولان
٧.	عبد الرحمن قاسم حاتم	١٩٦٦	١٧	بغداد	١٩٨٢/٢/٦	طالب	اعتقل من بيته، ذكر أنه احتجز في البداية في مديرية الأمن العامة في بغداد مصيره ومكان تواجده الحالي مجهولان

٨.	علي مهدي شاهبندري	١٩٦٨	١٥	كربلاء	١٩٨٣/٩/١٠	طالب	اعتقل من بيته ذكر أنه اعتقل في البداية في مديرية أمن كربلاء مصيره ومكان تواجده الحالي مجهولان
٩.	مالك بابا اسفنديار	١٩٦٧	١٧	بغداد	١٩٨٣/٤/١٠	طالب	اعتقل من الشارع في بغداد، مصيره ومكان تواجده مجهولان منذ اعتقاله
١٠.	فارس عبد العامر جودي	١٩٦٥	١٧	بابل	١٩٨٢/٣/١٦	طالب	اعتقل من بيته مع أخيه (١٨)، شوهد آخر مرة في دائرة تسفيرات بغداد، ذكر أنه نقل إلى سجن أبو غريب قرب بغداد، مصيره ومكان تواجده الحالي مجهولان
١١.	عبد الحسين عبد الحسن سيد علي قبانجي	١٩٦٦	١٧	نجف	١٩٨٢/٧/١٠	طالب	اعتقل وذكر أنه احتجز في البداية في النجف، مصيره ومكان تواجده الحالي مجهولان
١٢.	كاظم صكر عباس	١٩٦٦	١٧	نجف	١٩٨٣/٧/١٠	طالب	اعتقل من بيته، ذكر أنه احتجز في البداية في النجف، مصيره ومكان تواجده الحالي مجهولان
١٣.	شاكر صكر عباس	١٩٦٦	١٦	بابل	١٩٨٢/٤/٤	طالب	اعتقل مع أخيه، ذكر أنه اعتقل في البداية في مديرية أمن الحلة، وبعد ذلك سجن في أبو غريب قرب بغداد، مصيره ومكان تواجده الحالي مجهولان
١٤.	محمد شاكر عودة	١٩٦٦	١٤	بابل	١٩٨٠/١٠/٤	طالب	ذكر أنه احتجز في البداية في سجن أبو غريب قرب بغداد حيث شوهد آخر مرة عام ١٩٨١م، مصيره ومكان تواجده الحالي مجهولان
١٥.	كريم مزبان كيلاني	١٩٦٧	١٧	بغداد	شباط/ ١٩٨٤	طالب	اعتقل مع أخيه (٢٠) عاما مصيره ومكان تواجده الحالي مجهولان
١٦.	عباس فاضل كاظم شبل	١٩٦٨	١٢	واسط	١٩٨٠	طالب	ذكر أنه اعتقل في البداية في سجن أبو غريب قرب بغداد، مصيره ومكان تواجده الحالي مجهولان منذ اعتقاله
١٧.	نور محمد علي محمد حسين هرندي	١٩٦٥	١٧	بغداد	١٩٨٢/١/٢٥	طالب	اعتقل مع لأخيه (٢١) عاماً، مصيره ومكان تواجده الحالي مجهولان

الملحق (و)

جدول بأسماء الأكاديميين الذين تعرضوا للقتل والاضطهاد

من قبل النظام الحاكم[1]

ت	الاســـم	الاختصاص	جهة الإصدار	تاريخ القرار	القرار
١.	د٠حسين علي جواد الحبوبي	دكتوراه صيدلة	م ٣٣١	١٩٨٤/٣/١٧	مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة وسحب جواز سفره
٢.	مؤيد محمد جليل	مدرس مساعد	م ١٣٢٨	١٩٨٥/١١/٩	الفصل من الخدمة
٣.	عادل عبد الرزاق	مدرس مساعد	م ١٣٢٨	١٩٨٥/١١/٩	الفصل من الخدمة
٤.	محمد عبد المجيد حسون الزبيدي	مدرس مساعد	م ٢١٨	١٩٨٧/٤/٣٠	سحب شهادة البكالوريوس وشهادة الماجستير في القانون
٥.	د.عيسى عمران عيسى	عميد المعهد الفني في العمارة	م ١٣٥٥	٨٥/١١/١٤	الفصل من الخدمة
٦.	يوسف حسن يوسف	تدريس في المعهد الفني في العمارة	م ١٣٥٥	٨٥/١١/١٤	الفصل من الخدمة
٧.	فاضل حمد سلمان	------=	م١٣٥٥	٨٥/١١/١٤	=--------=
٨.	ماجد عبد الأمير محسن	------=	م١٣٥٥	٨٥/١١/١٤	=--------=
٩.	إبراهيم ياسر مهدي	معاون عميد المعهد الفني في العمارة	م١٣٥٥	٨٥/١١/١٤	=--------=
١٠.	صادق داود الخفاجي	أستاذ كلية العلوم جامعة بغداد	م٤١٠	١٩٧٨/٣/٢٨	إحالته على التقاعد
١١	جلال مصطفى القريشي	أستاذ كلية القانون جامعة بغداد	م٤١٠	١٩٧٨/٣/٢٨	=----------=
١٢	عبد الكريم عبد الرزاق العطار	كلية القانون جامعة بغداد	م٤١٠	١٩٧٨/٣/٢٨	إحالته على التقاعد
١٣	محسن حسين السلمان	أستاذ كلية الزراعة جامعة بغداد	م٤١٠	١٩٧٨/٣/٢٨	=--------=

[1] الدكتور ضياء المختار والدكتور ح.حسين – الحريات الأكاديمية في العراق/حقوق مهدورة.

١٤	صلاح الدين علي	مدرس كلية القانون جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨.	إحالته على التقاعد
١٥	عبد الملك ياس	---------	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
١٦	عدنان حمودي الجليل	---------	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
١٧	حقي شهاب التميمي	أستاذ مساعد كلية الزراعة جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
١٨	وفقي شاكر الشماع	أستاذ كلية الزراعة جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
١٩	صادق مهدي السعيد	أستاذ كلية الإدارة والاقتصاد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٢٠	محمد عبد اللطيف	مدرس كلية العلوم جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٢١	عبد الكريم زيدان	أستاذ مساعد كلية الآداب جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	إحالته على التقاعد
٢٢	مصطفى نعمان حسين	---------	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٢٣	صالح مهدي شريده	---------	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٢٤	زهرة باقر الجلبي	أستاذه ومساعدة كلية العلوم بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٢٥	حاتم عبد الصاحب الكعبي	أستاذ كلية الآداب جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٢٦	مرتضى ناصر نصر الله	أستاذ مشارك كلية القانون جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٢٧	حسن عبد الكريم مبارك	أستاذ مساعد كلية الزراعة جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٢٨	محمود شكري حسين	مدرس في كلية الهندسة جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	إحالته على التقاعد
٢٩	عبد الله دخيل طاهر	أستاذ كلية الآداب جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٣٠	جعفر حسين خصباك	---------	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٣١	محمد زين العابدين محمد	---------	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٣٢	ضياء الدين أبو الحب	---------	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------
٣٣	حسن أمين عبد المجيد	---------	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	---------

٣٤	علي محسن حسين	مدرس كلية التربية الرياضية جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٣٥	طه احمد الشرجي	--------	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٣٦	حسن إسماعيل كنه	مدرس كلية التربية الرياضية جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	إحالته على التقاعد
٣٧	بهنام باسليوس	أستاذ مساعد كلية	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٣٨	علي احمد محمود	مدرس كلية التربية الرياضية جامعة بغداد	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٣٩	محمد سلمان سلبي	--------	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٤٠	إسماعيل إبراهيم محمد	--------	٤١٠م	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٤١	هشام عبد الملك الشواف	أستاذ مساعد كلية الإدارة والاقتصاد	٤٠٨م	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٤٢	لؤي يونس بحري	أستاذ كلية القانون جامعة بغداد	م ٤٠٩	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٤٣	سعدية حسين حسن	مدرس كلية العلوم	م ٤٠٩	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٤٤	هاشمية حسن زوين	مدرس كلية العلوم جامعة بغداد	م ٤٠٩	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٤٥	وفيه محمد سليم	مدرس كلية الآداب جامعة بغداد	م ٤٠٩	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٤٦	صالح تقي فهمي	أستاذ كلية الآداب جامعة بغداد	م ٤٠٩	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٤٧	عاصم حسن محمد	مدرس القانون جامعة بغداد	م ٤٠٩	١٩٧٨/٣/٢٨	----------
٤٨	عزيز محمد	مدرس في السليمانية			أعدم في الموصل بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤
٤٩	شدمان عثمان مجدي	طالب في السليمانية			----------
٥٠	مجدي كريم أحمد	مدرس			أعدم في بغداد بتاريخ ١٩٧٩/٧/١٣
٥١	منير عسكر	مدرس ابتدائية			اعتقل في الشهر السادس ١٩٨٠

ت	الاسم	العمل			المصير
٥٢	ليلى عبد الباقي	طالبة في الصف الثالث جامعة التكنولوجيا			اعتقلت في بغداد بتاريخ ١٩٨١/١١/٤
٥٣	عادل شاكر	طالب			اعتقل في بغداد بتاريخ ١٩٨٠/٦/٧
٥٤	صالح عبد الوهاب	أستاذ مساعد كلية الزراعة			اعتقل في البصرة بتاريخ -/١٩٨١/٢
٥٥	د. باسم محمد علي الحداد	كلية الطب جامعة بغداد			إعدام
٥٦	د. غسان محسن علي	طبيب مقيم في مستشفى الحسين في محافظة كربلاء			=---------=
٥٧	د. غازي الحريري	طبيب في مستشفى أطفال الكاظمية			=---------=
٥٨	د. شاكر السماوي	طبيب بيطري في محافظة المثنى			الإعدام
٥٩	د. رياض باقر زيني	طبيب عسكري في البصرة			=---------=
٦٠	أحمد عبد الزهرة	طالب في الصف السادس – كلية الطب بغداد			=---------=
٦١	د. علي محمد صادق الحيدري	طبيب في أحد مستشفيات محافظة القادسية			=---------=
٦٢	أ.د. فرحان باقر	أستاذ قسم الأمراض الباطنية كلية الطب جامعة بغداد			الفصل من العمل
٦٣	أد. خليل إبراهيم الشابندر	رئيس قسم الجراحة كلية الطب جامعة الموصل			=---------=
٦٤	أ. د. عز الدين شكاره	رئيس قسم الأمراض العصبية كلية الطب جامعة الموصل			=---------=

٦٥	د. زهير البحراني	أستاذ جراح كلية الطب			الفصل من عمله
٦٦	أ. د. خالد ناجي	=----------=			=----------=
٦٧	أ. د. عبد الكريم الخطيب	=----------=			=----------=
٦٨	أ. د. خالد القصاب	رئيس قسم الجراحة جامعة بغداد			=----------=
٦٩	أ.د سالم الدملوجي	رئيس قسم الباطنية كلية بغداد			=----------=
٧٠	أ. د. يوسف النعمان	رئيس قسم جراحة القلب والصدر كلية الطب / بغداد			=----------=
٧١	أد. صاحب زيني	رئيس قسم الأشعة مدينة الطب جامعة بغداد			=----------=
٧٢	أ. د. محمد علي خليل	عميد كلية الطب			=----------=
٧٣	أ. د. مؤيد الصحري	جراح الصدر والقلب			الفصل من العمل
٧٤	أ.د. أكرم الهلالي	أستاذ قسم الباثلوجي / بغداد			=----------=
٧٥	أ.د. لميعة البدري	أستاذة قسم النسائية والتوليد			=----------=
٧٦	أ.د. صادق الهلالي	رئيس قسم الفسلجة بغداد			=----------=
٧٧	أ.د. فيصل السوداني	أستاذ قسم النسائية والتوليد			=----------=
٧٨	أ.د. جواد الشكرجي	رئيس قسم العيون / كلية الطب			=----------=
٧٩	أ.د. هادي الخليلي	أستاذ جراحة الدماغ والجملة العصبية/ كلية الطب جامعة بغداد			=----------=
٨٠	أ. د. مهدي مرتضى	أستاذ الأمراض الباطنية كلية الطب/ جامعة بغداد			=----------=

٨١	أ.د. حامد المنذري	أستاذ الأمراض الباطنية – كلية الطب / جامعة بغداد			----------
٨٢	أ.د. حاجم السامرائي	أستاذ جراح كلية الطب			----------
٨٣	أ.د. غازي الحاجم	أستاذ قسم الفارماكولوجي			----------
٨٤	أ.د. عبد الجليل تويني	رئيس قسم البكتريولوجي			----------
٨٥	أ.د. أحمد صهيم الصفار	أستاذ قسم الطفيليات			----------
٨٦	أ. د. أحمد نصر الله	رئيس قسم الفسلجة			----------
٨٧	أ. د. علي غالب حسن	رئيس قسم كلية الطب/ بغداد			----------
٨٨	أ.د. رياض إبراهيم	وزير الصحة العراقي			----------
٨٩	أ.د. عبد الكريم الشيخلي	وزير خارجية			----------
٩٠	أ. د. عزت مصطفى	وزير الصحة			----------
٩١	أ.د. محمد حبوش				اغتيل في إيطاليا في ١٩٨٦
٩٢	أ.د. جيزان محسن عبد الباقي لعيبي				أعدم في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٩ بغداد
٩٣	أ. د. فاضل التاية	طبيب – أسنان			اعتقل في الشهر السادس ١٩٧٩

القائمة التي قدمها د. حسين الشهرستاني حول مصير بعض الأكاديميين العراقيين

ت	الاسم	الاختصاص	المصير
١	د.حسين الشهرستاني	فيزياء نووية	اعتقل عام ١٩٧٩ وهرب من السجن ١٩٩٠
٢	د. ناجي العامود	رياضيات	اعتقل في ١٩٧٩ واختفى
٣	د. حسن محمد رجاء	هندسة ميكانيكية	سجن سبع سنوات من ١٩٧٩ واختفى
٤	د. فلاح رمضان	الإدارة	سجن عام ١٩٧٩ اختفى
٥	د. صالح عمران	دكتوراه طب	سجن عام ١٩٨٢ واختفى
٦	د. غازي الحريري	جراحة	اعتقل ٧٩/١٢/١ واعدم ٨٠/٢/١
٧	د. رياض الزيوني	طبيب	اعتقل ٧٩/١٢ واعدم ٨٠/٢
٨	د. صفاء الشهرستاني	طبيب	اعتقل ٨٠/٦ واختفى
٩	د. علي غالب	طبيب	اعتقل ١٩٨٠ واختفى
١٠	د. طه السليم محمد نور	طبيب	اعتقل ٨١/١٠/٦١ واختفى
١١	د. محمد صالح فخري	حاسبات إلكترونية	اعتقل/٧٩ واختفى
١٢	د. حسين مرجان	مهندس ري	اعتقل/٧٩ حكم ١١ سنة واختفى
١٣	د. علاء الدين كرم محمد	كيماوي	اعتقل ٨١/١٠/١٦ واختفى
١٤	محمد ضياء كرم محمد	آداب	اعتقل ٨١/١٠/١٦ واختفى
١٥	د. علي صادق الشهرستاني	هندسة كهربائية	اعتقل ٧٩/٥ واعدم
١٦	د. محمد سلمان باقر	هندسة كهربائية	اعتقل ٨٠/١٠/٢ واختفى
١٧	د. صلاح الدين عبد الهادي موسى	ميكانيك	اعتقل ٨٠/٥/٦ واختفى
١٨	د. زهير علاء	رئيس مهندسين	اعتقل ١٩٨١/٤/٢٧ واختفى
١٩	د. إبراهيم عبد الحسين الأطرش	كيماوي	اعتقل ٨١/٢/١٠ واختفى
٢٠	د. عباس علي العيدي	قانون	اختفى فجأة

ملحق (ز)[٢]

ضحايا المواطنين التركمان

قائمة بأسماء بعض التركمان الذين اعدموا شنقا

ت	الاسم	المهنة	الملاحظات
١.	العميد عبد الله عبد الرحمن	(عميد) متقاعد/ رئيس نادي الإخاء التركماني ببغداد	نفذ به حكم الإعدام في ١٩٨٠/١/١٦
٢.	الدكتور نجدت قوجاق	أستاذ مساعد في كلية الهندسة بجامعة بغداد	---------- --------- وكان قد نال مكافأة من رئاسة الجمهورية تثمينا لأبحاثه العلمية
٣.	عادل شريف	رجل أعمال	نفذ حكم الإعدام به في ١٩٨٠/١/١٦
٤.	رشدي رشاد فتح الله	معلم	- - - - - ١٩٨٠/٧//٩
٥.	عز الدين جليل عبد الحميد	طالب بكلية الآداب	- - - - - -
٦.	محسن علي	معلم	- - - - -
٧.	صلاح عبدالله	عسكري	- - - - - ١٩٨٠/٧/٩
٨.	صلاح نجم خفاف	طالب في الصناعة	- - - - - بعد أن بادر النظام إلى زيادة عمره البالغ ١٧ إلى ١٨ عاما لتنفيذ حكم الإعدام به
٩.	حميد ركن	خريج معهد التكنولوجيا	نفذ به حكم الإعدام في ١٩٨٠/٧/٨
١٠.	محمد إبراهيم محمد	معلم	- - - -
١١.	مصطفى محمد عباس	خريج معهد التكنولوجيا/عسكري	- - - -
١٢.	خالد سعيد اق قوينلو	مهندس عسكري برتبة مقدم	نفذ به الإعدام في ١٩٨٠/٧/١١
١٣.	عبد الكريم الله ويردي القصاب	طالب	نفذ به الإعدام في ١٩٨١/٧/٨
١٤.	خالد شن كول	معلم	نفذ به الإعدام في ١٩٨١/٧/٨
١٥.	غازي النجار	معلم	- - - - -

[٢] العقيد الركن عزيز قادر الصمانجي ــ التاريخ السياسي لتركمان العراق ، ط ١ ١٩٩٩ .

.١٦	جليل عمر	مهندس	- - - - -
.١٧	عادل	معلم	نفذ به الإعدام في ١٩٨٢
.١٨	نجم الدين طاهر	مدرس لغة إنجليزية	نفذ به الإعدام في ١٩٨٥/١/١٢
.١٩	يشار مهدي	محامي	نفذ به الإعدام في ١٩٨٤
.٢٠	سيد محمد الصالحي	رئيس غرفة تجارة كركوك	نفذ به الإعدام في ١٩٦٩
.٢١	عدنان صايغن حسن تحسين	صيدلي	اغتيل بعد انتهاء محكوميته البالغة ١٠ سنوات في حادث سير مدبر
.٢٢	علي حلمي	طالب كلية	نفذ به حكم الإعدام في ١٩٨١
.٢٣	إحسان حلمي	طالب كلية	نفذ به حكم الإعدام في ١٩٨٨
.٢٤	نجاة شكري	عسكري برتبة عميد	- - - - ١٩٨٤
.٢٥	معظم عثمان علي	طالب معهد الطب الفني	اغتيل بعد انتهاء محكوميته البالغة ١٠ سنوات
.٢٦	مالك	طالب جامعي في قسم اللغة التركية	نفذ به حكم الإعدام عام ١٩٨٨
.٢٧	خليل فالح	تاجر	- - - - ١٩٨٩
.٢٨	مظفر فاتح	خريج معهد الإدارة	- - - - ١٩٨٩
.٢٩	جنكيز باشا اوغلو	مطرب	- - - - - -
.٣٠	جنكيز محمد علي	طالب	- - - - - -
.٣١	عبد المنعم إبراهيم	-	- - - - - -
.٣٢	صالح يونس علي	-	- - - يوليو ١٩٩٣
.٣٣	صالح يونس علي	-	------------
.٣٤	طارق محمد عبدالله	-	- - - - - - -
.٣٥	شيرزاد احمد سعيد	-	- - - - - - -
.٣٦	نجدت إبراهيم كريم	-	- - - - - - -
.٣٧	شيروان سليمان سعيد	-	- - - - - - -
.٣٨	علي جرداغلي	-	- - - - - - -

.٣٩	محمد سيويد بزركان	-	-------
.٤٠	عصام عمر جليل صاري كهية	-	-------
.٤١	عباس مهدي رضا بندر	-	-------
.٤٢	حسين صافي سلطان	-	-------
.٤٣	تحسين فورقماز	-	-------
.٤٤	عصمت صابر	عسكري برتبة فريق ركن	١٩٩٠ ----
.٤٥	الحاج مهدي بوياجي	تاجر	١٩٧٠----
.٤٦	حسين كور لوفا	عامل/سائق	١٩٨٠ ----
.٤٧	جهاد فاضل داقوقلي	موظف	١٩٧٠----
.٤٨	حسين خورشيد كهية	طالب	١٩٨١----
.٤٩	حسين علي رضا داقوقلي	موظف	١٩٨٢ ----
.٥٠	طاهر شاكر شيخلرزادة	مهندس	١٩٨٢ ----
.٥١	قاسم حسن شيخلرزادة	موظف	١٩٨٢ ----
.٥٢	نشأت عسكر محمود	ضابط	١٩٧٠ ----
.٥٣	محمد أوزون شكر	طالب	١٩٨١ ----
.٥٤	نظام عبد الحسين	طالب	١٩٨١ ----
.٥٥	علي مروان شكر	مقدم في الجيش	١٩٨٤ ----

قائمة بأسماء بعض التركمان الذين استشهدوا رميا بالرصاص خلال الانتفاضة الجماهيرية في آذار ١٩٩١

تاريخ الاستشهاد ٢٨/ آذار / ١٩٩١

ت	الاسم	الولادة	المهنة	المنطقة
١.	عباس صلاح سعيد	١٩٧٣	طالب	كركوك
٢.	عبدالله كهية	—	متقاعد	طوزخرماتو
٣.	عبد السلام رشيد حسن	١٩٦٦	جندي	التون كوبري
٤.	عادل بايز خورشيد	١٩٧٢	طالب	كركوك
٥.	عدنان خالد مندن	١٩٥٨	موظف	التون كوبري
٦.	احمد أنور عبدالله	١٩٤٢	تاجر	كركوك
٧.	علي عبدالله كهية	—	طالب	تازة خورماتو
٨.	علي حسين عباس مالي	—	جندي	تازة خورماتو
٩.	اتيلا احمد أنور	١٩٦٠	طالب	كركوك
١٠.	اتيلا ناصح بزركان	١٩٧٦	طالب	كركوك
١١.	أياد قادر رحمان	١٩٦٦	جندي	كركوك
١٢.	عزيز تعجيل	—	متقاعد	تازة خورماتو
١٣.	جبار صديق	١٩٥٧	جندي	كركوك
١٤.	جليل فتحي محمد احمد	١٩٤٥	متقاعد	كركوك
١٥.	جمال احمد فرج	١٩٦٢	ضابط احتياط	كركوك
١٦.	جمال شكر ساقي	—	عامل	تازة خورماتو
١٧.	جودت حيدر بهرام	—	جندي	تازة خورماتو
١٨.	جتين اسعد بهجت	١٩٧٤	طالب	التون كوبري
١٩.	اردال إحسان محمود	١٩٧٢	طالب	التون كوبري
٢٠.	أيوب صلاح سعيد	١٩٧٥	طالب	كركوك

٢١.	فاضل جهاد فتاح	١٩٥٤	موظف	كركوك
٢٢.	خليل فتحي محمد احمد	١٩٤٥	متقاعد	كركوك
٢٣.	حميد غريب	—	سائق	تازة خورماتو
٢٤.	هاشم حيدر بهرام	—	جندي	تازة خورماتو
٢٥.	حيدر غيدان	—	فلاح	تازة خورماتو
٢٦.	حازم أنور عبدالله	١٩٦٢	موظف	التون كوبري
٢٧.	هشام إحسان علي	١٩٧١	جندي	التون كوبري
٢٨.	حسين علي احمد	١٩٥٨	ضابط احتياط	كركوك
٢٩.	حسين علي اكبر سليمان	—	طالب	تازة خورماتو
٣٠.	إحسان علي فيض الله	١٩٣٢	فلاح	التون كوبري
٣١.	إحسان محمود ولي	١٩٤٠	متقاعد	التون كوبري
٣٢.	عماد محمد رشيد	١٩٦٠	موظف	كركوك
٣٣.	عصام عثمان جميل	١٩٦٤	مقاول	كركوك
٣٤.	إسماعيل شكر سلاو	—	جندي	تازة خورماتو
٣٥.	محمود عطار	١٩٤٠	كاسب	كركوك
٣٦.	محمد خالد مندن	١٩٥٢	معلم	التون كوبري
٣٧.	محمد رشيد ولي	١٩٢٥	متقاعد	كركوك
٣٨.	معظم عثمان علي	١٩٥٨	خريج معهد الطب	كركوك
٣٩.	مصطفى سليمان اسكندر	١٩٥٧	نائب ضابط	كركوك
٤٠.	نجاة تقي	—	متقاعد	تازة خورماتو
٤١.	نوزاد قادر رحمان	١٩٦٨	طالب	كركوك
٤٢.	نهاد عبد الكريم علي	١٩٦٥	طالب	كركوك
٤٣.	نظام الدين شكري حمدي	١٩٥٨	موظف	كركوك

.٤٤	نور الدين ترزي مع ولديه	١٩٤٤	خياط	كركوك
.٤٥	نوري مظلوم نوري	١٩٧١	جندي	التون كوبري
.٤٦	اورخان حسين عبد الرحمن	١٩٦٧	جندي	كركوك
.٤٧	عثمان جميل	١٩٣٠	تاجر	كركوك
.٤٨	عمر خورشيد صالح	١٩٣٦	موظف	التون كوبري
.٤٩	صباح أحمد حمدي	١٩٤٤	متقاعد	التون كوبري
.٥٠	صدام رشيد حسن	١٩٧١	طالب	التون كوبري
.٥١	صلاح سعيد صالح	١٩٣٨	كاسب	كركوك
.٥٢	ستار رحمن عزيز	١٩٤٥	عامل	التون كوبري
.٥٣	سعود خطاب عثمان	١٩٦٧	جندي	التون كوبري
.٥٤	شهاب احمد فرج	١٩٦١	كاسب	كركوك
.٥٥	شاهين ناصح بزركان	—	طالب	كركوك
.٥٦	شكر حمد محمد	١٩٣٢	متقاعد	كركوك
.٥٧	طارق بايز خورشيد	١٩٦٣	معلم	كركوك
.٥٨	توران احمد أنور	١٩٧٤	طالب	كركوك
.٥٩	يشار حسين عبد الرحمن	١٩٦٥	جندي	كركوك
.٦٠	زعيم إسماعيل حسن	١٩٦١	نائب ضابط	التون كوبري
.٦١	زين العابدين اكبر نجار	—	عامل	تازة خورماتو
.٦٢	زين العابدين إبراهيم	—	طالب	تازة خورماتو

قائمة إضافية بأسماء بعض التركمان الذين اعدموا خلال السنوات ١٩٨٠ـ ١٩٩٢

١. نور الدين صديق
٢. عباس جمال
٣. صلاح حسن
٤. عباس مصطفى
٥. جمال عبد الجبار
٦. عبد العظيم حاجي غالب
٧. علي وهاب
٨. عبد الأمير عباس
٩. تحسين احمد
١٠. عبد الأمير حسين
١١. عباس جلالي
١٢. عبد الكريم حاجي عزيز
١٣. عباس فاضل
١٤. عبد الكريم سفر
١٥. عباس نازلي
١٦. عبد الله محمد
١٧. عبد العظيم زمان
١٨. عبد اللطيف احمد كوثر
١٩. عبد الأمير حسن اغا
٢٠. عبد الرزاق احمد شاه قولي
٢١. عبد الخالق عزيز
٢٢. عادل قاسم اغا
٢٣. عبد الكريم صقر
٢٤. عدنان محسن ال وهاب
٢٥. احمد بشيرلي
٢٦. احمد حسن اكبر
٢٧. احمد محمد علي كهية
٢٨. احمد رشيد علي
٢٩. علي عبد الواحد
٣٠. علي اصغر حسن
٣١. علي باقر
٣٢. علي بشيرلي
٣٣. علي لكبر كوثر
٣٤. علي اكبر رؤوف
٣٥. علي اكبر تيسينلي
٣٦. علي هادي رؤوف
٣٧. علي حسين
٣٨. علي قنبر خليل
٣٩. علي قاسم تازه لي
٤٠. علي كاظم
٤١. علي كمال
٤٢. علي مردان حسين
٤٣. عادل كومبتلي
٤٤. علي موسى

٤٥. علي سيد محسن
٤٦. علي طوزلو
٤٧. عسكر احمد شاه قولي
٤٨. عاشور ناظم تازه لي
٤٩. ايدن شنكول
٥٠. برهان اكبر علي
٥١. برهان عز الدين نعمت
٥٢. جعفر احمد
٥٣. جعفر رضا عرفات
٥٤. عبد العظيم حاجي غالب
٥٥. جاسم احمد شاه قولي
٥٦. جاسم دارا
٥٧. جليل فاتح
٥٨. جليل إبراهيم
٥٩. جليل مهدي
٦٠. جمال اكبر
٦١. جمال نعلبند
٦٢. جمعه حسن
٦٣. جمعة كاظم سلمان
٦٤. جمعه كمال
٦٥. جمعه باموقجي
٦٦. جمعه ساقي
٦٧. اكبر عبد
٦٨. اكبر علاء الدين
٦٩. اكبر علي
٧٠. اكبر زين العابدين
٧١. اكرم عمر طه
٧٢. أنور محمد علي
٧٣. فائق تازه لي
٧٤. فاروق نامق
٧٥. فاضل عباس مصطفى
٧٦. فاضل الله ويردي
٧٧. غازي نجار
٧٨. حبيب كرم نوري
٧٩. خليل فخري
٨٠. خليل حسن تقي
٨١. خالد عثمان
٨٢. حمدي خورشيد عباس
٨٣. حميد كومبلتر
٨٤. حمزة عباس
٨٥. حمزة احمد عرقجي
٨٦. حسن عباس
٨٧. حسن غراب
٨٨. حسن حسين
٨٩. هاشم حمدي باقي
٩٠. هاشم رضا
٩١. هاشم زين العابدين
٩٢. خديجة محمد ال وهاب

٩٣. حيدر قنبر
٩٤. خزعل حسين
٩٥. خضير بشير
٩٦. خضر علي مردان
٩٧. حسين علي داود
٩٨. حسين علي هادي رؤوف
٩٩. حسين فاضل
١٠٠.حسين حسن
١٠١.حسين حيدر
١٠٢.حسين قلندر
١٠٣.حسين قاسم
١٠٤.حسين محمد علي
١٠٥.حسين مرتضى
١٠٦.حسين زين العابدين
١٠٧.إبراهيم اكبر
١٠٨.إبراهيم بريادي
١٠٩.إحسان اصغر زينل
١١٠.إحسان فاضل
١١١.إحسان كمال
١١٢.إحسان محمد علي
١١٣.عرفان خليل
١١٤.إسماعيل احمد
١١٥.إسماعيل علي
١١٦.إسماعيل إبراهيم
١١٧.عزت ساقي
١١٨.عز الدين إسماعيل طوزلو
١١٩.قاسم احمد شاه قولي
١٢٠.قاسم حمدي
١٢١.قاسم حسن اغا
١٢٢.قاسم حسن تازه لي
١٢٣.قاسم كاظم سلمان
١٢٤.قاسم محمد
١٢٥.كاظم عباس
١٢٦.كاظم يوسف
١٢٧.كمال عبد الصمد
١٢٨.كمال جمعة بهرام
١٢٩.كمال قنبر
١٣٠.كمال مصطفى
١٣١.كريم زين العابدين
١٣٢.محمد رشيد
١٣٣.محمود طاوقلي
١٣٤.مهدي شيخ إبراهيم
١٣٥.محمد عبد الله
١٣٦.محمد علي عباس
١٣٧.محمد جعفر ترزي
١٣٨.محمد حسن تقي
١٣٩.محمد حسين بشيرلي
١٤٠.مصطفى حسين

١٤١ .محمد مرتضى داوود	١٤٢ .محمد سمين
١٤٣ .محمد سيد حسين	١٤٤ .محمد تقي احمد
١٤٥ .محمد ولي	١٤٦ .شرف حسن اغا
١٤٧ .مردان........	١٤٨ .مهيد حمزة لي
١٤٩ .ملا حمد	١٥٠ .محسن علي هادي
١٥١ .محسن فاضل	١٥٢ .محسن فرحان
١٥٣ .محسن حسن	١٥٤ .محسن مقصود علي
١٥٥ .موسى جمعة بهرام	١٥٦ .موسى كاظم
١٥٧ .موسى ميرزا	١٥٨ .موسى تيسينلي
١٥٩ .مصطفى علي مهدي اغا	١٦٠ .نجاة حسن
١٦١ .مصطفى كاظم سلمان	١٦٢ .مصطفى باشا
١٦٣ .موطلو عباس	١٦٤ .مظفر فاتح
١٦٥ .مؤمن حاجي واحد	١٦٦ .ممتاز اكرم عباس
١٦٧ .مسلم حمدي	١٦٨ .ناصح عباس
١٦٩ .نجاة جلال باشا	١٧٠ .نجاة إسماعيل
١٧١ .نجاتي إسماعيل	١٧٢ .نجاة قاسم قوريالي
١٧٣ .نجاة محمد	١٧٤ .نجدت مظلوم
١٧٥ .نجدت شاه باز	١٧٦ .نجف تيسينلي
١٧٧ .نجف طوزلو	١٧٨ .سليم حمدي باقي
١٧٩ .نجم الدين خلف	١٨٠ .نجم الدين طاهر
١٨١ .نور الدين صديق	١٨٢ .نشأت مدحت
١٨٣ .نهاد محمد	١٨٤ .نيازي صديق قصاب
١٨٥ .نور الدين سلمان اغا	١٨٦ .عمر سعد
١٨٧ .عمر ملا شاكر	١٨٨ .رمزي محمد

١٨٩ .رضا مرتضى
١٩٠ .رضا رشيد محمد
١٩١ .صباح محمد جدوع
١٩٢ .صلاح علي عباس
١٩٣ .صلاح حسن
١٩٤ .صلاح محمد جدوع
١٩٥ .صلاح نور الدين
١٩٦ .سالم حسن تقي
١٩٧ .صفاء حسن
١٩٨ .صفاء ساقي
١٩٩ .سفيل غائب مهدي
٢٠٠ .سلمان رشيد
٢٠١ .سرجان شاكر جايجي
٢٠٢ .سرتيب حسين
٢٠٣ .ستار بايقدار
٢٠٤ .سيد عاشور
٢٠٥ .سيد جعفر
٢٠٦ .سيد محمد
٢٠٧ .سيد حسين
٢٠٨ .سنان محمد
٢٠٩ .صبحي باقي
٢١٠ .صبحي فاضل
٢١١ .شهاب احمد
٢١٢ .ضياء قاسم
٢١٣ .شكري محمود شكر
٢١٤ .شكري محمد
٢١٥ .تحسين احمد
٢١٦ .طالب جمعة
٢١٧ .طالب ملا هادي جايجي
٢١٨ .عمران خضر علي مردان
٢١٩ .وليد عزيز
٢٢٠ .يشار خليل قنبر
٢٢١ .يشار عز الدين
٢٢٢ .يشار عز الدين طولوز
٢٢٣ .يوسف رفيق
٢٢٤ .يوجل موسى
٢٢٥ .يوكسسل ولي
٢٢٦ .زكي محمد علي
٢٢٧ .زين العابدين صابر
٢٢٨ .ضياء قصاب اوغلو

وفي ١٩٩١/٤/٥ تظاهر مواطنون تركمان أمام القنصلية العراقية في اسطنبول احتجاجا على عمليات القمع في انتفاضة آذار ١٩٩١ مما حدى بعناصر أمن القنصلية إلى إطلاق الرصاص اتجاه المواطنين مما أسفر عن استشهاد شابين هما:

نجدت بقال اوغلو	مواليد كركوك ١٩٥٩
يلماز سعيد اوغلو	مواليد كركوك ١٩٦١

وخلال اجتياح قوات النظام الحاكم لمدينة اربيل في ١٩٩٦/٨/٣١ بدعوة من الحـــزب الديمقراطي الكردستاني ، تم إلقاء القبض على المواطنين التركمان التالية أسمائهم مـن قبل المخابرات العراقية وفي ١٩٩٦/٩/٢ تم إعدامهم وهم :

١. محمد رشيد طوزلو
٢. ايدن شاكر عراقي
٣. فرهاد قاسم كركوكلي
٤. ايدن وليد اربيلي
٥. عبد الرحمن عمر بقال اغلو
٦. فارس هادي
٧. علي عجم اغلو
٨. احمد نور الدين كركوكلي
٩. يلماز يوسف
١٠. شيرزاد يوسف
١١. خالد إبراهيم
١٢. هاجر اربيلي
١٣. عبد المؤمن محمد أمين
١٤. إبراهيم عبد الرحمن
١٥. مازن فاروق
١٦. نجم الدين نور الدين
١٧. شاهين يوسف
١٨. شاهوان شاهباز صمد
١٩. شيوان شاهباز صمد
٢٠. ميكائيل شاهباز صمد
٢١. شاكر شكور زين العابدين
٢٢. علي بايجي
٢٣. طارق فائق نور الدين
٢٤. نشأت عبد الله
٢٥. مراد اربيلي

الملحق (ح)

نص المقالة الصحفية المنشورة في جريدة الثورة ليوم ٩/٤/١٩٩١

الحلقة الخامسة ٩ نيسان ١٩٩١

(أسباب الانتفاضة)

قلنا في الحلقة الرابعة أن تراكم كل ردود الفعل عند كل المتضررين من تطبيق القانون وكل المتضررين من تطبيق الانضباط والحياة الاقتصادية ، وطبيعة ونمط الحياة الثقافية والفكرية والاجتماعية الجديدة ، وعند الذين امتهنوا السياسة كسلعة وليس كرسالة ، وحتى المتضررين من بناء قوات مسلحة متجانسة مع الدور الذي يراد لها أن تمليه طبقا للوصف الذي أشرنا إليه ، وعند كل الذين أصاب قلوبهم أو مصالحهم ما أصابهم في وحدة العراق بعد أن كان الشمال شبه منعزل عن مساحة العراق الأخرى في حياته السياسية والاجتماعية وحتى في جانب من بضائع أسو أقه التي كانت تعج بالبضائع الأجنبية (الإيرانية والتركية) نقول بعد أن تراكمت ردود الأفعال على كل إجراءات الثورة تحقيقا للذي تحقق حتى صار التراكم فيها وعليها مثل كرة الثلج تكبر كلما تدحرجت مسافة أطول ... هل أن كل الذين تضرروا قد اصبحوا معادين إلى حد التعاطف مع الذي سهل جانبا من مهمة الأعداء في المنازلة الكبرى وغدر الغادرين العملاء والإيرانيين في حوادث الشغب التي حصلت في الجنوب والشمال ؟.

والجواب على هذا هو النفي .. فليس كل الذين أصابهم الضرر أو وقفت الثورة بوجه رغباتهم سواء بصورة مؤقتة أو دائمة قد تعاطفوا مع هذا الرهط المعادي بل أن بعضهم وان كان قد تضرر من إجراءات الثورة وخاصة بعض وجوه المجتمع الاصلاء قد وجد أن الذي حصل يمس وطنيته وقوميته وقيمه الأخلاقية الإنسانية ودينه وشرفه فانتفض من داخله بعد أن نفض عنه كل ركام التأثر السابق ليحمل سلاحه لحماية شرف العراق وسمعته ومستقبله أو يقف موقفا ليس كموقف الخونة ولكن وكما هو معروف فان الثمرة لاتسقط فقط في لحظة سقوطها وإنما تمتد بداية سقوطها من أول لحظة تبدأ فيها بالنضوج، ثم أن تكوين وسط معاد لا يحصل بفعل العناصر المنظمة المعادية فحسب ، وإنما وان كانت تلك العناصر غالبا ما تبادر بالفكرة والعمل المقصود ، فان المتعاطفين غالبا ما تبادر بالفكرة والعمل المقصود . فان المتعاطفين أو الوسط المنظم من الذين لا يمتد قصدهم إلى نفس القصد ، الذي يقصده المنظمون ، لكنهم يلعبون دورا كبيرا في تهيئة الأجواء المناسبة للمنظمين في ظرف من الظروف وضمن شروط خاصة . وهكذا لعبت كرة الثلج من المتراكم من ردود فعل المتضررين من إجراءات الثورة عبر ثلاث وعشرين سنة ، ولكن في كل الظروف السابقة لم تفعل هذا الفعل السيئ لان أسباب الفعل السيئ لم توفر لها ، الغطاء الذي توفر لها في الظروف من ناحية ولان الثورة من ناحية أخرى لم تواجه مرة واحدة هذا الصف الواسع والمتلون من الأعداء ولم يتداخل العربي الرجعي بصورة رسمية ومكشوفة مع الأجنبي بما

في ذلك الصهيونية وصنيعتها " إسرائيل " كما يتداخل الآن ولم تحشد إمكانياتهم معا وعلى خط واحد كما حصل الآن .

ولان إمكانيات الدولة الاقتصادية والمالية التي كانت قادرة على أن تستجيب لطلبات ورغبات أصحاب العقول القاصرة أو الكروش الشرهة لم تصل إلى ما وصلت إليه من ضعف منذ عام ١٩٧٨ ، ولان القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي لم تصل في أي وقت من حياة الثورة إلى الذي وصلت إليه من محنة ، ولان الحزب لم يصل في السابق إلى ما وصل إليه من ترهل ، ولم تكن وسائل الاتصال مقطوعة أو موصولة بصورة جزئية وهزيلة كما كانت عليه في هذه الظروف ، ولا كانت الإذاعة والتلفاز على ما هي عليه ، بحيث أتاح هذا للمخربين والعملاء أن يفتروا القول أن الحكم قد انتهى وان بغداد قد وقعت تحت تأثير الشغب أن لم يكن قد وقعت تحت سيطرتهم ، وليس للآخرين خارجهم من مصدر يكذب هذا أو يأتي بما ينقضه إلا نداء الضمير والوطنية داخل النفس والعقل .

لقد واجهت الثورة صعوبات كثيرة عبر مسارها الممتد من ١٧ ــ ٣٠ تموز حتى ابتدأت المنازلة الكبرى ، ولكنها لم تخض معركة الداخل والخارج كما خاضتها الآن فقد كانت معاركها بوجه عام ذات وجه واحد ، واتجاه كما يبدو انه واحد ، سواء كانت منها معاركها الداخلية أم معاركها الخارجية وحتى عندما تتداخل الخيانة في الداخل مع العدوان الخارجي كما حصل في قادسية صدام المجيدة فان جبهتها لم تتسع وتتعدد كما اتسعت الآن . ولم تكن القوة المباشرة الرسمية في المنازلة فيها بهذا الحجم وقدرة التأثير ، ومع ذلك حتى لا نظلم القادسية فقد كانت ظروف القادسية بدرجة من التعقيد والخطورة وتداخلت فيها الخيانة في الداخل واستغلال الفرص من أناس كانوا يعيشون في الجنوب أو في الشمال مع العدوان الخارجي إلى حد التفاصيل، إلا أن الوسط الذي غالبا ما يكون مع اليد العليا في المجتمع لم تتأثر مصالحه وحياته مثلما تأثرت في أم المعارك، وما كان الإعلام الموجه ضدنا بهذه السعة .. وكانت القدرات المالية والاقتصادية افضل ، وكان الوسط العربي الرسمي افضل وكان الوضع الدولي افضل من الناحية النسبية .

أما في أم المعارك والفصل الخياني فيها ، فقد تغيير كل شيء عن موضعه إلا الخيرين الشرفاء داخل العراق ومع ذلك فقد كان تأثير الشرفاء خارج العراق محدودا ، ذلك لان المحددات الدولية الرسمية تحت تأثير ما يسمى بقرارات مجلس الأمن كانت مؤثرة نفسيا وفعليا ، اقتصاديا وسياسيا ، إلى الحد الذي جعل التأييد الرسمي الخارجي أو الأصح التعاطف الإنساني الرسمي الخارجي وكأنه لم يكن ...

وسط مثل هذا الضرف الذي حدد الشرفاء في الخارج ، وقع الخونة والأرذال وجيران الغدر والدسيسة في سوء التقدير ... فبعد أن اصبح الشرفاء الذين لم يسقط السلاح من أيديهم قلة تصوروا أن هي إلا أيام أن لم تكن ساعات حتى ينتهي كل شيء وتنحني الرقاب للخيانة بعد أن تقطع رؤوس النشامى من أصحاب القدح المعلى في الشرف والغيرة ، وقد نسي جميع أصحاب النيات السيئة المسبقة ، أن الله موجود ، وانه حي قيوم ، وان الذين قادوا جمع الإيمان وانتخبوا للعراق متصدين لعدوان ثلاثين دولة لن ترتخي قبضتهم عن بنادقهم وسيوفهم إلا عندما يقدر الله لهم شرف الاستشهاد . وكان الذي كان وبدأت المنازلة

بين القمة والحضيض ، وانعزل الظل عن الشمس ، وتناخى النشامى فرسان القادسية الذين جددوا سفرهم بالمجد الجديد في أم المعارك ، وانبرى إلى ساحاتها رجال لا يفكرون إلا بأن يبقى العراق عزيزا والأمة مجيدة ، وإلا بان تبقى العراقية حرة حتى لو غابت عن الأكتاف رؤوسهم أو رؤوس كثيرة خانت المقدسات ، فاصبح كل شيء بينا من نهازي الفرص في شمالي العراق الذين لم يتركوا محنة أو ظرفا صعبا إلا ودخلوا كثقل إضافي ضد العراق ، حتى أولئك الذين دخلوا من الجنوب أو عاشوا فيه ولكنهم خانوا ماءه وأرضه وسماءه بعد أن فقدوا كل معنى إنساني للإنسان وبعد أن فقدوا ابسط وصف للوطنية في سلوكهم وتفكيرهم ، وبقي من بقي ليكون تاج شرف العراق وحجر الماس الصلب والأصيل في أركان بنائه الشامخ وقبة المجد فوق بنائه العظيم والله اكبر ... وتهاوى الشر ميتا ممزقا تحت أقدام الغيارى واشرق من بين ثنايا الظلام الدامس شعاع شمس لن تغيب ... والله اكبر مرة أخرى.

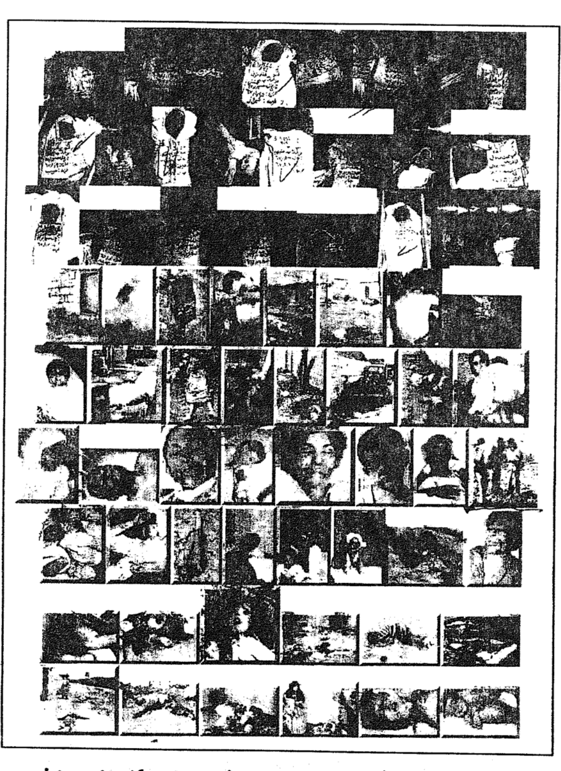
وهكذا وعلى نطاق واسع وبطريقة لم تألفها الثورة والمسيرة والعراق تغدوا التفاصيل واضحة وتصبح قياسات الوطنية والإخلاص والموقف الصحيح واضحة في الدين والدنيا وفي الحزب والشعب والقوات المسلحة وفي القيادة والقاعدة .

ومثل هذا الحال إنما هو الوضوح الذي ليس غيره يقام عليه بناء شامخ وازدهار هو من ثمرة عرق ودماء أبناء العراق النشامى ، وبذلك فقد ابتدأت المسيرة وفق قياسات جديدة اكثر وضوحا سواء في جانب ممارسة الديمقراطية أو الحقوق ما نحتاج من حضور الحسم والحزم ومركزية القرار ، والتصقت مع كل جملة كنا نسمعها ولا نقف عندها كما يجب صور كل المعنيين ونياتهم .

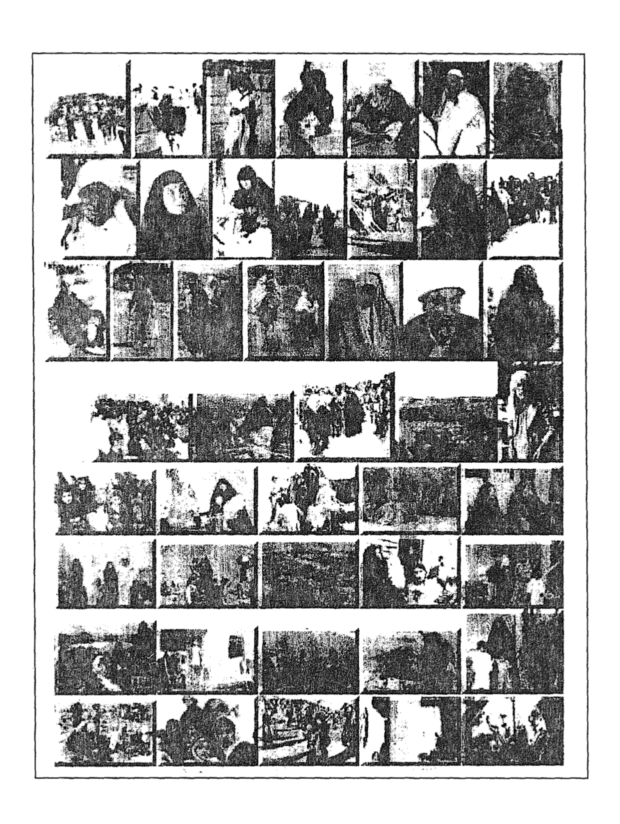
وفرزت المنازلة من لم يأخذ حقه كما يجب عن الذي اخذ اكثر من حقه وتعاملت القيادة معه بأعلى مما يستحق من مكانة ، وتناخى رجال ميامين في القيادة العليا بعضهم قاتل الأشرار ببندقيته الشخصية ليسجل سفرا جديدا للقيادة ويؤكد مصداقية معانيها . التي غالبا ما يؤكد عليها قائد المسيرة صدام حسين فهذه هي مسيرتنا وعلى أساس هذه القيم سنسير، فالذي معنا سيجد كل معاني الشرف والغيرة والوطنية والإنسانية والجهاد تتحقق ، والذي لا يكون مع هذا الوصف للمسيرة ومعانيها النبيلة فإننا غير إسفين عليه والى جهنم وبئس المصير وعند ذلك فلا عثرة كبيرة ، أو توقف يسر الأعداء بعد الآن ... والله اكبر للمرة الثالثة ...

الملاحق والصور

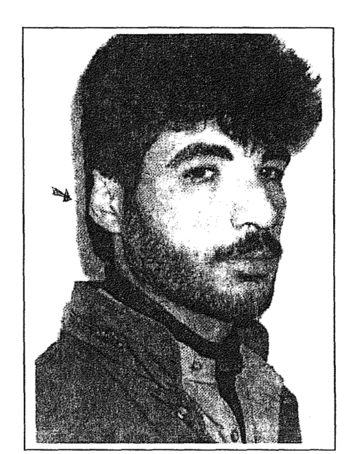


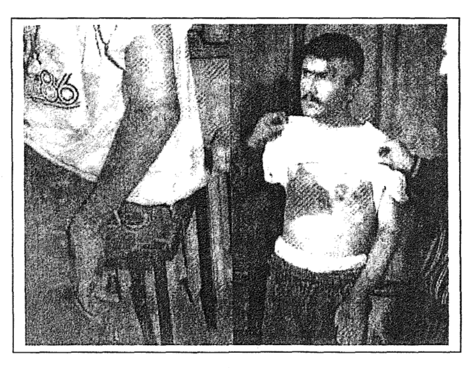


صور لضحايا من مختلف الأعمار، بلا عدد، تنوعت عذاباتهم ما بين قتل وتشوه وتعذيب وتشريد خارج أوطانهم.. هكذا إدارة الطاغية



قطع الأذن





آثار في الصدر وأخرى في الرسخ



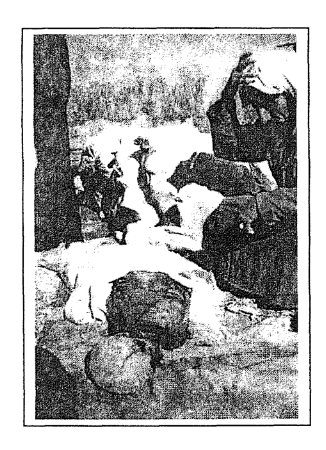
بقايا بشر



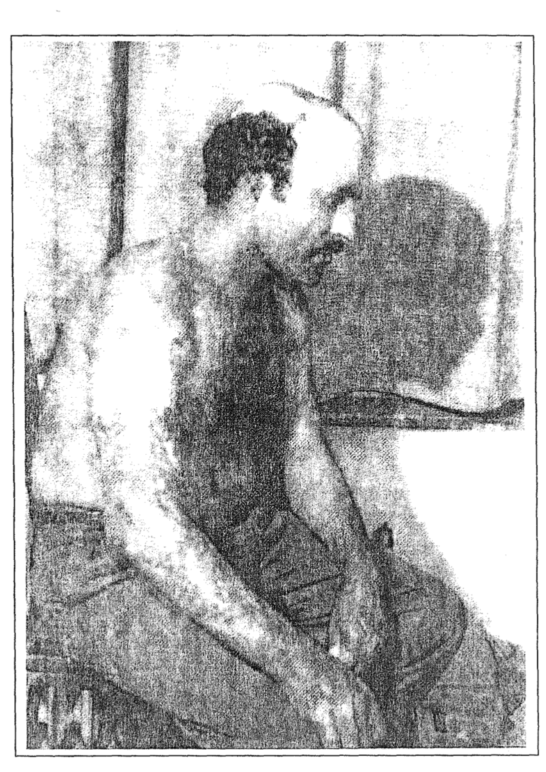
إنسان...!!



آثار الكي بالنار



بقايا جثة



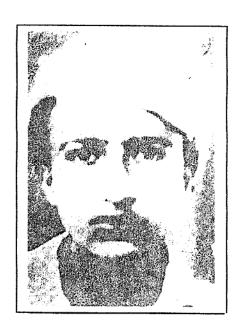
آثار التعذيب



زكي نافخوش مصطفى
تاريخ الولادة: ١٩٧٠م
مكان الولادة: هيندل



ناجي نوري طاهر
تاريخ الولادة: ١٩٧٠م
مكان الولادة: كولكا



سليمان آزو إبراهيم
تاريخ الولادة: ١٩٧٠م
مكان الولادة: كولكا



جعفر تامار محمد
تاريخ الولادة: ١٩٦٩م
مكان الولادة: هيندل

نماذج لبطاقات بعض المعذبين

هذه اربع بطاقات اخترناها من عدد كبير من الافادات التي أدلى بها المعذبون في العراق لمركزنا، نبدأ بها عرضنا لموضوع التعذيب في العراق :-



الحالة الاولى

= الاسم : كامران حميد عبد القادر
= تاريخ الولادة : ١٩٧٠
= الجنسية : عراقي – كردي
= المهنة : طالب في ثانوية دربندخان.
= العنوان : محافظة السليمانية، أفاد بمايلي :

– القي القبض عليّ في المدرسة من قبل رجال الأمن السري العراقي بتهمة الانتماء الى البيشمركة الاكراد وأودعت سجن طواريء السليمانية وقد مارس رجال وأجهزة السلطة ضدي أساليب متنوعة منها :

١) الضرب المبرح بالكيبلات ذات الشرارة الكهربائية . ٢) قطع أصبع يدي بالسكين .
٣) انواعا آخرى كالضرب المبرح بالعصي .
٤) التعذيب النفسي كالسباب والشتم .

الحالـــة الثانية

= الاسم : محمد أمين مصطفى

= تاريخ الولادة : ١٩٦٢

= الجنسية : عراقي ـ كردي

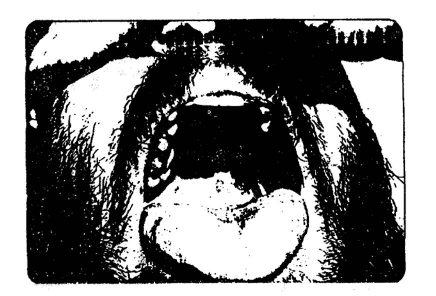
= المهنـة : معاون طبيب في مستشفـــى بعقوبـــة .

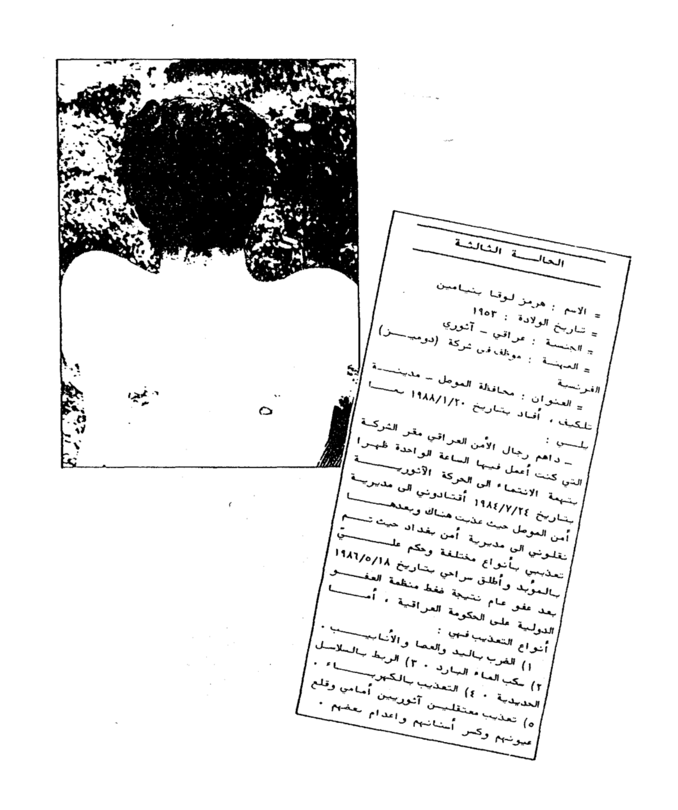
= العنوان : محافظة ديالى ـ خانقين ،

أفاد بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٣ بما يلي :

ـ القي القبض عليّ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٥من قبل شرطة الأمن السري العراقي في ســـوق خانقين بتهمة الهروب من الخدمة العسكريـة وأودعت سجن بعقوبة وعذبت من قبل أجهزة الأمن العراقي بالوسائل التاليـــــة :

١) تعريضي الى تيار كهربائي شديــــد .
٢) ثقب في أعلى الحلق . ٣) شلل يـــدي اليسرى . ٤) لوي يدي اليمنى على العمـــود حتى كسرها . ٥) حرق كتفي الأيســـر بالمكواة الكهربائية . ٦) الضرب المبـرح مما سبب لي انهيارا عصبيا . ٧) كســر الجهة اليمنى من الحوض . ٨) التعذيب النفسي والشتم والسباب .



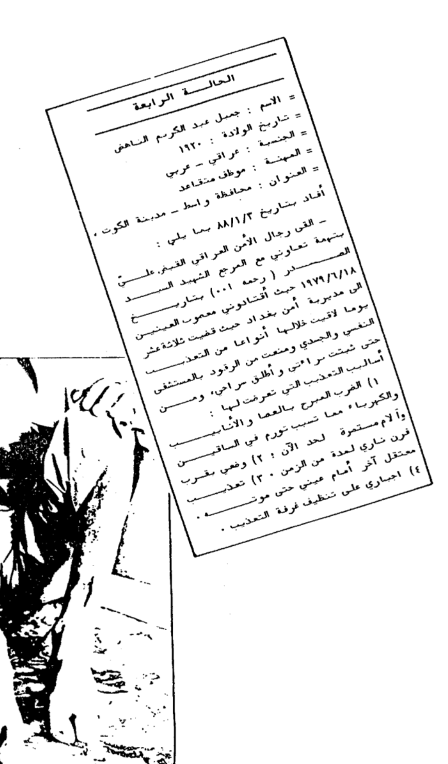


الحالـــة الثالثـة

= الاسم : هرمز لوقا بنيامين
= تاريخ الولادة : ١٩٥٣
= الجنسية : عراقي – آثوري
= المهنـة : موظف في شركة (دوميــــز) الفرنسية
= العنوان : محافظة الموصل – مدينـــة تلكيف ، أفاد بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠ بمــا يلـــي :

– داهم رجال الأمن العراقي مقر الشركة التي كنت أعمل فيها الساعة الواحدة ظهرا بتهمة الانتماء الى الحركة الآثوريـــــة بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٤ أقتادوني الى مديرية أمن الموصل حيث عذبت هناك وبعدهـــا نقلوني الى مديرية أمن بغداد حيث تـــم تعذيبي بأنواع مختلفة وحكم علـــــي بالمؤبد وأطلق سراحي بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٨ بعد عفو عام نتيجة ضغط منظمة العفـــو الدولية على الحكومة العراقية ، أمـــا أنواع التعذيب فهي :

١) الضرب باليد والعصا والأنابيـــب .
٢) سكب الماء البارد . ٣) الربط بالسلاسل الحديدية . ٤) التعذيب بالكهربـــاء .
٥) تعذيب معتقليـن آثوريين أمامي وقلع عيونهم وكسر أسنانهم واعدام بعضهم .



الحالـــة الرابعة

= الاسم : جميل عبد الكريم الناهض

= تاريخ الولادة : ١٩٢٠

= الجنسية : عراقي – عربي

= المهنـة : موظف متقاعد

= العنوان : محافظة واسط – مدينة الكوت ،

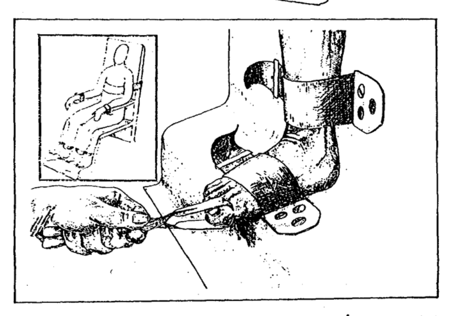
أفاد بتاريخ ٨٨/١/٣ بما يلي :

– القى رجال الأمن العراقي القبض علـــيّ بتهمة تعاوني مع المرجع الشهيد السيـــد الصـــــدر (رحمه ١٠٠) بتاريــــخ ١٩٧٩/٦/١٨ حيث أقتادوني معصوب العينين الى مديرية أمن بغداد حيث قضيت ثلاثة عشر يوما لاقيت خلالها أنواعا من التعذيــب النفسي والجسدي ومنعت من الرقود بالمستشفى حتى ثبتت براءتي و أطلق سراحي، ومـــن أساليب التعذيب التي تعرضت لها :

١) الضرب المبرح بالعصا و الأنابيـــب والكهرباء مما تسبب تورم في الساقيـــن وآلام مستمرة لحد الآن ؛ ٢) وضعي بقرب فرن ناري لمدة من الزمن ٠ ٣) تعذيـــب معتقل آخر أمام عيني حتى موتــــه ٠ ٤) اجباري على تنظيف غرفة التعذيب .

واضافت المنظمة في تقريرها :

وأفادت التقارير ان بعض السجناء ماتوا نتيجة التعذيب ، ومنهم طيار سليم
محمد ، وهو طالب عمره ١٨ سنة وعضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني
المحظور ، اعتقل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ ، وورد انه توفي تحت التعذيب في
تموز/يوليو . وقد طالبت المنظمة باجراء تحقيق في ملابسات وفاته ، وفي أنباء تعذيب
عضوين آخرين في الحزب المذكور قبل اعدامهما في تشرين الثاني/نوفمبر . إذ أعيدت
جثتا مهدي ابراهيم محمد وعبد طه ابراهيم إلى ذويهما في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ،
واظافرهما منزعة وعيونهما مقتلعة .(٢٠)"



اما التقرير الذي أصدرته المنظمة العربية لحقوق الانسان عام ١٩٨٧ (منظمة تهتم بحقوق الانسان في العالم العربي ومقرها القاهرة، ولها فرع في جنيف)، فقد تطرق أيضا الى التعذيب في العراق في الصفحة (٧٢) ومما جاء فيه :-

" ان التقارير تشير الى ان التعذيب مازال يتم على نطاق واسع وهناك شبهات بأنه يتم بهدف دفع المعتقل لأن يعلن تخليه عن انتماءاته السياسية أو ليعلن انضمامه لحزب البعث " .

ويضيف تقرير المنظمة :

" هناك شبهات حول استخدام السلطات المعنية في السجون العراقية السموم كوسيلة

الوثيقة السابعة :-

على الرغم من ان دساتير العالم والاتفاقيات والمعاهدات الدولية تضمن سلامة الافراد وتضمن اجراء محاكمة عادلة للمتهمين وعلى خلاف ذلك مايحدث في العراق حيث يقتل المتهمون عند مطاردتهم لالقاء القبض عليهم والوثيقة ادناه توضح ذلك وهي برقية صادرة من امر الفوج الخامس اللواء الخامس للحدود الى كافة السرايا التابعة له.

سريه وفوريه　　　　وقت الانشاء ويومه

/ /٧/١٩٨٣

م/ ف٥ل٥ حدود

الى/ كافة السرايا

رقم المنشىء/٦/ق٢/ ٧٥٦٦ / رسالة ق.ق. شط العرب سريه وفوريه ٨٦٦٢ في ٥/٧(٠) المبلغه الينا برسالة ل٦ حدود سريه وفوريه ٥٠٥٦ في ٢/٧(٠) نرجو بيان انتساب الجندي الهارب حمزه شجيل دخيل الذي قتل بتاريخ ٢/٤/ اثر مطاردته من قبل المفارز المشتركه من الشرطه والجيش والامن والجيش الشعبي (٠) انهوه٠

النقيب

ع. آمر ف٥ل٥ حدود

سريه وفوريه

إن مصير الأشخاص الذين يعبرون في العراق عن رأي يخالف لرأي الحكومة في غاية الخطورة.

الاغتيالات والاعتقالات والتعذيب والمعاملة السيئة والاعدامات الكيفية والتهجير الجماعي الكثيف هي ممارسات يتم اللجوء اليها على نطاق واسع في العراق حيث يقضي القانون بإعدام كل من ينخرط في حركة إسلامية أو يؤيد أفكاراً إسلامية.

وخلال السنوات الأخيرة تعرض العشرات من الشخصيات الدينية والسياسية الى القتل والاغتيال.

كما ان مجموعتين كبيرتين من السكان القريبين من عائلتي «الحكيم» و «البرزاني» تتعرضان لإجراءات التعذيب والاعتقال والإعدام.

وفي شهر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٥، اعتقل الكثير من الأشخاص منهم الكثير من النساء والشيوخ والأطفال، المنتسبين الى عائلات عشيرة «البرزاني» وزج بهم في سجون الموصل وكركوك وأربيل.

وقبل ذلك، أي خلال شهر أوغسطس (آب) وبداية سبتمبر (أيلول) ١٩٨٥، جرى إعتقال حوالي ألف طفل، تتراوح أعمارهم بين ٨ سنوات و١١ سنة وزج بهم في السجون.

ومنذ عام ١٩٨٣، أعدم ستة عشر من أفراد عائلة «الحكيم» ولايزال مصير أكثر من سبعين فرداً من أعضاء هذه الأسرة المعتقلين يثير أشد المخاوف. وقد طالب الإتحاد الدولي لحقوق الانسان السلطات العراقية بإجراء تحقيق في الأمر، وقدم طلبين بهذا الصدد أحدهما في شهر يوليو (تموز) والثاني في شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٥، غير ان الإتحاد لم يتسلم أي رد على هذه الطلبات.

وقد اتضح ان الكثير من السجناء يتعرضون للتعذيب والمعاملات اللاإنسانية، وان اعدامات جماعية للسجناء قد جرت خلال شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٠ في سجون «الموصل» و«أبو غريب» و«كركوك».



الوثيقة الثامنة

ـــــــــــــــ على خلاف المبدأ القانوني بشخصية الجريمة والعقوبة وعـــــــدم انسحابها على ذوي واصدقاء المتهم فهناك المئات من الوثائق مايثبت عكس ذلـــك والوثيقـــة:

ادناه الصادرة عن جحفل لواء المشاة الالي الثامن تبين ذلك بوضوح .

يوميـــة | وقت الانشاء | سرية فورية

٥/١٢

٨٥٨

٧/١٢/٨٠

من/ جح ل ٨ الي

الى/ كافة الوحـــدات

رقم المنشيء/ ق م/ ٤٢١٩/ (٠) رسالة فل ٣ السريه والفوريه ١١٠٤٣/ في ١١/٢٨

المبلغه الينا برسالة فوه السريه والفوريه ١٦٦٢٣ فـي ١١/٣٠ (٠) نرجو

في حالة انتساب جـ م جار مزبان صالح لوحداتكم اتخاذ التدابير اللازمه لمنع

هروبه وحجزه (٠) المنوه اليه لديه شقيق حكم عليه بالاعدام .

المقدم الركن

خميس مخيلف

ع/آمر جح ل مش الالي الثامن

سريه فورية

* الوثيقة التاسعة :

المبادئ القانونية والاعراف الانسانية تقضي بأخبار ذوي المتهم عن مكان وجوده ، لاحظ التناقض خلافاً للقواعد الثابتة كما تطلبه مديرية الاستخبارات العسكرية العامة العراقية بكتابها المرقم ٧٥٧ / ٢٤٢١٧ في ٢٤ / ٣ / ١٩٨١ :

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية

مستعجل

ل خ م / دشخ / ١

العدد / ٤ / ص ١٦ / ٢٢

التاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨١

الى / كافة الوحدات والمفارز ...

الموضوع / تعميم

كتاب قيادة الفيلق الثالث السري للغاية ٥٢١٠ في ٢٦ / ٢ / ١٩٨١ :
وكتاب قيادة الفرقة الآلية الأولى السري للغاية ٢٧٢ في ١٤/٤/١٩٨١ ، بلغ الينا كتاب ... ١٥ / ص / ١٠٢ في ١٦/٤/١٩٨١ ، أدناه صورة كتاب مديرية الاستخبارات العسكرية العامة / م٣ / ش ع اش ٣ / ٧٥٧ / ٢٤٢١٧ في ٢٤ / ٣ / ١٩٨١ .
نرجو الاطلاع مع التقدير .

مقدم ...

م / آمر ...

صورة الكتاب

١- لوحظ أن بعض المنتسبين آمري الوحدات والتشكيلات العسكرية عند اتخاذ الإجراءات اللازمة للقبض على العناصر الهاربة والتي ترد اعترافاتها أو معلومات عنها يقومون بإخبار ذوي المجرمين والمتهمين بأن أبناءهم موقوفين لدى السلطات الأمنية .

٢- أحدث ذلك بسبب بعض الإحراجات لبعض الجهات المسؤولة عند مراجعة ذوي الموقوفين .

يرجى التفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم لتنفيذ عدم إخبار ذوي الموقوفين حفاظاً لسلامة التحقيق مع الامتنان .

٢٨ / ٤

سري للغاية

٧ ـ الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي والتجارة المنصوص عليها في المواد من (١١) الى (١٣) من قانون تنظيم التجارة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠ المعدل .

٨ ـ جرائم المخدرات المنصوص عليها في المادة (١٤) من قانون المخدرات رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ المعدل .

٩ ـ جرائم الاسلحة المنصوص عليها في الفقرات (١ ، ٢ ، ٤) من المادة (٢٩) والمادة (٣٠) من قانون الاسلحة رقم (١٥١) لسنة ١٩٦٨ المعدل. وكذلك الجرائم المنصوص عليها في قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٨٠٧) والمؤرخ في ١٩٧٥/٧/٢٩ .

١٠ ـ اية جريمة اخرى ينص عليها القانون ، او يقرر رئيس الجمهورية احالتها على محكمة الثورة .

ثانيا ـ يحل هذا القرار محل قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٠١٦) والمؤرخ في ١٩٧٨/٨/١ .

ثالثا ـ تعاد جميع القضايا المحالة على محكمة الثورة غير المشمولة بالفقرة (اولا) من هذا القرار الى دائرة شؤون قانون السلامة الوطنية لايداعها الى المحاكم المختصة للنظر والفصل فيها وفق الاصول . عدا القضايا المحالة على محكمة الثورة وفق الفقرة (١٤) من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٠١٦) في ١٩٧٨/٨/١ .

رابعا ـ لا يعمل بأي نص قانوني يتعارض مع احكام هذا القرار .

خامسا ـ يبقى قرارا مجلس قيادة الثورة المرقمان ١٣٠٣ و ١٤٠٤ في ١٩٧٨/٩/٣٠ و ١٩٧٨/١٠/٢٢ ساريي المفعول بعد نفاذ هذا القرار .

سادسا ـ ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

احمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

ملاحظـة :: "محكمة الثورة" تتشكل من مدنيين وعسكريين ومن رجال الحزب الحاكم وهيئتها واحدة وتعتبر قراراتها نهائية ولاتستأنف في محكمة أعلى .

* الوثيقة العاشرة :

مستنسخ تقريبي على وثائق تحوي أرقام الكتب الرسمية الصادرة عن "محكمة الثورة" ومؤشر فيها أرقام الدعاوى يلاحظ فيها ما يلي :

١ – ان كل دعوى تخص مجموعة من المتهمين تصل احيانا الى اكثر من (٥٠) شخص.

٢ – ان المحكمة تنظر يوميا (١٠) دعاوى كمعدل لهذه المجاميع ويمكن اثبات ذلك بالنظر الى صورة طبق الاصل لأرقام الكتب والدعاوى والاطلاع على الملاحظات

كتاب محكمة الثورة ق ١ / ٢٠٦٠ في ٧٩/٦/٢٧ .. الدعوى المرقمة ١٢٥٤ / ج / ٧٩ القضية المرقمة ٧٩/١٥ الامن العامه م/٣٢ (اعدام)

١ – سلام محمد صالح ٢ – مهدي مزهج جواد ٣ – ناظم جواد ناظم ٤ – علاء هاني رزاق
٥ – جمعة يونس نعمة
٦ – رعد لفتة صالح

محكمة الثورة ق ١ / ٢٠٦٠ في ٧٩/٦/٢٧ .. الدعوى المرقمة ١٢٥٤ / ج / ٧٩ القضية المرقمة ١٩٧٩/١٥ الامن العامه / ٣٢

١ – كريم كاظم وسن ٢ – كريم عبد حسن ٣ – عامر كريم محمود ٤ – رزاق كاظم صبزان
٥ – فاضل جبل سهيل ٦ – محمد لطيف ٧ – زيدان جرا غداوه ٨ – يا سين صبزان

محكمة الثورة ق ١ / ٢٠٦٠ في ٧٩/٦/٢٧ ... الدعوى المرقمة ١٢٥٤ / ج / ٧٩ القضية المرقمة ٧٩/١٥ الامن العامه / ٣٢ (مدينة الثورة) مؤبد

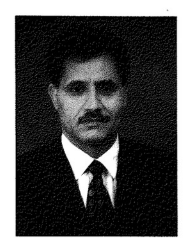
١ – محمد حسين قاسم المبرقع ٢ – حسن جابر موسى ٣ – وصفي فاضل محمد ٤ – قاسم محسن فاضل
٥ – عبد الرحيم علي الشوكي ٦ – علي حسن جليل ٧ – كاظم طاهر ياسين ٨ – جاسم محمود علي
٩ – عبد العظيم صوق علي ١٠ – كاظم محمد شبيب ١١ – حازم راشد عبد علي ١٢ – فخري جود خليل
١٣ – بدر عقيل محمود ١٤ – عبد المنعم بدر الساعدي ١٥ – عبد الكريم ناصر محمد ١٦ – صلاح عبود صالح
١٧ – سمير خزعل مشاي ١٨ – عبد الامير عادل حافظ ١٩ – عباس عبد الامير يوسف ٢٠ – حاذق شاكر عبد
٢١ – شاكر هادي كريدي ٢٢ – محسن عبد الله لفته ٢٣ – جاسم محمد ابراهيم ٢٤ – مطر حسن نوزاد
٢٥ – حسين كاظم تنجسان

محكمة الثورة ق ١ / ٢٠٦٠ في ٧٩/٦/٢٧ .. الدعوى المرقمة ١٢٥٤ / ج / ٧٩ القضية المرقمة ١٩٧٩/١٥ الامن العامه / ٣٢ (اعدام – مدينة الثورة)

١ – سيد قاسم حسن المبرقع ٢ – محمد شاكر قاسم حسن المبرقع ٣ – حسين نعمة مخيف
٤ – جاسم خضر حويز ٥ – حسين عاجل حزام ٦ – عباس حسين طاهر الشوكي
٧ – صباح حبيب خالد ٨ – نجم عبد جبر السوداني ٩ – علي حسين جبر الشهمي

محكمة الثورة ق ١ / ٢٠٦٠ في ٧٩/٦/٢٧ .. الدعوى المرقمة ١٢٥٤ / ج / ٧٩ القضية المرقمة ١٩٧٩/١٥ الامن العامه م/٣٢

١ – مرتضى صبري عبود ٢ – محمود شذور عثمان



المؤلف في سطور

- ولد في عام ١٩٥٥ في القاسم / محافظة بابل/ العراق، وينتسب الى قبيلة الجبور.
- ١٩٧٤ انخرط في الكلية العسكرية العراقية وحصل شهادة البكالوريوس في العلوم العسكرية عام ١٩٧٧ .
- اعتقل في أوائل عام ١٩٨٠ لأسباب سياسية وأطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة.
- ١٩٨٧ نال درجة الماجستير في العلوم العسكرية من كلية الأركان العراقية.
- ١٩٨٨ عين بمنصب مدرس في كلية القيادة / جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، واستمر بمنصبه لحين اشتراكه في الإنتفاضة الشعبية في آذار ١٩٩١ حيث ترك موقعه وانضم الى صفوف أبناء الشعب الثائر.
- مشارك في دورات وحلقات دراسية إنسانية وعلمية في اختصاصات القانون والإدارة والإحصاء والعلوم النظرية.
- له نشاطات سياسية وميدانية (سراً) مناهضة لنظام صدام، وأصلها علناً في الخارج منذ مغادرته عام ١٩٩١ .
- له عدة مساهمات ونشاطات إعلامية وسياسية خارج العراق

دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان
هاتف: ٥٢٣١٠٨٠ فاكس: ٥٢٣٥٥٩٤-٠٠٩٦٢٦
ص.ب.: ٣٦٦ عمان ١١٩٤١ الأردن